دبلوماسي من طيبة

محطات في رحلة العمر

الطبعة الثانية

نزار عبيد مدني

العبيكان
Obeikan

دبلوماسي من طيبة

محطات في رحلة العمر

نزار عبيد مدني

العبيكان
Obeikan

ⓒ نزار عبيد مدني، ١٤٤٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مدني، نزار عبيد

دبلوماسي من طيبة. / نزار عبيد مدني.- ط٢

الرياض، ١٤٤٠هـ

٥٥٨ ص؛ ١٦,٥ × ٢٤ سم.

ردمك: ٠-٨١١٩-٠٢-٦٠٣-٩٧٨

١- مدني، نزار عبيد- مذكرات

٢- الدبلوماسيون السعوديون أ. العنوان

ديوي: ٩٢٣,٢٥٣١ ١٤٤٠/١١٥٦

حقوق الطباعة محفوظة للمؤلف

الطبعة الثانية

١٤٤٠هـ/٢٠١٩م

نشر وتوزيع العبيكان Obeikan

المملكة العربية السعودية - الرياض

طريق الملك فهد - مقابل برج المملكة

هاتف: ٤٨٠٨٦٥٤ ١١ ٩٦٦+، فاكس: ٤٨٠٨٠٩٥ ١١ ٩٦٦+

ص.ب: ٦٧٦٢٢ الرياض ١١٥١٧

www.obeikanretail.com

العبيكان للنشر Obeikan Publishing

obeikanpub obeikan.reader

للحصول على كتبنا الورقية

وادي wadi

سوق إحدى شركات amazon

للحصول على كتبنا الصوتية

دار ضاد للنشر الإلكتروني WWW.DHAD.SA

Kitab Sawti www.kitabsawti.com

للحصول على كتبنا الإلكترونية

Google Play

أجهزة amazon kindle

جميع الحقوق محفوظة. ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير بالنسخ (فوتوكوبي)، أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من المؤلف.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾

[طه: ٢٧-٢٨]

هـــذا نـــتــاجُ تجــاربِــي

فيـمـا بـلـوتُ مــنَ الحـيـاةِ

ســجّـلـتُـهـن خـــواطِــرًا

لـــلـذكــريـاتِ ولــلـعـظـاتِ

عبيد مدني

مُحتويات الكتاب

مقدمة الطبعة الثانية ٩

بينَ يديِ الكتابِ ٢٧

المحطة الأولى: المدينة المنورة (الجذور) ٣٣

المحطة الثانية: القاهرة (التحوُّل) ٨٧

المحطة الثالثة: جدة (١) (التأسيس) ١٤١

المحطة الرابعة: واشنطن (التأهيل) ٢٠٣

المحطة الخامسة: جدة (٢) (الانطلاق) ٢٧٧

المحطة السادسة: الرياض (الحصاد) ٣٦١

الهوامش ٥٥١

مقدمة الطبعة الثانية

ترددت كثيرًا في إصدار طبعة ثانية من كتابي هذا، لدرجة خلت معها أنها لن ترى النور في يوم من الأيام، ثم شاء الله أن عقدت العزم في نهاية الأمر على الإقدام على هذه الخطوة، مدفوعًا بمسوغات كافية للرضوخ للفكرة والتسليم بها، كان منها ما وصل من إخوان كرام ما فتئوا يدفعون إلى هذا الأمر دفعًا رقيقًا تارة، ومؤكدًا أخرى، ومنها نفاد الطبعة الأولى للكتاب من نقاط التوزيع.

وكنت حريصًا على أن يتزامن إصدار الطبعة الثانية من هذا الكتاب مع بداية مرحلة التقاعد، بعد أن قضيت ستة وأربعين عامًا في خدمة الدولة، إلا أن رياح التمديد جرت مرة أخرى بما لم تشتهه سفينة التقاعد، حيث شاء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يصدر الأمر الملكي الكريم بالتمديد الرابع ما وفر لي حافزًا قويًّا آخر لإصدار هذه الطبعة.

ولقد تميزت المدة التي مرت بين الطبعتين ببعض التطورات، ولأن المجال لا يتسع للإحاطة بها، فسأقتصر هنا على الإشارة إلى ما يتعلق منها بحياتي العملية، وما يختص منها بأموري الخاصة.

كان طلب الأمير سعود الفيصل إعفاءه من منصب وزير الخارجية الذي تسنمه مدة بلغت أربعين عامًا، حدثًا مهمًّا لمسيرة الدبلوماسية السعودية في الآونة الأخيرة، ولم يكن ذلك لأنه استطاع بما كان يتمتع به من صفات وسمات أن يفرض نفسه على المسرح السياسي، بل لأن طبيعة الأحداث التي شهدتها بلاده، والتي عاشتها أمته العربية والإسلامية، وكذلك تلك التي عصفت بالعلاقات الدولية بصفة عامة، كانت أحوج ما تكون فيه إلى جهده، وإلى شخصيته، وإلى رؤاه السياسية الاستشرافية الثاقبة، ولكن سنة الحياة اقتضت أن يترجل العظماء عن صهوات جيادهم في أوقات حرجة من التاريخ، وأن يتسلم الراية من هو قادر على مواصلة العطاء، واستمرار البذل، ومن هو قادر على التكيف مع كل جديد ومستحدث.

لم يكد يمر يوم واحد على إعلان خبر إعفاء الأمير سعود من منصبه حتى تحركت (بوصلة) الترشيحات في اتجاهاتها الأربع، وكثرت التوقعات والاجتهادات، إلى أن جاء يوم الثلاثاء التاسع من شهر رجب لعام ١٤٣٦هـ الموافق للثامن والعشرين من شهر إبريل لعام ٢٠١٥م ليقطع الشك باليقين، بتعيين الأستاذ عادل بن أحمد الجبير وزيرًا للخارجية.

ومع أن هذا التعيين جاء مخالفًا لمعظم التوقعات والترشيحات، إلا أن الحقيقة التي غابت عن أذهان البعض هي أن عادل الجبير لم يكن غريبًا على الخارجية، ولم تكن الخارجية غريبة عليه، فلقد

بدأ حياته العملية في السفارة السعودية في واشنطن، ثم انتقل للعمل في الديوان الملكي، حيث كانت معظم المهمات المسندة إليه تتعلق بشكل أو بآخر بالشؤون الخارجية، إلى أن صدر الأمر الملكي بتعيينه سفيرًا للمملكة لدى الولايات المتحدة، وهو المنصب الذي أبلى فيه بلاءً حسنًا، وحقق من خلاله الكثير من النجاحات والإنجازات على صعيد السياسة الخارجية السعودية.

عرفت الأخ عادل منذ البداية، ولكن العلاقات بيننا ترسخت بشكل كبير بعد تعيينه سفيرًا في أمريكا، وكان التعاون والتفاهم بيننا طيلة تلك المرحلة على أفضل ما يكون، والجدير بالذكر هنا أن الأخ عادل استطاع، بعد مدة قصيرة من تسنمه منصب وزير الخارجية، أن يثبت كفاءة ملحوظة وجدارة مستحقة بهذا المنصب؛ لما يحظى به من حنكة وحس دبلوماسي، ولامتلاكه ناصية اللغة بامتياز، وما يتميز به من ذكاء متقد وسرعة بديهة، وفوق هذا وذاك لحسن خلقه، ولطف معشره، وتواضعه، وأدبه الجم.

عندما تحدد اليوم الأول الذي تقرر أن يباشر فيه عمله الجديد وزيرًا للخارجية، حرصت على التنسيق مع رئيس المراسم الأستاذ عزام القين، حتى أكون في مقدمة مستقبليه عند مدخل الوزارة للترحيب به، ومن ثم اصطحابه إلى مكتبه، ومكثت أنتظر اتصال رئيس المراسم لإبلاغي بالتوجه للمدخل بحسب الترتيب الذي اتفقنا عليه، ولكنني فوجئت بباب مكتبي يفتح، وبمعالي الوزير في وسط

الغرفة، ليبلغني أنه آثر أن يكون هو الذي يأتي إلى مكتبي، بدلًا من أن أكون أنا الذي يستقبله عند مدخل الوزارة، جاءت تلك اللفتة الكريمة بمثابة العلامة الفارقة التي طبعت العلاقات بيني وبين الوزير الجديد منذ اليوم الأول لمباشرته عمله في الوزارة وحتى كتابة هذه الأسطر، وهي علاقة بنيت على أسس متينة، قوامها المودة والتقدير المتبادل، والتفاهم والتعاون المطلق.

هنا، لا بد لي من وقفة لاستعادة شريط الأحداث التي جرت في تلك المرحلة. فقد كان للتطورات التي حدثت منذ الموافقة على طلب الأمير سعود إعفاءه من منصبه، ثم وفاته، وما أعقب ذلك من تعيين وزير جديد للخارجية، بالغ التأثير والعمق على الوضع في الوزارة بصفة عامة، وعلى المستوى الشخصي بصفة خاصة، فلم يكن بالأمر الهين أن يطوي الإنسان صفحة كاملة من حياته ليفتح صفحة أخرى، ولم يكن بالشأن اليسير أن يبدأ بداية جديدة، خاصة بعد أن يكون قد بلغ من العمر ما بلغ، ولهذا فلقد ظننت للوهلة الأولى أنني لن أكون قادرًا على مواكبة التطورات الجديدة، وأنني لن أستطيع التكيف مع أوضاع مغايرة لا تتطابق مع ما ألفته، واعتدت عليه مدة تجاوزت خمسة وثلاثين عامًا.

كان هذا هو شعوري وإحساسي فور وقوع ذلك الحدث، ولكنني مع مرور الأيام وتعاقب السنين تمكنت بفضل الله، من أن أتجاوز ذلك المنعطف، موقنًا بأن لكل زمان دولة ورجالًا، وأن المهم ليس هو تخليد

الأشخاص في حد ذاتهم، بقدر ما هو المحافظة على إرثهم، والتمسك بنهجهم، والحرص على تطبيق رؤاهم وأفكارهم ونظرياتهم ما استطاع الإنسان إلى ذلك سبيلاً، ولذا عاهدت نفسي منذئذ على الاستمرار في تكريس الجهد، والتفاني في أداء الواجب، والحرص على مواصلة البذل والعطاء.

أزاحت تلك الإرادة والتصميم عن كاهلي الكثير من التوجس والخيفة، وبددت الكثير من الشعور بالتراجع والانكماش، واندفعت مواصلاً عملي لا ألوي على شيء، مؤديًا واجبي بما يرضي ربي، وبما يمليه علي ضميري، وبما يفرضه علي حبي لبلدي ووطني، ساعدني على ذلك الأسلوب والطريقة التي حرص الوزير على أن يعاملني بها منذ اليوم الأول الذي باشر فيه عمله في الوزارة، والتي بلغت في بعض الأحيان مستويات كانت تسبب لي الكثير من الحرج، لم أبخل على الوزير الجديد في يوم من الأيام بالمشورة الصادقة، ولا بالتعاون المخلص، ولا ببذل الجهد المستطاع لتحقيق طموحاته ورؤاه التي كثيرًا ما كان يتحدث معي عنها وحولها، وإذا كان هناك ثمة اعتقاد قد يتبادر إلى الذهن بالتقصير، أو شعور بالتقاعس غير المقصود فلم يكن لذلك -إن حدث- أي صلة بالعمل أو بالواجب، وإنما قد يكون مرده إلى الظروف العمرية والبدنية التي تعيق الإنسان في كثير من الأحوال عن الارتقاء نحو الكمال المنشود، وعن الوصول إلى مستوى الأداء المطلوب، وعن تحقيق الفاعلية المتوخاة.

وعلى الرغم من أنه كان هناك الكثير من الموضوعات والمواقف التي شهدت توافقًا وتناغمًا في الرأي والرؤية بيني وبين معالي الوزير، فإن الأمانة تقتضي القول: إنه كان هناك أيضًا القليل من الموضوعات والمواقف التي لم تحظَ بمثل ذلك التوافق، وسوف أكتفي هنا بإعطاء مثالين على ذلك:

من الأمور والقضايا التي طرحها الوزير منذ البداية، والتي كنا متفقين فيها كل الاتفاق، حرصه على إعطاء الجوانب السياسية والدبلوماسية التي تقوم على أساسها مسؤوليات وزارة الخارجية، الأولوية المطلقة على جميع الجوانب الأخرى، وكان من أهم إنجازات الوزير في هذا الصدد هو إصدار هيكل تنظيمي جديد للوزارة يرسخ هذا التوجه، ويتضمن فيما يتضمنه إنشاء وكالة جديدة لشؤون الدبلوماسية العامة تهدف إلى تطوير العمل السياسي والدبلوماسي الذي تؤديه الوزارة، والارتقاء به إلى مستوى التحديات التي تواجه الدول في تفاعلاتها مع مستجدات العلاقات الدولية المعاصرة.

أما المثال الثاني، فإنه يتعلق بما كنت -ولا أزال- أراه من أن جميع المهام الخاصة برسم السياسة الخارجية يجب أن يكون منشؤها ومحورها هو وزارة الخارجية، وبالتعاون والتنسيق مع جميع الأجهزة الأخرى، ذات العلاقة بالسياسة الخارجية.

ولم تقتصر التطورات المؤثرة والمهمة التي حدثت في المدة ما بين نشر الطبعة الأولى من هذا الكتاب في عام ١٤٣٠ هـ/ ٢٠٠٩م، وظهور

الطبعة الثانية على وزارة الخارجية، وما طرأ عليها من مستجدات ومتغيرات، بل إنها تشمل الوضع في البلاد بصفة عامة.

فلقد شهدت تلك المدة وفاة الملك عبدالله بن عبدالعزيز، تغشاه الله برحمته، وتسنم الملك سلمان بن عبدالعزيز وفقه الله، مقاليد الحكم، وشهدت بداية ظهور توجهات جديدة في المملكة تمثلت في عدد من القرارات الجريئة والحاسمة التي اتخذتها القيادة السعودية، والتي إن دلت على شيء فإنما تدل على حيوية النظام السياسي السعودي وقدرته على التحدث بلغة العصر ومواكبة تطوراته، وعلى تنفيذ عدد من القفزات النوعية على طريق المستقبل.

وإذا كان المجال هنا لا يتسع لاستعراض جميع تلك القرارات والقفزات، فإن ما يهم التأكيد عليه هنا هو النظر إليها من زاوية نوعية وبعد منهجي يتعامل معها بوصفها تضع المملكة على طريق التحول الثقافي والاجتماعي، فضلاً على التغيير الاقتصادي، والدخول إلى مرحلة إنهاء الاعتماد المطلق على مصدر وحيد للدخل الوطني.

ولعل من المناسب هنا الإشارة إلى أن من التحديات التي تواجهها المملكة هي أنها مدانة من الإعلام الغربي في جميع الأحوال، فإن بطأت من وتيرة الإصلاح والتقدم والتجديد فهي متهمة بالجمود والركود وضعف القدرة على مواكبة الأحداث، وإن سَرَّعتْ تلك الوتيرة، فهي متهمة بالتهور والاندفاع وعدم مراعاة القيود والأعراف.

ليس مهمًّا كل ذلك، ولكن المهم هو أن ما نراه اليوم من عزم وتصميم قوي لدى القيادة على المضي قدمًا نحو إقامة دولة تسير على طريق العصر بكل مستلزماته ومقتضياته، هو بالتأكيد دليل قوي على أن البلاد تسير في الاتجاه الصحيح مهما تكاثرت العقبات، وتراكمت التحديات، وإنه برهان ساطع على أن المسار الذي تتخذه المملكة يتواكب مع ما يجري في عالم اليوم، وما يدور في دوله المختلفة.

ومما يزيد في أهمية كل ذلك، أن ما يعطي هذه المسيرة مصداقية وثقلًا، هو أنها تقوم على الأسس نفسها التي وضعها الملك المؤسس عبدالعزيز، بحيث استقرت مجموعة راسخة من الأفكار والسياسات والقيم التي تعيش المملكة بها ولها، والتي تؤكد على أن النمط السعودي في الحكم كان دائمًا فريدًا في نوعيته، مميزًا بطبيعته، باستناده على أحكام الشريعة الغراء، وانطلاقه من المفاهيم والقيم الإسلامية بكل ما تتضمنه من ثبات، وما تتميز به من عمق وأصالة.

لقد شهدت حياتي الفكرية في هذه المرحلة أيضًا نشاطًا ملحوظًا، وكان واضحًا أن هذا الكتاب وهو الأول، قد فتح الشهية لمزيد من الإنتاج، وللتحليق في فضاءات أرحب من التأليف والدراسات، فكان أن عقدت العزم على إخراج الكتاب الثاني، الصادر عام ١٤٣٣ هـ/ ٢٠١٢م تحت عنوان (قضايا ومواقف في الفكر والسياسة) الذي جمع بين دفتيه مجموعة من الدراسات التي تناولت قضايا تتوزع بين اهتمامات قطرية وقومية ودولية وفكرية مختلفة تهدف إلى

ربط الفكر بالواقع، وتغذية الواقع للفكر، وتلامس اهتمامات الناس، وتشغل بالهم وفكرهم، وتتعلق بمصيرهم ومستقبلهم، وأكاد أزعم أنها طرحت وجهات نظر جديدة في موضوعها، واحتوت على أفكار ورؤى مبتكرة لم يسبق التطرق إليها في مجالها.

وقد سرني كثيرًا أن يُقابل هذا الكتاب بالترحيب والثناء في الأوساط العلمية والثقافية، وأن ينال جائزة وزارة الثقافة والإعلام للكتاب لعام ١٤٣٤ هـ/ ٢٠١٣م، ثم تحققت رغبة كانت تراودني منذ أمد بعيد، وهي تتويج اهتمامي المتزايد بالدراسات الخاصة بالمستقبل بإصدار مؤلف يجمع بين دفتيه الجانب النظري الأكاديمي والجانب العلمي التطبيقي من دراسات استشراف المستقبل، وقد دفعني إلى الإقدام على إنجاز هذا العمل ما لاحظته من أن الدراسات الخاصة بالمستقبل قد تطورت في الغرب إلى الحد الذي غدت فيه علمًا له أصوله وقواعده، وله مناهجه وتطبيقاته، وأصبح له خبراؤه ومراكزه التي انتشرت في الدول الغربية بشكل لافت للنظر، وكذلك ما لاحظته من أن هذا التطور، أو إن شئت فقل: هذه (العدوى) العلمية والأكاديمية لم تنتقل إلى الدول العربية بالشكل المطلوب، حيث من الملاحظ أن هناك شبه ندرة في المراكز العربية الخاصة بدراسات المستقبل، وأن هناك قلة في الدراسات والمؤلفات التي تعنى بهذا المفهوم، والتي أصبحت المكتبة العربية بصفة عامة والمكتبة السعودية بصفة خاصة في أمسّ الحاجة إليها.

ومما زاد من احتفائي بفكرة إصدار كتاب في هذا الموضوع، هو تبني المملكة مشروع (رؤية ٢٠٣٠م)، التي وجدت أنها تقع في صلب دائرة الاهتمام بالدراسات المستقبلية، وتُعدّ جزءًا لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى تهيئة المملكة وإعدادها للولوج إلى عالم القرن الحادي والعشرين، لتأخذ بذلك مكانها اللائق بها في مصاف الدول التي وضعت أقدامها بكل ثبات على هذا الطريق.

وكان أن أسفرت تلك المقاصد عن إنتاج كتابي الثالث، الصادر عام ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧ م باسم: (المستقبل ... تأملات استشرافية في التطورات والتغيرات العلمية والتقنية والأوضاع السياسية المتوقعة في القرن الحادي والعشرين). وعلى الرغم من مضي وقت غير طويل على ظهور هذا المؤلف، إلا أنه قوبل باستقبال جيد، وكتب عنه بعض الكتاب والمفكرين مقالات فيها الكثير من الثناء والتقريظ، على الرغم من أن موضوعاته لا تقع في دائرة الاهتمام المباشر للعموم من القراء، وإن كانت تحظى باهتمام خاص من قِبل الخبراء والمختصين.

بقي أن أقول: إن حياتي الخاصة شهدت أيضًا خلال هذه المدة -كما هو شأن حياة بقية البشر- أمواجًا متتالية من الحزن والفرح، ودفقات متتابعة من الأخبار المؤسفة والأخبار السارة، وحالات متفاوتة من السعادة والتعاسة.

حالات الحزن والشعور بالتعاسة تنتاب الإنسان أكثر ما تنتابه حين يفقد عزيزًا لديه، ويودعه الوداع الأخير الذي لا لقاء بعده إلا في

جنات النعيم، شعرت بمثل هذه المشاعر والأحاسيس عندما فقدت أختي واثنين من إخواني اللذين كانا يكبراني سنًّا، ولم يفصل بين وفاتهم سوى سنوات معدودات.

لقد ترك فراق أخويّ عدنان وغازي، ومن قبلهما أختنا الوحيدة ثريا، في حياتي جروحًا ما زالت نازفة، وخلف في نفسي لوعة لن تزول، إذ كانوا لي نعم السند والمرشد والناصح، ونعم الصديق والرفيق والعضد، وشعرت بفقدهم بالوحدة والغربة، وبالضياع والوحشة.

أما حالات الفرح والشعور بالسعادة، فإنها تنتاب الإنسان أكثر ما تنتابه حين يرزقه الله الذرية الصالحة من أبناء وأحفاد، وللأحفاد بشكل خاص مكانة كبيرة في أعماق النفس ومنزلة عالية في سويداء القلب، ولا غرو فالأجداد يرون في الأحفاد امتدادًا طبيعيًّا لنسلهم، ومصدر سعادة وفخر في حياتهم، فعندما ينتقل دورك من أب إلى جد، يتغير الوصف الوظيفي لمهمتك، فلا يعود هدفك الرئيس رعاية الطفل، بل تقديم الحب والاستمتاع بمشاعر الغبطة والسرور، هذه كانت مشاعري حين زفّ لي الابن عبدالعزيز، وهو أصغر الأبناء، خبرين سعيدين في السنوات القليلة الماضية: خبر ولادة ابنه فيصل بتاريخ ١٤٣٣/٩/٥هـ - ٢٠١٢/٧/٢٤م، ثم ولادة ابنه نزار بتاريخ ١٤٣٨/٦/١٨هـ - ٢٠١٧/٣/١٧م، فانضمامهما إلى بقية الأحفاد أشاع في أجواء الأسرة الكثير من السرور والبهجة، وأضفى على حياتها المزيد من السعادة والتفاؤل.

من جانب آخر، سعدت كثيرًا من ردود الفعل على الطبعة الأولى من كتابي هذا، التي ظهرت في مقالات صحفية ورسائل بريدية شخصية واتصالات هاتفية ولقاءات خاصة، وكان المجال فيها رحبًا للمناقشة وتبادل الرأي حول مضامينه.

ومن الطبيعي أن الإنسان عادة ما يرتاح إلى الثناء، وينفر من النقد، ولكن -للأمانة- تبين لي بعد التأمل أن الاهتمام بردود الفعل ينبغي أن يتوجه لمعرفة الهفوات اللغوية أو الإنشائية أو الموضوعية، بهدف تداركها في الطبعة القادمة.

وقد عثرت على غايتي في دراستين صدرتا عن الكتاب: إحداهما نشرت في (المجلة العربية)، وكانت بعنوان (دبلوماسي من طيبة: كسر الصمت بالكلام) دبجها يراع الناقد الأدبي الأستاذ حسين بافقيه، الذي مع جمال أسلوبه المعتاد حمل السيرة أكثر مما تحتمل، فشرق في تصوراته واستنتاجاته، وغرب إلى الحد الذي أفقد تحليله مصداقية النقد الموضوعي الذي عودنا عليه في كتاباته الأدبية ودراساته النقدية.

إذ كنت في مقدمة كتابي حصرت بكل شفافية الدوافع إلى كتابة سيرتي الذاتية في هدفين هما: سرد عام من جهة لمسيرة حياتي أتركه ذكرى لأبنائي وأحفادي كي يتعرفوا من خلاله إلى طبيعة الحياة التي عشتها، والظروف التي أثرت فيها، لعلهم يتلمسون في ثناياها بعض العبر والعظات التي مررت بها والتي قد تفيدهم، وأن يكون الكتاب

من جهة أخرى، منصة للتعبير عن مواقفي الفكرية وآرائي تجاه بعض القضايا والأحداث التي اعترضتني خلال مسيرة حياتي الثقافية، ولا أخال أخانا العزيز يصادر علي هذه الرغبة.

وإن السيرة الذاتية أو المذكرات، تعكس عادة وجدان الكاتب، وليس مطلوبًا من صاحبها أن يعبر عن مشاعر القراء أو النقاد وعن مواقفهم، والمذكرات هي ما يتذكر صاحبها لا ما يريد النقاد منه أن يتذكر، وليس مطلوبًا من كاتب المذكرات أن يزيف الوقائع لإرضاء أذواق القراء والنقاد، على حساب الحقائق والتاريخ وفي الوقت نفسه، لا أرى ضيرًا البتة من الإفادة من السير الذاتية للآخرين والتأثر بها إذا كانت تتشابه في بعض المواضع مع الأحداث التي عاشها صاحب السيرة والصور التي شاهدها في مرحلة من حياته، إلا أنني كنت حريصًا كل الحرص -وكأنني كنت أتوقع مثل سهام الأخ بافقيه- على الإشارة إلى تلك المصادر، وإن لم تجرِ العادة أن تتضمن السير إحالات إليها.

كما أن الأستاذ بافقيه، إضافة إلى ذلك، اقتصر في تناوله للكتاب على ما ورد في المحطة الأولى التي تتحدث عن المدينة المنورة (الجذور) وليس من الموضوعية أن يحكم على الكتاب برمته من بضع صفحات في فصل واحد من فصوله.

أما الدراسة الثانية، فقام بتأليفها الدكتور محمد إبراهيم الدبيسي وعنوانها (حكي الذات: السيرة الذاتية لأدباء المدينة المنورة.. دراسة

نقدية) تناول فيها السير الذاتية لبعض من أسماهم بـ (المدنيين) -أي أهل المدينة المنورة- واختار منهم خمسة: المرحومين الأساتذة محمد حسين زيدان، وعزيز ضياء، وعبدالعزيز الربيع، والدكتور عاصم حمدان، وكاتب هذه السطور، حيث خصص الفصل الأول من الدراسة للحديث عن بدايات كتابة هـؤلاء الكتاب لسيرهم الذاتية، والمراحل الزمنية التي عرضوا لها، والموضوعات التاريخية والاجتماعية والسياسية والفكرية التي حفلت بها سيرهم، وخصص الفصل الثاني للحديث عن العناصر الفنية لنصوص السير الذاتية لديهم، ودوافـع كتابتهم لسيرهم، وشخصياتهم مـن خلالها، ولتوضيح الخصائص الجمالية، والتمايزات بينهم في مستوى الأداء الفني، وكذلك لتبيان مدى حضور الحاضن المكاني (المدينة المنورة) في تلك السير، وطرائق مقاربة الكتاب الخمسة للمكونات الحضارية والدينية والجمالية، ومظاهره الاجتماعية والثقافية.

يصف الدكتور الدبيسي (دبلوماسي من طيبة) بأنه «عمل سيري -نسبة لسيرة- منتظم نصيًّا وموضوعيًّا، حيث ينمو خطيًّا منذ طفولة الكاتب، حتى المرحلة العمرية والوظيفية التي وصل إليها، مرورًا بمحطات مختلفة، ومعتمدًا على السرد الزمني -الكرنولوجي- وسياقه التراكمي المتتابع».

وفي إطار مقارنة (الموضوعات السياسية) الواردة في سير الأدباء المشار إليهم يقول الدكتور الدبيسي: «تعدّ سيرة نزار مدني من أوسع

الأعمال السيرية للكتاب المدنيين إحاطة بالموضوعات السياسية، وإلمامًا بمجرياتها، ومشاركة بها، وتعبيرًا عن تفصيلاتها وتغيراتها واتجاهاتها، بحكم الموقع الوظيفي للكاتب الذي أتاح له المشاركة والاطلاع عن كثب على القضايا السياسية في أكثر جوانبها، وأظن الكاتب قد تجاوز الحد المقبول فنيًّا، في العناية بالموضوعات السياسية، والتفصيل فيها، وتتبع مجرياتها، وارتهن لموجبات موقعه الوظيفي في عرضه لبعض مناحيها وتحولاتها، وكثيرًا ما يستدعي أدبيات الخطاب الإعلامي الرسمي، ويتناغم معه في تعبيراته وصياغاته».

بالنسبة إلى ما أسماه الكاتب (الباعث الفني) الذي قصد به تحديد البواعث وراء الإقدام على كتابة السيرة الذاتية، يقول: «عبر نزار مدني بوضوح عن أن الدافع الرئيس لديه في كتابة سيرته، هو تكوين ما يتركه لأبنائه وأحفاده ليتعرفوا إلى طبيعة الحياة التي عاشها، ونوعية الأحداث التي شهدها، والتجارب التي خاضها؛ لعلهم يتلمسون في ثناياه بعض العبر والعظات والدروس التي مر بها والتي قد تفيدهم».

ثم يقول: «كما تعدّ سيرة نزار مدني مثالًا على الدافع السادس، وهو تسجيل الأحداث السياسية التي كانت جزءًا من طبيعة عمله الوظيفي والمهني، ولم يحتفظ بوثائق عنها، فكانت سيرته الذاتية هي الوثيقة التي تحفظها، وكذلك التعبير عن مواقفه الفكرية والأحداث التي مر بها».

أما بالنسبة إلى موضوع (شخصية الكاتب) فيرى فيه أن خصائص شخصية كاتب العمل الأدبي قد لا تتجلى في النص الإبداعي (مثل الشعر والقصة والرواية) بقدر ما تتجلى في السيرة الذاتية، وفي هذا الصدد، يصف شخصية كاتب (دبلوماسي من طيبة) بالدبلوماسي المتواضع المنظم حيث يقول -بعد أن تحدث عن الجوانب الخاصة بالعمل الدبلوماسي-: «يحاول الكاتب من خلال تأكيد اتصافه بـ (التواضع) نصيًّا، تجاوز إحساسه بانتمائه الأسري إلى طبقة الأثرياء في المجتمع المديني، ولهذا الإحساس تداعياته ومقتضياته، التي ينساق إليها الكاتب لا إراديًّا، في مواضع من السيرة كما مر بنا كما يقول» وهكذا تبدو شخصية الكاتب متواضعة منظمة مطمئنة، تسير وفق الهدف الذي رسمه لها، ووفق ما حققه فيها، وما كان يطمح إليه، على حد وصفه لذلك».

بالنسبة إلى ما أسماه المؤلف بـ (المكان)، الذي يرى فيه أن ثمة تلازمًا شرطيًّا بين السيرة الذاتية والمكان؛ لأن السيرة سجل لحياة صاحبها، ومدونة لمسيرته فيها، ما يقتضي وجود مكان حاضن لتلك السيرة، يقول: «وقد كان تعدد الأمكنة الخارجية لدى الكاتب، متطلبًا من متطلبات رحلته مع الحياة وسيرته فيها، عبر المحطات التي عبرها خلالها، واستطاع أن يرصد أبرز مراحلها ومستوياتها، وإسهامه فيها، وبمقدار ذلك الإسهام وأهميته لديه، فإن حديثه عن هذا المكان أو ذاك، جاء التزامًا منه بالمحدد العنواني الذي اختاره لسيرته (دبلوماسي من طيبة: محطات في رحلة العمر)، فيما كانت

(طيبة - المدينة المنورة) بالنسبة إليه جذرًا لوجوده الحياتي، جلى كثيرًا من مظاهر الحياة فيها، واهتم بتفاصيل طفولته في رحابها، وأولى اهتمامًا بمجتمعها، وبيئتها الثقافية، ورصد العديد من عناصرها الثقافية والاجتماعية والجمالية».

بالنسبة إلى الجانب الخاص باللغة والأسلوب الذي صنفه تحت اسم (المستوى البلاغي المباشر) يقول: «مما يغاير به نزار مدني جميع كتاب السير الذاتية المدنيين، ميله إلى تقاليد كتابية مقالية أو بحثية، مثل التقسيمات العددية للموضوع الذي يتناوله بعبارات: (أولًا، ثانيًا، ثالثًا... إلخ)، وكذلك استشهاداته النصية بأقوال الكتاب والساسة والمفكرين، وإشاراته إلى مراجع تلك الاستشهادات والاقتباسات في هوامش الصفحات، ولعل مرد ذلك تكوينه الذهني الإداري والسياسي، وإضافة إلى هذه السمة، فهو يولي علامات الترقيم اهتمامًا كبيرًا، ويستخدمها في مواضعها بدقة».

تلك كانت نتفًا سريعة مما ورد في كتاب الدكتور محمد إبراهيم الدبيسي عن سيرتي الذاتية، وهي إن كانت لا توفي ما كتبه حقه من التأمل والتعمق، ولا توضح الصورة الكاملة والشاملة التي قصد المؤلف أن ينقلها للقارئ من خلال دراسته للسير الذاتية للكتّاب المشار إليهم؛ لأنها تجتزئ مقاطع مستقلة، وتخرجها عن سياق الدراسة المقارنة لسير الكتاب الخمسة مجتمعين، الذي يمثل بدوره

البنيان الأساس للكتاب، إلا أنها على أقل تقدير، تؤدي الغرض الذي رمته من إيرادها في سياق هذا العرض.

مؤكدًا مرة أخرى أن هذه السيرة هي مجرد ذكريات لصور من حياتي، وما صادفني فيها من أحداث، وليست تاريخًا لوقائع سياسية محددة، ومكررًا القول: إنني إذا كنت لم أذكر فيها كل الحق، فإنني لم أذكر فيها إلا الحق.

نزار عبيد مدني
الرياض في ١٤٤٠/٤/٨هـ
الموافق ٢٠١٨/١٢/١٥م

بينَ يدي الكتابِ

باسمك اللهم، أبدأ، وعليك أتوكل، ومنك أستمد العون والتوفيق.

لقد تهيبت، وترددت كثيرًا عندما فكرت في إخراج هذا الكتاب، وتهيبت، وترددت أكثر عندما فرغت من كتابته، وأصبح جاهزًا للنشر، وكان هناك سبب وجيه -في نظري على الأقل- لمثل ذلك التهيب والتردد، فهل تستحق حياتي أن يكتب عنها كتاب؟ أليست مثل حياة غيري من الناس الذين يسيرون في الطريق نفسه، ويسلكون السبيل ذاته، ويركضون لاهثين لكي يُؤَمِّنُوا لأنفسهم حياة شريفة كريمة مستقرة؟ وما الجديد الذي يستحق أن يُكتب عنه كتاب أو يُؤلف عنه مُؤَلَّف؟ ألم يكن الأجدى والأولى أن أستفيد من الوقت الذي أمضيته في كتابة هذه الفصول لتكريسه لعمل من الأعمال الكثيرة التي يطالبني بأدائها واجبي نحو أسرة تتطلع إلى المزيد من تحسين وضعها الاجتماعي والاقتصادي؟ ثم، مَنْ أنا حتى يهتم الناس بحياتي، ويتهافتون على قراءة ما أسرده من ذكريات عن طفولتي وشبابي ودراستي ومسيرتي العملية؟ لست بالسياسي العظيم، ولا ذا المنصب المرموق الذي إذا نشر مذكراته، أو ترجم لحياته، أماط اللثام عن أسرار كامنة أو أحداث خطيرة، ولا أنا بالمغامر، أو العالم

الذي اكتشف مجهولاً من حقائق العلم، ولا أنا بالأديب الفذ الذي أحدث تأثيرات ملموسة في التطور الفكري والأدبي في مجتمعه، لست شيئًا من ذلك، فَلِمَ إذن أنشر ذكرياتي وسيرة حياتي؟[١].

دعني من البداية أصدقك القول أيها القارئ الكريم، إذا كنت تتطلع من خلال هذه الصفحات إلى معرفة أسرار وظيفية مثيرة أو إلى الاطلاع على وثائق تاريخية لم يسبق نشرها أو تداولها، فإني لا أريد لك أن تصاب بالإحباط أو بخيبة الأمل؛ لأنه لن يتاح لك التمتع بهذه الإثارة من خلال قراءتك لهذا الكتاب؛ وذلك لسببين رئيسين: الأول هو أني لم أحتفظ بأوراق أو وثائق أو معلومات مسجلة لتدوين أحداث سياسية معينة يمكن سردها في هذا الكتاب، حيث لم تراودني فكرة تسجيل هذه الذكريات إلا حين أصبحت قاب قوسين أو أدنى من التقاعد، ولو تبلورت لدي هذه الفكرة من البداية لكنت أعددت لها العدة، وقمت بتوثيق المقابلات والاجتماعات التي حضرتها، والمؤتمرات والندوات التي شاركت فيها، والزيارات الرسمية التي قمت بها.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن طبيعة العمل الذي كنت أقوم به قد لا تعطي مساحة كافية من الحرية في نشر كل ما يتعلق بتلك الأحداث. هذا إضافة إلى أن ما ذكرته، أو أشرت إليه من أحداث أو مقابلات أو اجتماعات أو زيارات جاء معتمدًا على الذاكرة فحسب، علمًا أنني لست ممن حباهم الله بذاكرة قوية تستطيع استحضار

أدق التفصيلات الماضية واسترجاعها كأنها حدثت بالأمس، وإنني لست من الذين يمتلكون موهبة التوثيق، وقَلَّ أن سجلت ما يسمى اليوميات، ولا حتى تأريخ حدوث الوقائع المهمة التي أكون فيها مشاركًا أو مشاهدًا.

أما السبب الثاني فهو أنني أردت من كتابة هذا الكتاب تحقيق هدفين في آن، هما: سرد عام من جهة لمسيرة حياتي لكي أتركه ذكرى لأبنائي وأحفادي يتعرفون من خلاله طبيعة الحياة التي عشتها، وماهية الظروف التي واكبت تلك الحياة، وأثرت فيها، ونوعية الأحداث التي شهدتها والتجارب التي خضتها، لعلهم يتلمسون في ثناياه بعض العبر والعظات والدروس التي مررت بها والتي قد تفيدهم في حياتهم، ومن جهة أخرى أن يكون الكتاب متنفسًا للتعبير عن مواقفي الفكرية وآرائي ووجهات نظري تجاه بعض القضايا والأحداث والأمور التي اعترضتني من خلال سيرة حياتي، سواءً ما كان يتعلق منها بالجوانب الاجتماعية، أو المشاهد الثقافية والفكرية، أو الأحداث السياسية، ولا أخال أحدًا يضنّ عليّ أو يحرمني من هذه الرغبة وهذا التشوف والتطلع، فهو -في يقيني- حق مشروع، خاصة بعد السنين الطويلة التي قضيتها في الخدمة العامة.

ولا أجد مناصًا من أن أرجو القارئ الكريم بعد أن ينتهي من قراءة هذا الكتاب أن يستعيد ما قلت في تعريفه منذ البداية من أنه مجرد ذكريات لصور من حياتي، وليس تأريخًا لأحداث سياسية، فإنني

بإصراري على هذا التعريف أريد أن أجد العذر لما قد يَعدّه بعض القراء مأخذًا عليّ في أمرين على الأقل:

- **الأمر الأول**، ما قد يوحيه استعراضي لهذه الذكريات وضع نفسي موضع القطب الرئيس في الأحداث التي أوردتها أو في الحقبة التي جرت فيها، فالواقع أن هذا ليس صحيحًا، وإني لم أقصده فيما دَوَّنْت، إلا أن طبيعة تسجيل الذكريات الشخصية لا بد من أن تجعل من الراوي محور ما يرويه.

- **والأمر الثاني** الذي ألتمس فيه المعذرة هو إيرادي بعض الأحداث مكررة في أكثر من فصل واحد، وأبرر هذا بأني حررت فصول هذا الكتاب في أوقات متباعدة، فَصَلَتْ بعضها عن بعض مدد قد لا تكون قصيرة في بعض الأحيان، وبأني لم أتبع الترتيب الزمني في أوقات تحريرها، وإن كنت قد اتبعته بعد ذلك عند جمعها، وأحسب أني إذا كنت وقعت في التكرار بين الحين والآخر، فإني لم أقع في التناقض إطلاقًا.

تلك إذن هي الأسس والقواعد التي قام عليها بناء هذا الكتاب، وفي حين أعترف للقارئ الكريم بأنني قد لا أكون ذكرت فيه كل الحق، أؤكد له أنني أيضًا لم أذكر فيه إلا الحق، فمن الحق أحيانًا ما لا تستسيغه الأذن، وينفر منه السمع، ثم إن حديث الإنسان عن نفسه عادة ما يكون ثقيلًا على النفس والغير؛ لأن حب الإنسان لنفسه كثيرًا ما يدعوه لأن يشوب حديثه شيء من المديح، ولو عن طريق التواضع

أو الإيماء أو التلويح، وفي هذا المديح دليل على التسامي والتعالي من الكاتب، ومدعاة للاشمئزاز والنفور من القارئ؛ ولذلك لا يستساغ الحديث عن النفس إلا بضروب من اللباقة وأفانين من اللياقة[٢].

ختامًا، لا أدعي البتة أنني أنجو من اللغو والزلل، وأنني لا أقع في الخطأ والسهو، أو لا أقول إلا القول الفصل. فإذا وقعت أيها القارئ الكريم، على خطأ أو شطط في هذا الكتاب، فالملامة عليّ، والعذر منك، وأعترف أمامك بأنني لا ألبي نداء الكلمة إلا لأبرأ من دائها.

وأدعوك الآن إلى مرافقتي في هذه الرحلة عبر محطات العمر...

المحطة
الأولى

المدينة المنورة
(الجذور)

١٣٦٠هـ (١٩٤١م)/ ١٣٨٠هـ (١٩٦٠م)

منذ أن أبصرت عيناي النور لأول مرة وحتى كتابة هذه الأسطر أستطيع أن أقول: إنني قد عشت -ولله الحمد والمنة- حياة سعيدة، وللسعادة في فلسفتي المتواضعة مفهوم محدد وتعريف واضح، صُغتُهُ لنفسي، وتبنّيتُهُ في خلال مسيرة حياتي بعد أن آمنتُ به، وجعلته منهجًا لمسلكي وتصرفاتي الشخصية وأسلوبًا ومرتكزًا لعلاقاتي الاجتماعية ومسؤولياتي العملية والوظيفية.

لقد توصلت إلى قناعة تامة بأن مشكلة الإنسان المزمنة وعلته الكبرى أنه لا يعرف، أو لا يريد أن يعرف أن الثراء والسلطة والجاه والمنصب والشهرة، هذه الأهداف يستحيل أن تكون كلها أو بعضها، أو حتى أحدها هو هدف الحياة، والسبب بسيط جدًّا وهو أن هذه الأهداف جميعها تعجز كل العجز عن أن ترد عنه غوائل المرض والشيخوخة والموت، بكل ما يحيط بهذه الغوائل، ويرافقها من آلام وأحزان ومآسٍ وأتراح.

ومشكلة الإنسان الأخرى أنه يعرف، ولكنه لا يريد أن يعترف أن الشباب لا بد أن ينتهي إلى شيخوخة، وأن الزهور مصيرها إلى الذبول، وأن الحياة ختامها الموت، وأن الثراء عرضة للفناء، وأن المنصب لا يدوم، وأن الشهرة قد تنقلب إلى نسيان، وأن القوة قد تتحول إلى ضعف ووهن.

لهذا كله، فالإنسان -أي إنسان- وهو في خضم التيارات الصاخبة التي تتقاذفه من كل جانب، وتغشاه من كل حدب وصوب في أَمسِّ

الحاجة إلى حقيقة يفزع إليها، ويحتمي بها، ويتخذها ملاذًا له في كل آن ومكان، وفي أمسِّ الحاجة إلى هدف يحقق عن طريقه الحلم الذي ما فتئ يداعب خياله منذ الأزل، ويفك بواسطته طلاسم اللغز الذي عجز المفكرون والفلاسفة عبر العصور عن معرفة سره، وتَلَمُّس الطريق إليه بعد أن ذهبوا في تفسيره شتى المذاهب... ألا وهو السعادة.

لن يعثر الإنسان على هذا الهدف، ولن يجد تلك الحقيقة إلا بشيئين لا ثالث لهما: الإيمان والاستقامة... لماذا؟ لأن الإنسان المؤمن المستقيم لا يعرف الخوف أو القلق أو الاكتئاب أو التوتر، فهذه الأعراض تنشأ من احتمالين:

إما نتيجة ذنب اقترفه، أو يتسبب فيه الإنسان ذاته، والإنسان المستقيم لا يفعل عادة شيئًا يخاف من انكشافه، أو يخشى من عواقبه، لذلك فهو ينام في كل ليلة قرير العين، هادئ البال، مرتاح الضمير.

وإما نتيجة أحداث وأمور لا دخل له فيها، ولا قدرة له عليها، والإنسان المؤمن يعرف حق المعرفة أن مثل هذه الأشياء يجريها عليه خالقه لحكمة قد يدركها المخلوق، وقد لا يدركها، ولكنه يتقبلها، ويرضى بها، ويركن إليها.

المحصلة النهائية إذن هي أن الإنسان المستقيم المؤمن لا يخاف، ولا يحزن؛ لأنه -من جهة- لم يذنب، ولم يخرق قانونًا، ولم ينتهك

نظامًا، ولم يغش، ولم يسرق، ولم يرتكب جرمًا، ولأنه -من جهة أخرى- يتبع هدى الله، فيكون من الذين لا خوف عليهم، ولا هم يحزنون.

بالإيمان والاستقامة يستطيع الإنسان أن يقهر الشك باليقين، والعنف باللطف، والشهوة بالعفة، والجهل بالمعرفة، والبغض بالمحبة، والقلق بالطمأنينة، والتوتر بالانسجام، والاضطراب النفسي بالراحة النفسية، ويستطيع بذلك أن يعيش في سلام مع ربه وفي سلام مع نفسه، وفي سلام مع المجتمع.

بهذه الفلسفة للسعادة، وبهذا المنهج في المسلك والتصرف، وبهذه الرؤية للضوابط والقواعد التي حددتها لمسيرة حياتي انطلقت في دنياي لا ألوي على شيء متسلحًا بما وهبني الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من سجية هادئة ونفس مطمئنة لا تعبأ كثيرًا بالمشكلات والمصاعب، بل تتعامل معها في ثبات، ولا تفزع كثيرًا بالكوارث والنوازل، بل تتقبلها بتسليم، ولا أقول: استسلام، وبما حباني الله به من إيمان ويقين بأن الدنيا لا تسير أبدًا على وتيرة واحدة، أو على خط مستقيم غير ذي عوج، بل إنها تتقلب بين ألم ولذة، وتَمَلُّك وفقدان، وراحة وتعب، وأفراح وأتراح، ونِعَم ونِقَم، وهو واقع يتطلب أن يتعامل الإنسان معه بكل موضوعية وعقلانية، ودون جزع أو فزع، بل بصبر جميل على الشدائد يستقبل به الأحداث في جأش ثابت ويقين صادق مؤمن بأنه لن يصيبنا في هذه الحياة إلا ما كتب الله لنا.

وإذا بحثت عن ترجمة حية لهذه السعادة التي أتحدث عنها، فمن السهولة بمكان أن أجدها في أسرة هانئة تتمثل في زوجة وفية مخلصة شاركتني السراء والضراء، وأحاطتني بسياج متين من الحب والتضحية والإيثار والوفاء والإخلاص، وكانت بالفعل رفيقة درب وشريكة عمر بكل ما يمكن أن تحمله هذه المسميات من معانٍ ومضامين، وفي أبناء بررة جعلوا لحياتي معنى وهدفًا، وملؤوها بالآمال والتطلعات، وما كان يمكن أن يكون لحياتي من دونهم ذلك المذاق وتلك الطلاوة، وإخوة أحباء أعزاء منحوني أكثر مما أستحق من عطفهم وحنانهم ورعايتهم، وقبل ذلك أب حنون عطوف ترك لي ولإخوتي بعد وفاته فراغًا ما زلنا غير قادرين على ملئه، وخلف لنا ذكرى تتحدى النسيان، ما جعلني أفخر بأن أقول: إنه كان وسيظل مثلي الأعلى في هذه الحياة، وستكون لي عنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقفات أخرى في ثنايا المحطات القادمة.

ومن السهولة أيضًا أن أجد الترجمة الحية لتلك السعادة فيما أعتقد أنني حظيت به من توفيق في حياتي العملية، وما استطعت تحقيقه من نجاح في مسيرتي الوظيفية بمستوى ربما فاق الحد الذي كنت أطمح إليه في بداية تلك المسيرة.

وإذا أضفت إلى هذا كله شعوري بالرضا التام عن نفسي المتمثل في قدرتي على كسب محبة الناس والفوز برضاهم وتقديرهم، أكون

بذلك قد استكملت جميع المقومات التي تقود -في نظري على الأقل- إلى تحقيق السعادة المنشودة.

***

على أنه لا يجب أن يفهم من هذا كله أن حياتي لم تطرأ عليها منغصات، أو تشبها مكدرات، أو تعترضها مشكلات وعقبات، فهذا أمر لا تستقيم معه سنة الحياة التي لا تدوم على وتيرة واحدة، وتأباه طبيعة البشر الذين خُلقوا ليُبتلوا، ويُمتحنوا ما يجعلهم عرضة لتقلبات الحياة واهتزازاتها، وإنه أمر لا تنسجم معه كيفية (الكَبَد) الذي خلق فيه الإنسان، وهي الكيفية التي تجعله في مكابدة وجهد وكفاح وكد، منذ أن يُخلق وإلى أن يلقى وجه ربه.

ولقد تعرضت في حياتي إلى صنوف متباينة من المكابدة والمشقة وإلى ألوان متعددة من المنغصات والمكدرات لعل بدايتها وربما أهمها أنني فقدت والدتي منذ سن مبكرة، وبذلك حرمت من العطف والحنان والرعاية التي يتمتع بها الطفل عادة وهو في أحضان أمه وفي كنف رعايتها وحنوها وإيثارها، وحرمت من الدعوات الصادقات التي تزرع بها الأم بذور السكينة في قلوب فلذات أكبادها، وتنزع بها أشواك القلق والخوف والرهبة من أعماق نفوسهم.

لقد كان لفقد أمي وأنا في نحو الثالثة من العمر مغزى خاص في حياتي، ومبعث لتساؤلات عدة طالما طرأت على ذهني، وأثارت في أعماقي إشكالات فكرية وعاطفية ونفسية ما زلت، وحتى هذه المرحلة

المتأخرة من العمر، لا أجد لها إجابةً أو تفسيرًا، ولا أستطيع منها مخرجًا أو فكاكًا، تساؤلات من نوع: كيف كان يمكن أن تصبح حياتي لو مَدَّ اللّه في عمر أمي ما شاء من السنين؟ هل كانت شخصيتي ستتغير؟ هل كانت ظروف تربيتي ونشأتي ستختلف؟ هل كان يمكن أن أكون شخصًا مختلفًا عما أصبحت عليه؟ أو أن أسلك دروبًا غير التي سلكت؟ وربما زاد في تعقيدات تلك التساؤلات، وأضاف إليها بعدًا دراميًّا ملحوظًا أن فقداني لأمي لم يقتصر على الافتقار إلى تلك المشاعر والأحاسيس التي عادة ما تغمر بها الأم أولادها كالحنان والحب والعطف والرعاية والعناية، ولم يقتصر على الحرمان من الإنسانة الوحيدة التي تهبك حنان الوجود عندما تحيط بك قسوته، والتي تحرضك على فعل كل شيء جميل، ليس من أجلها، بل من أجلك أنت وحدك، ولكنه امتد ليشمل عدم الاحتفاظ ولو بصورة ذهنية ملموسة ومحسوسة لشكلها ووجهها ومظهرها وشعرها وقوامها وبشرتها، لم تكن هناك حتى صورة (فوتوغرافية) لها ربما كنت أستطيع من خلال التأمل فيها والتزود بفيض من تلك المشاعر والأحاسيس يعوضني عن مرارة الفقدان وألمه.

إنني أدعو اللّه دائمًا أن يحفظ كل أم على قيد الحياة، وأن يملأ قلوب أبنائها وبناتها حنانًا عليها، وأهيب بكل ولد، بنت أو ابن، أن يكون بارًّا بأمه قائلًا لها قولًا لينًا كريمًا، داعيًا لها كما ربته صغيرًا، وحفته بدعواتها وحنوها وعطفها كبيرًا، وأدعو اللّه أيضًا أن يرحم كل أم انتقلت إلى جوار ربها، وأن يلطف اللّه بها كما لطفت وفاض

قلبها حنانًا على أبنائها، وأن يجبر كسر كل مكلوم، كبيرًا كان أم صغيرًا برحيل نبع حنانه، وأن يعوضه عن دعواتها الصادقات التي ترفعها من ضفاف قلبها إلى عنان السماء.

وتشاء إرادة الله أيضًا أن أفقد أبي وأنا في نحو الخامسة والثلاثين من عمري، جاءت وفاته في مرحلة من أخصب وأهم مراحل حياتي، وهي المرحلة التي شرعت فيها أشيد اللبنات الأساسية لمرحلة الانطلاق للمستقبل، حيث كنت أعمل في خلالها في سفارة بلادي في واشنطن، وأدرس في الوقت نفسه لنيل شهادتي الماجستير والدكتوراه (تشكل هذه المرحلة المحطة الرابعة في مسيرة حياتي، وسيكون للحديث عنها فصل مستقل).

كنت قد أنهيت جميع المتطلبات اللازمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية، ولم يتبقَّ سوى كتابة الأطروحة، ولكنني واجهت في تلك المرحلة مشقة كبيرة في الجمع بين العمل بمسؤولياته والتزاماته، والدراسة بمتطلباتها واحتياجاتها، ذلك أن حجم عملي ونوعيته بالسفارة قد اختلف عما كان عليه الحال حينما كنت أدرس لتحضير الماجستير، بل وحتى حينما شرعت في بداية الدراسة أحضِّر للدكتوراه، ولذلك قررت أن أتقدم بطلب إجازة إدارية أتفرغ فيها للتحضير للأطروحة مع ما يتطلبه ذلك من مراجعات مستمرة لمكتبة الجامعة ومكتبة الكونجرس، وما يقتضيه أيضًا من صفاء ذهني وتركيز شديد على البحث والاستقصاء، ولكن مكالمة هاتفية في

ليلة مظلمة كئيبة (أصبحت فرائصي بعدها ترتعد كلما رن الهاتف في وقت متأخر من الليل) نزلت على مسامعي نزول الصاعقة:... هذه سنة الحياة، لقد انتقل والدك إلى رحمة الله... جاءت تفرض واقعًا جديدًا ومؤلمًا لم يكن في الحسبان. لقد كان أبي ملء فؤادي وسمعي وبصري طيلة حياتي، وكان بالنسبة إلي المثل الأعلى والقدوة الحسنة، وزاد من ألم فراقه أن حدثت وفاته وأنا في الغربة ما حرمني الجلوس إليه، والوجود في معيته، والحديث معه، ومشاهدته في أيامه الأخيرة. كان قبلها بأقل من عام قد قدم إلى واشنطن لإجراء عملية جراحية في مستشفى جامعة جورج تاون في إثر وعكة صحية ألمت به (وإن أنسَ فإني لا أنسى يومًا أسود آخر أعدّه من أصعب أيام حياتي، حيث تصادف أن تزامن دخول أبي إلى المستشفى لإجراء العملية مع اليوم نفسه الذي استشهد فيه الملك فيصل رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يوم الثلاثاء ١٣ من شهر ربيع الأول من عام ١٣٩٥هـ (٢٥ مارس ١٩٧٥م)، وكنت آنذاك قائمًا بأعمال السفارة) نجحت العملية، وأمضى الوالد بعدها مدة قصيرة في واشنطن للنقاهة، ولم يكن يدور في خلدي، أو يخطر على بالي وأنا أودعه في مطار دالاس الدولي، وألثُم يده، وأقبل رأسه، أن يكون ذلك هو الوداع الأخير، وأن تكون تلك النظرة الخاطفة التي التقت فيها عينانا هي آخر مرة أراه فيها وهو على قيد الحياة (رأيته بعد ذلك وهو مسجى في كفنه قبيل أن يوارى جسده في الثرى في بقيع الغرقد بالمدينة المنورة).

وإذا كانت أفدح المآسي التي يمكن أن تقع للإنسان في حياته تتمثل في مأساة فقدانه لأحد أبويه، أو كليهما، فإن من أشد صنوف المعاناة التي يمكن أن يتعرض لها الإنسان هي المعاناة التي تترتب على إصابته بالمرض، وكما أنني قد نلت نصيبي من المأساة الأولى، فقد شاءت إرادة الله أن أنال نصيبي أيضًا من المعاناة الثانية، لقد أصبت وأنا في بداية الأربعينيات من العمر بمرض عضال استدعى إجراء عملية جراحية، عشت-قبلها وفي خلالها ولفترة قصيرة بعدها- في أجواء نفسية صعبة للغاية، ولكنني خرجت من تلك المعاناة القاسية بفوائد جمة ودروس بالغة الأهمية استفدت منها كثيرًا فيما بعد، وسوف أتحدث عن ذلك بتفصيل أكثر في حينه.

***

وعلى الرغم من جميع هذه النوازل، إضافة إلى ما هو مألوف أن يواجهه الإنسان عادة في حياته اليومية من أنواع المشكلات وصنوف العقبات التي تنغص عليه حياته في بعض الأحيان، وتحيل صفوها كدرًا، وتبدل حلاوتها مرارة، وهو ما يعدّ جزءًا من طبيعة الحياة وسنة الكون التي يجريها الخالق على خلقه من دون أن يستثني من ذلك أحدًا، أو يقصره على أحد، والهدف منها هو ابتلاء الخلق وامتحانهم واختبارهم، فإن هم احتسبوا، وصبروا كان الله بهم رؤوفًا ورحيمًا ولطيفًا، وجزاهم عن ذلك أحسن الجزاء، سواء في الدنيا أو في الآخرة...

أقول: على الرغم من ذلك كله، فإنني أكرر ما سبق أن قلته في البداية، وهو: إنني، ولله الحمد عشت حياة سعيدة هانئة أفاض الله عَليّ خلالها من نعمه وآلائه ما يصعب إحصاؤه، وإن حاولت عده.

لذلك أجدني شاكرًا لله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وحامدًا له أن منَّ عليَّ، وأكرمني بأن جعل بداية تلك النعم تتجلى من جهة في المدينة التي ولدت فيها، وترعرعت بين ربوعها، وتتمثل من جهة أخرى في الأسرة التي عشت في كنفها، وتربيت بين أحضانها.

لقد كان من حسن حظي أن تكون ولادتي ونشأتي في طيبة الطيبة، مهاجر رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ التي أحببتها، وأحبها المسلمون كما لم تُحب مدينة غيرها في أي مكان آخر في العالم، هذه المدينة التي لا تحمل اسمًا واحدًا خاصًّا بها، فهي المدينة فحسب، كأنما بقية الأرض قرى، وكأنما الدنيا سواها صحارٍ جرداء، وحسبها أنها مدينة الرسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ التي التقت فيها سيول لا تقاس من الحب، وأنهار لا تعد من الحنين، المدينة التي تضم في مسجدها روضة من رياض الجنة، وعلى أطرافها جبل من جبال الجنة يحبنا ونحبه، ومسجد أسس على التقوى، ومرقد سيد الشهداء، وبقيع الغرقد. على أن حسن حظي لم يقتصر على انتمائي إلى طيبة الطيبة، بل زاد عليه أن شاء الله أن يكون مولدي في إحدى دورها التي كانت تقع في قلب المدينة النابض في ذلك الحين وعلى مقربة من مسجد رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

وكان من دواعي فخري واعتزازي الانتماء إلى أسرة مدينية الجذور، هاشمية النسب، ذاع صيتها بسبب قصر اهتماماتها على طلب العلم والثقافة والأدب، وبمنأى عن مظاهر الثروة المادية وبهرجة المناصب، وعلا قدرها، وترسخت مكانتها في المجتمع ومحبتها بين الناس بما عُرف عن أفرادها من استقامة في المسلك، وحسن في الخلق، وأدب في التعامل والسمعة الطيبة بين الناس.

إن اهتمامي بالحديث عن المدينة التي نشأت فيها، والبيت الذي وُلدت فيه، والأسرة التي تربيت في كنفها له ما يُبرره، ففي يقيني أنه مهما تعددت خبرات الإنسان وتجاربه في الحياة، ومهما اكتسب من معارف، وحمل من شهادات، وارتقى في مناصب، فإن السنوات الأولى من العمر، وما يحيط بها من ظروف، وما يسودها من أجواء، وما يكتنفها من تجارب، وما تتميز به من أسلوب في التربية والتنشئة والتوجيه، كل ذلك يُعدّ بمثابة المفتاح -إن صح التعبير- لشخصية الإنسان، أو -إن شئت فقل- الإطار الذي تتشكل في حدوده الخصائص الأساسية التي ترسم معالم تلك الشخصية، وتحدد منهاجها في الحياة، وتعبر عن ماهية توجهاتها، ونوعية مشاعرها، وكوامن أحاسيسها.

ولا أخال أن أحدًا يستطيع أن يلومني إن أطلت في الحديث عن مدينتي، أو أسهبت في الكلام عن بيتي، فهما ليسا من مكونات

شخصيتي فحسب، ولكنهما ذاتا خصوصية متفردة، فلا المدينة كسائر المدن، ولا البيت كسائر البيوت.

أما المدينة فإني أحار كيف أصفها أو أتحدث عنها أو أُخاطبها... فهي الحبيبة، وهي المباركة، وهي المحروسة، وهي المرزوقة، وهي المحفوظة، وهي البارّة، وهي سيدة البلدان، وهي العذراء، وهي طيبة. مهما تعددت الأسماء، وتنوعت الصفات فهي تسكن في سويداء القلب، وتقبع في أعماق الفؤاد، كيف لا...؟ وكل اسم من أسمائها الكثيرة دلالة على الشرف والتميز، وكل صفة من صفاتها الجمة رمز لعُلو المكانة ورفعة القدْر، وكل نسمة من هوائها نفحة عطر وطيب، وإنه لعطر يعمر النفوس، فيحيل كدرها صفوًا وعناءها راحة وسكينة، وإنه لطيب يملأ القلوب، فيعمرها بالإيمان، الإيمان الذي يأوي إليها كما تأوي الحية إلى جحرها، كما جاء في الحديث الشريف.

كيف لا...؟ وهي المدينة التي جعلها رسول الله ﷺ حرمًا آمنًا، وجعل ترابها طيبًا وثمارها بركة، وتمرها وقاية من السم والسحر، وعصمها من أن يدخلها الدجال، وطهرها من الشرك والارتداد، وحذَّر من أحدث فيها حدثًا، أو آوى محدثًا بأن عليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، وأن الله لا يقبل منه صرفًا ولا عدلًا.

كيف لا...؟ وهي المدينة التي أحبت رسول الله ﷺ حين تشرفت بقدومه، واستقبله أهلها خير استقبال، وعاشوا معه يتلقون هديه، ويسترشدون بمنهجه، ويقتدون بسنته، حتى إذا انتقل إلى

الرفيق الأعلى ذرفوا الدمع مدرارًا، وبكوه بحرقة وألم، وحزنوا لفراقه حزنًا يعجز البيان عن وصفه.

وهي المدينة التي أحبها رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأشهد الله تعالى على حبها وحب أهلها قائلًا لهم: «**المحيا محياكم، والممات مماتكم، من أخافكم أخافه الله** عَزَّوَجَلَّ، **ومن آذاكم أو أرادكم بسوء أذابه الله** عَزَّوَجَلَّ **كما يذوب الملح في الماء**»(٣)، وقال عنها: «**اللهم، حبب إلينا المدينة كما حببت إلينا مكة وأشد حبًا**»(٤)، ودعا لها بالبركة، فقال: «**اللهم، بارك لنا في ثمرنا، وبارك لنا في مدينتنا، وبارك لنا في صاعنا، وبارك لنا في مُدِّنا، اللهم، إن إبراهيم عبدك وخليلك ونبيك، وإني عبدك ونبيك، وإنه دعا لمكة، وإني أدعوك للمدينة بمثل ما دعاك لمكة، وكمثله معه**»(٥)، وقد تناقل أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هذا الحب، فغرسوه في نفوس الأجيال جيلًا بعد جيل، وجعلوا زيارتها محببة للنفوس، والصلاة في مسجدها والسلام على رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من القربات والأعمال الصالحة.

كيف لا...؟ وهي المدينة التي قام فيها أول مجتمع إيماني يستند إلى مبادئ الإسلام الخالدة، ويرتكز على مثله وقيمه العليا، التي أُسِّست فيها أول دولة في الإسلام تحمل كلمة: لا إله إلا الله محمد رسول الله، لكي تهدم بها بُؤر الكفر وخنادق الشرك، وتقيم حصون الإيمان وقلاع التوحيد. وهي المدينة التي يأرز إليها الإيمان، وعلى

ثراها الطيب تآخى المهاجرون والأنصار ليعطوا للعالم مثلًا أعلى في التكافل الاجتماعي والتوادّ والتكاتف والتراحم والتعاطف.

إن أمر هذه المدينة لعجيب، فالناس يأتونها من أصقاع الدنيا جهلة فيتعلمون، وحيارى فيهتدون، وفقراء فيغنون، ولا يبيت في أرضها المباركة جائع، ولا يسكنها إلا مؤمن، ولا يتوسد ثرى بقيعها إلا موحد، ولا يصلي في روضة مسجد حبيبها صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويقف أمام قبره إلا سعيد(٦).

وإن أمر هذه المدينة لغريب، فعلى الرغم من هذا الخليط من الناس الذين تموج بهم شوارعها وحواريها وأسواقها وأزقتها، من أهلها وممن يقيمون على أرضها، وممن يزورونها من أصقاع الدنيا، على الرغم من اختلاف ظاهر بينهم في المشارب والأهواء، وتفاوت جلي في العادات والتقاليد، وتباين واضح في الثقافات والمعارف، فلا توتر ولا تنافر، ولا قلق ولا اكتئاب، وإنما هدوء وسكينة، وأمن وأمان، ودعة واطمئنان، كيف لا...؟ وهم جميعًا يعيشون التاريخ في أزهى صوره وأسمى مراحله، كيف لا...؟ وهم جميعًا يتمثلون شخصية نبيهم وقائدهم وحبيبهم، هنا كان يتوضأ ويصلي، وهنا كان ينام ويأكل، وهنا كان يجلس للناس، كيف لا...؟ وهم يصلون حيث صلى أبوبكر وعمر وعثمان وعلي وخالد وسعد والمثنى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ويسيرون حيث سار أبوعبيدة وطلحة والزبير وبلال وسلمان وعبدالرحمن وحمزة وأبوأيوب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

ليس عجيبًا بعد هذا كله أن يحب الناس هذه المدينة كل هذا الحب، وليس غريبًا أن يتشوق الناس لزيارتها والسلام على ساكنها ﷺ والصلاة في مسجدها، والوقوف على آثارها ومآثرها، يهرعون إليها زرافات ووحدانًا برًّا وجوًّا، بعضهم في طريقه إلى الحج، وبعضهم في طريقه من الحج، بعضهم لقضاء شهر رمضان المبارك في رحابها حيث تشع الأنوار من رياض المسجد والروضة والمنبر، يتدافعون صوب بؤرة الإشعاع ومصدر النور، آملين أن يصيب قلوبهم شيء من ضياء الإيمان، وأن تنالهم آثار الخير، وتتحقق لهم آمال انطوت عليها نفوسهم، ورغبات سكنت بها أعماقهم، وتطلعات جمحت بها أخيلتهم، يرجو المذنبون أن تغفر ذنوبهم وتكفر سيئاتهم، ويدعو الصالحون أن ترفع درجاتهم وتضاعف حسناتهم، وتمتلئ نفوس الظامئين للخير بزخم الحب والبر والتقوى والإحسان.

خرجت إلى الحياة الدنيا في هذه المدينة الطاهرة، وفي بيت لا يفصله عن المسجد النبوي الشريف سوى أمتار معدودة، حيث كانت تعانق عيناي صباح مساء مآذنه وقبته الخضراء الزاهية، وفي أجواء هذه المدينة ومرابعها ومراتعها أمضيت مرحلتيّ طفولتي ومراهقتي، درجت خلالها على ثراها، وتنفست عبق مسجدها وروضتها ومقامها، وتفيأت ظلال نخيلها وسِدْرِها وكَرْمِها، وتنسمت عبير وردها وفُلِّها وريحانها وفاغيتها، وتذوقت حلاوة رطبها وعنبها وتينها، وسِرْتُ في أزقتها الضيقة ومناختها الفسيحة وساحاتها التي يطمئن إلى مرابعها حمام السلام، وتهبط بها قوافل الحجيج، وأصبح لا شوق

يوازي اشتياقي إليها الذي تنطوي عليه نفسي، ويلوب في فكري وخلدي، ولا حب يعدل حبي لها الذي يخفق به قلبي قبل أن تتمتم به شفتاي.

وإذا كان حب الإنسان لمحبوبته لا يتجلى في أسمى صوره وأروع معانيه إلا في مناسبتين: حين اللقاء وحين الوداع، فإنني منذ أن كنت مقيمًا بها وإلى يومنا هذا في كل مرة أستشرف فيها معالمها، وأستطلع محياها، برًّا قدمت أو جوًّا، تتهلل الأسارير، ويسيطر على المشاعر نوع من الصفاء الذهني عجيب، وتعمر القلوب شحنة من الإيمان قوية، ويملأ النفس خليط من الفَرْحة والتوثب والمسرة والانشراح لا يلبث أن ينطلق من أعماق الفؤاد ليفصح عنه اللسان، وتفضحه العيون، وتنبئ به كل ذرة من ذرات الكيان، وفي كل مرة أشرع فيها في الرحيل عنها، والابتعاد عن أجوائها المفعمة بالنقاء والقدسية والصفاء، يستحوذ على الفكر شعور بالكآبة غريب، ويكتنف الخاطر إحساس بالضيق كريه، يصعب على المرء أن يجد له مخرجًا أو منه مهربًا، وإني لأتساءل: إذا لم يكن هذا هو الحب بعينه فماذا يمكن أن أسميه؟ وإذا لم يكن هذا هو الحنين بذاته فكيف يمكن أن أصفه أو أكنيه؟

تقع المرحلة التي سأتحدث فيها عن المدينة المنورة، وعن المدة التي عشتها فيها، وعما يمكن أن تسعفني الذاكرة في وصفه من أحداثها من نحو عام ١٣٦٠هـ، وهو العام الذي ولدت فيه (الموافق

عام ١٩٤١م) وحتى نحو عام ١٣٧٨هـ (الموافق عام ١٩٥٩م) وهو العام الذي حصلت فيه على شهادة الثانوية العامة (كنا نسميها التوجيهية) حيث غادرت بعدها المدينة، وارتحلت إلى القاهرة لطلب العلم، ومن ثم اللهاث في طلب الرزق، والسعي وراء لقمة العيش، والسير في مناكب الأرض (هناك عدد محدود من سنوات الطفولة قضيتها في مكة المكرمة حينما انتقل الوالد إليها للعمل عضوًا في مجلس الشورى، غير أن الذاكرة لا تختزن من أحداث تلك السنوات ما يستحق أن يسجل أو يدوّن، وقد توفيت الوالدة في إحدى تلك السنوات وبالتحديد عام ١٣٦٤هـ (١٩٤٤م) ودفنت في مقابر المعلا بمكة المكرمة).

يحتل البيت الذي ولدت فيه مكانة مرموقة وأثيرة ليس في حياتي فحسب، وإنما في حياة الأسرة برمتها، فلقد شهد ذلك البيت مولد جميع إخوتي، ومولد أبي وجدي لأبي، ولا أزال أحمل في ذاكرتي صورًا ناطقة معبرة له، أكاد أرى فيها بوضوح تام كل درجة من سلالمه، وكل غرفة وقاعة، وكل ركن وزاوية (وما أكثرها)، وأكاد أميز فيها مدخل البيت الأمامي صعودًا إلى أعلى غرفة في سطحه (وكان يطلق عليها أهل المدينة الطيرمة)، كان الاسم المتعارف عليه في الأسرة لهذا البيت هو (بيت السوق)، ولعل مرد ذلك إلى موقعه في قلب ما كان يسمى (جوة المدينة) أو (سويقة) أو (سوق القماشة)، وكان يعدّ بمقاييس ذلك الزمان من البيوت الكبيرة الفاخرة، ولم يكن يضاهيه سوى بيوت عدد محدود من أعيان المدينة ووجهائها في ذلك الحين

مثل آل أسعد وآل الرفاعي وآل هاشم وآل الصافي وآل البرزنجي وربما غيرهم.

أمّلت طبيعةُ المناخ الجاف والحار في المدينة على سكانها بناء بيوتهم من الحجارة والطين بطريقة متلاصقة يفصل بينها شوارع وأزقة ضيقة من أجل الاستفادة من الظل والحماية من أشعة الشمس الحارة، وكانت معظم البيوت تتكون من دورين، وقد يرتفع بعضها إلى ثلاثة أدوار أو أربعة، وهي تمتاز باتساعها من الداخل، وتصمّم بشكل يتناسب مع طبيعة المناخ ومع احتياجات الأسرة في تلك الأيام، وكانت واجهات معظم البيوت تزدان بالمشربيات (وكان يسميها أهل المدينة الرواشين ومفردها روشان) وكانت تُبْرِزُ -من خلال اللمسات الفنية الرائعة الموجودة فيها- ذلك الحس الحضاري الذي عرفت به المدينة على امتداد عصور الإسلام، التي كان لها إضافة إلى ما تكشف عنه من منظر جمالي وفني دلالاتها الاجتماعية المتمثلة في إعطاء أهل الدار إمكانية النظر إلى (الحارة) أو (الزقاق) عبر الثقوب الكثيرة التي كانت توجد في تلك (الرواشين) دون أن يتمكن العابرون في الشارع من رؤيتهم، أو رؤيتهن بالأصح[٧].

وكان أبرز ما تتميز به تلك البيوت -ومن بينها (بيت السوق) بطبيعة الحال- هو وجود غرفة عجيبة غريبة تسمى (القاعة) وتقع عادة في الدور الأول من البيت، وتكاد تكون أكبر غُرَفِهِ وأكثرها اتساعًا وضخامة، وتنقسم إلى قسمين متساويين يتوسطهما فراغ

يعلوه جزء مفتوح السقف يشبه أنبوبة بالغة السعة تمتد من القاع إلى السطح تسمح بدخول الضوء والهواء مزودة في أعلاها بقطعة من القماش (كان أهل المدينة يسمونها (الجِلا) بكسر الجيم). وكانت الميزة الكبرى لهذا (الجِلا) هي السماح للهواء الحار بالصعود إلى أعلى وبتدفق الهواء إلى أسفل بحيث يصل إلى القاعة باردًا منعشًا، بينما هو في الخارج حار شديد الحرارة كأنه خارج من فوهة فرن مشتعل (ريح (السموم) تشتهر بها المدينة في فصل الصيف)، وكان بالإمكان إغلاق هذا (الجِلا) بواسطة الحبال الممتدة إلى أسفل القاعة، فيمنع الأمطار أو الغبار، ويمنع العصافير والحمام من الدخول إلى القاعة أو الديوان.

كان تصميم القاعة عملًا فنيًّا معماريًّا رائعًا، ولا أعلم إذا كانت بعض البيوت في المدينة في الوقت الحاضر تضم مثل هذه (القياع)، وإن كنت أشك في ذلك، ولكن بلغني أن بعض المهندسين المعماريين من أهل المدينة يفكرون في العودة إلى ذلك النسق المعماري البديع.

كان الدور الأول من البيت يضم ثلاث غرف كبيرة فسيحة (إلى جانب المنافع الأخرى كدور المياه وبيت البير)، وهي: القاعة، وتخصص غالبًا للنوم والراحة، ويتصل بها غرفة أخرى تسمى (الديوان الكبير) تخصص للجلوس وتناول الطعام، وربما يتم فيها استقبال الضيوف من الإناث، وغرفة ثالثة مشابهة تسمى (الديوان الصغير) تخصص لاستقبال الضيوف من الرجال، وقد جرت العادة

على قصر استعمال الدور الأول من البيت على فصل الصيف، وأما في فصل الشتاء فينتقل سكان البيت إلى الدور العلوي.

ومع أن كل بيت من تلك البيوت كان يوجد به (بئر) داخلي يستخدم لتوفير المياه العذبة للشرب، فضلًا على أغراض النظافة والغسيل، إلا أنه كان مألوفًا الحصول على المياه بواسطة (الزفة) التي يحضرها الساقي إلى البيت، ويسمونه (السقا)، وكان (السقا) يحمل (الزفة) إما في (تنكتين) مصنوعتين من الصفيح يصل بينهما عود من الخشب المتين، أو في (قربة) سوداء من الجلد يحملها على كتفه ليقذف بمائها في (أزيار) (جمع زير) البيت تُملأ منها (الشّراب) وتغسل منها المواعين، وكلما فرغت (قِرْبَة) أو نفدت (زَفَّة) أَحضر (السقّا) أخرى وكل ذلك لقاء أجر زهيد، ولا يزال يرن في أذني صوت (السقّا) وهو يتمتم بعبارات مألوفة وبصوت مسموع يبدأ في ترديدها منذ دخوله البيت إلى خروجه منه: يا ساتر، دستور، طريق، سَقَّا.

لم تكن المدنية الحديثة قد غزت البيوت، بما في ذلك بيتنا في المدينة، وإن كان يعدّ من بيوت الوجهاء والأعيان، فلا ماء يجري، ولا كهرباء تنير الغرف، ولا أي من الأدوات الكهربائية -بطبيعة الحال- مما أصبح جزءًا لا يتجزأ من حياة البيوت في أيامنا هذه، كالتلفاز والمكيفات والثلاجات والأفران والمكانس وما إلى ذلك. كنا نستضيء بالأتاريك (جمع إتريك، ولا أدري إذا كان لهذا الاسم علاقة بالكلمة

الأجنبية (لكْتريك) أم لا)، وبالفانوس أو (المسرجة)، وهي عبارة عن طبق من الصفيح فيها كمية من زيت وفتيلة تشعل لتضيء مساحة لا تزيد على متر أو مترين، وما عدا أجزاء البيت التي تنيرها (الأتاريك) والفوانيس، وهي عادة ما تكون مقصورة على غرف محدودة، أو في أثناء التنقل لقضاء الأغراض المعتادة كالذهاب إلى المطبخ أو إلى دورة المياه (وكنا نسميها بيتلما أو بيت الماء)، فإن البيت كان يسوده ظلام دامس، وكانت كثيرًا ما تروعني تلك الظلمة المخيفة حينما كنا نخطو خطواتنا في دهاليز البيت، وكانت حكايات (الغول) و(الدُّجِّيْلَة) و(النمنم) و(هول الليل) تسبب لي رعبًا شديدًا في الليلة التي تحكى لنا فيها تلك الحكايات.

وهذه الشخصيات الخيالية المخيفة تتشابه وتتقاطع، وهي موجودة في قصص كثير من الأمم والشعوب، وتتشكل وفق ثقافتها، ولا تزال الذاكرة تحتفظ بصور من تلك الشخصيات الوهمية التي استقرت في الثقافة الشعبية، والتي نسجها الخيال الشعبي في ظل الفكر التربوي السائد في تلك المرحلة، حيث كانت التربية تعتمد التخويف والتهديد دون أن تتوقف أمام آثاره النفسية وعواقبه الاجتماعية، ولهذا كانت قصص الأطفال في تلك المرحلة تحفل بكثير من تلك الشخصيات الخيالية الوهمية التي لا وجود لها في الواقع، ولكن رواة الحكايات والأساطير صاغوها بطريقة من شأنها شد انتباه الأطفال، والتأثير فيهم، ووضع حدود لحركتهم، بحيث يبقون داخل البيت أو قريبين منه، ولا يذهبون بعيدًا، وكانت هذه الحكايات تروى غالبًا في الليل،

ومن هنا فإنه لم يكن أمامنا نحن الصغار سوى الذهاب إلى فراش النوم خوفًا من تلك الشخصيات المرعبة التي تسيطر على تفكير كل واحد منا، ويتخيلها تدخل عليه من هنا أو من هناك، ويراها في حركة كل متحرك، ويحس بها في ظل كل ساكن من الأشياء التي حوله، وذلك لأن عنصر الخوف المصاحب للسرد يتمكن من الصغار لينظروا إلى هذه الشخصيات خارج السرد القصصي، ويبحثون عنها في الواقع المعيش محاولين الهرب منها، وتفادي خطرها الذي يتجدد بتجدد روايتها والاستماع إليها مرة تلو مرة[٨].

ولما كان معظم أهل المدينة في ذلك الزمان ينامون على السطوح في فصل الصيف، فقد كنا نستمتع أيما استمتاع بتلك الليالي حيث جرت العادة على أن يصعد الخدم إلى السطح قبيل غروب الشمس بوقت قصير حيث يهيئون الأسِرّة (وكانت تصنع من الخوص ومن سعف النخيل) ويملؤون (الشِّراب) (بكسر الشين وهي أوانٍ مخصصة لشرب الماء وتصنع من الفخار) بالماء، ثم يصعد أهل البيت قبل موعد النوم بقليل ليجدوا الفرش باردة وثيرة، والماء زلالًا يكاد يكون مثلجًا، والسماء صافية، والنجوم متناثرة، والهواء عليلًا، لا بعوض ولا ذباب، ولا تلوث ولا ضوضاء، بل هدوء وسكينة، فيغُطّون في سبات عميق لا يعكر صفوه سوى أشعة الشمس حينما تبدأ في التسرب إلى السطوح، فيهرعون إلى القاعة حيث يمضون ما تبقى لهم من نوم حتى يحين موعد الاستيقاظ المعتاد.

وعلى ذكر الخدم، فقد كان يعيش معنا في بيت السوق عدد من العاملين والعاملات منهم الخدم والمربيات والمعاتيق (وهؤلاء هم العبيد والجواري الذين كانوا مملوكين وتم عتقهم، ولكنهم آثروا الاستمرار في العيش مع الأسرة والإخلاص والولاء لها، بل والتفاني في خدمتها والحدب على صغارها). وممن أذكرهم من هؤلاء: دادة (مبروكة) وكنا نناديها (دادة) فقط وهي امرأة مغربية الجذور كانت مملوكة لجدتي لأبي، واستمرت بعد عتقها في الحياة معنا مدة محدودة، ثم خصصت لها الأسرة بيتًا مستقلًّا عاشت فيه ردحًا من الزمان كانت فيه على اتصال وثيق بنا إلى أن توفاها الله، ومنهم امرأة زنجية كنا ندعوها أمي حوا (حواء) ربما تعود في جذورها إلى نيجيريا؛ لأنها كانت دائمة الفخر بانتمائها إلى قبيلة (الفلاتة).

ومنهم امرأة كردية الأصل كنا ندعوها (أمي ليلى) وكانت في الأساس مُرضعة لأخي الأكبر (عدنان)، وأذكر أنها كانت امرأة قوية الشكيمة والإرادة شديدة المراس، وكان يقال لنا: إنها كانت لا تحتاج إلى ممرضة أو (داية) حينما تلد؛ لأنها كانت تؤدي عملية الولادة بنفسها. ومنهم رجل زنجي اسمه (محمد سعيد) ولكن الجميع يطلق عليه اسم الشهرة وهو البَرَمولي (بفتح الباء والراء) وربما كان هو الآخر يعود في جذوره إلى نيجيريا؛ لأنه كان يشاكس (أمي حوا) بشكل متواصل، ويبالغ في التبكيت والتندر عليها وإثارتها بشكل يدفعها إلى توجيه السباب والشتائم له، وربما يصل الأمر إلى حد إقدامها على محاولة صفعه أو قذفه بما قد يكون في متناول يدها من

أدوات، وكنا نُسر، ونضحك ملء أفواهنا بمثل تلك الفواصل الفكاهية المثيرة، كان (البَرَمولي) رَحِمَهُ ٱللَّهُ رجلًا خفيف الظل دائم الضحك إلى حد القهقهة، وكان إخلاصه ووفاؤه وحبه للأسرة مضرب المثل.

كان البيت هو محور حياتي، والحقل الذي نَمت فيه شخصيتي، وتكونت عناصر خلقي وخصائص نفسيتي، وعلى الرغم من أن (الحارة) أو (الزقاق) كما كنا نسميه كان يؤدي دورًا مهمًّا في حياة أقراني وزملائي في المدرسة، فإنه لم يمارس أي تأثير في حياتي، فلقد كان محرمًا علينا اللعب في (الزقاق)، وبصفة خاصة الوجود خارج البيت بعد غروب الشمس مهما كانت الظروف والأحوال. وأذكر أنني في أحد الأيام تجرأت، وبقيت خلسة وفي غفلة من الرقابة المفروضة عند عتبة المدخل الرئيس للبيت إلى وقت صلاة العشاء تقريبًا، وحين عاد أبي إلى البيت رآني متلبسًا بذلك الجرم الذي نلت بسببه ما أستحقه من عقاب، إضافة إلى اللوم والتقريع لمن تسبب في حدوث ذلك الجرم.

وبحكم قدسية المكان وطهارة الجوار، فإنك منذ أن تخطو أول خطوة إلى داخل البيت تشم منه رائحة الدين ساطعة زكية، فإذا أضفت إلى ذلك التمسك بالأخلاقيات والقيم التي توارثناها أبًا عن جد تبين لك نوعية التربية التي نشأنا عليها، وكانت الأساس الذي تكونت عليه شخصياتنا، إن كل ما يواجهه الإنسان من يوم ولادته وخلال السنوات الأولى من عمره، يستقر في أعماق نفسه، ويسكن في

قرارة حسه ووجدانه، سواء في ذلك ما وعى وما لم يعِ، وما ذكر وما نسي، وما لذ له وما آلمه، كل ذلك يتراكم ويتجمع ويختلط ويتفاعل، ثم يكون هذا المزيج وهذا التفاعل أساسًا لتصرفات الإنسان وسلوكه المستقبلي، وكل إنسان -إلى حد كبير- هو نتيجة لجميع ما ورثه عن آبائه، وما اكتسبه من بيئته التي أحاطت به. لقد عمل في تكويني إلى حد كبير ما ورثت عن آبائي، والحياة التي كنا نعيش فيها، والدين الذي تشربنا مبادئه منذ نعومة أظفارنا، واللغة التي نتكلم بها، وأدبنا الشعبي الذي كان يروى لنا، ونظام القيم الذي خضعنا له، وأسلوب التربية الذي نشأنا عليه.

هذه الخصائص -في مجملها- التي تميز بها البيت الذي نشأت فيه انعكست في طبعي، وكونت أهم ملامح شخصيتي: فإن رأيت فِيّ دينًا يسكن في الأعماق وإيمانًا بالله لا يزلزله شيء، وحرصًا على أداء الصلاة وتلاوة القرآن الكريم، أو رأيتَ ميلًا إلى روح المحافظة والتمسك بالثوابت والقيم، أو آنست خجلًا ورهبة من التجمعات، أو احترامًا وتقديرًا لكبار السن والمقام، فاعلم أن ذلك كله صدى للبيئة التي عشتها في البيت، وانعكاسًا للنظام التربوي الذي خضعت له[٩]. ولعل من الجدير بالتنويه أن بعض الأدبيات وقواعد التربية التي تعلمناها في الصغر لم نتخلَّ عنها أو نأنف، وننفر منها في الكبر، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تجدني حتى بعد أن دخلت عالم الستينيات من العمر، وغزا الشيب مفرقي، وأصبحت جَدًّا لا أزال حتى يومنا هذا أخاطب أخي الأكبر (عدنان) بلفظ (سيدي) مجردًا، وأختي الكبرى

(ثريا) بلفظ (إستيته) وأخي (غازي) بلفظ (سيدي غازي). ولا أزال حتى الآن أخاطب كبار السن والمقام بصيغة الجمع لا المفرد، وأنا سعيد بكل ذلك، بل إنني أفخر به، وأعتز.

كانت تقطن في (بيت السوق) عائلتان تتكونان من أبي وزوجته وأبنائه وعمي -أمين مدني رَحِمَهُ ٱللَّهُ- وزوجته وأبنائه، إضافة إلى الخدم والمعاتيق، وقد نشأت، وتربيت في ذلك البيت مع ابْنَي عمي: إياد وأيمن، باعتبار تقارب السن بيننا نحن الثلاثة، كنا نستذكر دروسنا سويًّا، ونلعب ونلهو، وأحيانًا نتشاكس، ونتعارك سويًّا، كانت مطالب الحياة محدودة ومعيشتنا بسيطة، وملابسنا جميعًا نظيفة، ومأكلنا معتدل، لم نَرَ فيمن حولنا عيشةً خيرًا أو أفضل من معيشتنا. كان برنامجنا اليومي محددًا، ويكاد يكون روتينيًّا، وكان الاهتمام بالدراسة واستذكار الدروس وإعداد الواجبات المدرسية والحث على القراءة الحرة والاطلاع من الأساسيات التي لا تهاون فيها ولا تخاذل، بل شدة وحزم إذا اقتضى الأمر أو استدعت الحاجة، وكان أخي (غازي) هو المشرف على هذا الجانب. كان يدعونا إذا حان وقت الاستذكار، ويحدد لنا وقتًا معينًا لإنهاء الفروض والواجبات، فإذا أتينا إليه بعد حين لإخباره أننا فرغنا من ذلك، طلب منا العودة والاستمرار في الاستذكار والمراجعة؛ لأن الوقت المخصص لم ينقضِ بعد، ويستمر الحال على هذا المنوال مهما تأففنا أو تبرمنا، إلى أن يأتي الفرج، ويسمح لنا بالانصراف لممارسة ما نريد ممارسته قبل الخلود إلى النوم.

أما بالنسبة إلى الفسحة واللهو اليومي الذي كان يخصص له عادة مدة ما بعد صلاة العصر وحتى أذان المغرب، فقد كان المحبب إلينا -أو بالأحرى المكان الوحيد المتاح لنا- هو أن (نِطِّلَع السُّطوح)، أي أن نصعد إلى سطح البيت حيث نلهو ونمرح ونلعب، وإذا حان وقت أذان المغرب تسابقنا للصعود إلى الطيرمة (وهي أعلى غرفة في سطح البيت كما ذكرت سابقًا) للاستماع إلى الأذان بأصوات كانت تأسر نفوس الناس في المدينة، وتسمو بأرواحهم، وتفتح للخشوع في القلوب الأبواب والنوافذ، وكنا نستطيع من الطيرمة أن نشاهد بوضوح تام وعن قرب منظر القبة الخضراء والمنائر الثلاثة المحيطة بها.

كان المؤذنان المحببان لدينا هما: حسين بخاري والنعمان (ولا أذكر اسمه الأول). كان الأذان يبدأ من المئذنة الرئيسة، وتسمى هكذا (الرئيسة) وهي تتميز بشكل يختلف عن بقية المآذن، فإذا انتهى مؤذنها من قول: (الله أكبر)، ردده المؤذن في المئذنة الثانية (وأذكر أن اسمها هو الرحمانية) وربما كان هناك مؤذن ثالث، كان جميع أهل المدينة يعرفون ويميزون صوت مؤذن ما عن أصوات الآخرين، فلا يكادون يسمعون الصوت حتى ينصتوا، ويقول أحدهم للآخر: «هادا حسين بخاري» فإذا ارتفع صوت الآخر يقول الثاني: «هادا النعمان»، وكان صوت النعمان ذا نغمة مميزة، ويختلف عن أصوات بقية المؤذنين ليس بجماله فحسب، إذ كلهم معروفون في المدينة بجمال أصواتهم، بل إنهم استطاعوا أن يخلقوا تميزًا واضحًا للأذان في المدينة المنورة، وأذكر أنني قرأت أو سمعت أن المؤذن في

الحرم النبوي الشريف كان وظيفة أو (مقامًا) من وظائف الشرف التي لا يكفي في الحصول عليها مجرد جمال الصوت أو رقته، بل هناك شروط أخرى من أهمها أن يكون من عائلة حسنة السمعة والمكانة، إضافة إلى حسن السير والسلوك[١٠]، (أصبحتُ فيما بعد وحتى الآن حين أكون خارج المدينة، وأسمع صوت من جاء بعد حسين بخاري والنعمان من أبنائهم، وأخص بالذكر عبدالعزيز وعصام بخاري أشعر بيد خفية تنقلني إلى باب السلام وسوق القماشة وإلى الطيرمة في بيت السوق).

أما الاستثناء من قاعدة (الطلوع للسطوح) فقد كان يتمثل في المناسبات التي يقرر عمي فيها أن يصحبنا إلى (الطلوع للبلاد)، ولفظ (البلاد) في قاموس أهل المدينة آنذاك يعني (البستان) أو بلفظ أدق (المزرعة) كان هذا الاستثناء يمثل لنا فرحة وبهجة لا توصفان، فهو يتيح لنا أولًا الخروج من البيت، وهذا في حد ذاته يُعدّ فسحة، كما أنه يوفر لنا مجالًا أرحب لممارسة ما نرغب من ألعاب، ربما كان من بينها النُّبِّيْلَة (من النبل) نصطاد بها العصافير التي كانت تحط فوق أغصان الأشجار، وكذلك (ركوب البُسكليت) حيث إنه كان محرمًا علينا امتطاء صهوة الدراجة في شوارع المدينة وأزقتها باعتبار ذلك عملًا لا يليق بأبناء أسر الأعيان والوجهاء، إضافة إلى تناول الخضراوات والفواكه الطازجة مثل الخيار والقِثاء والعنب، وما قد نتلقطه من (نبق) من تحت السِّدْرة الكبيرة التي كانت تحتل قلب المزرعة، والتي ربما كانت هي السبب وراء تسمية (البلاد) أو

(المزرعة) بـِ (أم شجرة) وكان مما لا يمكن أن أنساه كلما كنا (نطلع لأم شجرة) وخاصة عندما كنا نقضي فيها أيامًا أو أسابيع في فصل الصيف هو صوت ماكينة ضخ المياه من البئر الموجودة في المزرعة، فلقد جرت العادة أن يضع المزارعون في المدينة على فوهات عوادم مكائن ضخ المياه علب الصفيح الصغيرة التي كانت تباع فيها المواد الغذائية، فتصدر أصواتًا جميلة تسمع في هدأة الليل وخصوصًا قبل الفجر وبعده. ولا يخفى أن الغرض من هذه العملية كان تنبيه المزارع في حالة توقف الماكينة بسبب حدوث خلل ما، كانت الأصوات أشبه بصوت الموسيقا تملأ السكون أُنسًا والسامع شجنًا وسحرًا، وقد نظم أبي في وصف هذه الأصوات البيتين الآتيين:

صـوتُ المكينـةِ للفلاحِ ألحانُ　　　فَفي ترانيمِها نجوى وأشجانُ

كـأنَّـه أمــلٌ يدنــو ببهجتِــه　　　أو أنَّـه حلـمٌ يلقـاه يقظـانُ[١١]

كان أهل المدينة يشتهرون بحبهم وولعهم بالمزارع والبساتين، وكانت كل منطقة من مناطق المدينة تشتهر بمزارع يشار إليها بالبنان في تلك الأيام، ففي العقيق حيث كانت توجد (بلادنا) أم شجرة، هناك الرُّبَّخية والجريبعية وبلاد الأزهري، وفي قباء هناك الجِزْع وسُوَالَة والبدرية، وفي قربان هناك الجياشية، وفي العيون هناك المفتية والأسعدية والمدنية والجوعانية.

***

كان بيتنا يموج بالحركة والنشاط في معظم أيام الأسبوع، فمن زائرين رجال، وهؤلاء كان يخصص لاستقبالهم الدور الثاني من البيت الذي يضم غرفتين رحبتين -هما بمثابة (الصوالين) في بيوت هذه الأيام- ويطلق عليها اسم (المجلس الكبير) و(المجلس الصغير) ومن نسوة زائرات يخصص لاستقبالهن مجلس في الدور الثالث.

وبينما كانت الضيافة التي تقدم في الزيارات الرجالية تقتصر على القهوة والشاي، فإن الضيافة في الزيارات النسائية كانت أكثر تنوعًا وإثارة، فإضافة إلى (نصبة الشاهي) التي تتضمن (طقوسًا) بديعة اشتهر بها المجتمع النسائي المدني، ويقدم خلالها الشاي بنكهات متنوعة مميزة، كالنعناع بأنواعه المختلفة، و(الدوش) و(النوامي) و(العطرة)، كانت تقدم أيضًا في بعض المناسبات ما يسمى بِ (التعتيمة) وتضم ألوانًا من الجبن البلدي أشهرها (الزقزق) والزيتون والمربى (وتصنع محليًّا) والشريك أبو السمسم وهو نوع من الخبز تشتهر به المدينة، ومع كل ذلك أطباق طافحة بالعنب والرمان والرطب والحماط (وهو التين)، وفي فصل الشتاء كنت ترى أيضًا أطباق (الحيسة) وتصنع من معجون التمر ومحمس الدقيق بالسمن، والحلاوة التركية، والعريكة، والتمرية، وترى بديلًا للقهوة والشاي أكواب (السحلب) يُرش عليه الزنجبيل واللوز المدهوك، وقهوة (ستنا خديجة).

لم يكن من المألوف أن نرتاد تلك المجالس حتى الرجالية منها، فمن آداب السلوك أن الأولاد الصغار ما دون العاشرة من العمر ممنوعون تمامًا من الجلوس مع الرجال، وكانت التعليمات الصارمة تقضي بعدم إحداث جلبة أو ضوضاء في أثناء وجود زوار رجال في البيت، وكانت عبارة «لا ترفع صوتك يا ولد، أبوك عنده رجال» من التحذيرات المألوفة والمتكررة، وإذا نشأ ما يستدعي الدخول إلى مجلس الرجال، فلقد كان من آداب السلوك عدم ارتفاع الصوت عند الكلام، ومما يعاقب عليه الطفل أو الصبي الصغير أن يضع إصبعه في أنفه، أو أن ينكش أسنانه، فإذا جلس على الأرض لا بد أن تكون جلسته (ركبة ونص)، أما ما يجب الاهتمام به فهو تقليم أظفار اليدين، فمن العيب الكبير أن ترى أظفار الأصابع طويلة أو متسخة بما اختزنته من تراب، فإذا دخلت مجلس الرجال مطلوبًا لأداء مهمة أو لتقديم معلومة، فلا بد أن تقبل أيادي الجالسين جميعًا، والعجيب أن الرجال في تلكم الأيام كانوا لا يسحبون أيديهم، بل يتركون الطفل يقبلها، وأحيانًا (وجه قفا)، وأحيانًا أخرى ترفع إلى الجبهة[١٢]. ومن بين آداب السلوك، أو بالأحرى من بين الممنوعات والمحظورات التي كانت تلقن لنا صباح مساء، والتي كنا نُرغم ونُجبر على مراعاتها والأخذ بها ما قد يثير التندر والضحك في أيامنا هذه، بل والاستنكار والاستهجان، وربما كان لذلك ما يبرره؛ لأن بعض تلك الممنوعات والمحظورات كان يستند إلى موروثات وخزعبلات من الصعب تقبلها أو تبريرها أو حتى فهم دوافعها وبواعثها... فعلى سبيل المثال، تقليم

الأظفار محظور في أيام السبت والإثنين والأربعاء؛ لأن ذلك يسبب البرص، وغسيل الثياب (ويسمونه التصبين وهي كلمة مشتقة من الصابون) محظور يوم الإثنين، وزيارة المريض يوم الأربعاء إما أن تؤدي إلى تدهور حالة المريض، أو إلى انتقال المرض إلى الزائر، وعدم النظر في المرآة في الليل، وإذا تم تنظيف إحدى غرف البيت في الليل (تكنيسها) فمن المحظور التخلص من القمامة الناتجة عن عملية التنظيف في الليل، وإنما يجب الانتظار لحين الصباح، وفي شهر صفر يحظر شراء المكانس، وتحظر إقامة ولائم العرس، وأعجب من هذا كله فإن أكل قلب البطيخة يؤدي إلى وفاة الأب... كم كان هذا يحرمني من تناول ألذ جزء وأشهاه في البطيخة!!

كنا في تلك الأيام نعرف جيراننا حق المعرفة، ونعرف أصحاب الحوانيت الملاصقة والمجاورة للبيت، وكان معظمهم من أهل البلد، ومن الأسر التي تقطن في الحي نفسه أو الحارة، وفي واقع الأمر كان أهل المدينة يعيشون حياتهم كأسرة واحدة، دورهم متشابهة، ونفوسهم متآلفة، ومائدتهم واحدة، كان الغني في الحارة أو الزقاق يعيش إلى جانب الفقير، ولا تشعر الأرملة بغربة؛ لأن طبيعة الحياة تجعلها تشعر أن جميع أهل الحارة هم أبناؤها، وأن رجالها هم سندها وعضدها بعد أن غاب عنها الراعي، واختفى من حياتها الأنيس. ما كان سائدًا هو النزعة العربية والروح الإسلامية الأصيلة التي تعدّ الجار ذا شأن كبير في الحياة، فكل أهل حارتنا جيران يعرف كلٌّ منهم شؤون الآخرين وأسماءهم وأعمالهم، ويعود بعضهم بعضًا عند

المرض، ويعزونهم في المآتم، ويشاركونهم في الأفراح، ويقرضونهم عند الحاجة، بل إنني كثيرًا ما كنت أسمع عن حالات، وإن لم أكن قد شهدتها شخصيًّا عن المرأة حينما يغيب زوجها أو أبناؤها تضع أمام المنزل (قفة) أو سلة فيها قائمة ما تحتاج إليه من طعام وشراب وثمنه نقدًا، وتغيب سويعات، ثم تعود لتجد (القفة) وقد عادت إلى مكانها مملوءة بما أرادت أن تحضره من السوق، وعجزت عن إحضاره، وربما وجدت النقود في (القفة) كما وضعتها إذا عُرِفَ عن المرأة عدم الاستطاعة.

لو بُعِثَ أجدادُنا من مراقدهم، وقارنوا بين ما كان عليه أهل زمانهم وما نحن عليه اليوم لرأوا العجب العجاب، ولما صدقوا ما يرونه... لرأوا كيف يسكن الرجل بجوار صاحبه السنين، ولا يكاد يعرف من هو، بل كيف يسكن الرجل في شقة بجوار شقة الآخر ولا يكلف نفسه مؤونة التعرف إليه والسؤال عن حاله، ولرأوا كيف انهارت سلطة الآباء، وحلت محلها سلطة الزوجات والأبناء والبنات، وكيف أصبح البيت برلمانًا صغيرًا، ولكنه برلمان غير منظم ولا عادل، فلا تؤخذ فيه الأصوات، ولا تتحكم فيه الأغلبية، ولكن يُتبادل فيه الاستبداد، فأحيانًا تستبد الزوجة، وأحيانًا تستبد البنت أو الابن، وقلما يستبد الأب، لرأوا كيف كانت ميزانية البيت في يد صراف واحد، فتلاعبت بها أيدي صرافين، وكيف كثرت مطالب الحياة لكل فرد وتنوعت، ولم تجد رأيًا واحدًا يعدل بينها ويوازن بين قيمتها، فتصادمت وتحاربت وتخاصمت، لرأوا كيف غزت المدنية المادية البيوت، فَنور وكهرباء

وراديو وهاتف وتلفاز وإنترنت وأدوات للتسخين وأدوات للتبريد، وأشكال وألوان من الأثاث، ولكن... هل زادت سعادة البيت بزيادتها؟ عمومًا، فلعل مما يخفف من وقع هذه التطورات علينا أنها تأتي تدريجيًّا، ونألفها تدريجيًّا، ويفتر عجبنا منها وإعجابنا بها على مر الزمان، ويتحول شيئًا فشيئًا من باب الغريب إلى باب المألوف.. ولله في خلقه شؤون(١٣).

على الرغم من أن مساحة المدينة في تلك الأيام كانت محدودة للغاية لدرجة يستطيع الإنسان فيها أن يتعرف إلى أحيائها ومناطقها وشوارعها وأزقتها في مدة قياسية، إلا أن المنطقة أو الحيز الذي كنت أتحرك، وأتنقل فيه لم يكن يشكل سوى جزءٍ محدودٍ من تلك المساحة، ومن ثم فإن معرفتي ببقية المناطق لم تكن تتجاوز ما قد أسمعه من أقراني في المدرسة عنها، أو ما يتناهى إلى سمعي مما قد يدور في بيتنا من أحاديث عن الأوضاع في المدينة، وما يجري فيها من أحداث أو يطرأ من تطورات، وإذا رغبت أيها القارئ الكريم، أن تتعرف إلى عالمي الخاص الذي كنت أدور في فلكه، ولا أتعداه إلى سواه، فلا بد لي من أن أعرفك على (جوهرة) ذلك العالم وهو (سوق القماشة). وإذا كان هذا السوق، ويسميه البعض (جوة المدينة) أو (سويقة) يعدّ قلب المدينة النابض، فإن بيتنا كان يقع في قلب ذلك السوق.

عندما تدخل إلى السوق -الذي لا يتجاوز عرضه ثلاثة أو أربعة أمتار- فإنك تشعر على الفور بالنسمات الندية المنبعثة من أرضه

المبلطة بالحجارة، وتحس بالعبق التاريخي للسوق، الذي يقال: إن تاريخه يعود إلى عصور الإسلام الأولى، تصطف على جانبي السوق حوانيت أو دكاكين صغيرة متلاصقة تخصصت في بيع صنوف متعددة من المعروضات. هناك على سبيل المثال دكاكين القماشين، وأذكر منهم: دكاكين عبدالحكيم عثمان وإخوانه، ودكان حسن عينوسة، ودكان حمزة عويضة، ودكان عبدالكريم أركوبي. وهناك دكاكين الصاغة، ومنهم: دكان زين سلامة، ويقع أمام المدخل الرئيس لبيتنا، ودكان يوسف مهرجي، وهناك دكاكين المتخصصين في التطريز ومنها: دكان عبدالخالق فضل إلهي، ودكان حسن طاهر، ودكان يوسف كردي. وهناك دكاكين العطارين ومنهم: دكان عبدالسلام عسيلان، ودكان عبدالله بشاوري، وهناك دكاكين المتخصصين في الأواني والأدوات المنزلية ومنهم: دكان عبدالقادر بشاوري وابنه محمد، ويقع الدكان أمام المدخل الرئيس لبيتنا مباشرة، ودكان عبدالكريم أفغاني، ودكان إبراهيم زاهد، وهناك دكاكين صانعي العُقُل ومنهم: دكان حسين رشوان، ودكان حسن سروجي.

وقد ترغب أيها القارئ الكريم، في أن تلم بوصف للسوق غير وصفي له الذي قد تظن أنه ربما يشوبه شيء من العاطفة وقليل من الجموح باعتباري ابنًا من أبناء المدينة أمضى طفولته في ذلك السوق، لذلك دعني أنقل إليك وصف المستشرق النمساوي المسلم (محمد أسد) في كتابه الشائق (الطريق إلى مكة) عند دخوله المدينة واجتيازه (باب المصري) الذي يجلس تحت قوسه الصرافون يخشخشون بنقودهم

الذهبية والفضية ودخوله إلى السوق الرئيس (المقصود هنا هو سوق القماشة) وهو عبارة عن شارع لا يتجاوز عرضه اثنتي عشرة قدمًا، ملئ على جانبيه بالحوانيت، ويموج بخليط عجيب من الناس من أهل المدينة وممن يقيمون فيها أو يزورونها من مختلف أصقاع الدنيا، يمتدح الباعة فيه بضائعهم بأغنيات سارة بهيجة، ويجلس صانعو الفضة القرفصاء خلف صناديق من الزجاج مليئة بالأساور والعقود والأقراط (كانوا يسمون الواحدة منها الجام)، ويعرض باعة الروائح العطرية فيه أكوامًا من الحناء والطيب وقوارير متعددة الألوان والأشكال مليئة بالزيوت والعطور.

بيد أنه على الرغم من هذا الخليط العجيب من الناس، وعلى الرغم من ضيق الشارع فلا تدافع ولا تصادم؛ لأن الوقت في المدينة المنورة لا يطارد الناس، ولكن ما يبدو أغرب وأعجب هو أن كل الناس الذين يعيشون في المدينة، أو يقيمون فيها بصورة مؤقتة، سريعًا ما يصبح لهم ما يمكن أن يسمى (المزاج المشترك)، ومن ثم السلوك المشترك، والتعبير الوجهي المشترك، ذلك أنهم جميعًا قد جذبتهم شخصية النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي كانت هذه المدينة مدينته والذين هم ضيوفها الآن، فعلى الرغم من مضي أربعة عشر قرنًا لا يزال وجوده الروحي حيًّا هنا كما كان يومذاك، لقد كان من أجله وحده أن أصبحت مجموعة القرى التي كانت تدعى فيما مضى (يثرب) وقد أحبها المسلمون حتى يومنا هذا، فمنذ أكثر من أربعة عشر قرنًا التقت هنا سيول لا تقاس من الحب، بحيث اكتسبت جميع الأشكال

والحركات نوعًا من التشابه العائلي، وجميع الفروق في المظاهر تتحد في لحن مشترك واحد، هذه هي السعادة التي يشعر بها كل واحد هنا دائمًا: هذا التناغم الموحد. وعلى الرغم من أن الحياة في المدينة اليوم لا تتصل إلا اتصالاً ظاهريًّا بعيدًا بعهد النبوة، فإن صلة عاطفية لا يمكن وصفها بماضيها الروحي العظيم قد بقي حيًّا حتى يومنا هذا. ليس هناك من مدينة أحبها الناس إلى هذا الحد من أجل شخصية واحدة، وليس هناك من رجل مضى على وفاته أكثر من ألف وأربع مئة عام قد أصاب مثل هذا الحب ومن قَبلِ هذا العدد من الأفئدة والقلوب مثل المصطفى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (١٤).

طول السوق كان محدودًا للغاية، فإذا ما خرجت من المدخل الرئيس لبيتنا الواقع في قلب السوق، وانعطفت يمينًا فإنك سوف تسير مسافة نحو كيلومتر لكي تصل إلى (باب السلام) وهو النهاية الشرقية للسوق، وأحد الأبواب الرئيسة للمسجد النبوي الشريف.

(برحة) أو ساحة (باب السلام) كانت على ما أذكر رحبة مترامية الأطراف، وأشبه ما تكون بالميدان الفسيح، أو هكذا كنت أراها بالنسبة إلى الضيق في بعض الأزقة الأخرى في المدينة. كان أكثر ما يستوقفني في برحة (باب السلام) هو مكتبة (النمنكاني)، وكنت شغوفًا بالتردد عليها من حين لآخر للتزود ببعض المجلات المصرية، وخاصة مجلتي (سندباد) و(علي بابا) وبعض الروايات التي تنشرها (دار الهلال) المصرية. وكانت تلك الروايات تمثل المرحلة الأولى للقراءة لجيلنا في

تلك الأيام لما كانت تنشره من روايات تاريخية وقصص بوليسية (من أبرز شخصياتها إرسين لوبين وشرلوك هولمز) كانت تستثير خيالنا خاصة في ظل البيئة الفقيرة ثقافيًّا التي كنا نعيشها وبعيدًا من فرص النمو المعرفي، ومن ثم يكون المجال رحبًا أمام عقولنا لتعويض ذلك بالتحليق في عوالم من الغموض والأسرار والإثارة والقوة الخارقة التي يمكن أن تفعل المستحيل.

قد يلفت نظرك شارع مهم آخر يمتد من برحة (باب السلام) حتى ساحة (المناخة) هو (شارع العينية) الموازي تقريبًا لسوق القماشة، ويمتاز هذا الشارع بجمال التنسيق، ويتقابل فيه صفان من الدكاكين يفصل بينهما وبين أرض الشارع المفروش بالحجر الأسود رصيف مفروش هو أيضًا بهذا الحجر الذي يَسْهُلُ تنظيفه بحيث يبدو جميلًا خصوصًا أنه مسقوف بسقف يرتكز على عقود وأعمدة تتلاحق على الصفين من أول الشارع حتى نهايته.

كانت هذه المشاهد والناس يسيرون هنا وهناك تشدني، وتستوقفني كثيرًا، ولا تزال ذاكرتي تحمل صورة حية ناطقة لما كان يدور في تلك الأماكن.

أما إذا انعطفت يسارًا فإنك سوف تسير مسافة كيلومتر آخر أو أكثر بأمتار قليلة لكي تصل إلى (باب المصري) وهو النهاية الغربية للسوق، فور تخطيك عتبة (باب المصري) تنتقل إلى (سوق الحبَّابة)، وقد سمي بهذا الاسم لوجود الحوانيت المتخصصة في بيع الحبوب

على جانبيه، وإن كان يضم أيضًا بعض حوانيت (العِطَارَة) وهم بائعو التوابل والأعشاب الطبية القديمة، ويوجد على جانبه الأيسر حوانيت المتخصصين في صنع أثاث المنازل، ويسمونهم (المنجدين) وحيث إنني كنت كثيرًا ما أعبر (سوق الحبابة) في طريقي إلى مبنى البلدية الذي يقع في نهايته لنستقل السيارة من هناك في معية عمي (كان رئيسًا للبلدية في تلك الأيام) كلما أردنا (الطلوع للبلاد)، فقد كانت تستوقفني، وتشدني بعض المشاهد التي لا تزال عالقة في ذاكرتي حتى الآن، منها أشجار النبق والسدر التي كانت تنتشر في هذا السوق، وقد انتشر تحت ظلالها عدد من النسوة الملثمات، وأمام كل واحدة منهن أنواع من السلال الصغيرة المصنوعة من سعف النخيل يضعن فيها المبيعات التي يعرضنها وأهمها (المراوح) وهذه نوعان: أحدهما مزخرف ملون صغير الحجم، وقد رزم كل ست منها معًا في رزمة، والآخر بلون السعف الطبيعي أكبر حجمًا، وقد رزم كل ثلاث منها في رزمة، وقد عَرَفْتُ فيما بعد أن النوع المزخرف والملون هو الذي يستعمل للترويح، ويقدم للضيوف، أما النوع الثاني الأبيض ذو المقبض الأكثر طولًا وسمكًا فهو للاستعمال في المطبخ للترويح على الفحم بعد إشعاله في (الكانون) أو في (المِنْقَل) وتبيع النسوة الملثمات إلى جانب المراوح أنواعًا مختلفة من (المكانس) نوعًا لكنس الغرف والأثاث كالسجاد والمساند، ونوعًا لغسل حجر الدرج والدهاليز وفسحات الديوان والقاعة، ثم إلى جانب هذه المصنوعات من سعف النخيل زنابيل تعرض فيها أنواع من منتجات المزارع يصعب تصنيفها، إذ

هي ليست خضراوات أو بقولًا تؤكل طازجة أو مطهية، وإنما هي من مطالب الترف والرفاهية التي يندر أن يخلو بيت في المدينة منها، وفي مقدمتها جميعًا (الورد) بأنواعه التي قد تتقارب ألوانًا، ولكنها تختلف في فوح عبيرها، وتنتقى عادة من أغراس معينة في بساتين معروفة، والبائعة التي تعرض هذه الورود تُفاضل، أو تُمايز بينها بأن تخص الأنواع الممتازة بحاويات تصنع من لحاء النخل تشبه القارب، وهذه لها ثمن قد يبلغ أضعاف ثمن الأنواع العادية التي تبيعها غَرّفًا بملء الكف، ومن تلك المنتجات أيضًا (النعناع) بنوعيه: (المغربي) و(المديني)، و(الدوش) و(اللمام) و(العِطْرة) و(النوامي)، وكان المارة والمتسوقون يشمون أريج تلك الورود والنباتات يعبق بها الجو في تلك المنطقة تحت ظلال أشجار النبق الكبيرة، وقد تجد بعض أولئك النسوة يعرضن بعض المنتجات الأخرى من المزارع كالبيض والدجاج، وذلك بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر وحتى غروب الشمس(١٥).

كان يستوقفني، ويثير انتباهي أيضًا منظر العاملين لدى الأفران (المخابز) المنتشرة في المدينة (ومن بينها فرن (وحيدة) في منطقة (الشونة) القريبة من دارنا في السوق، وتديره امرأة كان يبدو على محياها الصرامة وعلى قسمات وجهها القساوة، أشبه إلى الرجال منها إلى النساء، وكنت أسمع أنها كانت من أصول مصرية) وهم يحملون فوق رؤوسهم طاولات (الشريك) والعيش (الخبز)، ويعبرون الأزقة والشوارع مسرعين في مشيتهم لا يلوون على شيء، وقد أسبلوا

أيديهم إلى الأسفل وكأنهم لا يحتاجون إلى تلك الأيدي للإمساك بطاولة الخبز، وكنت أتعجب دومًا من قدرتهم على القيام بذلك العمل.

وقد تُصَادِف أيضًا وأنت تسير في (سوق الحبابة) وربما في غيره من الأسواق بائعي ما كان يسمى (الأقَر) وهو نوع يشبه المهلبية لونه أحمر ومذاقه شديد الحلاوة، وعندما يسكب البائع من ذلك الإبريق الصغير ذلك الشراب الذي لا يختلف في مذاقه ولونه عن (الأقر) نفسه تتسابق أيدي الأطفال لأخذ نصيبهم من تلك الحلويات[١٦] (علمت فيما بعد أن (الأقر) نوع من الحلويات الإندونيسية، ولا أدري إذا كان لا يزال يباع في هذه الأيام أم لا).

ولعل الحديث عن عالمي الخاص الذي كنت أدور في فلكه، ولا أتعداه إلى سواه -كما ذكرت آنفًا- لا يكتمل دون التعريج على ذكر بعض الساحات والأسواق والأزقة الأخرى التي كانت تقع في دائرة مساراتي ودروبي.

منها على سبيل المثال (المناخة) وهي ساحة فسيحة تمتد من (مسجد الغمامة) جنوبًا حتى (باب الشامي) شمالاً أو ما بعده بقليل، كنا كثيرًا ما نعبر (المناخة) بالسيارة في طريقنا إلى (أم شجرة) حيث تبدأ المسيرة من بداية المناخة جنوبًا، ثم نتجه شمالاً حتى نعبر (باب الشامي) وبعد مسيرة دقيقتين أو ثلاث نصادف مفترق طريقين: أحدهما يستمر في الاتجاه شمالاً نحو منطقة العيون

(سيد الشهداء) وينتهي بجبل أحد، وأما الآخر فيأخذ في الانحراف قليلًا نحو الغرب في اتجاه (وادي العقيق) وينتهي بالمنطقة التي يطلق عليها الآن (سلطانة).

عند بداية المناخة جنوبًا يقع (مسجد الغمامة) ولهذا المسجد اسم آخر هو (المصلى) حيث كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يصلي العيدين في المكان الذي يقوم فيه الآن، وظل على ذلك الحال إلى أن لاقى ربه، ولكن هذا المكان لم يكن في ذلك العهد مسجدًا، بل كان فضاء من الأرض شأنه شأن سائر المناخة، وتشير الروايات إلى أن المصلى بني مسجدًا في القرن الثاني للهجرة.

المناخة لها أهمية تراثية كبيرة، فلقد كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يتخذ من طرفها الشمالي ميدانًا للتدريب على ركوب الخيل والرماية، وكان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يشرف بنفسه على تدريب الصحابة الكرام وأبنائهم، وكان التدريب يشمل سباقًا للخيل ينظمه، ويشرف عليه القائد المربي عليه أفضل الصلاة والسلام.

أحد المواقع التي كان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يشرف منه على التدريب معروف حتى وقتنا هذا يقوم عليه مسجد يسمى (مسجد السبق) وهو مسجد ذو دلالة خاصة للمسلمين وعلامة مميزة في المدينة، فهو رمز للرجولة ولإعداد العدة والفداء في سبيل إعلاء كلمة التوحيد، وكان السبق يجري بين موقع مسجد السبق تقريبًا وبين (جبل سلع) عند نقطة تعرف بـ (ثنية الوداع) وهو موقع يكتسب أكثر من أهمية،

فهو يحدد ميدان التدريب النبوي الشريف من حده الشمالي، وهو الموقع الذي كان النبي ﷺ يصل إليه مع صحبه الكرام ليودعهم حين خروجهم في مهمات رسمية وخاصة القتالية منها، وقد سار ﷺ على قدميه الشريفتين إلى هذا المكان مرارًا، وسار على خطاه الخليفة الراشد أبوبكر رضي الله عنه لتوديع الحملات التي كانت تخرج في أيامه، ثنية الوداع لها من ثم في قلوب المسلمين منزلة كبيرة، تذكرهم بانطلاقة الصحابة الكرام في سبيل إعلاء كلمة الله.

(المناخة) بذلك ضاربة في أعماق تاريخ المدينة، وهي جزء من التراث الطاهر الذي ارتبط بتاريخ الإسلام ارتباطًا وثيقًا لا تنفصم عراه، والمناخة كانت دائمًا ذات أهمية خاصة للمدينة، فقد كانت مناخًا للحجيج ومناخًا للزوار، ومن هنا اكتسبت اسمها (المناخة) وكانت بذلك هي البقعة الأولى التي تطؤها أقدام الزائرين للمدينة[١٧].

موقع آخر كان يثير انتباهي حينًا، وفضولي دائمًا، كلما مررت بالقرب منه وأنا في طريقي للدخول إلى المسجد النبوي الشريف عبر (باب السلام) هو ما كان يسمى (سقيفة الرصاص) وكان هذا الاسم يحيرني دائمًا، ولم أكن أعرف لماذا أطلق عليه هذا الاسم، ولكني علمت فيما بعد أن سبب التسمية يعود إلى رواية تاريخية يدور جدل حول مدى صحتها، وهي تشير إلى أن السلطان (نورالدين محمود بن زنكي) ملك الشام وديار الجزيرة ومصر المتوفى عام

(٥٦٩هـ-١١٧٤م) رأى فيما يرى النائم النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثلاث مرات في ليلة واحدة، وهو يقول له: يا محمود، أنقذني من هذين الشخصين الأشقرين، ويشير إلى شخصين تجاهه، فينتبه نورالدين من منامه، ويخبر وزيره بذلك، فيقول له الوزير: هذا أمر حدث في مدينة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليس له غيرك، فيتجهز نورالدين على عجل، ويخرج ومعه ألف راحلة وما يتبعها من خيل وغير ذلك، حتى يأتي المدينة، فيدخلها على غفلة من أهلها، فيجلس في المسجد النبوي لا يدري ما يصنع، فيقول له الوزير: أتعرف الشخصين إذا رأيتهما؟ فقال: نعم ، فيطلب الناس عامة ليفرق عليهم ذهبًا كثيرًا وفضة، ويقول: لا يبقين أحد في المدينة إلا جاء، فيجيء أهل المدينة كلهم لم يتخلف عنهم إلا رجلان مجاوران من أهل الأندلس نازلان في الناحية التي تلي قبلة حجرة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من خارج المسجد، فطلبهما نورالدين للصدقة، فامتنعا، فألح في طلبهما، فجِيء بهما، فلما وقعت عينه عليهما عرفهما، وقال للوزير: هما هذان. فسألهما عن حالهما، وما جاء بهما إلى المدينة، فقالا: جئنا من أجل مجاورة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال: أصدقاني الحديث، وتكرر السؤال حتى أفضى إلى معاقبتهما، فأقرا أنهما من الفرنجة، وأنهما وصلا لكي ينقلا الجسد الطاهر من الحجرة النبوية باتفاق مع حكومة الفرنجة على ذلك، ووجدهما قد حفرا نفقًا تحت الأرض يفضي إلى الحجرة الشريفة، وكانا يهيلان التراب المتخلف من الحفر في بئر البيت الذي يقيمان فيه، فأمر في الحال بضرب عنقهما، وأمر بحفر خندق حول

الحجرة الشريفة ملئ والنفق الذي حفره الشخصان بالرصاص المذاب، ولذلك سميت تلك المنطقة (سقيفة الرصاص).

ويشير بعض المؤرخين والرحالة إلى أنه حدث بعد سنوات قليلة، وذلك عام ٥٧٨هـ أن حاول الصليبيون الاستيلاء على المدينة المنورة، وقد فشلت محاولتهم تلك بفضل القائد صلاح الدين الأيوبي، وقد أشيع وقتها بين المسلمين أن الفرنجة كانوا يريدون نبش قبر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ونقل جسده الشريف إلى فلسطين ودفنه هناك؛ حتى لا يُمكّنوا المسلمين من زيارته إلا لقاء مال يدفعونه لهم، وربما دمج الخيال بين الحدثين ليكشف عن هاجس أقلق بال المسلمين في ذلك الوقت، وهو أن ما فشل الصليبيون في تحقيقه في العلن سيحاولون القيام به في الخفاء، فكانت هذه الرواية، والله أعلم[١٨].

مرة أخرى، لا يكتمل الحديث عن عالمي الخاص الذي كنت أدور في فلكه، ولا أتعداه إلى سواه دون التعريج أيضًا على ذكر نتف مما قد تحمله الذاكرة عن المدرسة التي كنت أدرس فيها، كانت تسمى (المدرسة الناصرية) وتقع في بداية (باب المجيدي) أهم ما كانت تتميز به المدرسة، سواء هذه المدرسة أو غيرها من مدارس المدينة في تلك الأيام هو مدرسوها، وكانوا جميعهم من أبناء البلد الذين كرسوا حياتهم ونذروا أنفسهم لتربية النشء قبل تعليمهم، ولتهذيبهم قبل تلقينهم الدروس والعلوم. لا أتذكر من الأساتذة الذين درسوني في المدرسة الناصرية سوى أربعة هم: الأستاذ عبدالفتاح

كردي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١٩]، وكان مديرًا للمدرسة إضافة إلى قيامه بتدريس بعض المواد مثل مادة الحساب، كنا نهاب الأستاذ عبدالفتاح، ونحسب له كل حساب، حيث كان معروفًا عنه تطبيقه لمنهجه وأسلوبه في التدريس والتربية بشكل صارم لا يخشى فيه لومة لائم، وكان يفرض شخصيته واحترامه على الجميع بشكل طاغٍ، كان يكفي سماع دقات (قبقابه) وهو خارج من غرفة الإدارة في اتجاه الحمام للوضوء لكي تتحول (الفسحة الكبيرة) بكل ما كان يسودها من جلبة وضوضاء وزعيق إلى هدوء وتحسب وترقب.

ومن المفارقات اللطيفة في هذا الصدد أنه بعد مضي سنوات طويلة، وحينما كنت أزور المدينة جمعتني الظروف في بعض المناسبات بالأستاذ عبدالفتاح، وإذا بي أكتشف فيه شخصية مغايرة تمامًا لما كنت أعهده، وأذكره عنه، فيها الكثير من خفة الظل والدماثة واللطف والرقة، ولكني مع ذلك كله كنت حين يوجه لي الحديث، أو يبادرني بسؤال أو استفسار لا أستطيع التخلص من تلك الهيبة وذلك الخوف القديم. ومنهم أيضًا الأستاذ محمد حميدة، وكان يدرسنا مادة التاريخ، وأذكر أن المرة الأولى -والأخيرة- طيلة حياتي الدراسية التي نلت فيها عقابًا جسديًّا كانت على يد الأستاذ حميدة، مَدَّ الله في عمره، حيث طلب مني في إحدى المرات سرد واجب كان قد كلفني به مع مجموعة من الزملاء، ولكني ارتبكت، وتلعثمت، وعجزت عن أداء المطلوب، فطلب مني الوقوف مع ثلاثة آخرين وفي نهاية

(الحصة) جاء دور العقاب، حيث تلقيت على يدي ست لسعات مؤلمة من (الخيزرانة) التي كانت تستعمل أداة لإنزال العقوبة (حيث إنني لم أدرس في الكتاتيب، فإني لم أتعرض لعقوبة (الفلكة) التي كنت أسمع عنها كثيرًا). ومنهم الأستاذ محمد ثاني، وكان يدرسنا المواد الدينية وخاصة مادة الفقه، وهو رجل فاضل بكل ما تحمله الكلمة من معانٍ، وقد أصبح فيما بعد أحد أئمة المسجد النبوي الشريف، وكان مشهورًا بصفعاته المؤلمة لكل من تسوِّل له نفسه العبث أو المشاغبة والمشاكسة في أثناء (الحصة) ومنهم الأستاذ حمزة قاسم وكان يدرسنا مادة القواعد.

تزامن انتهائي من مرحلة الدراسة الابتدائية وبداية دخولي إلى مرحلة الكفاءة أو المتوسطة ثم التوجيهية أو الثانوية العامة، اللتين أكملتهما في مدرسة طيبة الثانوية، مع تطور آخر أحدث نقلة نوعية في حياتي، وهو انتقال سكنانا من (بيت السوق) إلى (فيلا) جديدة في منطقة (سلطانة) خارج المدينة. كانت أسرتنا من الأسر الرائدة في الأخذ بالتطور المحتوم من مرحلة الأسرة الممتدة Extended Family إلى مرحلة الأسرة الذرية Nuclear Family الذي أصبحت تتطلبه ظروف ومقتضيات الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المستجدة في بعض المدن ومنها المدينة.

انتقل عمي مع أسرته إلى مسكن جديد بناه في منطقة (باب الشامي) وانتقل أبي مع أسرته إلى مسكن جديد بناه في منطقة (سلطانة).

ومع أن (الفيلا) وهو الاسم الذي أصبح متعارفًا عليه بيننا لهذا المسكن الجديد كانت تبعد عن المسجد النبوي الشريف نحو خمسة أو ستة كيلومترات، وتقع في منطقة كانت في تلك الأيام نائية وخالية من المساكن، وأيضًا مختلفة في تصميمها المعماري اختلافًا جذريًّا عن تصميم (بيت السوق) إلا أننا على الرغم من كل ذلك سرعان ما ألِفْنا، وتعودنا على هذه الحياة الجديدة، خاصة وقد واكب ذلك الانتقال الأخذ ببعض وسائل المدنية الحديثة كإدخال الكهرباء (عن طريق ماكينة أو موتور خاص) واقتناء ثلاجة (كانت تعمل بالغاز) وأثاث جديد وهاتف وما إلى ذلك.

تضافرت ظروف وعوامل وأوضاع عدة في تلك المرحلة لتضفي على حياتي (جوًّا) جديدًا مغايرًا إلى حد ما للأجواء التي ألِفْتُها في (بيت السوق) كان من الطبيعي أن يصاحب الانتقال إلى مسكن جديد إحداث تغييرات محسوسة في طبيعة الحياة الجديدة التي اقتضاها ذلك الانتقال، لم تقتصر تلك التغييرات على تصميم البيت أو موقعه أو محتوياته وتأثيثه أو على قاطنيه أو العاملين فيه، بل إنها أحدثت تأثيرات ملموسة في شخصيتي وأسلوب حياتي ونمطها. أستطيع أن أحدد تلك التأثيرات في محورين: أولًا في داخل البيت، حيث لم يعد

البيت يضم تلاميذ أو طلبة يمرحون، ويلعبون سويًّا، ويستذكرون دروسهم سويًّا، ويكونون (تكتلًا) متميزًا في داخل التشكيلة الأسرية القائمة، فبعد انتقال ابنيّ عمي إياد وأيمن إلى مسكن منفصل، وبعد سفر أخي غازي إلى القاهرة لتلقي التعليم الجامعي هناك، أصبحتُ التلميذ الوحيد الموجود في البيت، كان هذا يتطلب من جهة تحملًا للمسؤولية بشكل غير مسبوق، وكان لا بد أن يقتضي من جهة أخرى، نضوجًا في الشخصية يتسق مع المرحلة العمرية الجديدة التي بدأت تهل عليَّ طلائعُها، وهي بداية أفول مرحلة المراهقة وإطلالة مرحلة الشباب.

أما المحور الثاني فقد تجلت تأثيراته في خارج إطار البيت، حيث بدأت أحظى بشيء من الحرية في الخروج والزيارات والاتصالات بنسق ووتيرة تختلف عما كان عليه الوضع أيام (بيت السوق). على أن التأثير الأكثر أهمية تمثل في الدور الذي بدأت المدرسة تؤديه في حياتي. شرعت المدرسة تدريجيًّا في القيام بذات الدور المؤثر الذي كانت تقوم به (الحارة) في حياة أقراني، حينما كنا نعيش في (بيت السوق) تعلمت من المدرسة الثانوية دروسها، ولكنني تعلمت من التجارب التي عشتها في المدرسة، ومن الاحتكاك بأقراني بشكل مغاير لما كان عليه الحال، حينما كنت في المدرسة الابتدائية أو حتى المتوسطة... تعلمت من ذلك الشيء الكثير، بدأت أكوّن صداقات جديدة، وبدأت أتحدث، وأتعامل، وأتفاعل مع أمور وقضايا لم أكن أعهدها من قبل، كل ذلك كان بمثابة دروس في الحياة أكبر من

دروس العلم الذي كنت أتلقاه في المدرسة. ومما يزيد في أهمية هذا الجانب أنني -كما ذكرت سابقًا- لم أستفد من دروس (الحارة) وتجاربها، ولم أتعلم من عالمها شيئًا، ولذلك جاءت تجربة المدرسة الثانوية لتسد ذلك النقص، وتملأ الفراغ.

ولم يقتصر الأمر على العلاقات مع الزملاء والأقران، بل تعداه إلى المدرسين أنفسهم، وعلى خلاف ما كان عليه الحال، حينما كنا في المدرسة الابتدائية، فإن الأساتذة الذين تلقينا العلم على أيديهم في المدرسة الثانوية كانوا خليطًا من أبناء البلد ومن الدول العربية المجاورة... مصر بالتحديد، لم يقتصر هذا الخليط على الجنسيات فحسب، بل امتد ليشمل الطبائع والتصرفات والسلوكات ما أثرى معرفتي، وأضاف الكثير إلى بداية التعاطي مع جانب أصبح يشكل لي أهمية قصوى، وهو فن التعامل مع الشخصيات التي يقابلها الإنسان، ويحتك بها في حياته اليومية، كان مدرس اللغة الفرنسية بطيء الحركة، شارد الذهن، لا تعرف الابتسامة طريقها إلى شفتيه، لا يكترث لدروسه ولا لتلاميذه، سواء عنده ذاكروا أم لم يذاكروا، انتبهوا أم لم ينتبهوا. ومدرس الجغرافيا كفء في مادته، مهتم بطلبته، يبذل أقصى جهده في درسه، ولكنه غريب الأطوار، يهيج أحيانًا، ويشتد غضبه، ويكون في منتهى اللطف والظرف أحيانًا أخرى، فيستغرق في الضحك لأتفه سبب، وقد يحدثنا عن دخائل بيته وأسرار نفسه مما لم تجرِ العادة بذكره.

ومدرس آخر من الصنف الذي يمكن أن نسميه (ابن بلد) يحول كل شيء إلى نكتة، لا يؤذي ولا يعاقب، ولكنه ينتقم أحيانًا من التلميذ بالسخرية والنكتة اللاذعة، كان الدرس في أحد الأيام يدور حول الكهرباء وكيفية استخراجها و(المواتير) الخاصة بها، وللرغبة في إضاعة الوقت والعبث طلب أحد الزملاء الكلمة لتوجيه سؤال، واستغرق الحديث مُكْثِرًا من استعمال كلمة ماتور.. ماتور.. ماتور، فما كان من الأستاذ إلا أن قاطعه بتهكم قائلًا: «ما (تور) إلا أنت.. يا ابني، اتلهي واقعد». ومدرس آخر طويل عريض ثقيل الروح، وينطبق عليه قول الشاعر:

سقطَ الثقيلُ منَ السفينةِ في الدجى
فبكى عليه رفاقُه وترحمُوا
حتَّى إذا طلعَ الصباحُ أتتْ به
نحوَ السفينةِ موجةٌ تتقدمُ
قالتْ خذُوه كما أتانيَ سالمًا
لمْ أبتلعهْ لأنّه لا يهضمُ

حققت مكاسب كثيرة في خلال السنين التي قضيتها في مدرسة طيبة الثانوية، فقد توسعت مداركي، وازدادت علومي ومعارفي،

واستفدت من احتكاكي بزملائي وأساتذتي دروسًا جديدة ونافعة في فن التعامل مع الناس والمجتمع.

وبحصولي على شهادة الثانوية العامة في تلك المدرسة أكون قد طويت صفحة مهمة من مسيرة حياتي لأفتح صفحة جديدة.

المحطة
الثانية

القاهرة
(التحوُّل)

١٣٧٩هـ (١٩٥٩م) - ١٣٨٤هـ (١٩٦٤م)

بَيَّنْتُ في حديثي عن المحطة الأولى التي انْطَلَقَتْ منها مسيرة حياتي وبشكل مفصل طبيعة الأجواء التي عشتها في سنوات العمر الأولى من ظروف نشأت فيها، وقيم تربيت عليها، ومواقع ومراتع تنقلت، وتجولت في ربوعها، في غضونها استقام عودي، ونمت أحاسيسي ومشاعري، وبتأثيرها تكوَّنت ملامح شخصيتي، وتشكلت خصائص نفسيتي.

على أنه ما كان يمكن لكل شيء في هذه الحياة الدنيا أن يبقى ثابتًا بلا انطلاق، أو جامدًا بلا حراك، أو أن يظل على الوتيرة نفسها، ويستمر على المنوال نفسه، فكما أن عقارب الساعة لا تتوقف، ولا تعود إلى الوراء، فكذلك الحال -في نظري- بالنسبة إلى عجلة الحياة، لا يجب أن يفهم هذا على أنه إيحاء بأن الحاضر هو بالضرورة أفضل من الماضي، أو أن المستقبل لا بد أن يكون أفضل من الحاضر، فهذه أمور نسبية، وقد تكون خلافية أو جدلية، وعلى أية حال فنحن لا يجب أن نندم على الماضي، أو أن نشقى في الحاضر، أو أن نقلق من المستقبل، فلا الماضي يستحق ندمنا، ولا الحاضر يبالي بشقائنا، ولا المستقبل يداوي قلقنا، ولكن المقصود هو أن الإنسان مجبول على السعي نحو تحسين أوضاعه من جميع الوجوه، مادية كانت أم معيشية أم فكرية أم علمية، وفي سبيل هذا السعي لا بد أن يتحرك، ويمضي قدمًا إلى الإمام، لا بد أن يكون كالنهر لا كالبحيرة، النهر عطاء متدفق، حركة دائبة، انطلاقة مستمرة، تقدم إلى الأمام.. هل رأيتم نهرًا يسير إلى الخلف؟

بينما البحيرة سكون رهيب، رتابة وملل، سلبية متناهية. وبهذا التشبيه يكون الإنسان -أي إنسان- إما إيجابيًّا متحركًا قادرًا على اكتساب المعرفة والخبرة، متطلعًا بروح إيجابية وثابة لتحقيق طموحاته وأهدافه في الحياة، وإما سلبيًّا جامدًا غير قادر على التفاعل المبدع مع الفرص المتاحة له والآفاق المُشْرَعَة أمامه.

بدأ هذا النمط من الرؤى الحالمة، وهذه النوعية من العصف الفكري الرومانسي يتسلل إلى كياني، ويمتزج بمشاعري وأحاسيسي، وأنا على أتم الاستعداد لامتحان الثانوية العامة، ولأول مرة في حياتي بدأت أفكر في شيء اسمه المستقبل، فلم يكن تفكيري علميًّا منظمًا، بل كان يشوبه الكثير من العاطفة والاندفاع، سيطر على ذلك التفكير، وهيمن عليه بصورة مطلقة هاجسان لم يكن لهما ثالث: الأول هو التوق والتشوّف نحو الدراسة في الخارج، والثاني هو التطلع، بل الرغبة الأكيدة والإصرار على إكمال الدراسات العليا والحصول على درجة الدكتوراه، جاءت نتائج امتحانات الثانوية العامة (قسم أدبي) في ذلك العام (١٣٨٠هـ/١٩٦٠م) لتعزز، وتنعش تلك التطلعات والرغبات، وتمنحها بريقًا من الأمل في أن تتحول من عالم التمنيات إلى أرض الواقع، فلقد جاء ترتيبي الأول على مستوى المملكة، وما صاحبه من فرحة عارمة ومشاعر لا توصف من التفاؤل إيذانًا بأن الحلم يوشك أن يصبح حقيقة، وأن الرؤى والهواجس يمكن أن تأخذ طريقها إلى التنفيذ.

ولكن الرياح تجري بما لا تشتهي السفن -كما يقولون- فإن أخبارًا وردت إلينا من وزارة المعارف -آنذاك- كان من شأنها أن تغتال تلك الفرحة وما صاحبها من أمل وتفاؤل، لقد أصدرت الوزارة قرارًا يقضي بأن الابتعاث للخارج في ذلك العام يقتصر فقط على طلبة القسم العلمي، فقضى ذلك القرار المأساة على آمال وتطلعات طلبة القسم الأدبي في أن يحظوا بالفرصة نفسها التي حظي بها أقرانهم في القسم العلمي، حتى الأوائل منهم لم يسلموا من ظلم ذلك القرار وتعسفه، والتي لم تتضح لهم مبرراته، ولم تفسر لهم مسبباته، أو تبرر لهم دوافعه. كان أبي يتابع هذه التطورات أولًا بأول، وقد حَزَّ في نفسه، وضَيَّقَ صدرَه ما أُصِبْتُ به من إحباط وخيبة أمل على الرغم من كل ما أحرزته من تفوق وتميز، وبدافع من شفقة الأب وعطفه وحنانه وحرصه على مستقبل أبنائه جاءت ردة الفعل سريعة وقوية وحاسمة: الدراسة في القاهرة على حسابه الخاص.

لاقى هذا العرض قبولًا حسنًا من جانبي، خاصة بعد أن علمت أن كلية جديدة بجامعة القاهرة ستفتح أبوابها بدءًا من العام الدراسي الجديد باسم (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية). ولما كان أخي غازي قد سبقني إلى الارتحال للقاهرة للدراسة بها، ثم أبدى بعد ذلك رغبته للوالد في الزواج خلال مرحلة دراسته بالجامعة، وبعد مشاورات عائلية مكثفة واجتماعات مطولة -وهي سمة مميزة من سمات أسرتنا كلما احتاج الأمر إلى اتخاذ قرار إستراتيجي أو مصيري يخص الأسرة أو أحد أفرادها- اكتملت عناصر الصورة

بالنسبة إلى الترتيبات التي سوف تنظم حياتنا ومعيشتنا خلال فترة دراستنا بالقاهرة: تنتقل أختي (ثريا) معنا إلى القاهرة، ويتم البحث عن شقة مناسبة بالقرب من الجامعة أسكن فيها مع أخي (غازي) وعائلته وأختي إلى حين انتهاء دراستنا الجامعية بالقاهرة... وهكذا كان.

***

في صيف عام ١٣٨٠هـ الموافق عام ١٩٦٠م وصلت إلى مصر بهدف الالتحاق بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة والحصول على شهادة البكالوريوس في تخصص (العلوم السياسية). لم يصاحب وصولي إلى القاهرة وبدء المرحلة الانتقالية التي شهدت تحولي من تلميذ ثانوي إلى طالب جامعي، ومن صبي مراهق إلى فتى يافع في مقتبل الشباب، ومن العيش في كنف الوطن ودفئه إلى الحياة في خارج الوطن وتحدياتها، ومن اعتماد مطلق على الأسرة وعدم شعور بالمسؤولية إلى نوع من الاستقلالية المحدودة والاعتماد على الذات... أقول: إن هذه المرحلة الانتقالية لم يواكبها أو يصاحبها الشعور بالضيق والوحشة والغربة، أو الإحساس بالصدمة الحضارية (Cultural Shock) أو ما شابه ذلك من المشاعر والأحاسيس التي تنتاب كل من يتعرض لتجربة مشابهة وفي ظروف مماثلة.

تفسير ذلك يكمن في أسباب عدة، منها أنني لم أكن غريبًا على مصر، ولم تكن مصر غريبة عليّ، فبعد أول رحلة قمت بها للقاهرة

حينما كنت في نحو الثالثة أو الرابعة من العمر توالت الرحلات والزيارات مع الأسرة بغرض الاصطياف والاستجمام. كانت زيارة مصر في تلك الأيام تمثل حدثًا غير عادي لدرجة أننا كنا نمضي أيامًا وليالي بعد عودتنا نحكي فيها للزوار -وهم يستمعون إلينا بكل انبهار- ما شاهدناه من معالم، وما حضرناه من مناسبات، وغير ذلك من أمور لم تكن مألوفة للكثيرين في المجتمع آنذاك.

ومن بين تلك الأسباب أيضًا أن التأثير الثقافي والأدبي والفكري المصري فينا في تلك الحقبة (عن طريق الكتب والصحف والمجلات) والتأثير الفني والإعلامي (عن طريق الإذاعة) والتأثير الشخصي والفردي (عن طريق الأساتذة أو المدرسين وإلى حد ما الحجاج) مَهَّدَ للسرعة الكبيرة التي تكيفتُ بها مع الحياة في مصر بمظاهرها وأبعادها كافة، وخَفَّفَ إلى حد كبير من الآثار الاجتماعية والحضارية المتوقعة والمصاحبة للانتقال من مجتمع إلى مجتمع ومن بيئة إلى بيئة.

أما ثالث تلك الأسباب فيكمن في استمراري -طيلة بقائي في القاهرة- في العيش في كنف الأسرة -أو إن شئت فقل- في إطار (الجو العائلي) وهو ما أدى إلى انتفاء مسببات الوحشة والضيق، أو الإحساس بالغربة، وعدم الاضطرار إلى تحمل مسؤوليات السكن والمعيشة مما يتعرض له الطلبة عمومًا حينما ينتقلون للدراسة في خارج أوطانهم، وبخاصة خلال الشهور الأولى بعد الانتقال.

حينما وصلت إلى القاهرة في هذه المرة أحسست في قرارة نفسي أن ثمة شيئًا ما قد تغير، لا أريد أن أحدد هنا طبيعة هذا التغير أو نوعيته، وعما إذا كان سلبيًّا أو إيجابيًّا، ولكن (نكهة) الستينيات في مصر -إن صح التعبير- ليست بالتأكيد هي (نكهة) الأربعينيات أو الخمسينيات. على الرغم من أن مصر ظلت كسابق عهدي بها -وكما يحلو لأهلها أن يطلقوا عليها- هي (أم الدنيا) و(أرض الكنانة) و(أحلى اسم في الوجود) وظلت هي الأهرام وأبو الهول ورمسيس وتوت عنخ آمون، وظلت هي (ملكة الحد الأوسط) أو هي (سيدة الحلول الوسطى) كما يقول جمال حمدان...: وسط في الموقع والدور الحضاري التاريخي، في الموارد والطاقة، في السياسة والحرب، في النظرة والتفكير، إلا أنني إذا أردت أن ألخص في عبارة واحدة تجليات (النكهة) التي تميَّزَتْ بها مصر، القاهرة بالتحديد، في عقد الستينيات، أو بالأحرى في النصف الأول منه، وذلك كما بدت لي في معايشتي ومعاصرتي لها في تلك الحقبة، فإني أقول: إنها.. مصر.. الأزهر والسيدة زينب والحسين، مصر.. الشيخ عبدالباسط عبدالصمد، والشيخ مصطفى إسماعيل، والشيخ عبدالفتاح الشعشاعي، مصر.. طَه حسين، وعباس محمود العقاد، وزكي نجيب محمود، مصر.. نجيب محفوظ، وتوفيق الحكيم، ويوسف السباعي، وإحسان عبدالقدوس، مصر.. الأهرام والأخبار والجمهورية، مصر.. علي أمين، ومصطفى أمين، ومحمد حسنين هيكل، مصر.. شارع فؤاد، وشارع سليمان باشا، وشارع قصر النيل،

مصر.. أم كلثوم، ومحمد عبدالوهاب، وعبدالحليم حافظ، مصر.. كازينو الشجرة، والكازينور، وكازينو قصر النيل، وقهوة الفيشاوي، مصر.. دار المعارف، ومكتبة الأنجلو، ودار النهضة، وكشك مدبولي في ميدان سليمان باشا، مصر.. فاتن حمامة، وسعاد حسني، ونادية لطفي، مصر.. التابعي، والدمياطي، والحاتي وأبو شقرة، مصر.. الأهلي، والزمالك، والترسانة، مصر.. سينما مترو، وسينما كايرو، وسينما ريفولي، مصر.. الاشتراكية، والقومية العربية، والوحدة والانفصال، مصر.. جمال عبدالناصر.

كان من الطبيعي أن يحظى موضوع قبولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بأقصى درجات اهتمامي منذ وصولي إلى القاهرة، وقد أتممت كل الإجراءات اللازمة لذلك عن طريق ما كان يسمى آنذاك (مكتب التنسيق) وطفقت بعدها أنتظر ظهور النتائج بالقليل من القلق والكثير من الثقة والاطمئنان باعتبار أن مجموع درجاتي والنسبة العالية التي حصلت عليها في امتحان الثانوية العامة تؤهلني للقبول مهما كان ارتفاع النسبة المطلوبة للقبول بالكلية، والتي كانت تتطلب بالفعل نسبة مرتفعة جدًّا. حدثت في أثناء ذلك حادثة مهمة أستميح القارئ في سردها بشيء من التفصيل لما تضمنته من دروس وعبر، ولما كان لعواقبها ونتائجها من تأثيرات مهمة في حياتي فيما بعد.

في صباح أحد تلك الأيام تلقيت مكالمة هاتفية من إدارة البعثات السعودية بالقاهرة، أو ما نسميه في هذه الأيام مكتب الملحق الثقافي، مفادها الطلب مني مراجعة الإدارة في أقرب فرصة ممكنة لموضوع مهم، ومع أن الأمر أثار عجبي واستغرابي لأنه لم تكن لي علاقة بإدارة البعثات باعتباري طالبًا يدرس على حسابه الخاص، إلا أني آثرت الاستجابة للطلب، عندما ذهبت، وقابلت المسؤول المختص أبلغني أن البنك الأهلي التجاري قرر تقديم خمس أو ست -لا أذكر الآن العدد بالتحديد- مِنَح دراسية للمتخرجين من القسم الأدبي في ذلك العام لدراسة الشؤون المالية والبنوك في بريطانيا، وقد أوكل لوزارة المعارف اختيار المرشحين والإشراف عليهم طيلة مدة الدراسة على أن يتكفل البنك بجميع مصاريفهم، وباعتبار أنني كنت الأول على المملكة فقد رأت الوزارة أحقيتي في أن أكون على رأس قائمة المرشحين لتلك المنح، غادرت مكتب البعثات والدنيا لا تكاد تسعني فرحًا وابتهاجًا، وعلى الرغم من أن التخصص المقترح لم يكن من التخصصات المفضلة لدي، إلا أنني وجدت في العرض الذي تلقيته فرصة ذهبية لا تعوض لتحقيق الحلم الذي كنت أتطلع إليه، وهو الابتعاث إلى أوروبا، أو أمريكا للدراسة. فجأة وجدت نفسي محلقًا في سماء عاصمة الضباب لندن متناسيًا القاهرة وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وأوراقي في مكتب التنسيق، وذهبت إلى أبي لأزف إليه (البشرى) فوجدته وقد آنس من جانبي اندفاعًا للفكرة وتعلقًا بها يبدي موافقة متحفظة يشوبها كثير من الفتور وقليل من الحماسة،

ناصحًا في الوقت نفسه بعدم إقدامي على سحب أوراقي من مكتب التنسيق (تحسبًا لأية مفاجآت غير متوقعة).

مضت فترة وجيزة انشغلت فيها بعمل جميع الترتيبات والاستعدادات التي يتطلبها السفر إلى بريطانيا، وإذا بمكالمة هاتفية أخرى... راجع الإدارة لأمر مهم، ويا لهول ما سمعت في هذه المرة! نبلغك بكل أسف أن الوزارة قد اختارت المرشحين لِمَنح البنك، ولم يكن اسمك واردًا بينهم، لا أعلم حتى الآن ماذا كانت دواعي ذلك التغيير المفاجئ ومبرراته، ولكن ما لا يمكن أن أنساه على الإطلاق هو أنه ألحق بي أضرارًا مادية ومعنوية كثيرة، وأدخلني في دوامة من الإحباط وخيبة الأمل تحولت فيما بعد إلى حالة من الاستياء والحنق والغضب من ملابسات ما حصل. لم يخرجني من تلك الحالة إلا قول أبي حينما بلغه النبأ: «اسمع يا بني، يقول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في كتابه الكريم: ﴿فَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَيَجۡعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيۡرٗا كَثِيرٗا﴾ [النساء:١٩] ويقول: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ﴾ [البقرة:٢١٦]، إن الواجب عليك أن تسعى، وتجتهد، وتستنفد جميع الوسائل والسبل المشروعة الممكنة لتحقيق الهدف الذي تسعى إليه، بل أن تكافح، وتجاهد من أجل ذلك بكل ما أوتيت من قوة وعزيمة وإرادة، وأن تضع بعد ذلك كله ثقتك المطلقة في الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهو جَلَّ جَلَالُهُ لن يخيب ظنك، ولن يتخلى عنك، وسيختار لك ما فيه الخير والصلاح، إنْ حَسُنَتْ نيتك، وسَلِمَتْ مقاصدك من الأذى أو الإضرار بالناس، وما قد يبدو لك الآن شرًّا

مستطيرًا أو ضررًا بالغًا سوف تجد فيما بعد أنه كان لك فيه الخير كل الخير».

نزلت هذه الكلمات على قلبي بردًا وسلامًا، ومحت ما كان يعتمل في خاطري من مشاعر اختلط فيها الحنق والتبرم بالضيق والكآبة، ثم جاءت فرحة الموافقة على قبولي للدراسة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية لتطوي بشكل نهائي صفحة ذلك الحدث الطارئ الذي تعرضت له، ولتعيدني بكل تفاؤل وإيجابية وبكل همة ونشاط إلى أجواء القاهرة وجامعتها والحياة والدراسة فيها.

على أنه لا ينبغي أن أنهي الحديث عن هذا الجانب قبل الإشارة إلى أنه تبين فيما بعد أن الطلبة الذين تم ترشيحهم لتلك المنح قد لاقوا من التعقيدات، وواجهوا من المصاعب والعنت ما أدى إلى عدم قدرة بعضهم على إكمال الدراسة الجامعية في بريطانيا، واضطرارهم إلى العودة إلى بلادهم، وإلى قيام بعضهم الآخر بتحويل الدراسة إلى الولايات المتحدة والتخرج في جامعاتها، في الوقت نفسه الذي كنت قد أنهيت فيه دراسة الماجستير في الجامعة الأمريكية بواشنطن بعد تخرجي في جامعة القاهرة وتعييني بوزارة الخارجية ومن ثم انتقالي للعمل بالسفارة في واشنطن.

على أن الأهم من ذلك كله هو أن تلك الحادثة برمتها، وما أدت إليه من نتائج وعواقب علمتني درسًا مفيدًا أسَّسَ لقاعدة بالغة الأهمية أصبحتُ أسترشدُ بها في جميع قراراتي الحاسمة والمصيرية، بل

وأهتدي بها فيما أتعرض له من مواقف طارئة، مثل تأخير موعد إقلاع طائرة أنوي السفر على متنها، أو إلغاء حجزي على رحلة من رحلات الطيران، أو إصابة سيارتي بعطل مفاجئ يرغمني على التأخر في الوصول إلى موعد مهم، أو ما شابه ذلك من مكدرات ومنغصات يومية أصبحت أتقبلها بالكثير من الهدوء وتمالك الأعصاب والطمأنينة وعدم الانزعاج.

***

كان أول يوم أذهب فيه إلى الجامعة يومًا مشهودًا لن أنسى ما حييت أحداثه ووقائعه، في أعقاب فاصل شائق ومثير من الاستفسار والاستقصاء تبين لي أن المقر الذي تحتله كلية الاقتصاد والعلوم السياسية -باعتبارها كلية جديدة- هو أحد المباني التابعة لكلية الحقوق بجامعة القاهرة، ويطلقون عليه اسم (ملحق) وتبين لي أن كليتنا تضم ثلاثة أقسام أو تخصصات هي: قسم الإحصاء، وقسم الاقتصاد، وقسم العلوم السياسية، وبعد السنة الأولى التمهيدية والعامة لجميع الأقسام يبدأ التخصص اعتبارًا من السنة الثانية. بعد أن عبرت المدخل الرئيس للجامعة الذي تعلوه الساعة الشهيرة انعطفتُ يسرة لأجد نفسي بعد مسافة أمتار قلائل في داخل مبنى الكلية، أخذت طريقي فورًا إلى القاعة الكبيرة المخصصة للمحاضرات، ويسمونها (المدرَّج) في اللحظة التي وَطَأَتْ فيها قدماي أرض المدرج لحضور أول محاضرة لي في الكلية -ربما كانت في مادة

(المدخل للقانون) التي كان يدرسها الدكتور عبدالمنعم البدراوي- تدافعت إلى ذهني (خلطة) عجيبة من المشاعر -أو إن شئت فقل-: مزيج غريب من الأحاسيس صرفني إلى حد ما عن متابعة مقدمة المحاضرة.

غمرني في البداية إحساس طاغٍ بالرجولة، وبأني لم أعد ذلك التلميذ في المدرسة الناصرية في المدينة المنورة الذي لم يكن عالمه الخاص يتجاوز المسافة من (سوق القماشة) إلى (باب المجيدي)، ولا حتى ذلك الطالب الذي كان يظن أن مجرد انتقاله إلى مدرسة طيبة الثانوية سوف يمنحه الصك المنشود نحو الحرية والاستقلال، لقد شب الفتى عن الطوق، وبات رجلًا بكل ما يحمله مفهوم الرجولة من مضامين... باختصار... لقد أصبح طالبًا جامعيًّا.

لم أكد أفيق من ذلك الإحساس، وأتأمل ما حولي ومن حولي حتى انتابني شعور قوي آخر بماهية وطبيعة النقلة النوعية الشاملة وأهمية التغيير الجذري الذي وجدته في الجامعة مقارنة بما قبلها من مراحل دراسية. المدرج الكبير الذي أقبع في ركن منه يستوعب عشرات الطلاب، المُحاضر يستعين بالميكروفون كي يسمعه جميع من في المدرج الذي يمتلئ حتى لا يبقى فيه مكان لجالس أو واقف، لا يوجد هنا حضور وغياب وأبواب تفتح وأبواب تغلق وأعذار مَرَضية، لا يلاحظ أحد وجود أحد أو اختفاء أحد (الأستاذ محمود إسكندراني بخيزرانته الشهيرة غير موجود)، والأدهى من ذلك كله هناك عدد

كبير من الفتيات يجلسن جنبًا إلى جنب مع الفتية سافرات بلا (عباءات) أو (ملايات) بل إن بعضهن في أكمل زينة وأبهى حلة.

مع اختلاط تلك الخواطر والأحاسيس والمشاهد داهمني فجأة شعور قاسٍ بالوحشة والغربة، فالوجوه التي أراها أمامي غير مألوفة، والنزوع القديم إلى الرهبة من التجمعات والرغبة في الانزواء والابتعاد عن الصخب عاودني من جديد وبشدة لم أعهدها من قبل.

لم يكن أمامي من حلول متاحة للتعاطي مع هذا الوضع والتعامل مع هذا الواقع سوى البحث عن صحبة أركن إليها، وآنس بها، والتعرف إلى الفتيات لم يكن واردًا، فلم أكن أجرؤ حتى على الاقتراب من إحداهن، والإخوة المصريون يعرفون بعضهم بعضًا كما يبدو، وكنت أخشى من الصدود إن حاولت مد جسور الصداقة مع بعضهم.

جاء الفرج حينما علمت أن هناك ثلاثة طلبة سعوديين قد قُبِلوا في الكلية هم: رضا لاري، وعبداللطيف ميمنى، وحامد يحيى. أخذت أتفرس في الوجوه علني أهتدي إلى أحدهم، لمحت شخصًا خِلْتُ أنه ربما يكون أحد الثلاثة. تقدمت نحوه بحماس والبشر يطفح على وجهي وابتسامة عريضة تعلو محياي، وبعد أن قدمت نفسي، وانتظرت ردة الفعل إذا به يرد وبكل برود وتجهم: «أهلًا.. أنا رضا لاري» ثم يتمتم ببعض كلمات لم أفهم منها شيئًا، ويدير ظهره، وينصرف. خشيت أن خيبة الأمل الأولى سوف تتكرر في المحاولة مع الآخرين، ولكن لم يكن أمامي خيار غير الاستمرار في المحاولات. كان من السهولة بمكان

التعرف إلى الزميلين الآخرين، فالسحنة كانت واضحة وطريقة الملبس ونوعيته ساعدت على أن تكلل المحاولة بالنجاح.

تمت عملية التعارف مع عبداللطيف وحامد بأسلوب أكثر حفاوة وحميمية من المنحى الذي تمت به مع رضا، فلقد وجدت منهما ترحيبًا كبيرًا وقبولاً حسنًا، فلم تمضِ أيام معدودات حتى انضم إلينا رضا بعد أن أبدى اعتذاره عن ظروف المقابلة الأولى. بمرور الأيام وفي الوقت نفسه الذي أخذت تتكشف فيه أمامي الخصال والسمات الحميدة التي انفردت بها شخصية رضا ومعدنه الأصيل، بدأ الانطباع الأول السلبي والسيئ الذي كونته عنه يأخذ طريقه إلى الزوال شيئًا فشيئًا لتحل محله صورة إيجابية وضّاءة لم يكن يعتمها بين الفينة والأخرى سوى بعض تلك اللذعات -أو بالأحرى اللسعات- اللسانية الشهيرة التي كانت ولا تزال تميز شخصيته والتي تعوَّدتُ عليها مع مرور الزمن، لدرجة أنني كنت حين أفتقدها أو حين لا يصيبني منها وابل أو طل أهرع إليه مستفسرًا عما إذا كنتُ قد أخطأتُ في حقه، أو بدر مني ما أثار حفيظته.

بسرعة لم أكن أتوقعها تولدت علاقة حميمية قوية بيننا نحن الأربعة ساعد على توثيق عراها ارتكازها على محور اهتمام مشترك هو الدراسة في التخصص نفسه والتطلع إلى المستقبل المشترك. تَأَلَّفَتْ، وتآلَفَت إذن (الشلة) الجديدة التي قُدِّرَ لأعضائها أن يرتبطوا بوشائج متينة بدأت بالزمالة في الدراسة، وانتقلت إلى الزمالة في

المهنة، وأُسِّست على علاقات صداقة قوية لا تزال راسخة الجذور حتى اليوم، وإن تباعدت المسافات، وانحسرت الاتصالات، واختلفت الاهتمامات. ومع أننا لم نكن نمثل خطًّا فكريًّا موحدًا أو مشتركًا، بل نختلف في الرؤى وفي التوجهات، بل وحتى في المفاهيم والتصرفات والمواقف، إلا أننا كنا نمثل تعبيرًا صادقًا عن مفهوم الصداقة الحقيقية التي لا تبنى على أساس الشروط والاتجاهات والميول والمواقف الموحدة، والتي لا تقف في وجهها الحواجز والعراقيل... «إن الاختلاف في الرأي ينبغي ألا يؤدي إلى العداوة...» كما قال المهاتما غاندي، مضيفًا: «وإلا لكنت أنا وزوجتي من ألد الأعداء».

***

انقضت السنة الأولى بسلام وبنجاح تام، كانت تلك السنة بمثابة الجسر الذي انتقلتُ عَبْرَهُ من مرحلة التمهيد والإعداد والتحضير إلى مرحلة التخصص والتعمق والاندماج في الحياة الأكاديمية، كان من الطبيعي أن يترتب على ذلك أو يتبعه نشوء حالة من الاستقرار الذهني والنفسي والعلمي من جهة، ومن جهة أخرى بداية الاستمتاع الحقيقي بأجواء الدراسة الجامعية، سواء منها ما يتعلق بالأنشطة المنهجية (الصفية) أو الأنشطة غير المنهجية (اللا صفية)... إذا صح استعمال هذا التعبير في وصف الحياة داخل أسوار الجامعة والحياة في خارجها.

بالنسبة إلى الوضع خارج أسوار الجامعة، فقد تزامن انتهاء السنة الأولى مع انتقالنا من شقة كنا نقطنها في حي المَنْيَل أمام كوبري الجامعة مباشرة إلى شقة أخرى أكبر وأجمل في حي الدقي بالجيزة، أسهم ذلك إلى حد كبير في استتباب الاستقرار في وضعي السكني والمعيشي، وأزاح عن كاهلي عبء المسؤوليات التي يعرفها حق المعرفة، بل ويعانيها كل من يقدر له أن يعيش ما يسمونه (حياة العزوبية) مع أن واقع الأمر هو أنه كان من حسن حظي أنني طيلة وجودي في القاهرة في تلك المرحلة قد عشت حياةً حظيتُ فيها -في آن واحد- بكل ما تحويه الحياة العائلية وحياة العزوبية من مزايا وإيجابيات، في الوقت نفسه الذي لم أعانِ فيه كل ما تحويانه من مثالب وسلبيات، بمعنى أنني وإن كنت قد عشت في كنف أجواء أُسَرِيَّة خالصة وَفَّرَ لي فيها من كنت أعيش معهم -جزاهم الله عني كل خير- جميع وسائل الراحة، وتحملوا عني كل المسؤوليات والالتزامات المتعلقة بأمور السكن من مطعم وملبس ومشرب، وكل ما يتعلق (بإدارة) الشؤون المنزلية... إلا أنني في الوقت نفسه تمتعت إلى حد كبير بمحاسن حياة العزوبية وفي مقدمتها التحرر من القيود والالتزامات التي تفرضها الحياة العائلية.

تقع الشقة التي انتقلنا إليها في عمارة جديدة وفي منطقة سكنية راقية لا تبعد كثيرًا عن الجامعة، ومع أننا كنا نفتقد خلال إقامتنا في تلك الشقة بعض الأساسيات التي لا يمكن تصور أن تسير حياة أسرة من الأسر من دونها بمعايير أيامنا هذه، إلا أن حالنا على الرغم من

ذلك كانت أفضل من حال كثير من الطلاب الذين كانوا يدرسون في مصر في تلك الأيام، فنحن على سبيل المثال لم نكن نقتني سيارة خاصة، بل كانت وسائل مواصلاتنا تعتمد أساسًا على الحافلات وسيارات الأجرة، وفي شقتنا لم يكن يوجد مكيفات هوائية من أي نوع -مركزية أو وحدات- ولم يكن لدينا هاتف ثابت (الهاتف الجوال لم يكن قد تم اختراعه بعد) كذلك الثلاجة التي كانت لدينا لم تكن ثلاجة حقيقية، وإنما من النوع البدائي الذي يعمل عن طريق وضع قالب من الثلج في الجزء العلوي لكي يبرد الجزء السفلي. ومع كل هذا فإنني أزعم أننا كنا راضين وقانعين بكل ذلك، ولم نشعر في يوم من الأيام بالضيق أو التذمر أو التأفف، خاصة عندما كنا ننظر فيمن حولنا، فنرى أننا أفضل حالاً من غيرنا.

بمرور الأيام أخذت أموري تستقر شيئًا فشيئًا. أصبح لليوم نمطه المعروف والمحدد، بدأت أتعود على القاهرة وعلى شوارعها وميادينها وحافلاتها ومقاهيها ومكتباتها، وبدأت ألمس حرارة الطيبة النابعة من كل إنسان فيها، وتأكدت أن حياة السائح ليست كحياة المقيم. اكتشفت مثلًا أن القاهرة في فصل الشتاء أجمل وأروع بكثير عنها في فصل الصيف، وتوصلت إلى قناعة تامة بأنه لا يوجد في القاهرة شخص واحد لا يجيد النكتة اختراعًا ورواية وتمثيلاً.

أما ما كان من شأن الوضع في داخل أسوار الجامعة، فلقد بدأت أتعود على الحياة الجامعية بصفة عامة، وتأقلمت مع الوضع في

قسم العلوم السياسية بصفة خاصة، كان عدد الطلاب والطالبات في القسم محدودًا مقارنة بالمدرّج، وكان الجدول مريحًا إلى حد كبير، فهناك محاضرات صباحية وأخرى مسائية، والسنة الدراسية تنقسم إلى فصلين أو (ترِمَين) كما يقول الجميع، ندرس في كل فصل نحو خمس مواد، الشيء الوحيد المزعج كان عدم وجود كتب جاهزة في بعض المواد، ما كان يحدو ببعض (الدكاترة) إلى طباعة كتابه على هيئة ما كانوا يسمونه (ملازم) يشتريها الطلاب من الجامعة، وتصدر بالتقسيط.

ما دمت في ذكر (الدكاترة) فإني أجد واجبًا علي أن أقول -وفاء لمن دَرَّسُونَا وعَلَّمُونَا في تلك المرحلة-: إننا حظينا بنخبة مميزة من الأساتذة الذين نهلنا من علمهم، واغترفنا من واسع معرفتهم، وارتوينا من عصارة فكرهم، وإذا كان من الصعوبة بمكان أن آتي على ذكر أسماء جميع من دَرَّسُونَا في تلك السنوات الأربع، إلا أن هناك كوكبة منهم تركوا بصمات واضحة على تفكيرنا وعلى عقولنا، منهم على سبيل المثال: الدكتور عبدالمنعم البدراوي، والدكتور طعيمة الجرف في القانون، والدكتور لبيب شقير، والدكتور محمد زكي شافعي، والدكتور سعيد النجار، والدكتور رفعت المحجوب في الاقتصاد، والدكتور بطرس بطرس غالي في التنظيم الدولي، والدكتور محمود خيري عيسى في الفكر السياسي، والدكتور فتح الله الخطيب، والدكتور عزالدين فودة في العلاقات الدولية، والدكتور عبدالملك عودة في الدراسات الإفريقية.

أما المدخل لعلم السياسة والنظرية السياسية فإني أرجو أن يسمح لي القارئ الكريم بأن أخص أستاذ هاتين المادتين بحديث مستقل باعتباره يمثل حالة فريدة في نوعها، وجديرة بإعطائها ما تستحقه من خصوصية وتميز.

ففي السنة الأولى وفي أول محاضرة لنا في تلك المادة فوجئنا بدخول رجل في مقتبل العمر يميل إلى البدانة مع ترهل واضح في الجسم، غليظ الشفتين، أجعد شعر الرأس، سيئ الهندام، يتحدث بلثغة غريبة، لا توحي ملامحه وسماته بأنه أستاذ جامعي، فما إن شرع في تقديم محاضرته حتى بدأ الهرج والمرج يسود في صفوف المستمعين مع شيء من التململ والضجر، خاصة بعدما أخذ يتبين لهم أن حديثه كان عبارة عن طلاسم وألغاز وكلام مبهم لم يفهموا أولًا له ولا آخر، فلم يأبه الرجل بذلك، واستمر في محاضرته حتى النهاية، وتكرر المشهد نفسه في بقية المحاضرات، وإلى حد ما حتى نهاية العام الدراسي. كان الطلاب وهم يهمون بمغادرة المدرج في نهاية كل محاضرة يضربون أخماسًا في أسداس، وينعون سوء حظهم الذي أوقعهم في هذه المادة، أو بالأحرى في أستاذ هذه المادة، خاصة عندما كانوا يجرون نوعًا من المقارنة بين أستاذها وأساتذة بقية المواد الذين تمكنوا بما لديهم من خبرة وتجربة من السيطرة على المدرج من أول محاضرة.

مع مضي الأيـام بـدأت تتسرب معلومات مثيرة وغريبة عن الرجل، علمنا أن اسمه الدكتور حامد عبدالله ربيع، وأنـه حديث عهد بالتدريس الجامعي، حيث إنه قضى سنوات طويلة في أوروبا أمضى بعضها في أحد الأديرة في إيطاليا، عكف خلالها على دراسة اللغة اللاتينية القديمة ما أتاح له فيما بعد إتقان وإجادة اللغات الإنجليزية والفرنسية والإيطالية والألمانية. علمنا أيضًا أنه يحمل خمس شهادات دكتوراه في العلوم السياسية والقانون والاجتماع من جامعات أوروبية مختلفة، وأنه قام بالتدريس في عدد من الجامعات في إيطاليا وفرنسا.

في السنة الثانية، ومع بداية التخصص في قسم العلوم السياسية وانحسار عدد الطلاب فيه، بدأت تتكشف لنا رويدًا رويدًا الحقيقة التي غفلنا عنها في البداية بجهلنا وسوء تقديرنا، وهي أننا كنا أمام عبقرية فذة تخطت زمانها، وتجاوزت مكانها، وذلك يفسر عدم القبول الذي واجهه الرجل ليس من جانب الطلاب فحسب، بل حتى من جانب أعضاء هيئة التدريس وزملائه (الدكاترة) الآخرين، ومع أننا كنا نجد صعوبة بالغة في فهم محاضراته، وفي هضم مذكراته وكتبه والقدرة على استيعابها التي كانت الهوامش والحواشي في كل صفحة منها تكاد تكون كتبًا أخرى محشوة بإشارات إلى مراجع أجنبية بلغات مختلفة، وبملاحظات وتعليقات مطولة، إلا أننا بدأنا شيئًا فشيئًا نقدر علمه، ونثمن فكره.

تأثرتُ شخصيًّا بالرجل، وبدأ يحوز على إعجابي وانبهاري بقدراته العلمية الهائلة ومخزونه الفكري والمعرفي الثري، وقُدتُ تحركًا بين أفراد (الشلة) نحو محاولة التقرب الشخصي منه، وربما محاولة دعوته إلى الغداء لسبر أغواره ومعرفة المزيد عن شخصيته وأطواره، وقد أسفر ذلك التحرك عن زيارة له في شقته بشارع الجامعة، التي يخيل إليك وأنت تخطو أولى خطواتك في داخلها أنك في قلب (مكتبة عامة) وليس شقة سكنية، ويخيل إليك أنه لا توجد فيها أكواب موضوعة، ولا نمارق مصفوفة، ولا زرابي مبثوثة، بل كلها كتب في كتب.

استقبلنا الرجل استقبالاً طيبًا، وقَبِلَ دعوتنا على الغداء التي تمت بالفعل في شقَّتنا بالدقي، غير أنه مما يؤسف له أن صلتنا به قد انقطعت بعد تخرجنا في الجامعة، وإن كنا قد علمنا من متابعتنا لأخباره فيما بعد أنه لما ضاق ذرعًا بجامعة القاهرة وأساتذتها هام على وجهه في العالم العربي حيث قام بالتدريس في معهد الدراسات العربية بجامعة الدول العربية، وكذلك في جامعة بغداد، وجامعة الجزائر، وجامعة الرياض (جامعة الملك سعود حاليًّا)، ولكن حاله في تلك الجامعات لم تكن بأحسن من حاله في جامعة بلاده، كان قد كتب في مقدمة أحد أوائل كتبه العبارة الآتية: «نريد أن تكون لدينا جامعة تبعث النور في جميع أنحاء الشرق العربي، فلنقبل مسؤولياتنا ولنعمل تبعًا لها، وإلا فلنترك مقاعدنا؛ لأنه خير لنا وأكثر احترامًا أن تكون تلك المقاعد شاغرة».

ويبدو أنه انصرف بعد ذلك إلى التأليف إلى أن توفاه الله، ومع أننا كنا نأخذ عليه في البداية أن اهتمامه كان منصبًّا على التنظير السياسي مع تجنب الخوض في القضايا الحية الراهنة، إلا أن الوضع تبدل فيما بعد، حيث انصرف إلى دراسة بعض القضايا المعاصرة والتعمق فيها وسبر أغوارها ما كان محصلته كتبًا كثيرة أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: (الإسلام والقوى الدولية: نحو ثورة القرن الواحد والعشرين) و(تأملات في الصراع العربي الإسرائيلي) و(من يحكم في تل أبيب؟: حول تحليل علاقة التماسك في النظام الإسرائيلي) و(متغيرات الحركة السياسية في الشرق الأوسط) و(الدعاية الصهيونية: حول تأصيل نظرية التعامل النفسي في التقاليد السياسية اليهودية) و(فلسفة الدعاية الإسرائيلية) و(سلاح البترول والصراع العربي الإسرائيلي) و(الحرب النفسية في المنطقة العربية) و(نظرية الأمن القومي العربي: والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط) و(البترول العربي وإستراتيجية تحرير الأرض المحتلة).

وتقديرًا لمكانته الأثيرة في نفسي حرصتُ كل الحرص على اقتناء جميع ما استطعت الحصول عليه من كتبه ومؤلفاته، بل وحتى تجميع ما استطعت الوصول إليه من دراسات ومقالات دأب على نشرها في بعض الدوريات المتخصصة، وكل هذه المؤلفات والمقالات محفوظ لدي في مكتبتي المنزلية.

كان من أهم ما تعلمنا منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، هو أنك إذا أردت أن تدرس ظاهرة ما -سياسية كانت أم اجتماعية أم اقتصادية- فلا مناص من قراءة المراجع الأساسية التي عالجت تلك الظاهرة، وباللغات التي كتبت بها كلما أمكن ذلك، كان يقول لنا: «إذا أردتم فهم فكر ابن خلدون فلا بد لكم أن تقرؤوا (المقدمة) وألا تكتفوا بما كُتِبَ عن ابن خلدون وعن مقدمته، وإذا أردتم أن تفهموا فكر أفلاطون فلا بد أن تقرؤوا (الجمهورية) وأرسطو أن تقرؤوا (السياسة) وجان جاك روسو أن تقرؤوا (العقد الاجتماعي).

كتب الدكتور حامد ربيع في توطئة كتابه الموسوم (مقدمة علم السياسة) يقول: «وَضْعُ مُؤَلَّفٍ لا يعني مجرد تجميع المعلومات، أو تقديم المعرفة في ناحية معينة من نواحي الفكر البشري، إنه أولًا تقديم لوحدة تنبع من صميم النفس، وتجد في تلك الفرصة طريقها للتعبير. لا تعني الصورة، ولا تؤثر المصادفة، ولا تهم اللغة، كل هذه ظروف وملابسات، إنما الأصل هو أن المؤلف قطعة من الذات، تنتقل من ذلك الداخل المضطرب، رغم الهدوء الخارجي الظاهري، لتتبلور في صورة حياة جديدة مستقلة عن شخص مؤلفها. هذه الحقيقة يجب أن تكون حاضرة في عقيدة أي مؤلف حتى ولو كان جامعيًّا، فالمعرفة الجامعية ليست إلا مرحلة أكثر دقة وأشد صلابة من مراحل البحث عن الحقيقة، وبالتالي في الكشف عن الكون الذي يحيط بنا ويتفاعل معنا.

التقديم لعلم السياسة بهذا المعنى -والكلام لا يزال للدكتور حامد ربيع- كان أمنيتي منذ حوالي سبعة أعوام. والواقع أن أول احتكاك لي بعلم السياسة تحتم عندما قدر لي أن أتعرض لدراسة العلاقة بين الفرد والدولة في الحضارة الرومانية، وخرجت من تلك الخبرة الأولى وما لابسها من ظروف شخصية وأنا أشد إيمانًا بجهلي، سوف أذكر دائمًا تلك اللحظة الحاسمة عندما عدت من الإسكندرية بعد أن قررت هجرة بلادي، وأنا أواجه أستاذتي التي كانت أشد حزنًا منى لقراري، وهي تسألني: وماذا تريد أن تفعل الآن؟ فأجيبها: سوف أبدأ بأن أنسى كل ما تعلمته لأتعلم كل ما لم أتعلمه»(٢٠).

***

تَوَافَقَتِ المواد التي درسناها طيلة الأعوام الثلاثة التي أمضيناها في قسم العلوم السياسية مع تطلعاتي ورغباتي وميولي. وعلى الرغم من وجود بعض المواد (الإضافية) أو (المساندة) التي كان هضمها عسيرًا في بعض الأحيان، ومواد أخرى كنت أشعر أنها حشرت حشرًا في المنهج لأسباب تتعلق بالتوجهات الأيديولوجية للنظام السياسي القائم في مصر في تلك الحقبة، إلا أنني بصفة عامة وجدت في بقية المواد متعة كبيرة مكنتني من تحقيق بعض ما كنت أنشده، وأتطلع إليه في هذا المجال.

ومع أن المواد التي درسناها احتوت على موضوعات وقضايا ونظريات مثيرة وممتعة سواء فيما يتعلق بتطور الفكر السياسي

منذ أفلاطون وأرسطو مرورًا بعصر النهضة الأوروبية ووصولًا إلى القرن العشرين، أو بتاريخ العلاقات السياسية الدولية وخاصة منذ مؤتمر وستفاليا حتى نشوب الحرب الباردة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والنظريات السياسية المختلفة أو الدراسات الخاصة بالتنظيم الدولي، إلا أنني في غضون ذلك كله وجدت نفسي منصرفًا ومنشغلًا بقضية باتت منذ ذلك الحين تشكل بالنسبة إلي هاجسًا كبيرًا، وتنال قسطًا وافرًا من اهتمامي وعنايتي ومتابعتي، ألا وهي موقف الإسلام من جميع تلك القضايا والموضوعات والنظريات، لم تكن هذه القضية من الموضوعات التي كانت مثار الاهتمام آنذاك بالنسبة إلى ظروف الزمان والمكان، ولذلك فإنني لم أجد في أي مادة من المواد التي كنا ندرسها ما كان يمكن أن يشفي غليلي، ويروي ظمئي، أو يجيب عن التساؤلات الكثيرة التي كانت تتقافز في ذهني، ويلوب بها خاطري، وتشغل فكري واهتمامي... تساؤلات من نوع: ما الكيفية التي يمكن للعقيدة الإسلامية والمبادئ التي تتضمنها والنظم والشرائع المنبثقة منها أن تلبى بها حاجات المجتمعات المعاصرة؟ ما الكيفية التي يمكن بها تطبيق الإسلام بوصفه نظامًا متكاملًا، عقيدةً ومنهجًا للسلوك في الحياة وأساسًا ومرتكزًا للنظام السياسي والاقتصادي، وللتكافل والترابط الاجتماعي ومنبعًا ومنطلقًا للتعامل الخارجي وللعلاقات بين الدول؟ وإذا كنا نقول من حيث المبدأ: إن مصدر القوة في الإسلام لا يقتصر على كونه مجرد دين فحسب، بمعنى أنه ينظم العلاقة بين العبد وربه، أو على كونه مجرد تنظيم

اقتصادي أو اجتماعي فحسب، بمعنى أنه ينظم العلاقة بين الأفراد في المجتمع الواحد، أو على كونه مجرد تنظيم سياسي فحسب، بمعنى أنه ينظم العلاقة بين الفرد والدولة، بل ينبع من حقيقة أنه منظومة متكاملة تتضمن فيما تتضمنه تنظيمًا دوليًّا حضاريًّا قادرًا على وضع أسس وقواعد لتنظيم المجتمع الدولي... إذا كنا نقول ذلك من حيث المبدأ فما هي إذن العوامل التي تتوقف عليها إمكانية تحقيق تكامل المنظومة الإسلامية بالشكل الذي استطاعت أن تحققه منذ بدء الدعوة وإلى العصر الذي بلغت فيه الدولة الإسلامية أوج قوتها وذروة نفوذها، وبخاصة فيما يتعلق بإحياء منظورها للعلاقات الدولية؟ ما خصائص العلاقات الدولية المستقبلية، وهل تجعل تلك الخصائص النظام الدولي مهيأً لتقبل الإسلام بوصفه قوة دولية مؤثرة، ويعتد بها؟ ما العناصر التي تساعد الإسلام وتهيئه للقيام بمثل هذا الدور في العلاقات الدولية (الإيجابيات) وما العناصر التي تحول دون إمكانية قيامه بهذا الدور (السلبيات)؟ وإذا كانت النتائج التي أدى إليها سقوط الخلافة العثمانية وإلغاؤها عام ١٩٢٤م هو اشتراك الدول الإسلامية التي كانت خاضعة لها اشتراكًا كاملاً في الأسرة الدولية ووفقًا لمعايير ومتطلبات القانون الدولي الحديث، الذي كان يعنى في واقع الأمر (علمنة) الجوانب الخاصة بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية في جميع الدول الإسلامية سواء منها تلك التي (عَلْمَنَتْ) كيانها القانوني الداخلي (علمنة) كاملة كما هو في تركيا، أو التي ما زالت تتخذ الشريعة الإسلامية أساسًا لقوانينها، وإذا كان

الاشتراك الفعال لتلك الدول في المؤتمرات الدولية وفي عصبة الأمم ثم في منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة يؤكد حقيقة أن (دار الإسلام) كيفت نفسها للتعايش مع (دار الحرب) عن طريق (علمنة) الجوانب الخاصة بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية في كيانها الإسلامي ما أدى بدوره إلى تفكك (دار الإسلام) وتصدعها وتحولها إلى (دور) أو (ديار) قومية منفصلة ومجزأة وعاجزة عن إظهار تضامن كافٍ لاسترداد قوتها في المحافل الدولية. إذا كان كل ذلك هكذا فهل بالإمكان إحياء المنظور الإسلامي للعلاقات الدولية والسياسة الخارجية مرة أخرى؟ بعبارة أخرى، هل بالإمكان (أَسْلَمَة) الجوانب الخاصة بالعلاقات الدولية والسياسة الخارجية في الدول الإسلامية المعاصرة؟

أَخَذَتْ هذه التساؤلات التي بدأت إرهاصاتها منذ ذلك الحين تحتل حيزًا كبيرًا من تفكيري، وانشغلت بها ردحًا طويلًا من الزمن بعد ذلك، حرصت خلاله على تجميع كل ما استطعت الوصول إليه من مراجع باللغتين العربية والإنجليزية، تعالج هذه القضية، أو تحاول الإجابة عن تلك التساؤلات، وبدأت رويدًا رويدًا أكوِّنُ لنفسي منهجًا معينًا وموقفًا محددًا إزاء تلك التساؤلات أسفر عنه قيامي قبل نحو خمس أو ست سنوات بإعداد دراسة أوضحت فيها منهجي، وحددت موقفي في هذا الموضوع، وكانت بعنوان (البعد الدولي في المنظومة الإسلامية: بحث في الإسلام والعلاقات الدولية) وقد أبقيتها مخطوطة لدي أملًا في أن يتسع الوقت فيما بعد لمراجعتها

وتنقيحها وتحديثها، وأن تتاح الفرصة بعد ذلك لظهورها مطبوعة في يوم من الأيام، وإن كنت قد قمت بتاريخ ١٤٢٥/٢/٢٢هـ الموافق ٢٠٠٤/٤/١٢م بإلقاء محاضرة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في الرياض ضمَّنتُها مختصرًا للنظرية أو الأطروحة التي توصلت إليها في هذا الشأن، ولعل الفرصة تسنح في غضون استعراض المحطات القادمة من حياتي في هذا الكتاب أن أعرض لبعض الملامح والقسمات والأفكار والرؤى التي ضمنتها تلك الأطروحة.

***

ساعد وجود (الشلة) كثيرًا على إضفاء أجواء من الألفة والمرح والمشاركة الوجدانية ما أسهم في التغلب على كثير من مصاعب الدراسة حينًا ومتاعب التعامل البشري حينًا آخر، كنا نتحرك سويًّا في جميع المواقع في الجامعة وفي خارج الجامعة... في المحاضرات، في الردهات، في البوفيه، في المكتبة، في مقر البعثة، في زيارة السفارة، علاقتنا اللصيقة هذه ربما كانت سببًا من أسباب التباعد بيننا وبين بقية زملائنا في القسم من الإخوة المصريين الذين لم يساعدوا من جانبهم على إقامة أي نوع من أنواع التواصل معنا على الرغم من قلة عدد طلاب القسم، واستمرار الزمالة معهم مدة ثلاث سنوات متتالية. كان الاستثناء الوحيد هو حالة الزميل علي الدين هلال الذي كان شعلة من النشاط منذ السنة الأولى، وكان بارعًا في إلقاء

الخطب الرنانة والمداخلات القوية في أثناء المحاضرات، لدرجة أننا أطلقنا عليه لقب الخطيب (أصبح فيما بعد عميدًا لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ثم وزيرًا للشباب في إحدى التشكيلات الوزارية في عهد الرئيس حسني مبارك).

أما ما كان من أمر زميلاتنا في القسم فإن التواصل معهن شابه نوع من القطيعة منذ البداية، لم نحاول من جانبنا التقرب منهن، وبَادَلْنَنَا من جانبهن بموقف أشد جفوة ونأيًا، لم نكن نتبادل معهن حتى التحايا الصباحية التقليدية، ولم يكن الأمر يتجاوز في بعض الأحيان ابتسامات باهتة صفراء، أو إيماءات بلهاء إذا التقت العيون أو اقتضت الحاجة الماسة ذلك، كان يخيل إلينا أنهن كنّ يتوجسن منا خيفة، ولا أدري لماذا -إذا صح هذا الانطباع- لأننا كنا في منتهى الوداعة والمسالمة، وعلى أية حال، فإن معظمهن -باستثناء واحدة أو اثنتين- لم يكن ينطبق عليهن وصف فتيات أو (صبايا) كما يحلو لإخواننا اللبنانيين أن يقولوا... نظارات طبية سميكة، وملامح صارمة قاسية، وجدية مبالغ فيها، ويكفي للتدليل على ذلك أننا كنا نشبه إحداهن بمومياء فرعونية محنطة.

كنت أتصور، حينما كان يدفعني السأم والملل في بعض المحاضرات إلى استراق النظر إلى بعضهن، أنني أنظر إلى موظفات أرشيف مُجَمَّع ميدان التحرير، كان يحلو لنا من باب التندر والتسلية والتفكه أن يتهم بعضنا بعضًا (باستلطاف) واحدة أو أخرى منهن... فتارة

فلان يستلطف (سميحة) وحينًا فلان يستلطف (شريفة)، وتارة أخرى فلان يستلطف (منى) وهكذا دواليك. ومع أننا كنا نأخذ كل ذلك بمحمل التنكيت أو التبكيت إلا أن حالة واحدة أوشكت أن تتطور إلى مرحلة الجدية، ولكن الله سلم.

أما بالنسبة إلى زملائنا من الأقطار العربية الأخرى فكان الأمر مختلفًا بعض الشيء، ولعل الشعور بأننا جميعًا متغربون للدراسة في خارج أوطاننا، وكما يقولون: «كل غريب للغريب نسيب»، هو الذي أدى إلى نشوء نوع من التآلف والتقارب بيننا، وإن كان الأمر في مجمله لم يكن يتعدى نطاق اللقاءات والاجتماعات تحت قبة الجامعة سواء في داخل الكلية أو في (البوفيه).

ممن أذكرهم من أولئك الطلبة العرب: عبدالمجيد عامر (من الأردن)، وعبدالمولى الزعبي (من لبنان) ووليد المعلم (من سوريا -وزير خارجية سوريا حاليًّا-) ومحمد الكستبان (من اليمن الشمالي)، وزميلان من اليمن الجنوبي لا أتذكر اسميهما الآن -وذلك قبل أن يتحد اليمنان-.

كنا -نحن أعضاء الشلة- نحرص أيضًا على قضاء عطلة نهاية الأسبوع دائمًا سويًّا، حيث كنا نتقيد ببرنامج محدد لا يتغير إلا نادرًا، نجتمع في بداية الأمسية في شقة الأخوين عبداللطيف وحامد في (العجوزة) وقد ينضم إلينا آخرون ممن تربطهم علاقات صداقة أو قرابة بأفراد الشلة، ثم ننطلق إلى وسط المدينة (منطقة شارع فؤاد

وشارع سليمان باشا) حيث نتناول طعام العشاء في أحد المطاعم المنتشرة في تلك المنطقة، نشاهد بعد ذلك فيلمًا في إحدى دور السينما، ثم نتوجه منها سيرًا على الأقدام إلى ميدان سليمان باشا حيث نزور (كشك مدبولي) الشهير لابتياع ما كان يعرضه من أحدث الكتب وأجودها مما تلفظه المطابع في القاهرة وبيروت وغيرهما، ثم نتفرق من هناك كلٌّ إلى مقر إقامته. كانت لقاءاتنا واجتماعاتنا المستمرة تتخللها تارة أحاديث ومناوشات يسودها الهزل والدعابة والمرح؛ وذلك بقصد الترويح عن النفس والتسلية، وتارة أخرى مناقشات جادة حامية الوطيس حول النظريات والأفكار التي كنا ندرسها في الكلية وحول الأحداث السياسية التي كنا نعيشها في تلك الأيام.

أجد لزامًا علي، وقد أطلت الحديث عن الأجواء المعيشية والأكاديمية التي عشت في خضمها طيلة وجودي في القاهرة للدراسة، أن أُعَرِّجَ قليلًا على الأجواء السياسية التي كانت سائدة في تلك المرحلة، موضحًا ماهيتها وطبيعتها، ومبيّنًا بصفة خاصة مدى تأثيرها فينا وتأثرنا بها.

أول ما لفت أنظارنا حينما وصلنا إلى القاهرة في بداية عام ١٩٦٠م أن المد الناصري كان قد اعتلى قمة مجده، وبلغ عنفوان نفوذه، وكان واضحًا للعيان أن مصر في تلك الأيام تعيش أزهى عصورها، وترتدي أبهى حللها، لقد باتت بفعل الأحداث السياسية التي طرأت على المنطقة -وبالذات منذ عام ١٩٥٦م كما سيأتي- مصدر الإشعاع

السياسي والفكري والثقافي والفني في العالم العربي بأسره، وأدى (الترانزستور) دورًا بالغ الأهمية في نقل ذلك الإشعاع إلى البدوي في خيمته، والصياد في قاربه، والعامل في مصنعه، والطالب في مدرسته، والطبيب في عيادته، والمزارع في حقله. تكفلت (هنا القاهرة) و(صوت العرب) بجعل المواطن العربي من المحيط إلى الخليج لا يهتز طربًا لصوت (أم كلثوم) فحسب، بل يشتعل حماسة لخطب جمال عبدالناصر المدوية وتصريحاته وبياناته النارية التي كانت تؤجج المشاعر، وتلهب العواطف في كل بقعة من بقاع الوطن العربي.

جاءت بداية تصاعد شعبية عبدالناصر وتنامى المد الناصري في أعقاب انتهاء العدوان الثلاثي (البريطاني - الفرنسي - الإسرائيلي) على مصر عام ١٩٥٦م، أو ما اصطلح على تسميته (حرب السويس) وهي التي شكلت مفترقًا تاريخيًّا في حياة المنطقة كلها، ومكنت مصر من أن تبني أسطورتها التاريخية بتحرير أرضها وقناتها، وامتلاك قدرة تأثير كبرى في المنطقة، ثم تأكدت تلك الشعبية، وترسخ نفوذ ذلك المد بعد قيام الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨م التي جاء قيامها أشبه ما يكون بانقلاب في الوضع العربي برمته، وإن كان قد تداخل في قيامها عاملان متناقضان:

◄ فمن جهة، جاءت تلك الوحدة تعبيرًا عن مشاعر الأمة العربية وأحاسيسها آنذاك، بعد أن عانت أشد المعاناة من التمزق والتشتت

وتعدد وحداتها السياسية المصطنعة، وكانت الأمة بأسرها تتطلع إلى شكل من أشكال الوحدة، أو نوع من أنواع الاتحاد بحنين تاريخي عميق الجذور.

- ومن جهة أخرى، كانت الوحدة من جانبها السوري خيارًا بديلًا للحرب الأهلية بين تيارات سياسية وعسكرية متصارعة، ومن جانبها المصري تطلعًا طموحًا في ظل ظروف سيطرت فيها زعامة الرئيس جمال عبدالناصر على الشارع العربي، واستخدمت لذلك وسائل الإعلام وشبكات نشيطة منظمة عاملة لحسابها في كل بلد عربي ومن خلف مؤسساته الشرعية القائمة[٢١].

كان من الطبيعي أن تؤدي فورة الدماء التي كانت تجري في عروقنا الشابة في تلك الأيام، وكذلك طبيعة المواد التي كنا ندرسها في الجامعة والتي كانت تحتوى على جرعات دسمة من النظريات القومية والطروحات العروبية والوحدوية، إضافة إلى تأثير هدير الآلة الإعلامية المصرية المدوي الذي كنا نخضع له ليل نهار وصباح مساء، والذي كان يستهدف قلوبنا قبل عقولنا، ويدغدغ مشاعرنا وأحاسيسنا قبل أن يحتكم إلى منطقنا وعقلانيتنا... كان من الطبيعي أن يؤدي ذلك كله إلى انسياقنا جميعًا -بل وانسياق الشباب العربي في كل مكان- وراء ذلك المد الجارف، واندفاع معظمنا في تبني مبادئه وأهدافه.

ولعلي أستدرك فأقول: إنني وإن كُنْتُ قد وقعتُ -مثل غيري من الشباب في تلك المرحلة- في أسر شخصية عبد الناصر (الكاريزماتية) إلا أنني كنت أقلهم اندفاعًا في تبني فلسفته وأفكاره، والخضوع لآلته الإعلامية الجبارة، كان يحز في نفسي، ويؤلمني في آنٍ أن أرى الإسلام مغيبًا إلى حد كبير عن فكر عبد الناصر الذي اقتصر في (فلسفة الثورة) على إعطاء دور ثانوي وهامشي للإسلام في الدوائر التي رسمها للسياسة الخارجية المصرية لا يتفق مع تاريخ مصر الإسلامي الحافل، ولا مع مكانتها المرموقة في العالم الإسلامي ودورها المؤثر في خدمة قضايا الإسلام والمسلمين. وكان يؤرقني أيضًا أن أرى الإسلام مغيبًا عن معظم ما كانت تلفظه المطابع من كتب ودراسات ومؤلفات، ومغيّبًا بطبيعة الحال عن توجهات ومنطلقات بقية التيارات السياسية التي كان يعبر عنها بشكل أساسي في تلك المرحلة حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب والأحزاب الشيوعية العربية، التي كثيرًا ما كنا نخوض في مناقشة طروحاتها مع زملائنا من الطلبة العرب الذين كانوا يدرسون معنا في الكلية.

كنت أيضًا من المؤمنين في قرارة نفسي بأن الأسلوب الذي اتبع في تحقيق الوحدة كان عاطفيًّا أكثر منه عقلانيًّا أو علميًا، وبأنه بقدر ما ظلت الوحدة هدفًا غاليًا، فقد جاءت الوسائل إلى تحقيقها دون مستوى ذلك الهدف، بل وأخطأت طريقها إليه، وهو ما ثبت بعد ذلك أنه كان خطأ تاريخيًّا دفعنا نحن العرب ثمنه غاليًا فيما بعد.

وفي الوقت الذي كان من حسن حظنا فيه أننا عايشنا ملابسات وانتصارات عربية باهرة بدأت بدحر العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م وتكللت بتحقيق الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨م وإنشاء الجمهورية العربية المتحدة التي كنا نتطلع إلى أن تكون النواة لتحقيق الحلم العربي المتجذر في الأعماق العربية، بتكوين دولة عربية موحدة تعيد للعرب مكانتهم وموقعهم اللائق بهم بين الأمم... في الوقف نفسه كان أيضًا من سوء حظنا أننا عاصرنا تداعيات حدثين مهمين كان لهما انعكاسات سلبية على الوضع العربي وعلى العلاقات السعودية المصرية بصفة خاصة، وهما: انفصام الوحدة المصرية السورية في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١م، وثورة اليمن التي حدثت بعد ذلك بعام واحد؛ أي في ٢٨ سبتمبر ١٩٦٢م.

كان الانفصال أشبه ما يكون بزلزال قومي عنيف، وإن جاء بعوامل ذاتية أساسًا، ومع أن الوحدة جاءت شبه إرادية، من جانبها السوري على الأقل، إلا أنها تحولت إلى القهر والقسر، وجاء انفصامها إراديًّا أيضًا. كانت محاولة لتجاوز الممكن في غير الظروف الممكنة، فأزالها الممكن؛ أي الواقع.

انشغل الرأي العام العربي عمومًا، والسياسات الخارجية لكل بلد عربي، بمواجهة النتائج التي ترتبت على نهاية تجربة الوحدة، ومن ثم ما أصاب سياسة الرئيس جمال عبدالناصر منها، بعد أن كانت قد بَلَغَتْ بها أوج قوتها وزخمها، أحس عبدالناصر بعد الانفصال بالكآبة

والحزن، وشعر أن كبرياءه قد طعنت، فقرر شن حملة عنيفة على جميع العناصر التي وصمها بالرجعية، وقام بسلسلة من التأميمات والإجراءات الاشتراكية داخل مصر بحجة أن العناصر التي لا تؤمن بالاشتراكية هي التي قامت بفصل سوريا عن دولة الوحدة. وقام في الوقت نفسه بشن حملة ضارية على المملكة متهمًا إياها بأنها كانت تقف وراء الانفصال.

لم نكن نتصور في تلك الأيام، وما كان يخطر على بالنا، على الرغم من عمق شعورنا بفداحة الخطب الذي تسبب فيه الانفصال، أنه سيكون مؤشرًا لبداية انحسار المد الناصري، بل والأدهى من ذلك أنه سيكون مقدمة لسلسلة من الانكسارات والهزائم والنكسات التي ستتوالى على الأمة العربية وصولاً إلى الوضع الراهن.

لم يكد العالم العربي يفيق من صدمة الانفصال حتى جاءت ثورة اليمن، وبالتحديد في الذكرى الأولى للانفصال، لتضعه أمام أمر واقع جديد يفرض عليه مواجهة جديدة.

في ٢٨ سبتمبر ١٩٦٢م قام المشير عبدالله السلال مع مجموعة من الضباط بثورة ضد إمام اليمن التي جاءت في ذلك التوقيت بالذات لتقدم لعبدالناصر وعلى طبق من ذهب الفرصة للنفاذ إلى الجزيرة العربية، وتعويض ما خسره من نفوذ في سوريا، وهو ما يفسر مسارعته إلى مساندة الانقلابيين وإرسال ما لا يقل عن خمسين ألف جندي مصري لدعم الثورة في اليمن.

كانت ثورة اليمن، وما أعقبها من تدخل مصري مسلح تمثل تحديًا مباشرًا للمملكة ونظامها، فلم يكن التدخل يستهدف مساندة الشعب اليمني بقدر ما كان ينطلق إلى أهداف أبعد من ذلك وأعمق. كان التدخل المصري المسلح في اليمن يمثل من جهة تهديدًا للمملكة وبقائها، ومن جهة أخرى خروجًا على مبدأ أساسي من مبادئ سياستها العربية، وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت أي شعار ولأي مبرر أو هدف.

لم يكن أمام المملكة سوى الصمود ومواجهة هذا التحدي، فلا خيار أمام البقاء، ولئن كان مؤلمًا ما حدث وصعبًا وهدرًا للقوة العربية، إلا أنه حدث على أي حال، وأصبح العدوان أمرًا واقعًا، والتهديد عملًا يوميًّا تمارسه السياسة المصرية آنذاك في شكلين من أشكال الهجوم: عسكريًّا عبر الحدود لضرب بعض المدن السعودية في جنوب المملكة، وسياسيًّا على شكل مهاجمة المملكة عبر وسائل الإعلام المصرية بشراسة وضراوة لم يسبق لها مثيل، وخاصة في خطب الرئيس عبدالناصر بكل ما كانت تحمله من تأثير سحري في الجماهير، وهو ما أدى بالمملكة إلى قيامها بتاريخ ١٩٦٢/١١/٧م بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر وتقديم الدعم للملكيين في اليمن، ليس بسبب رفضهم للتغيير فذلك شأن داخلي، ولكن لموقفهم من رفض التدخل المصري، ولمخاوف سعودية مشروعة من أن يقوم بجوارها نظام معادٍ تستخدمه القوى الخارجية لتحقيق ما هو أبعد وأخطر، أما شكل النظام في اليمن وتسميته وشؤونه وكل ما يتصل

بممارسة سلطته الوطنية على أرضه فذلك ما كانت تعدّه المملكة أمرًا داخليًّا محضًا.

كان على المملكة أن تواجه هذا الاستفزاز السياسي اليومي بضبط النفس لئلا تعطيه فرصة الانطلاق إلى ما هو أبعد من ذلك وأخطر، وأن تصمد في الوقت نفسه عند مبادئ سياستها التقليدية، فتدعو إلى ترك شؤون اليمن لليمنيين سواء انتصر هذا الفريق أم ذاك، وإلى خروج الجيش المصري ليستعد لمعركة كانت المملكة تراها قادمة لا محالة مع إسرائيل، ثم أخيرًا أن تؤكد على بناء العلاقات العربية والعودة بها إلى الحدود الدنيا التي كانت عليها على الأقل، وقد حددت المملكة سياستها في هذا الاتجاه بالتمسك بوحدة الصف العربي في مواجهة شعار الرئيس عبدالناصر: وحدة الهدف.

كان معنى وحدة الهدف تقسيم العالم العربي إلى فريقين وقوتين متصارعتين تستنزف كل طاقاته في حرب سياسية أو سياسية عسكرية، ولن تخدم في نهاية المطاف، ومن حيث لا يريد أطرافها، سوى إسرائيل وحدها، لم تكن وحدة الهدف المطلوبة وحدة قومية في مواجهة العدو المشترك، وإلا لَكَانَتْ بغير تردد أملًا ومطلبًا، بل كانت وحدة اجتماعية ذات محتوى تقسيمي بطبيعتها، فالاشتراكية والتقدمية والتحالف مع الشيوعية الدولية وما إلى ذلك من شعارات وأساليب سادت تلك المرحلة، كانت تعني في تطبيقها الواقعي تدمير الوحدة الوطنية في كل بلد، ثم تدمير العلاقات العربية بين فريقين

يختلفان في النظرة إلى هذه الأمور اختلافًا لا نهاية له، ولا أمل يرجى بحسمه.

وكان معنى وحدة الصف، وهو ما طرحته المملكة شعارًا بديلًا عن وحدة الهدف، هو أن التضامن العربي وحده الذي يواجه العدو المشترك، وأن أخطار هذه المواجهة وأبعادها تفترض أن نضع جانبًا خلافاتنا الاجتماعية حول أهداف السلطة الداخلية وممارساتها، فحين يكون بيتك مهددًا باندلاع النيران فيه أو بالتداعي، فإن إنقاذ البيت هو الذي يجب أن يستبق أي حديث آخر حول لون الحيطان، هل يكون أحمر أم أزرق، وحول الأثاث، هل يرتب بهذا الشكل أم بذاك. كان المنطق يقول: دعونا نطفئ النيران أولًا، ونعمل على تثبيت أركان البيت ودعائمه من التداعي، ثم بعد ذلك يمكن لنا أن نختلف ما شاء لنا الاختلاف على الألوان والأشكال وتوزيع الغرف والأثاث وما إلى ذلك[٢٢].

ولقد رأت المملكة أن وحدة الصف تعني اجتماع الحكام العرب لتحديد نقاط الالتقاء فيما بينهم، والتأكيد عليها، وترك ما سوى ذلك من خلافات للزمن والمستقبل واتجاهات التطور الطبيعي التي تفرزها الإرادة الذاتية للشعب، ولا تستورد من الخارج أو تفرض عليه من أعلى بقرار.

إلى جانب الصمود ووحدة الصف طرحت المملكة شعار التضامن الإسلامي رديفًا لشعار التضامن العربي، رديفًا وليس نقضًا له ولا

نقيضًا، كانت السياسة الخارجية السعودية عربيًّا، كما تتبعناها عن كثب في تلك الأيام سواء بدافع من انتماءاتنا الوطنية أو بسبب اهتماماتنا الأكاديمية، كانت تلك السياسة نقيضًا لسياسة الرئيس عبدالناصر في تلك المرحلة وتصورًا مستقلًّا، وقد استقطبت من حولها تيارًا عريضًا يؤيد سياستها العربية. وللمرة الأولى في تاريخ المملكة غدت مركز ثقل مستقلًّا بدلًا من أن تكون حليفًا أو هامشًا في مواجهة الأحداث؛ أي إنها صارت مركز محور مقابل.

ولئن تم ذلك بفعل الأحداث وتطورها وليس بسبق التصميم والتخطيط، فإن المملكة نجحت في تلك المرحلة بقيادة الملك فيصل بن عبدالعزيز في تأكيد زعامتها لخطين أو اتجاهين في سياستها الخارجية هما: التضامن العربي، والتضامن الإسلامي، وكما اجتازت مرحلة الصمود ومواجهة التحدي بنجاح، اجتازت كذلك امتحان القيادة العربية والإسلامية بنجاح مماثل، وأدت شخصية الملك فيصل وأسلوبه الهادئ، وقدرته الهائلة على ضبط النفس واتباع سياسة النَّفَس الطويل دورًا أساسيًّا في اجتياز تلك المرحلة، وفي توكيد ذاتها والانتقال من دور إلى دور، ومن التأثير الجانبي في الأحداث أو الشاهد عليها إلى التأثير المباشر والفاعل فيها.

لم تنجح محاولات المملكة في تغليب شعار وحدة الصف على شعار وحدة الهدف؛ أي التضامن العربي في مواجهة الانقسام والتشرذم والصراع على الشعارات، وكان على العالم العربي بشقيه أن ينتظر

هزيمة يونيو ١٩٦٧م تلك التي جاءت مزيجًا من عناصر تضافرت كلها على (إنجاز) المهمة.

كانت عناصر الهزيمة داخلية، وعربية، وخارجية. ففي الداخل، أخفقت سياسة الرئيس عبدالناصر، -كما اتضح فيما بعد- في بناء القوة العسكرية الذاتية، واتضح أن ما استلب من الشعب من أجل بناء قوته كان بلا مقابل، ووهمًا جنى منه الهزيمة. وكان مرد إخفاقها إلى فقدان القيادة القدرة على التمييز بين ما هو إستراتيجي وما هو تكتيكي، وعجزها عن تحديد سلم الأولويات ما بين أوجه الصراع الاجتماعي والوطني والقومي، وتشتتها الداخلي، وولعها بالشعارات بديلًا عن الفعل.

وأخفقت عربيًّا، في تحقيق الوحدة أو الاتحاد، وحين قامت الوحدة جزئيًّا مع سوريا، وإرادية إلى حد ما، أخفقت في المحافظة عليها.

وانتقلت خارجيًّا، من سياسة اللا انحياز إلى ما يشبه الانحياز، وأفسحت المجال للنفوذ السوفيتي أن يستدرج صراعًا دوليًّا أكبر من قدرة المنطقة على مواجهته(٢٣).

***

عشنا في خضم كل تلك الأحداث، وكنا نتفاعل مع مجرياتها وتداعياتها باهتمام وقلق كبيرين، ونتابع تطوراتها يومًا بيوم، وساعة بساعة، ولم يكن ذلك بالشيء الغريب أو المستغرب، فنحن أولًا عرب،

والعرب مفتونون بالسياسة، ومولعون بمتابعة شؤونها وشجونها، بل وأكثر من ذلك قادرون بشكل عجيب على (تسييس) كل القضايا التي تحيط بهم مهما بعدت عن السياسة أو تبرأت منها.

ونحن ثانيًا طلبة علوم سياسية، وكانت تلك القضايا بمثابة الخبز اليومي الذي نقتات به، ونعيش عليه، ولم تكن متابعتها بالنسبة إلينا ترفًا نزهو به ونفاخر، وإنما كانت جزءًا من دراستنا وواجباتنا اليومية.

ونحن ثالثًا سعوديون، وبلادنا في خلال تلك المرحلة كانت في عين العاصفة، وفي قلب كل تلك الأحداث -وربما كان قدرها أن تكون كذلك في كل زمان ومكان- وكانت السياسة العربية في تلك الحقبة ترتكز على استقطاب ثنائي، محوراه: مصر والمملكة العربية السعودية. والأهم من ذلك كله مما له تأثير مباشر فينا هو أن العلاقات الدبلوماسية بين بلدنا والبلد الذي نعيش، وندرس فيه قد قطعت، ولم يحدث في تاريخ العلاقات السعودية المصرية أن تردت الأوضاع كما وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه في تلك الأيام. كان البلدان على طرفي نقيض في كل شيء، في المبادئ والتوجهات، وفي المواقف والسياسات، وفي الممارسات والتصرفات.

ومما زاد الأمر سوءًا إقدام الرئيس جمال عبدالناصر على تسخير آلته الإعلامية الجبارة بكل عدتها وعتادها للنيل من المملكة والسعي لتقويض أمنها واستقرارها، كان يمكن أن تؤدي مثل تلك الظروف

والأجواء العاصفة إلى تهديد وضعنا -بطريقة أو بأخرى- بوصفنا طلبة سعوديين يدرسون في القاهرة في عنفوان تلك المعمعة. ولكن العاصفة، ولله الحمد، مرت بسلام، واستطعنا -بقدرة قادر- أن (ننفد بجلدنا) من مصير كان يمكن أن يقضي قضاءً مبرمًا على الهدف الأساس الذي جئنا من أجله إلى القاهرة، فلا حكومتنا طلبت سحبنا، ولا الحكومة المصرية طلبت ترحيلنا، ولا نحن مارسنا مناشط أو تبنينا مواقف كان يمكن أن تؤدي إلى أحد ذينك الاحتمالين. وللإنصاف أقول: إن وضعنا في الكلية لم يتأثر بتلك الأجواء وبالظروف السياسية الصعبة والقاسية، فلم تكن هناك انعكاسات سلبية لتلك الأحداث على علاقة أساتذتنا بنا، أو على علاقتنا بزملائنا.

ولكن الأمر بطبيعة الحال لم يخلُ من بعض (المنغصات) من هنا وهناك، حيث كان من الطبيعي أن يصيبنا بعض (الرذاذ) في غضون تلك الأوضاع سواء من داخل الجامعة أو من خارجها. من هذا القبيل ما تعرضنا له من موقف محرج في أحد تلك الأيام، حينما وصلنا إلى الكلية في الصباح كالمعتاد لنفاجأ بأن إدارة الجامعة قررت إلغاء المحاضرات لذلك اليوم ودعوة جميع الطلبة في الجامعة إلى التوجه إلى قاعة المحاضرات الكبرى في الجامعة لحضور الاستقبال الشعبي المزمع إقامته للطيارين السعوديين الذين هربوا من المملكة، ولجؤوا إلى القاهرة احتجاجًا على التدخل السعودي في اليمن -على حد زعمهم- وكانت تلك حادثة معروفة حدثت في أثناء تطورات الأوضاع

في اليمن على إثر الثورة التي نشبت هناك، واستغلتها أجهزة الإعلام المصرية في إطار الحملة العنيفة التي كانت تشنها على المملكة، وأعطتها حجمًا أكبر بكثير مما تستحقه.

بعد تداول سريع للآراء كان هناك إجماع تام بيننا على استحالة الاستجابة للدعوة وحضور تلك المناسبة مهما كلف ذلك من أمر، ومهما ترتب عليه من عواقب، وهذا ما حدث بالفعل، حيث إننا بدلاً من أن نولي وجهنا شطر القاعة الرئيسة في الجامعة، وليناه شطر مقر البعثات السعودية حيث أمضينا سحابة ذلك اليوم في ممارسة لعبة (البِنّج بُنّج). ولعلي أشير في هذا السياق إلى أننا قبل أن نتخرج بشهور وفي إحدى المناسبات التي دعينا إليها، وبعد مضي مدة طويلة على حادثة اللجوء، فوجئنا بوجود أحد أولئك الطيارين بين المدعوين الذي أخذ يحكي لنا والدموع تنهمر من عينيه كيف انتهى به وبزملائه المطاف بعد الحفاوة التي قوبلوا بها، والعناية والاهتمام الذي لقوه، إلى زاوية النسيان والإهمال، وما آل إليه مصيرهم بعد ذلك من تشرد وضياع.

***

في شهر محرم من عام ١٣٨٤هـ الموافق شهر يونيو من عام ١٩٦٤م أنهيت دراستي بجامعة القاهرة، وحصلت على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بتقدير (جيد) ومع أن ذلك التقدير لم يرتفع إلى سقف طموحاتي، أو يتفق

مع مستوى تطلعاتي أو حتى يتماهى مع سجلي الدراسي السابق بما كان يتميز به من تنافس دائم ومستمر على الأولوية في جميع مراحل الدراسة، إلا أنني مع ذلك كله التمست لنفسي من الأعذار، وأوجدت لها من التبريرات ما حولني من السخط على تلك النتيجة إلى القناعة بها والرضا عنها.

من تلك التبريرات المستوى العالي من التنافس الشديد بين الزملاء في القسم، الذين كانوا من خيرة الطلاب الحاصلين على أعلى التقديرات، ومنها ما عرف عن الأساتذة في الكلية من شُحٍّ في منح التقديرات العالية، لدرجة أنه كان من المتعارف عليه أن الحصول على تقدير امتياز في بعض المواد هو أقرب إلى المستحيل منه إلى الممكن، على أن الأهم من ذلك كله هو ما غمرني من إحساس في ذلك الحين بأن العبرة لم تكن بدرجة التقدير بقدر ما كانت بالفوائد الجمة التي جنيتها والخبرات التي اكتسبتها في خلال دراستي الجامعية، سواء ما يتعلق منها بالنواحي الشخصية أو ما يختص بالجوانب العلمية والأكاديمية.

لقد كانت بحق أعوامًا جميلة وممتعة تلك التي قضيتها في القاهرة في تلك المرحلة من مراحل العمر، جاءت حافلة بالأحداث، زاخرة بالعطاء، مليئة بالإنجازات. ولا أبالغ إذا قلت: إنها كانت بمثابة (العتبة) الأولى التي اجتزتها في طريق المستقبل، أو إن شئت فقل:

القاعدة التي انطلقت منها إلى الحياة العملية بكل تحدياتها وآفاقها التي لا تحدها حدود، أو تقيدها قيود.

وأتذكر أنني تساءلت بيني وبين نفسي وأنا على متن الطائرة التي أقلتني من مطار القاهرة الدولي في طريق العودة إلى بلادي حاملاً الشهادة الجامعية عن ماهية ذلك المستقبل ونوعية تلك الحياة العملية التي كنت مقدمًا عليها، ومع أنني لم أتمكن في حينه من التوصل إلى إجابات محددة عن تلك التساؤلات، إلا أن ما أذكره تمامًا أنني كنت مفعمًا بالآمال والتطلعات والطموحات، وأنني كنت أردد طيلة الرحلة حكمة مأثورة لأحد المفكرين الغربيين كنت قد سمعتها من قبل هي: اجعل القمر هدفك، فإن لم تنجح في الوصول إليه فيكفيك أن تجد نفسك بين النجوم. «Shoot for the moon, Even if you miss it, you will land among the stars».

وإن كنت أشك الآن وبعد مضي هذه السنين الطويلة أني قد (هبطت) على أحد النجوم، ناهيك عن أن أكون قد وصلت إلى القمر، أو حتى قد استطعت أن أتجاوز الفضاء الخارجي!

وفي هذا السياق، لن أنسى ما حييت ما حدث في أحد الأيام منذ بضع سنين، وبعد أن أصبحت وزيرًا للدولة للشؤون الخارجية حينما وصلت إلى القاهرة على رأس وفد بلادي للمشاركة في أعمال أحد اجتماعات وزراء الخارجية العرب، وبعد استقبال رسمي في المطار تحرك الموكب الذي يقلني مع أعضاء الوفد والمستقبلين تتقدمه سيارة

حراسة تشق الطريق وسط زحام القاهرة المعهود، وحين مرور الموكب عند تقاطع شارع الجيزة مع شارع أمين الرافعي حانت مني التفاتة نحو العمارة التي كنا نقيم فيها أيام الدراسة، وكانت لا تزال رابضة في مكانها، وإن كان قد اعتراها الوهن، وبدت عليها ملامح الشيخوخة ومظاهر الهرم، وكانت محطة الوقود التي تطل عليها العمارة لا تزال في مكانها هي الأخرى، وفجأة وجدتني أعود بالذاكرة إلى نيف وأربعين سنة خلت، و(تخيلت) في تلك اللحظة أنني أراه خارجًا من باب العمارة متأبطًا كتبه وأوراقه ومتجهًا نحو موقف سيارات الأجرة على ناصية الشارع الذي اعتاد أن يستقل منه سيارة الأجرة لتوصله إلى الجامعة، و(تخيلت) أنه ألقى نظرة خاطفة على الموكب، ولكنه لم يكترث بالمنظر أو يأبه به، ودلف مسرعًا إلى سيارة الأجرة وكأن الأمر لا يعنيه في شيء. تمنيت لحظتئذ أن أستوقفه، أو أستمهله قليلًا لأسرد له ما حصل خلال الأعوام الطويلة التي انقضت منذ خروجه من العمارة في ذلك اليوم في طريقه للكلية، وحتى مروري من أمام العمارة بعد مضي أكثر من أربعين سنة في طريقي لأمثل بلادي في مؤتمر وزاري، ولكنني كنت أعلم أن الوقت ضيق والقصة طويلة، وأراه في عجلة من أمره، ولذلك تمنيت لو استطعت على الأقل أن أقول له:

أولًا:... لا أريدك أن تنزعج من رؤيتي لك وأنت تستقل سيارة أجرة أو حافلة، ومن رؤيتك لي وأنا أمتطي صهوة سيارة فاخرة تسير في موكب رسمي، فالذي يبدأ رحلة عمره في الدرجة الثالثة، أو في (الترسو) على حد قول المصريين، وينهيها في الدرجة الأولى لأسعد

بما لا يقاس من الذي يبدؤها في الأولى، وينهيها في الثالثة، وثق بأن الصعود أشق بكثير من الانحدار، ولكنه ألذ وأمتع، ولا أخالك إلا صاعدًا، فاتكل على ربك، ولا تيأس أو تتذمر أو تتضجر من عثرة هنا وعقبة هناك.

وأن أقول له:... حافظ على صحتك، وضعها في قائمة أولوياتك واهتماماتك، وثق أن الحكمة المأثورة: «الصحة تاج على رؤوس الأصحاء... لا يراه إلا المرضى» ليست عبارة إنشائية أو ترفًا من القول، وأنا أقول لك عن تجربة شخصية: إن العافية الصالحة -كالإيمان الصالح- من أثمن الكنوز للإنسان في حياته على هذه الأرض، وإذا فقدها الإنسان فلن يفيد حينذاك مال وثروة، ولا جاه وعز، ولا منصب ووظيفة، ولا شهرة وصيت.

وأن أقول له:... إذا أردت أن تنام نومًا هادئًا عميقًا في كل ليلة، لا يصيبك خلاله أرق، ولا تتنابك فيه هواجس ووساوس، ولا تفزعك فيه كوابيس، فلا تضع رأسك على الوسادة إلا وأنت واثق كل الثقة أنك لم تفعل شيئًا تخاف من انكشافه، أو تخشى عواقبه.

وأن أقول له:... إذا شعرت أنك تجهد نفسك في السعي للحصول على رضا الناس وإسعادهم، وأحسست بأنك ترهقها في سبيل تحقيق رغباتهم ومساعدتهم، فثق بأن التعب سيزول والإرهاق سيتلاشى، ولكن محبة الناس هي التي سوف تبقى، وتدوم... وإذا أحبك الناس فإن الله راضٍ عنك.

وإذا شعرت بأنك تتلذذ في السعي للإضرار بالناس وإلحاق الأذى بهم، وأحسست بأنك تَسْعَدُ بالإساءة إليهم وتعقيد أمورهم، فتأكد أن اللذة ستزول، والسعادة ستتلاشى، ولكن كره الناس وبغضهم لك هو الذي سوف يدوم ويبقى... وإذا كرهك الناس، وأبغضوك فإن الله غاضب عليك.

وأن أقول له:... احرص على أن تضع نصب عينيك أهدافًا محددة، وأن تحصر كل قواك في الوصول إليها، وألا تحاول قطع ميلين حيث لا قدرة لك إلا على قطع ميل واحد، وثق أنه أَنْ يكون لك هدف نبيل فتدب إليه دبيب النملة وتدركه، لأفضل لك من أن تطير بجناحي نسر عن هدف خسيس إلى هدف أخس.

وأن أقول:... إن الفقر والغنى أمران نسبيان، ففي استطاعة من يملك القليل أن يسعد بقليله أكثر مما يسعد مالك الكثير بكثيره، وقد يفرح بدوي بحوار تلده ناقته، أو بِجَدْي تضعه عنزته على قدر ما يفرح التاجر أو رجل الأعمال بصفقة تدر عليه الملايين. وثق أن الفرح ليس وقفًا على الأغنياء، والكدر ليس منحصرًا في الفقراء... إنهما في الفكر والقلب أولًا، واحرص على أن تُؤْثِر القلة مع صفاء الذهن والقلب على الوفرة مع اضطراب العقل والقلب معًا.

وأن أقول له:... إن العقل البشري عبارة عن مستودع أو خزنة حديدية محكمة، فإنك لا ترى شيئًا، ولا تسمع كلمة، ولا تفكر فكرًا، ولا تشعر شعورًا، إلا وقام هذا العقل بحفظه في ذلك المستودع أو تلك

الخزنة، الذي تنبثق منه في المستقبل أعمالك وأهـواؤك وأفراحك وأتـراحـك مثلما تتفجر اليـنابيع على وجه الأرض من خزانات أو بحيرات تحت الأرض، فعليك أن تنتبه إلى ما تودعه خزانة عقلك من معلومات وأفكار وشهوات وأحلام... إن ما تخزنه اليوم في هذا المستودع العجيب ستلقاه في الغد، فهو كالمسجل، يغني لك ما تغني له.

ولكم كنت أتمنى لو استطعت أن أسترسل في تذكيره بالكثير من هذه الدروس والعبر والعظات التي تمتلئ بها جعبتي، ومما هو نابع من واقـع تجـارب ومـواقـف شخصية تعرضت لها، وتعلمت منها، وتوصلت في غضونها إلى رؤى محددة كان يمكن أن تفيدني كثيرًا لو أنني علمت بها، وطبقتها في بدايات حياتي.

ولو كنت أستطيع لنبهته إلى (مطبات) كثيرة ومزالق عدة كنت قد وقعت فيها بحسن نية وطيبة زائدة عن الحد تارة، وبإهمال وسوء تقدير أو تدبير تارة أخرى، وبثقة مفرطة فيمن تبين أنه غير جدير بها تارة ثالثة.

ولـو كنت أستطيع لزودته بقائمة أسماء من كانوا يظهرون لي الصداقة والمودة والمحبة، ثم اكتشفت فيما بعد أنهم كانوا يضمرون لي السوء، ويقابلون إحساني بالإساءة، وطيبتي باللؤم، وحسن نيتي بالمكر والخديعة، وإن كانوا ولله الحمد قلة لا تذكر.

ولو كنت أستطيع لحددت له بعض المواقف التي قلت فيها كلامًا ما كان يجب أن يقال، ومواقف أخرى لازمت فيها الصمت في حين

أنه كان هناك ما يجب أن يقال، ولانتهزت الفرصة لأبين له خطورة الكلمة إذا خرجت من الفم، فهي كالرصاصة بمجرد أن تخرج من المسدس تندفع إلى الهدف، ولا يمكن استرجاعها بأي حال من الأحوال، وخطورتها إذا لم تخرج من الفم في الوقت المناسب فلربما ألحقت بالإنسان ضررًا معنويًّا أو أضاعت عليه فرصة ثمينة.

ولو كنت أستطيع لحذرته من عادة طالما أتعبتني في حياتي، وحولت كثيرًا من صفو أيامي كدرًا، ومن راحتي توترًا وقلقًا، وهي (حمل الهم) والخوف من العواقب، فمع أن الحياة قلما تخلو من الهموم: الأولاد ومشكلاتهم من صحة ودراسة وتربية، والمعيشة وتكاليفها واحتياجاتها، والوظيفة ومتاعبها، ونحو ذلك، إلا أنني أرى الناس حولي تعتريهم هذه الهموم وأكثر منها، فلا يأبهون لها كما آبه، ولا يفزعون منها كما أفزع، ويضحكون وسط همومهم ملء أفواههم، ولا أستطيع أن أسير سيرهم، حتى لو عرض علي عشر حوادث تسع منها تستوجب السرور والفرح وواحدة تستوجب الهم لَغَلَبَت الواحدة التسع.

ولقلت له:... دع عنك الهموم بما قد يكون بعد يوم أو يومين، أو بعد عام أو عامين، واذكر المثل القائل: «نحن بالتفكير، والله بالتدبير» فليس لك معرفة الغيب، ولا في يدك مقاليد الحياة تديرها كيف تشاء.

لقد كنت أتمنى لو استطعت أن أقول له الكثير والكثير، ولكنني أعلم أن التاريخ قد يعيد نفسه، ولكنه أبدًا لا يتوقف ولا بد أن يسير دائمًا

إلى الأمام، وأعلم أن (صاحبنا) سوف يتعرض للمشكلات نفسها التي تعرضت لها، وسيواجه الظروف نفسها، وسيخضع للتجارب والدروس نفسها التي عشتها، ستسعده أحداث كما أسعدتني، وتحبطه مواقف كما أحبطتني، وسيضحك كثيرًا، ويبكي قليلًا، كما ضحكت وبكيت، وسيحزن تارة، ويفرح تارة أخرى، كما حزنت وفرحت، وسينجح، وينتصر حينًا، ويفشل، وينهزم حينًا آخر، كما نجحت وفشلت، وسيتعب، ويرتاح، ويثور، ويغضب، ويهدأ، ويستكين، كما تعبت وارتحت وثرت وغضبت وسكنت... فتلكم هي قصة البشر وسنة الحياة، وهو سيعيشها كما عشتها بكل فصولها وأدوارها، وبكل دقائقها وتفصيلاتها، وبكل ساعاتها، وأيامها وشهورها وسنيها. وإذا كانت هناك قضايا وأحداث وأمور لن يستطيع مهما أوتي من قوة ورغبة وإرادة أن يغير فيها أو منها شيئًا؛ لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قدرها، وما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، إلا أن هناك قضايا وأمورًا أخرى خاضعة للتبديل والتغيير إذا استطاع أن يستفيد من التجارب، ويتعظ من العبر التي سوف تمر به (ولكن أنّى له كل ذلك وقد فات الأوان، وطارت الطيور بأرزاقها كما يقولون؟).

ومع أني على يقين تام بأن كل هذا الكلام لا طائل من ورائه بالنسبة إلى صاحبنا؛ لأن أوانه قد فات ومناسبته قد انقضت، إلا أن ما آمله، وأتمناه، وأرجوه هو أن يكون هذا الكلام نبراسًا لأبنائه وأحفاده من بعده لعله ينير لهم الطريق، ولعلهم ينتفعون من مضمونه، ويستفيدون من محتواه.

المحطة

الثالثة

جدة (١)

(التأسيس)

١٣٨٥هـ (١٩٦٥م) - ١٣٨٨هـ (١٩٦٨م)

فور وصولي إلى أرض الوطن قادمًا من القاهرة بعد أن أنهيت دراستي الجامعية بها، توجهت إلى المدينة المنورة حيث أمضيت فيها مدة قصيرة من الزمن للسلام على الوالد والأهل وأخذ قسط من الراحة والاستجمام استعدادًا لبدء خوض معركة المستقبل... معركة الحياة العملية الجديدة بكل ما تعنيه من تحديات، وما تتضمنه من مسارات ومنعرجات. لم ينتبني أي تردد، ولم يعترني أي غموض، أو يساورني أي شك حول ماهية هذه الحياة المستقبلية ونوعها وطبيعتها، فالرؤية أمامي كانت واضحة تمام الوضوح، والهدف كان محددًا ومحسومًا منذ أمد طويل وهو: العمل في السلك الدبلوماسي.

كانت خطتي في بداية الأمر تقوم على أساس السعي بشتى الوسائل الممكنة إلى إكمال الدراسات العليا في الخارج والحصول على شهادتي الماجستير والدكتوراه في العلوم السياسية أو العلاقات الدولية قبل الالتحاق بوزارة الخارجية، وبعد التفكير والاستقصاء تبين لي أن أفضل الوسائل لتحقيق هذا الهدف هو العمل في الجامعة معيدًا (لم تكن هناك في تلك الأيام سوى جامعة واحدة في المملكة هي جامعة الملك سعود التي سميت فيما بعد جامعة الرياض، ثم أعيد تسميتها جامعة الملك سعود) حيث إن المعيدين يبتعثون للخارج لدراسة الدكتوراه بعد قضاء مدة محددة في الجامعة، وكان أول تحرك أجريته بعد عودتي إلى المملكة هو الاستفسار عن هذه الإمكانية، بيد أن النتيجة التي توصلت إليها لم تكن مشجعة على الإطلاق، حيث علمت أن هناك وظيفة واحدة أو وظيفتين -لا أتذكر بالتحديد- شاغرتين في هذا

التخصص، وأن النظام يقتضي أن يتم شغل هذه الوظائف بناء على التقدير الحاصل عليه المتقدم وحيث إن هناك من تقدم لتلك الوظيفة ممن تخرجوا في جامعة الرياض في ذلك العام، وحصلوا على تقدير امتياز (تقديري كان (جيد) كما أوضحت آنفًا) فإن معنى ذلك أن فرصتي في هذا المجال تغدو ضئيلة جدًّا.

بناء على ذلك صرفت النظر عن هذه الوسيلة، ولكنني اهتديت بعد التفكير والتأمل والاستشارة إلى أن الحل الأمثل لتحقيق الهدف المنشود هو تأجيل موضوع إكمال الدراسات العليا إلى مرحلة ما بعد التعيين في وزارة الخارجية والانتقال للخارج للعمل بإحدى السفارات التي يمكن أن تتاح فيها إمكانية الدراسة.

كان من الطبيعي بعد ذلك أن أُوَلِّيَ وجهي شطر المدينة التي كانت تقع فيها وزارة الخارجية في تلك الأيام، وهي مدينة جدة، كان أول ما طرأ على ذهني حين وصولي إلى جدة قادمًا بالسيارة من المدينة المنورة هو مقولة كنت قد سمعتها مؤداها أن المدن كالبشر... يعشق الإنسان بعضها من أول نظرة، فلقد كان أول انطباع توفر لدي عن مدينة جدة هو أنها واحدة من تلك المدن التي تجبرك على أن تحبها من أول زيارة لها؛ لما تتميز به من حيوية، وجمال ساحر، وحركة دائبة لا تهدأ آناء الليل وأطراف النهار.

اكتشفت فور وصولي إلى جدة أن سحر هذه المدينة وجمالها -شأنها في ذلك شأن المدن الساحلية- يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالبحر، فهناك

علاقة أزلية وعشق لا يفقد توهجه وحضوره الدائم بين جدة والبحر، فهي قد استمدت من البحر سحرها ورونقها، تتدثر في أحضانه، وتعانق زرقته في شغف مستمر، وتشنف آذانها بموسيقا خرير مياهه وارتطام أمواجه بالصخور عند قدميها وهي تودع رحلتها الطويلة القادمة من بعيد، من أعماق البحر الصاخبة. هذه هي جدة، تسكن البحر ويسكنها، كان في يوم من الأيام، ولا يزال، مصدر حياتها وحياة سكانها ومصدر عيشهم ورزقهم، وهي اليوم تشرب من مياهه، كما كانت بالأمس عندما كانت (الكنداسة) تمد سكانها بمياه الشرب لتخلصهم من الاعتماد على مياه الصهاريج التي تتجمع فيها من الأمطار.

وعبر هذه العلاقة الأزلية بين جدة والبحر استحقتْ هذه المدينة عن جدارة لقب (عروس البحر الأحمر) بعد أن خرجت من صدفتها، وامتدت بامتداد شاطئها من الجنوب إلى الشمال لتكون بذلك بحق أجمل مدينة على ساحل البحر الأحمر، وعروسه التي لا تمل ضمه وعناقه. ومهما قيل في الآونة الأخيرة من أن العروس بدأت تشيخ، وتهرم، وبدأت بعض المظاهر غير الحضارية تفسد رونقها، وتشوه جمالها، وتنثر البثور على وجهها المضيء الجميل... إلا أن ما تمتلكه من مقومات، وما تتميز به من إمكانيات سيتيح لها استعادة بريقها وتوهجها، واستمرار قدرتها الفائقة على جذب الناس إليها سياحًا ومستثمرين وأصحاب أعمال وتجارة وزوارًا ومعتمرين.

ويبدو أنني، شأن الكثيرين غيري، قد وقعت في حب هذه المدينة من أول نظرة، ومع أنه لم يسبق لي أن أقمت فيها، إلا أنها من المدن التي توقعك في شراكها، وتجعلك تألفها، وتعتاد على العيش فيها بأسرع مما تتصور، شأنها في ذلك شأن بعض الأشخاص الذين تلتقيهم لأول مرة، ولكن سرعان ما تنمو العلاقة بينك وبينهم، وتتعمق، وتترسخ حتى تشعر أنك تعرفهم منذ سنين عدة، ومع أني نشأت، وتربيت في بيئة صحراوية جافة، وكنت لا أطيق رطوبة جدة الخانقة حينما كنا نزورها بين الفينة والأخرى، إلا أنني بعد الإقامة فيها تعودت حتى على رطوبتها ولزوجة هوائها الصيفي المعهود.

وعلى الرغم من أن محطة جدة (في الجزء الأول منها) كانت من أقصر محطات حياتي زمنيًّا، حيث إن مدة بقائي فيها لم تتجاوز ثلاث سنوات إلا أنها حفلت بأحداث على جانب كبير من الأهمية، وكانت بمثابة نقاط تحوّل أساسية في حياتي، وشهدت اتخاذ قرارات مصيرية ومفصلية كان لها أبلغ الأثر في مستقبل حياتي وتحديد مسارها وطبيعتها، وأخص منها بالذكر القرار الخاص بتحديد جهة العمل الذي اخترته لنفسي، والقرار الخاص بالزواج واختيار شريكة الحياة.

على أنني قبل أن أبدأ في سرد التفصيلات الخاصة بهذين القرارين الحاسمين، وأشرح الملابسات التي ساعدت على التوصل إليهما، وظروف المخاض الذي أدى إلى اتخاذهما، أود أن أطلع القارئ

الكريم على ملامح وفحوى النظرية التي كوّنتها في ذهني على مدى السنين حول كيفية صناعة القرار في داخل العقل البشري، بمعنى آخر: ما الأسلوب أو العملية التي يتم من خلالها إصدار القرارات في حياة الإنسان، وخاصة القرارات المصيرية والحاسمة؟ كيف يتم التوصل إلى مثل تلك القرارات؟ كيف يتسنى اتخاذ القرار السديد والصائب والموفق وتجنب القرار الخاطئ والسيئ والمسيء؟

نقطة الانطلاق في هذه النظرية هي: مبدأ أو مفهوم (التوازن)، فالتوازن في نظري سمة أساسية من سمات الكون الذي نعيش فيه، وهو يتجلى في أوضح صورة وأعمق دلالة في الفضاء الواسع الهائل الذي يحيط بالكون والذي تسبح فيه ملايين الملايين من الأجرام الضخمة، فلا يلتقي فيها اثنان، ولا تصطدم مجموعة منها بمجموعة، على الرغم من أن عدد المجموعة الواحدة يبلغ أحيانًا ألف مليون نجم، وكل هذه النجوم وكل هذه المجموعات تجري في الكون بسرعات فائقة، ولكنها في الفضاء الهائل ذرات سابحة متباعدة لا تلتقي، ولا تتصادم.

ولكن يخطئ من يظن أن مظاهر هذا التوازن تقتصر على حركة الأفلاك والجوانب المادية أو المحسوسة فحسب، فهي تتجلى في كل مظهر من مظاهر الحياة، وهي تنسحب بصفة خاصة على الإنسان، الذي يبدأ منذ ولادته بالتفرد بشخصية معينة وعقلية مختلفة وميول ورغبات متباينة. وقد ترتب على ذلك أن يكون نجاح الإنسان في هذه

الحياة مرتبطًا بمدى قدرته على تكييف شخصيته وميوله ومهاراته وقدراته مع الإمكانات المتاحة له، بمعنى قدرته على ارتداء الثوب الذي يتفق مع مقاييسه، أو القيام بالدور الذي يتناسب مع مؤهلاته، وليس الفشل أو الانحراف أو الشذوذ أو العقد النفسية أو اتخاذ القرارات الخاطئة سوى نتيجة حتمية لاختلال التوازن في النفس البشرية، فهذه المظاهر لا تحدث إلا عندما يجد الإنسان نفسه سائرًا في طرق ودروب لا تتفق مع ميوله ورغباته، أو حينما تفرض عليه أدوار وممارسات تتناقض مع قيمه ومثله العليا، أو حينما توكل إليه مهمات لا تتفق مع مؤهلاته وقدراته.

ما يقال عن الأفراد يصح قوله أيضًا عن المجتمعات، فليس الصراع الاجتماعي، أو حالات عدم الاستقرار، أو الحروب الأهلية التي تتعرض لها بعض المجتمعات أحيانًا سوى نتيجة حتمية لاختلال التوازن في التركيبة الاجتماعية أو النسق الاجتماعي القائم. فهذه الأعراض لا تحدث إلا عندما تفرض على المجتمع أنظمة دخيلة لا تتفق مع تراثه وجذوره وقيمه ومثله العليا، أو عندما يفشل المجتمع في إقامة موازين العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين أفراده، وهي موازين تقوم أساسًا على مبدأ التوازن.

كذلك، فإن ما يقال عن الأفراد والمجتمعات يصح قوله أيضًا عن الدول (الدولة في التحليل النهائي عبارة عن مجموعة أفراد)، فليست الحروب أو الصراعات الدولية سوى نتيجة حتمية لاختلال التوازن في

النظام الدولي، وهذا يحدث حينما تسعى دولة من الدول إلى القيام بدور يتجاوز قدراتها وإمكاناتها، أو تسعى دولة أخرى إلى محاولة فرض إرادتها أو أنظمتها أو مصالحها بالقوة، حتى ولو تعارض أو تناقض ذلك مع الأنظمة والإرادات والمصالح القومية للدول الأخرى، بل حتى لو تعارض مع مصلحتها هي نفسها ومصلحة شعبها.

ما أريد أن أصل إليه هو أن الإنسان -كل إنسان- هو بالفعل «ميسر لما خلق له». ولهذا فلا مناص من أن يدع نفسه تنطلق على سجيتها، وأن يصغي بانتباه واهتمام إلى ما يمليه عليه (الشخص الآخر) القابع في باطنه وأعماقه، فهو الوحيد الذي يصدقه القول، وهو الوحيد الذي يفهمه، ويفهم شخصيته، وحدود ما يستطيع وما لا يستطيع القيام به، وهذا من ثم يفرض على الإنسان أن يتجنب تقمص شخصية غير شخصيته، ويتحاشى ارتداء ثياب لا تتفق مع مقاييسه، ويبتعد عن القيام بدور يفتقد إلى مؤهلاته، وأن يهتم بدلاً عن ذلك كله بالأشياء التي يجيدها، ويتقنها، وترتاح نفسه لها، ويستطيع أن يبدع، ويحقق ذاته فيها... فهذا هو السبيل الوحيد إلى النجاح، والطريق السهل والمضمون إلى التفوق، والدرب المؤدي إلى النبوغ، والوسيلة الفعالة لاتخاذ القرارات السديدة والصائبة.

بمعنى آخر، إنني أومن بأن شخصية الإنسان -في عمومه- تنقسم إلى قسمين، أو تتكون من شخصيتين: الشخصية الأولى وهي التي تكمن في أعمق أعماق كل إنسان، ويمكن أن نطلق عليها

اسم (الشخصية المستترة أو الخفية)، والشخصية الثانية هي التي يعرفها الناس، ويتعاملون معها في الحياة اليومية، ويمكن أن نسميها (الشخصية الظاهرة أو العلنية).

وإني أومن أنه يوجد في داخل كل إنسان مستودع عميق من الأسرار والأفكار والآراء والميول والمشاعر والأحاسيس والأهواء والشهوات قد يفصح عن بعضها بإرادة منه، أو من دون إرادة في بعض الأحيان، ولكن ليس شرطًا أن يكون ما يفصح عنه معبرًا في واقع الأمر عن الحقيقة؛ لأن الإنسان قد يكذب، وقد ينافق، وقد يجامل، وقد يخجل من قول الحقيقة، وقد يخاف من قولها، ولا يستطيع أحد، حتى أقرب المقربين إلى الإنسان أن يتعمق في داخله، ويسبر أغواره ومن ثم يتمكن من معرفة حقيقة جميع تلك المشاعر والميول والشهوات والأفكار.

الوحيد الذي يعرف جميع تلك الأسرار هو (الشخص الآخر) القابع في باطن الإنسان وأعمق أعماقه، فهو الوحيد الذي يعرفه، ويفهم شخصيته، ويعرف تمام المعرفة حقيقة ما يفكر فيه، ويحلم به وما يشتهيه، وما يكرهه، وما يحبه، ويعرف آراءه الحقيقية في كل موضوع وقضية، وفي كل شخص وإنسان، بل إنه الوحيد الذي يعرف بالتحديد وبالدقة المتناهية نقاط ضعفه ومكامن قوته، وماهية عُقده النفسية الحقيقية، إن كانت له عُقَد.

ونحن وإن كنا لا نعترف بوجود هذا (الشخص الآخر) أو هذه الشخصية المستترة الخفية، أو بالأحرى لا نتنبه لوجودها، إلا أننا

-مع ذلك- كثيرًا ما نرمز إليها في أحاديثنا وفي تعبيراتنا، فعندما يقول أحدنا مثلًا: إن (ضميره) أنَّبَه لأنه فعل كذا أو كذا أو قال كذا وكذا، فهو في الواقع يعني أن الشخص الآخر الكائن في أعماقه هو الذي أنَّبَه لأنه قال أو فعل شيئًا ما كان يجب أن يقوله أو يفعله، وكذلك حينما يقول آخر: إنه كان في حالة صراع شديد مع (نفسه) هل يفعل هذا الشيء أو لا يفعله، فهو في الحقيقة يعني أن الشخصية المستترة الكامنة في باطنه تعترض بشدة على قيامه بعمل كان هو، بمعنى شخصيته الظاهرة العلنية، مُصِرًّا على القيام به.

التحدي الحقيقي الذي يواجهه الإنسان في تعامله مع هذا الصراع بين شخصيتيه الظاهرة والمستترة يكمن في أن الشخصية الظاهرة تريده أن يتصرف، ويقرر، ويفعل ما يريده أو ما يتوقعه الناس منه، وليس ما يريد هو نفسه أن يفعله أو يقرره، في حين أن الشخصية المستترة تريده أن يتصرف، ويقرر، ويفعل ما يتفق مع رغباته الحقيقية وميوله الكامنة ومشاعره وأحاسيسه المتوغلة في أعماق نفسه، باعتبار أن ذلك في نهاية المطاف هو الذي يجلب له السعادة ولو كان مخالفًا أو مناقضًا لما يريده الناس أو يتوقعونه منه.

لذلك نرى أناسًا يتخذون قرارات، أو يتصرفون تصرفات، أو يقومون بأعمال قد ترضي الناس، أو قد ينظر إليها المجتمع بإعجاب، في حين أنهم في قرارة أنفسهم ليسوا سعداء بذلك، ولا راضين عنها، ونرى أناسًا آخرين يتخذون قرارات، أو يتصرفون تصرفات، أو

يقومون بأعمال قد لا تحظى برضا الناس أو المجتمع، ولكنهم في قرارة أنفسهم سعداء بذلك غاية السعادة، وراضون عنها تمام الرضا.

هذا من ثم يقودنا إلى قاعدة ذهبية فحواها أن السعادة الحقيقية هي أن تفعل ما تريد أنت أن تفعله، لا ما يريدك الناس أن تفعله.

يترتب على ذلك كله أن كل قرار يتخذه الإنسان يتم بناء على أحد الأسس أو المعطيات، أو الاحتمالات الثلاثة الآتية:

◄ الاحتمال الأول، هو أن يتم اتخاذ القرار بتأثير مطلق من الشخصية المستترة الخفية، بمعنى أن تنفرد هذه الشخصية باتخاذ القرار: وعادة ما يستند هذا النوع من القرارات بشكل أساسي على المشاعر والأحاسيس والميول والتوجهات والشهوات والأهواء المتغلغلة في أعماق الإنسان، التي لا يعرفها أحد سوى (الشخص الآخر) القابع في تلك الأعماق، وإن هذا القرار لا يحفل على الإطلاق بالمؤثرات الخارجية، وبطبيعة العلاقات البشرية أو الإنسانية التي تقتضي المجاملات حينًا، أو الكذب تارة، أو النفاق حينًا آخر، أو التظاهر تارة أخرى، أو في أحسن الأحوال مراعاة شعور الآخرين ومقتضيات المرونة في المواقف والتكيف مع الظروف وما إلى ذلك، وغالبًا ما يكون هذا القرار سليمًا وصحيحًا في نظر الإنسان نفسه، ولكنه يبدو أمام الناس قرارًا خاطئًا وغير موفق.

- الاحتمال الثاني، هو أن يتم اتخاذ القرار بتأثير مطلق من الشخصية الظاهرة العلنية، بمعنى أن تنفرد هذه الشخصية باتخاذ القرار، وعادة ما يستند هذا النوع من القرارات بشكل أساسي على مقتضيات العلاقات الإنسانية أو البشرية، ما يستلزم بالتبعية أن تكون على حساب المشاعر والأحاسيس والآراء والميول الحقيقية المدفونة في أعماق الإنسان، التي لا يستطيع أحد مهما أوتي من معرفة أن يلمَّ بها، أو أن يتبيَّنها ويستجليها، وغالبًا ما يكون هذا القرار خاطئًا وغير موفق في نظر الإنسان نفسه، ولكنه قد يبدو أمام الناس قرارًا سليمًا وصحيحًا.

- الاحتمال الثالث، هو أن يتم اتخاذ القرار بالتوافق بين الشخصيتين، وهو السبيل الوحيد أو الطريق الأمثل الذي يستطيع الإنسان من خلاله اتخاذ القرارات السليمة والصائبة والسديدة سواء في نظره أو في نظر الناس.

النتيجة التي أريد أن أصل إليها في نهاية المطاف هي أننا إذا أردنا أن نتخذ قرارات موفقة وصائبة وسديدة فلا بد لنا من مراعاة التوازن في عملية اتخاذها. بمعنى أننا لا بد أن نستمع بعناية واهتمام لكل ما يهمس به لنا (الشخص الآخر) الموجود في أعماقنا، وأن نتنبه إلى إرشاداته، ونراعي ملاحظاته، وأن نكون على سجيتنا وطبيعتنا التي خلقنا الله عليها، فلا نحاول أن (نتقمص) شخصية مناقضة لشخصيتنا الحقيقية، أو أن نرتدي ثوبًا لا يتفق مع مقاييسنا، أو

أن نؤدي عملًا لا يتناسب مع ميولنا ورغباتنا، أو أن نتفوه بقول، أو نتصرف تصرفًا لا ينسجم مع معتقداتنا ومبادئنا.

وفي الوقت نفسه، لا بد لنا ألا نغفل -أو نتغافل- عن طبيعة الحياة البشرية والعلاقات الاجتماعية، وما تقتضيه في بعض الأحيان من مجاملات -بشرط ألا تصل إلى حدود الكذب المكشوف أو النفاق المقيت أو الخداع الممقوت- ولا بد لنا أن نراعي مشاعر الآخرين، ومعرفة أننا لا نعيش بمفردنا في هذه الحياة، وإنما نعيش في مجتمع يضم أناسًا غيرنا لهم مثل ما لنا من أفكار وآراء وشهوات وميول وتوجهات.

***

جاءت ملابسات القرار الذي اتخذته بالعمل في وزارة الخارجية، أو بعبارة أخرى الالتحاق بالسلك الدبلوماسي لتمثل تجسيدًا حيًّا لنظريتي في الكيفية التي يتخذ بها العقل البشري القرارات وخاصة الحاسمة منها والمصيرية، كان ذلك القرار نموذجًا (كلاسيكيًّا) للنوع الثالث من أنواع القرارات التي يتخذها الإنسان بالتوافق بين شخصيته المستترة والعلنية التي عادة ما تتسم بالصواب والسداد، وتحقق له أهدافه المرسومة وطموحاته المنشودة.

وإن تعجب -أيها القارئ الكريم- فعجب أن أقول لك: إن هذا القرار لم يأتِ وليد تلك الأيام، أو نتاج ذلك الوقت، أو محصلة تلك المرحلة، بل إن قصته تعود إلى زمن قبل ذلك بكثير، بل إني لا أبالغ

إذا قلت: إنها تعود إلى سنوات الطفولة، التي تم خلالها وضع البذرة الأولى في مكونات ذلك القرار، ثم أضيفت إليها على مر السنين لبنات وتراكمت عليها مسببات، إلى أن بلعت الأرض ماءها، وأقلعت السماء، وغيض الماء، وقضي الأمر، واستوى القرار في نهاية المطاف على شواطئ مدينة جدة الحالمة.

ولطرافة الموضوع، بل وغرابته، أجدني مدفوعًا إلى سرد بعض التفصيلات التي قد توضح تلك الطرافة، وتبرر ما يكتنفه من غرابة، فمنذ أن فَتَحْتُ عينيّ على هذه الدنيا، وبدأت أعي ما يدور حولي من أحداث، وأستوعب ما تلتقطه أذناي من أحاديث، بدأت ألحظ أن كل من في البيت، وفي مقدمتهم أبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كانوا كلما أرادو أن يبدوا إعجابهم بتصرف حسن قمت به، أو كلما طاب لهم أن يطلقوا ما شاء لهم أن يطلقوه من نعوت وأوصاف علينا نحن الصغار أن يكون نصيبي منها دائمًا هو وصفي حينًا بالدبلوماسي، وتارة بالسياسي، لم أكن أدرك في تلك الأيام سر ذلك الوصف، أو أفهم أسباب ذلك النعت ومبرراته، سوى أنه نوع من الإشادة أو المديح، أو التعبير عن الرضا، أما ما خلا ذلك فقد كان يتعذر عَليَّ فهمه، ويستعصي عَليَّ إدراك مغزاه، بل إنني لم أكن أدرك أصلًا ماذا تعني كلمة (دبلوماسي) وما هو مدلول كلمة (سياسي).

استمر الحال على هذا المنوال حتى بلغت العاشرة من عمري أو في حدودها، حين تعرضت لموقف ربما كان يعدّ حدثًا طبيعيًّا في حينه،

قد لا يحمل في طياته أي مغزى أو معنى غير عادي، ولكنني حين أسترجع ذلك الموقف بعد مرور هذه السنين الطويلة أجد فيه شيئًا من الغرابة التي آمل أن أفلح في أن أجد لها تفسيرًا أو تبريرًا.

فلقد كان لدى أسرتنا تقليد حرصت على التمسك به -ولا أزال حتى أيامنا هذه- يقضي في كل مرة يزور فيها المدينة المنورة ملك البلاد أو وليّ عهده أن تحتفي الأسرة بهذه المناسبة بإقامة حفل عشاء كبير على شرف الضيف الكريم، يدعى له وجهاء المدينة وأعيانها وتُلْقَى خلاله الخطب والقصائد الترحيبية والتكريمية، وقد حدث في إحدى زيارات جلالة الملك سعود رَحِمَهُ ٱللَّهُ حينما كان وليًّا للعهد أن أقامت الأسرة الحفل المعتاد في بستانها (أم شجرة) في وادي العقيق، وقد قرر الوالد والعم رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ أن تتضمن فقرات الحفل الخطابي حوارًا -أو ما يسمى (دويتو)- بيني وبين ابن عمي إياد مدني أبدؤه قائلًا: «أنا سياسي المستقبل»، ثم يجيب إياد قائلًا: «أنا جندي الغد»، ثم يأخذ كل واحد منا في سرد الواجبات والمسؤوليات المترتبة على تأديته لهذا الواجب أو الخدمة الوطنية (من المؤسف أنه لم يتم الاحتفاظ بنص ذلك الحوار)، وقد تم إخراج الحوار بشكل جميل يليق بالمناسبة، حيث ارتديت خلاله الزي الرسمي (العقال والمشلح)، وإياد الذي كان يصغرني بثلاثة أو أربعة أعوام، ارتدى البزة العسكرية الرسمية، ولم نقرأ الحوار مكتوبًا، بل حفظناه عن ظهر قلب -وهو أمر اقتضى من كلينا جهدًا جبارًا- كانت المحصلة

النهائية مجزية حيث لاقى الحوار إعجاب الحضور، وخاصة الضيف الكبير، وكان حديث المجتمع في تلك الأيام.

ولأن الشيء بالشيء يذكر، والذكريات يستدعي بعضها بعضًا، فلعل مما تجدر إضافته في هذا الشأن هو أن نجاح فكرة الحوار الثنائي دفع الوالد والعم إلى تكراره في الحفل الذي أقاماه على شرف الملك سعود حينما زار المدينة المنورة بعد أن اعتلى عرش البلاد، والفارق في هذه المرة أن الحوار كان ثلاثيًّا حيث انضم إلينا ابن عمي أيمن مدني، الذي لم يتجاوز عمره في تلك الأيام أربع أو خمس سنوات، ومع أنه لم يعلق بذاكرتي شيء من مضمون ذلك الحوار، إلا أنني أتذكر تمامًا نص العبارة التي كان على أيمن أن يتفوه بها طيلة الحوار، والتي لم تتعدَّ قوله: «والله إنو ملك طيب.. إن شاء الله يقعد عندنا كتير».

بيت القصيد في سرد تفصيلات ذلك الموقف الغريب يكمن في السر الذي جعل والدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقد كان هو الذي ألف الحوار الثنائي، يرشح ابنه الذي لم يكن قد تجاوز العاشرة أو الحادية عشرة من عمره لأن يكون (سياسي المستقبل)!

على أن الوضع لم يقتصر عند هذا الحد، فمما يزيد الأمر غرابة وعجبًا ما علمته فيما بعد من أن والدي كان كلما رزق بابن ينظُم فيه بيتين من الشعر يعبر فيهما عن توقعاته لمستقبل هذا الابن، وتنبؤاته للعمل الذي سيحترفه، أو طبيعة التوجه الذي ستسير فيه حياته

المستقبلية، ولعل العجيب والغريب أن البيتين اللذين حظيت بهما بعد ولادتي جاءا على النحو الآتي:

بدتْ لنـزارٍ في النبوغِ مخايلٌ تجلتْ وضوحًا في السياسةِ والأدبْ
وسوفَ بإذنِ اللّهِ يبلغُ مستوًى يشيدُ به التاريخُ في نهضةِ العربْ

تَوَاتُرُ هذه (المصادفات) بشكل تراكمي دفعني في مراحل لاحقة إلى التساؤل بيني وبين نفسي: هل كان الوالد رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعدّ العدّة من البداية لكي أسلك هذا الدرب، أم أن الأمر جاء محض مصادفة؟

ألم يكن بإمكانه أن يتوقع لي مستقبلًا في مجال الطب أو عالم الهندسة أو دنيا التجارة أو حقل التدريس؟ ولماذا السياسة بالذات؟ ثم ألم يكن بالإمكان من جهتي أن أتمرد على توقعات أبي، وأسلك منهجًا مغايرًا لما توقعه، وتنبأ به؟ وهل تم انخراطي في هذا العمل أو في هذه المهنة تحت تأثير تلك (التعبئة النفسية) التي خضعت لها منذ الطفولة أم أن ذلك تم بمحض إرادتي ورغبتي وميلي وانجذابي إلى بريق هذا العمل ومتعة هذه المهنة؟

أيًّا كانت الإجابات عن هذه التساؤلات، وبصرف النظر عن جميع هذه (المصادفات) فإن ما حدث في حقيقة الأمر هو أني آنست في نفسي منذ البداية ميلًا قويًّا وجنوحًا واضحًا نحو المواد الأدبية، ونفورًا متزايدًا من المواد العلمية، وخاصة مادة (الحساب) في المرحلة

الابتدائية، ولعل نفوري من هذه المادة في البداية، وما تفرع منها أو شابهها فيما بعد جاء بسبب تجربة مريرة في سنوات الدراسة الأولى تعرضت خلالها لعقوبة جسدية قاسية بسبب عجزي عن حل مسألة حسابية كلفني مدرس المادة بحلها ما جعل تلك التجربة ترتبط في وجداني وأعماقي بالقمع الحسي والمعنوي، وذلك كان لا بد من أن يفضي إلى نفور غريزي ولا شعوري من المواد العلمية عمومًا، واستمر الحال على هذا المنوال إلى أن وجدت نفسي في المراحل المتقدمة من الدراسة أمام مفترقيّ طرق كان لهما أثر حاسم في قراري الخاص بتحديد التخصص الذي اخترته لمسيرتي العلمية ولحياتي العملية فيما بعد.

صادفتُ مفترقَ الطرق الأول عندما وصلت إلى مرحلة الثانوية العامة، التي كان لا بد في بدايتها من اتخاذ قرار مصيري يتمثل في الاختيار بين الالتحاق بالقسم العلمي أو القسم الأدبي، وعلى الرغم من محاولات حثيثة من جانب بعض أساتذتي وبعض إداريي المدرسة لتشجيعي على الالتحاق بالقسم العلمي بشتى وسائل الترغيب ومختلف أساليب التحبيب، مدفوعين بحقيقة أنني كنت من الطلبة المتفوقين في جميع المواد ومن الأوائل على الفصل في كل عام، على الرغم من كل ذلك، إلا أن جميع تلك المحاولات باءت بالفشل، ولم تجدِ نفعًا أو تؤتِ أُكلًا، حيث إنها لم تفلح في ثنيي عن قرار كان واضحًا أن كلًّا من شخصيتي المستترة والظاهرة اتفقتا على اتخاذه والتمسك به بكل ثقة وقناعة وهو الالتحاق بالقسم الأدبي.

أما مفترق الطرق الثاني فقد تعرضت له عندما حصلت على شهادة الثانوية العامة، وذلك كان يقتضي اتخاذ قرار مصيري آخر وهو تحديد الكلية التي سألتحق بها في دراستي الجامعية، مع ما يعنيه ذلك بالتبعية من تحديد لنوعية العمل الذي سوف أنخرط فيه مستقبلًا، وعلى هذا الأساس فإن التحاقي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية لدراسة العلوم السياسية والعلاقات الدولية كان أشبه ما يكون بالحلقة قبل النهائية في مسلسل طويل حافل بالإثارة والطرافة من جهة، ومفعم بالعزم والتصميم من جهة أخرى، وفي نهاية المطاف جاء القرار الذي اتخذته بالعمل في السلك الدبلوماسي بمثابة التتويج النهائي لهذه المسيرة الطويلة التي بدأتها منذ الطفولة والتي قادتني بتوفيق من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إلى أعتاب باب وزارة الخارجية.

حينما دخلت لأول مرة مبنى وزارة الخارجية الواقع في حي (الشرفية) بجدة خالجني إحساس عارم بأن نافذة واسعة قد فتحت فجأة أمام عيني، ووجدتني أطل منها على درب طويل يسير مستقيمًا في بعض أجزائه ومتعرجًا في أجزاء أخرى، صاعدًا تارة وهابطًا تارة أخرى، ولكن بريقًا قويًا لا يمكن أن تخطئه العين كان يبدو لي متلألئًا في نهاية الدرب.

استبشرت خيرًا بذلك الإحساس، وإن كان لم يدم طويلًا، حيث فوجئنا أنا وزميلاي رضا لاري وعبداللطيف ميمنى بعد أن قدمنا طلباتنا إلى إدارة شؤون الموظفين للالتحاق بالوزارة بإجابة لم تكن

متوقعة، وبعبارات لم تكن مألوفة لأسماعنا: لا توجد وظائف شاغرة في الوقت الحاضر، وعليكم الانتظار إلى أن تعلن الوزارة عن وجود (شواغر) كانت توقعاتنا المشوبة بالكثير من السذاجة قد أوهمتنا بأن شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية التي حملها كل واحد منا في يده وكأنه يمتشق حسامًا ماضيًا ليشهره أمام المسؤول، كانت كافية لأن تجعل أمامنا الأبواب مشرعة، وداعيًا لأن يستقبلنا الجميع (بالأحضان) استقبال الغزاة الفاتحين، جاء الجزء الثاني من المفاجأة ليضاعف من صدمتنا وخيبة أملنا، بل وأكثر من ذلك ليصيبنا بشيء من الإحباط وكثير من الدهشة: ليس متوقعًا الإعلان عن وظائف جديدة قبل مضي شهور قد تصل إلى أربعة أو خمسة.

من جانبي لم يغير كل ذلك من الأمر شيئًا، فهدفي كان واضحًا وقراري كان محسومًا، سواء طال الوقت أم قصر، فإن عزمي كان معقودًا على الانتظار، وما كنت لأرضى، أو أقبل عن وزارة الخارجية بديلًا مهما كلف الأمر، أفرحني، وأثلج صدري كثيرًا أن رضا وعبداللطيف تبنيا الموقف نفسه، وعقدا العزم نفسه.

لم تكن مدة الانتظار طويلة ومملة فحسب، بل كانت بالنسبة إلي شاقة وعسيرة، حالة عدم الاستقرار التي كان مفروضًا علي أن أعيشها كانت تعني الإقامة طيلة مدة وجودي في جدة في فندق متواضع بمنطقة (باب شريف) بجدة كانت تعني التنقل عبر سيارات الأجرة في معظم الأحيان؛ لأني لم أكن أمتلك سيارة خاصة، كانت

تعني شعورًا متزايدًا بالوحشة والغربة لبعدي عن الأجواء العائلية التي أَلِفْتُها ونَشَأْتُ في أحضانها طيلة عمري، كانت تعني تنقلات مستمرة بين جدة والمدينة المنورة مع ما يصاحب ذلك من مشقة و(هَجْوَلَة) كما يقول التعبير الحجازي الدارج.

العزاء الوحيد الذي ساعد على التخفيف من صنوف وأشكال تلك المعاناة تمثل في الصحبة التي سعدت بها بوجود زميلي الدراسة السابقَيْن رضا وعبداللطيف، وبانضمام زميل عزيز آخر كان يدرس بكلية الحقوق، وتخرج معنا في العام نفسه هو الأخ عمر كردي الذي اكتملت بوجوده عناصر شلة جديدة أطلقنا عليها اسم (المعذبون في الأرض)، كنا على اتصال يومي مستمر، نمضي سحابة نهارنا في (مقعد) بيت اللاري الكائن في حارة الشام، وعندما يأتي المساء، وبعد جولة سريعة في منطقة وسط البلد (شارع قابل والمنطقة المحيطة به) ننطلق سيرًا على الأقدام إلى أبعد (قهوة) تستطيع قدرتنا على المشي الوصول إليها حيث (نعسكر) في أحد مراكيزها (جمع مركاز) إلى وقت متأخر من المساء نتجاذب أطراف الحديث في كل شيء، غثًّا كان أم ثمينًا، مهمًّا كان أم تافهًا، عميقًا كان أم سطحيًّا، جديًّا كان أم هزليًّا، وفي الليالي التي يسعفنا الحظ بتوافر (وسيلة مواصلات) يتكرم بها علينا أحد الأصدقاء أو المعارف من (ملاك السيارات) قد ننطلق إلى (قهوة كاظم) أو ما بعده، وربما إلى (أبحر) في أيام الجمع.

وأخيرًا وبعد طول انتظار أعلنت وزارة الخارجية عن (شغور) عشر وظائف جديدة على المرتبة الخامسة (نظام قديم) باسم (ملحق) وهي أدنى درجات السلك الدبلوماسي، ولما كان عدد المتقدمين لشغل تلك الوظائف قد تجاوز العشرة، تطلّب الأمر إجراء إمتحان تحريري تعقبه مقابلة شخصية لتحديد المقبولين، خضنا ثلاثتنا الامتحان التحريري بنجاح وتفوق، وفي يوم الثلاثاء السابع عشر من شهر رمضان المبارك لعام ١٣٨٤هـ (١٩ يناير ١٩٦٥م) اجتزنا المقابلة الشخصية، وبذلك أصبح الطريق ممهدًا أمامنا لكي نصبح موظفين في وزارة الخارجية، أو دبلوماسيين في السلك الدبلوماسي السعودي.

***

سبقت الإشارة إلى أن محطة جدة، وإن كانت من أقصر المحطات زمنيًّا إلا أنها شهدت اتخاذ قرارين كان لهما أبلغ الأثر في مستقبل حياتي، وهما: القرار الخاص بتحديد جهة العمل، والقرار الخاص باختيار شريكة الحياة. وقد سردت بشيء من التفصيل العوامل التي أدت إلى اتخاذ القرار الخاص بالعمل، وسوف أتحدث الآن عن طبيعية المخاض الذي أدى إلى اتخاذ القرار الخاص بالزواج.

لم يكن يشغل بالي، ويسيطر على تفكيري حينما عدت إلى الوطن بعد انتهاء دراستي الجامعية بالقاهرة سوى موضوعين هما: العمل والزواج، في البداية تربعت قضية العمل على رأس قائمة أولوياتي، ولكن بعد أن اتضحت الصورة، وأخذت هذه القضية مسارها الطبيعي،

واستقرت الأمور على الشكل الذي كنت أرجو، وعلى النحو الذي كنت آمل، كان من الطبيعي بعد ذلك أن يتوجه اهتمامي، وينشغل فكري بموضوع البحث عن شريكة العمر ورفيقة الدرب.

كان كل شيء يدفعني، ويشجعني على المضي في هذا الاتجاه، نشأتي الأسرية الصرفة، تعلقي الشديد وحبي للعيش في الأجواء العائلية الحميمة، ولعي بالأطفال وحدبي وحناني عليهم، حرصي على تأمين الاستقرار النفسي والعاطفي، نفوري من حياة (العزوبية)، يضاف إلى كل ذلك عوامل مشجعة أخرى منها أن سني في ذلك الوقت كان (أربعًا وعشرون سنة)، على الأقل من وجهة نظري الخاصة، هو السن المثالي للزواج، ومنها أني أنهيت دراستي الجامعية، وأن تعييني في وظيفة حكومية كان قاب قوسين أو أدنى.

إذن لم يتبقَّ سوى الجزء المهم والشاق والعسير وهو: عملية البحث والانتقاء أو الاختيار. كنت قد أعلنت أمام الأهل رغبتي في (البحث عن عروسة) وذلك أسعد الجميع، وأثلج صدورهم، وأدى من ثم إلى تكوين ما أسميته آنذاك (قائمة المرشحات)، ضمت القائمة في تشكيلها المبدئي أسماء ثلاث أو أربع مرشحات تم ترشيحهن بواسطة الأهل، وكان من الطبيعي أن أضيف إلى القائمة اسمًا أو اسمين على الأقل من اختياري الشخصي.

خطر ببالي اسم فتاة من أسرة كريمة تربط بين عائلتينا روابط أسرية قديمة ومتجددة لم تكن قد تجاوزت التاسعة من عمرها حين

رأيتها آخر مرة قبل نحو سبع سنوات، وبعملية حسابية سريعة وجدت أنها أصبحت الآن في سن مناسبة للزواج، أو على الأقل للخطوبة، غير أني أرجأت وضع اسمها على القائمة ريثما تتاح بعض المعلومات عنها بعد تلك السنين الطويلة، لم تمضِ مدة طويلة حتى تمكنت من جمع بعض المعلومات المتوافرة، ولكني بدلاً من أن أقرر على الفور وضع أو عدم وضع اسمها على القائمة، وجدتني في حيرة شديدة من أمري بين الآخذ برأي شخصيتي العلنية التي حكمت على الموقف بالمعيار الشكلي الظاهري ومن ثم حبذت صرف النظر عن إضافة الاسم إلى القائمة، وبين شخصيتي المستترة التي شجعتني -ولأسباب خفية لم أتبين في حينه كنهها ولم تبدُ لي مبرراتها أو يتضح لي تفسيرها- على وضع الاسم في القائمة.

حسمًا للخلاف بين الشخصيتين قررت وضع الاسم في ذيل القائمة لعل الله يحدث بعد ذلك أمرًا، مرت أيام وأيام كانت الأسماء المدرجة على القائمة في أثنائها تتذبذب بين صعود وهبوط، وتتراوح بين حذف وإضافة مع استمرار بقاء اسم (صاحبتنا) قابعًا في الذيل، إلى أن حدثت أحداث نَجَمَ عنها إصرار شديد من قبل شخصيتي المستترة -وبمباركة وتأييد مني هذه المرة- على رفع الاسم إلى موقع أكثر تقدمًا ليحتل مركزًا تنافسيًّا كان من شأنه لفت أنظاري بشكل أكثر قوة، وتوجيه انتباهي بصورة أكثر وضوحًا إلى الجدية التي بدأ الموضوع يتسم بها.

بمرور الأيام بدأت (صاحبتنا) تشغل جزءًا متزايدًا من تفكيري، وتنال قسطًا من اهتمامي، وبدأت أتلقط المزيد من أخبارها، وأتتبع أمورها، وأسعى إلى معرفة ما أستطيع معرفته من معلومات وافية عنها.

وقد أسفر ذلك في نهاية المطاف إلى تصدرها قائمة المرشحات، بل وإلى شطبها بقية الأسماء دفعة واحدة، وتربعها وحيدة على القمة.

وحين وصلت الأمور إلى هذه المرحلة لم تجد شخصيتاي المستترة والعلنية أمامهما سوى التسليم بزوال الخلاف، وأن يهتفا بصوت واحد: لقد خُلِقَتْ هذه الفتاة لتكون شريكة حياتك، وخُلِقْتَ أنت لتكون شريك حياتها، وهكذا انتهت بالنسبة إليّ مرحلة البحث والاختيار، وحلت محلها مرحلة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإتمام الأمر.

كانت أختي -التي كانت تقيم معي في جدة بعد تعييني بوزارة الخارجية- هي أول من أسررتُ لها بالقرار الذي توصلت إليه، وجاءت ردة فعلها إيجابية للغاية، حيث أبدت سرورها البالغ وفرحتها الشديدة بهذا الاختيار الذي وصفته بالموفق. أما أبي فقد كان في تلك الأثناء في زيارة خاصة للمنطقة الشرقية، وفي طريق عودته للمدينة قرر التوقف في جدة بضعة أيام لزيارتنا وتفقد أحوالنا، فانتهزت الفرصة لأستشيره في الأمر طامعًا في نيل موافقته التي لم يكن بالإمكان على الإطلاق المضي في هذا الأمر دون الحصول عليها، ولم تكن سعادتي عظيمة بنيل موافقته فحسب، بل كانت غبطتي أشد

بالإنصات إليه وهو يبارك قراري، ويهنئني عليه، بعد ذلك جاءت موافقات وتبريكات الإخوة وبقية الأهل تترى، ما أشاع في نفسي البهجة، وبعث فيها الانشراح والسرور لما وفقني الله إليه من قرارات ونتائج.

كان العرف أو التقليد السائد في مثل هذه المناسبات -وأحسب أنه لا يزال مستمرًّا بشكل أو بآخر إلى يومنا هذا- هو أن يوفد (أهل العريس) وكخطوة أولى، مبعوثًا خاصًّا -ذكرًا كان أم أنثى- إلى (أهل العروسة) مهمته الأساسية هي محاولة (جس نبضهم) والحصول على موافقتهم من حيث المبدأ. وفي حال نجاح هذا المبعوث في تحقيق الهدف الذي بُعِثَ -أو بُعِثَتْ- من أجله، تتم الخطوة الثانية، وتتمثل في قيام وفد رجالي يمثل (أهل العريس) بزيارة (أهل العروسة) للتقدم رسميًّا لخطبة ابنتهم حيث تتم في هذه الزيارة (قراءة الفاتحة).

أما الخطوة الثالثة فتتمثل فيما يسمى (المِلْكة -بكسر الميم وسكون اللام- حيث يقام حفل يدعى إليه الأهل والأرحام والأصدقاء المقربون، تبالغ بعض الأسر في حجم وطبيعة هذا الحفل لدرجة تجعله أقرب ما يكون إلى حفل الزفاف، ويتم في أثنائه عقد القران بحضور (المِمَلِك) أو المأذون الشرعي وتوزيع (حلاوة المِلْكَة) يعقب ذلك انقضاء مدة قد تطول أو تقصر بحسب ظروف كل حالة، يتم بعدها اتخاذ الخطوة الرابعة والأخيرة وهي إقامة حفل الزفاف أو ما يسمونه (الدُّخلة).

لم تكن مراسم الخطوبة والزواج التي اتبعت في حالتي مختلفة عن التقاليد المرعية في تلك الأيام، ما خلا بعض الاستثناءات الطفيفة، فلقد جاءت الخطوتان الأولى والثانية مطابقتين للعرف السائد، أما الخطوة الثالثة فقد تمت بحسب الأسلوب الذي كان متبعًا في بعض الحالات الاستثنائية، ويطلقون عليه اسم (الملكة المخفية) التي تعني التكتم على الموعد الفعلي الذي يتم فيه عقد القران، بحيث لا يجري الإعلان عنه أو إشهاره إلا بعد إتمام العقد.

وقد تم اللجوء إلى هذه الطريقة في حالتي نزولاً على رغبة (أهل العروسة) بناء عليه تم عقد القران يوم الأربعاء الثاني والعشرين من شهر شعبان عام ١٣٨٥هـ الموافق الخامس عشر من شهر ديسمبر عام ١٩٦٥م أعقبه في مساء اليوم نفسه حفل عائلي بسيط بهذه المناسبة اقتصر على العائلتين فقط.

أما الخطوة الرابعة والأخيرة، وهي حفل الزفاف فقد تمت بعد ذلك بنحو سنة وثمانية أشهر، وذلك يوم الثلاثاء الثاني عشر من شهر ربيع الأول عام ١٣٨٧هـ الموافق العشرين من شهر يونيو عام ١٩٦٧م.

لا أود أن أختم الحديث عن هذا الموضوع دون أن أشير إلى أنه بصدور هذا الكتاب يكون قد مضى على حياتي الزوجية نحو خمس وأربعين سنة، وعلى الرغم مما يبدو من طول هذه المدة، إلا أنني أستطيع أن أقول بكل ثقة وتأكيد واعتزاز: إنها كانت حياة زوجية

سعيدة هانئة موفقة ولله الحمد والمنة والشكر، وأسباب ذلك هو أن وقودها ومحركها كان هو الحب، والحب وحده، وأن أساسها وقاعدتها كان هو التضحية والإيثار، وأن زادها كان هو الصبر والإخلاص والتفاني، وأخيرًا وليس آخرًا الحكمة في معالجة الأمور.

وحتى لا أتهم بالإفراط في المثالية، أو الميل للمبالغة، أو الجنوح للخيال والوهم، فإني أسارع إلى القول: إن حياتي الزوجية -شأنها شأن كل حياة زوجية أخرى- لم تسلم من التعرض لحالات من سوء التفاهم أو إساءة الفهم المؤدية تارة إلى الجفوة، والمفضية تارات أخرى للخصام أو الهجر أو الخلاف، وهذه كلها أمور لا تخلو منها أية علاقة بشرية ليس بين الزوج وزوجته فحسب، بل بين الأب وأبنائه، والأخ وإخوانه والصديق وأصدقائه، والمرؤوس ورؤسائه، التي ما تلبث أن تزول بزوال مسبباتها، وتنقضي بانقضاء مبرراتها ودوافعها، وتعود المياه إلى مجاريها، والأوضاع إلى سابق عهدها ومسارها الطبيعي، وكأن شيئًا لم يكن.

بيد أن ما أود أن أبرزه، وأؤكد عليه في هذا الصدد، هو أن حياتي الزوجية ولله الحمد والمنة لم تتعرض في يوم من الأيام لأي هزة عنيفة أو أزمة خانقة، أو زوبعة عاتية، وأن كل ما كان يحدث في بعض الأحيان من خلاف، أو ينشأ من سوء تفاهم أو فهم، كان في معظمه يعود لأسباب غير جوهرية، إن لم يكن بعضها تافهًا، ولم يكن يشكل في وقت من الأوقات تهديدًا فعليًّا أو حقيقيًّا -لا سمح

الله- للحياة الزوجية، وأنه حتى في الأوقات التي كان يحدث فيها مثل ذلك الخلاف، أو ينشأ فيها سوء التفاهم، وما قد يترتب عليه من جفوة مؤقتة أو خصام عابر وعارض، فإنه لم يتحول في يوم من الأيام إلى مشادات كلامية عنيفة تستعمل فيها الألفاظ النابية أو الخارجة عن حدود اللياقة والأدب كما يحدث في بعض الحالات مع الأسف الشديد، بل كانت تتم في صمت رهيب وسكوت مطبق، ولم تكن تتجاوز بأي حال من الأحوال حدود البيت بحيث لا يعلم عنها أو يلحظها من هم خارجه، بل ولم يكن يشعر بوجودها أو يحس بها حتى أبناؤنا في داخل البيت.

ولعل سائلًا يسأل هنا: لماذا أقول كل هذا الكلام عن خصوصيات حياتي الزوجية؟ وجوابي هو أني أريد أن يكون في ذلك عظة وعبرة ليس لأبنائي وأحفادي في الدرجة الأولى فحسب، ولكن لكل من هو مقدم على الزواج، أو يعيش في سنوات زواجه الأولى سواء من الفتية أو الفتيات ومن الشبان أو الشابات، بل ولكل زوجين مضى على زواجهما وقت طويل أو قد يطرأ عليه ما يهدد عشرتهما، أو يعكر صفو حياتهما. لعلهم جميعًا يعون الدرس، ويعرفون مكمن نجاح الحياة الزوجية وسر بقائها ودوامها.

بقي أن أقول: إنني حرصت من جانبي طيلة حياتي الزوجية وبكل أمانة على تطبيق جميع هذه المبادئ والمثل والقيم، وهذا هو سر نجاح تلك الحياة وصمودها، ولكن وبكل أمانة أيضًا فإنه لولا ما وجدته

من الطرف الآخر من تعاون وتفاهم وتفهم وحب وإخلاص وإيثار لما أمكن لهذه السفينة أن تبحر في أمان وسلام، ولما تسنى لها أن تواجه بكل ثبات الأعاصير والزوابع والأمواج المتلاطمة التي تتعرض لها حينًا بعد حين كل سفن الزوجية وقواربها ويخوتها.

ولذلك، فإني لا أملك في هذا المقام من تقديم شيء لشريكة العمر ورفيقة الدرب في مقابل كل ذلك سوى أن أهدي لها هذه (الحدوتة) أو الحكاية البليغة التي تروي قصة زوجين دام زواجهما ستين عامًا، عاشا خلالها في تقارب نادر، يتصارحان في كل أمور علاقتهما الزوجية، ولا يخبئان شيئًا عن بعضهما مهما بلغت درجة حساسيته، محترمين خصوصية كل منهما، إلا أن الزوجة كان لها صندوق تضعه فوق خزانة ملابسها، وكانت تحذر زوجها من محاولة فتحه.

احترم الزوج رغبة زوجته، ولم يحاول الاقتراب أو الدنو من الصندوق لمعرفة ما بداخله، أو السؤال عن محتوياته، مضت حياة الزوجين سعيدة هانئة من غير أن يشوبها كدر، أو يعتريها سوء.

وفي ذات يوم بعد أن بلغ الزوجان من العمر عتيًّا وأصبحا لا يفارقان البيت إلا لمامًا، وبينما هما جالسان بالقرب من بعضهما في إحدى ليالي الشتاء الباردة، أخذت عينا الزوج تتطلعان صوب الصندوق الذي استقر فوق خزانة الملابس، وأحست الزوجة بما يدور في ذهن زوجها، وأشفقت عليه بعد كتمان سر الصندوق تلك المدة الطويلة، فابتسمت له ابتسامتها الوديعة، وطلبت منه إحضار الصندوق،

تحرك الزوج صوب الخزانة بلهفة واضحة، وأحضر الصندوق العتيق، ووضعه بين يدي زوجته التي قالت له: لا بأس يمكنك فتحه الآن، سارع الزوج إلى فتح الصندوق بيدين مرتعشتين، واستغرب أيما استغراب حين لم يجد بداخله سوى دميتين من القماش وإبرة نسيج وخيوط متعددة الألوان، وقد استقر أسفل الصندوق مبلغ مئة ألف ريال، وعندما عجز عن فهم محتويات الصندوق سألها أن تفسر له ما رآه؟ فقالت: قبل أن أتزوجك سمعت نصيحة ثمينة مفادها أن سر الزواج الناجح يكمن في الابتعاد عن الجدل ومناكفة الزوج وكتم الغيظ والغضب، وأنه في حالة إصابة الزوجة بحالة من الغيظ أو الغضب فما عليها سوى أن تبددهما بنسج دمية، وستجد أن الإبر التي تغرسها في دميتها التي تصنعها قد بَدَّدتْ غضبها تمامًا. أوشك الزوج أن يجهش بالبكاء وهو يمسك يد زوجته بكل حنان وعطف قائلًا لها: توجد دميتان هنا يا عزيزتي، وهذا يعني أني أغضبتك مرتين طوال زواجنا الذي دام ستين عامًا، ولكن ما سر هذا المبلغ من المال الذي تحتفظين به في الصندوق، فأنا أعرف أنه ليس لك دخل يدر مالًا ونقودًا؟ ابتسمت الزوجة ابتسامة حزينة، وتنهدت وهي تقول: هذا هو المبلغ الذي جمعته من بيع الدمى التي نسيت عددها من كثرة النسج(٢٤).

هذه القصة العجيبة تدفعني إلى أن أتجرأ، وأقول: إن مشكلتنا نحن معشر الرجال هي أنه لا يوجد بيننا زوج إلا ويظن أن زوجته راضية عنه تمام الرضا مهما كانت تصرفاته وأسلوب تعامله معها،

مع أننا لو فتحنا الصندوق المغلق داخل صدرها لأذهلنا عدد الدمى التي نسجتها، وأشبعتها غرزًا بالإبر.

تفسير هذه الظاهرة يكمن -في نظري- في ازدواجية المعايير التي نطبقها في تعاملنا مع زوجاتنا وخاصة بعد أن يتقدم بنا العمر، وتبدأ نضارة شبابنا وشباب زوجاتنا في الذبول والضمور، فتجدنا نركز على أخطاء زوجاتنا، وننسى أو نتجاهل أخطاءنا، نسعى إلى إبراز عيوبهن ومثالبهن، ونتغافل عن عيوبنا ومثالبنا، نرصد ونترصد هفواتهن في كل شاردة وواردة، ونتعامى عن هفواتنا، والنتيجة النهائية لهذا الكيل بمكيالين أنهن يقعن ضحايا جحودنا المقيت، وأنانيتنا المفرطة، وإنكارنا غير المبرر للجميل والصنيع.

ماذا يجب على كل زوج أن يفعله لكي يتسنى تصحيح هذه الصور السلبية القائمة؟ شيئان لا ثالث لهما:

- أولهما، أن يحرص على أن يكون ما يطلبه من الزواج هو أن يجعل زوجته سعيدة، لا أن يسعد هو بها، وإذا ما اتخذ ذلك هاديًا له فإنه سوف يجد في نفسه القدرة على الصفح والصبر والتضحية، وعلى التعامل مع المشكلات والصعوبات بصدر رحب وحلمٍ جميل وجأش رابط.

- وثانيهما، أن يضع في ذهنه دائمًا أن الزواج ليس تزاوج أجساد فقط، بل تزاوج أفكار وقلوب، وأن أقرب الزواج إلى السعادة ما

ارتكز على تجاذب فكري وقلبي وجسدي، لا على واحد من هذه فقط.

***

وأخيرًا قدر لتوقعات والدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن تتحول من مجرد تنبؤات وآمال إلى حقيقة وواقع، وتم تحقيق الهدف الذي كنت أتطلع إليه والذي كانت جميع العوامل النفسية والدراسية والعملية تهيئني له منذ نعومة أظفاري، وهو الالتحاق بالسلك الدبلوماسي. ففي يوم الخميس الثالث عشر من شهر شوال عام ١٣٨٤هـ الموافق للثالث من شهر فبراير عام ١٩٦٥م، صدر القرار الوزاري بتعييني (ملحقًا) في وزارة الخارجية على المرتبة الخامسة (نظام قديم).

بعد صدور القرار بأيام قلائل دخلت مبنى الوزارة للمرة الرابعة في حياتي، كان دخولي هذه المرة مختلفًا عن المرة الأولى التي قدمت فيها طلب الالتحاق بالوزارة، وعن المرة الثانية التي أديت فيها الامتحان التحريري، وعن المرة الثالثة التي أجريت فيها المقابلة الشخصية، كان دخولي هذه المرة بعد أن غدوت بشكل رسمي موظفًا حكوميًّا في الدولة، أو بعبارة أخرى (دبلوماسيًّا في وزارة الخارجية). توجهت من بوابة الوزارة رأسًا إلى إدارة شؤون الموظفين التي كانت تقع في الدور الثاني من المبنى لكي أتسلم التكليف بالعمل المسند إلي، وكذلك لمعرفة الإدارة التي تقرر أن أعمل فيها.

وعلى الرغم من أن المسافة التي قطعتها في ذلك المشوار لم تتعدَّ أمتارًا محدودة، ولم تستغرق سوى دقائق معدودة، إلا أن الأفكار والآمال والطموحات التي جالت في ذهني، وهام بها خيالي، وتراءت أمام خاطري وأنا أقطع تلك المسافة القصيرة تجاوزت -بمراحل- الواقع الذي كان عَلَيَّ أن أواجهه، وتخطت بكثير الحقيقة التي كان عَلَيَّ أن أتقبلها، وأتعامل معها.

لم أكن أعلم أن الأحلام الوردية والطموحات الجامحة لا بد أن تواجه في البداية بصدمة تعيد لها توازنها، وتهبط بها من التحليق في عالم الخيال إلى الارتطام بأرض الواقع، جاءت الصدمة على لسان الموظف المسؤول بإدارة شؤون الموظفين: لقد تمت إحالتك إلى الإدارة القنصلية (تحولت فيما بعد إلى شعبة) للعمل في قسم (القائمة السوداء) لم تكن الإدارة القنصلية -مع تسليمي بأهمية العمل الذي تقوم به- ناهيك عن قسم القائمة السوداء، هي منتهى طموحات ومبلغ تطلعات شاب درس العلوم السياسية مدة أربعة أعوام، وصال وجال بين النظريات السياسية والفكر السياسي والتنظيمات الدولية.

وإذا كانت بعض الأقسام في الإدارة القنصلية تعالج قضايا حقوقية وأمورًا تتعلق أحيانًا بالقانون الدولي الخاص ما قد يشفع لها أن تستعين بخريجي الجامعات من المتخصصين في هذه الجوانب، فإن طبيعة عمل قسم (القائمة السوداء) -ويطلق عليه اسم (قسم) تجاوزًا؛ لأنه لم يكن يضم سوى موظف واحد فقط- لا يبرر على

الإطلاق إسناده إلى خرِّيج علوم سياسية أو علاقات دولية، كان كل ما يتطلبه ذلك العمل هو تسلُّم (التعاميم) -كما كان يطلق عليها- الواردة من وزارة الداخلية والمتضمنة بيانات بالجرائم التي يرتكبها المقيمون في البلاد من غير السعوديين وتفريغها في (تعاميم) أخرى ترسل للسفارات في الخارج لوضع أسماء أولئك المجرمين على القائمة السوداء الموجودة نسخة منها لدى كل سفارة، موضحًا في كل تعميم اسم الشخص وجنسيته ومكان إدراجه على القائمة، هذا كل ما في الأمر. ولا أكون مبالغًا إذا قلت: إنه كان بوسع حامل شهادة ابتدائية أن يؤدي ذلك العمل بالدرجة نفسها من الجودة والإتقان.

كان زملائي الآخرون الذين عُيِّنوا معي في الدفعة نفسها، ومنهم رضا وعبداللطيف أوفر حظًّا مني، فلقد كلف عبداللطيف بالعمل في (إدارة المراسم) وهي إدارة لها بريق خاص، وكلف رضا بالعمل في (إدارة شؤون فلسطين). أما بعض الإدارات المميزة وذات السمعة المرموقة في ذلك الوقت مثل (إدارة البرقيات) و(الإدارة الغربية) -التي شاء الله أن أحظى برئاستها في قابل الأيام- فلم يكن يحلم أو يطمع بالعمل فيها حديثو التعيين أمثالنا.

أعود إلى موضوع الصدمة التي تلقيتها لدى سماعي خبر تكليفي بالعمل في قسم القائمة السوداء، فأقول: إن تأثيرها ولله الحمد كان مؤقتًا، فلقد تلاشى ذلك التأثير بأسرع مما كنت أتصور بعد أن تذكرت الدرس الذي تلقيته في القاهرة على إثر حادثة ابتعاثي

إلى لندن، وبعد أن تمثلت الآية الكريمة: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ﴾ [البقرة:٢١٦] التي أصبحت أهتدي، وأسترشد بها في جميع الأزمات التي تعتريني، أو المواقف الصعبة التي تعترضني، ويكون ظاهرها الضرر، ولكن باطنها فيه الخير والنفع، ما جعلني أقبل على العمل الذي كلفت به بكل همة ونشاط، موقنًا في قرارة نفسي أنه لن يكون سوى مرحلة مؤقتة سوف أتجاوزها إلى ما هو أفضل.

كانت الإدارة القنصلية تقع في الدور الأول من مبنى الوزارة على يمين الداخل من البوابة الرئيسة، وتتكون من أربع غرف، يحتل الغرفة الأولى رئيس الإدارة (السيد محمود المرزوقي، أمد الله في عمره) تليها غرفة كبار الموظفين في الإدارة، ثم الغرفة الخاصة بقسم التصاديق والنسخ، ثم الغرفة الخاصة بأرشيف الإدارة، ويعمل فيه ثلاثة موظفين، كان مكتبي يقبع في ركن من هذه الغرفة الرابعة التي أمضيت فيها ثلاث سنوات كاملة إلى أن نقلت للعمل بالسفارة في واشنطن.

حينما أستعيد الآن ذكريات تلك السنين، فإنني لا أجد نفسي نادمًا على يوم واحد من أيامها، ولا ناقمًا على شهر واحد من شهورها، ولا أشعر البتة بأنها كانت سنوات عجافًا، بل كانت سمانًا بكل ما تحمله الكلمة من معنى ومقصد، هناك على الأقل سببان يبرران مثل هذا الشعور:

السبب الأول، هو أن تلك السنوات علمتني دروسًا مهمة أسهمت مع غيرها من العوامل والمسببات في النجاحات التي تمكنت بفضل الله وتوفيقه من تحقيقها في عملي بالوزارة فيما بعد.

من تلك الدروس أن الصبر والتحمل وعدم التسرع (وأكل التمر حبة حبة) كما يقول المثل الشعبي الدارج هي من الأمور التي يجب على كل شاب في بداية حياته العملية أن يضعها نصب عينيه، وأن يعض عليها بالنواجذ. فالإنسان إذا بدأ صعود الجبل من السفح يجد أن كل خطوة يخطوها إلى أعلى تجعله أشد ثقة وأكثر قدرة على بلوغ القمة من الشخص الذي يبدأ من منتصف الطريق.

بمعنى آخر، فإن الإنسان إذا نال نصيبه من المشاق والمتاعب والصعوبات في باكورة حياته العملية، سوف يكتشف أن كل صعوبة ومشقة يمكن أن يلاقيها في المراحل التالية لن تكون بأي حال من الأحوال أسوأ مما واجهه في البداية؛ لأن أي شيء بعد طعم العلقم لا بد أن يكون مذاقه حلوًا.

وتحضرني في هذه المناسبة حكمة كنت قد اطلعت عليها في أحد كتب التراث تصور بدقة متناهية المعنى الذي أردت إبرازه والهدف الذي رغبت تسليط الضوء عليه في هذا السياق، فحوى الحكمة أن أعرابيًّا عجوزًا أوصى ابنه وهو على فراش الموت، فقال: يا بني، إذا أردت أن تعيش حياة ناجحة فلا تشرب سوى الماء النقي الزلال، ولا تأكل إلا الطعام المفيد الطازج، ولا تركب غير الجمل الأصيل المريح،

فردّ الابن قائلًا: يا أبي، كيف يستطيع رجل فقير مثلي أن يفعل كل ذلك؟ قال الأب: تحمل العطش إلى النهاية عندئذ يصبح كل ماء تشربه زلالًا، ولا تأكل قبل أن يعضك الجوع بقسوة، عندئذ يصبح كل طعام تأكله شهيًّا، واستمر في المشي حتى يهدك التعب، عندئذ ستجد أن أي جمل تركبه أصيل ومريح.

أما السبب الثاني فهو أن تلك السنوات الثلاث أتاحت لي فرصة التعرف إلى صغار الموظفين قبل كبارهم، ومعرفة معاناتهم، وتلمس تطلعاتهم من جهة، ومشاعرهم ونظرتهم لغيرهم من الزملاء وخاصة كبار الموظفين بمن فيهم السفراء من جهة أخرى، وتلك كانت ثروة ما كان يتسنى لي أن أحصل عليها، وخبرة ما كان يمكن أن أكتسبها بأي وسيلة أخرى.

وأكاد أجزم أن تلك الفرصة هي التي جعلتني منذ ذلك الوقت وإلى أن تسنمت أعلى المناصب في الوزارة لا أميز في التعامل بين صغار الموظفين وكبارهم، وأحرص كل الحرص على المساواة بينهم، سواء في أسلوب التخاطب، أو في طريقة التعامل، أو في مستلزمات التواصل ومقتضياته، بل أكاد أكون أكثر تعاطفًا وتفهمًا ومراعاة لمشاعر صغار الموظفين من كبارهم، هذه الدرجة من الحساسية في التعامل مع صغار الموظفين لم تنشأ من فراغ، فلقد تولدت لدي من خلال استعراض النماذج البشرية التي كنت أشاهدها، وأتابع ممارساتها وأنا جالس في مكتبي في قسم القائمة السوداء، وإن كانت جذور تلك

الحساسية تمتد إلى أعماق التربية التي نشأت عليها والقيم التي تشربتها منذ الصغر. كان من التقاليد المألوفة في الوزارة -ولاتزال حتى الآن- أن يحرص الموظفون العاملون في السفارات في الخارج بمن فيهم السفراء كلما قدموا إلى البلاد سواء في إجازاتهم أو في خلال المهام التي يكلفون بأدائها في (الديوان العام) -وهو الاصطلاح الذي يطلق على المقر الرئيس للوزارة- على زيارة مكاتب زملائهم السابقين بهدف السلام عليهم، وتفقد أحوالهم، وللبحث معهم في الشؤون المشتركة بين السفارات وإدارات الوزارة.

ولكن يبدو أن الغرفة التي كنت أعمل فيها مع ثلاثة موظفين آخرين يقومون بأعمال الأرشيف العام للإدارة كانت استثناءً من ذلك التقليد، لم نكن نحظى من الزوار إلا بنفر قليل من صغار الموظفين، أما ذوو المراتب العليا والسفراء فيبدو أنه لم يكن هناك ما يغريهم بزيارة العاملين في تلك المكاتب، أو ما يشجعهم على السؤال عنهم، وتفقد أحوالهم، ولكن طرأ ذات يوم حدث غريب كان له وقع كبير في نفسي، وقدر له أن يترك بصمات مهمة على أسلوبي في التعامل مع الموظفين والزملاء والناس عمومًا، ففي ذلك اليوم وبينما كنت منكبًّا في عملي كالمعتاد، وإذ بالباب يقرع، ويدخل علينا رجل مهيب الطلعة، عليه سمات الوقار وعلامات الاتزان، ودلائل الحكمة، مع بشاشة في المحيا وابتسامة يفتر عنها الثغر، وإذا بالطارق يطوف على كل من في الغرفة واحدًا واحدًا، مادًّا يده بالسلام، سائلًا عن الصحة، متفقدًا الحال، وإذا بالضيف بعد أن يفرغ من ذلك يعود متقهقرًا إلى الخلف

حتى يصل إلى باب الغرفة بحرص شديد وملحوظ على عدم إعطاء ظهره لأربعة من الموظفين يتعلقون بأدنى درجات السلم الوظيفي، ويعملون في ظلمات قسم ليس له من الأضواء والبريق والأهمية أدنى نصيب.

وسألت بعد انصراف ذلك الطارق العجيب: من يكون؟ قال قائل باستغراب وتبرم ملحوظَيْن: أما عرفته؟ إنه أبو سليمان.

قلت: ومن هو أبو سليمان؟ قيل لي: إنه معالي الشيخ محمد الشبيلي سفيرنا في الهند ومن قبلها في باكستان (أصبح بعد ذلك سفيرًا في كل من العراق وأفغانستان وماليزيا) ثم قيل لي الشيء الكثير.

قيل لي: إن هذا هو دأبه كلما أتى من خارج المملكة يطوف على جميع موظفي الوزارة، من يعرفهم ومن لا يعرفهم، ملحقهم قبل سفيرهم، وصغيرهم قبل كبيرهم، وناسخهم قبل وكيلهم، يسلم عليهم، ويسأل عن أحوالهم، ويتفقد أمورهم.

وقيل لي: إن هذا هو طبعه، فهو لا يعطيك ظهره كائنًا من كنت، مع أنه هو من هو مركزًا ومقامًا وسمعة، وقيل لي الكثير عن كرمه الأسطوري، وعن وفائه النادر، ثم بدأت الحكايات تتدفق، وأخذت الروايات تتتابع إلى أن انقضى بقية ذلك اليوم وأنا أستمع بذهول، وأتعرف لأول مرة إلى معالم شخصية غير عادية ظلت أخبارها تلاحقني، وألاحقها منذ ذلك اليوم وإلى وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ عام ١٤٠٩هـ،

شخصية رجل كانت علاقاته مع الناس جميعًا رمزًا لعلاقات الإنسان المهذب الراقي المتحلي بمكارم الأخلاق التي حض عليها الإسلام، وهي لم تكن من قبيل الدماثة المصطنعة أو من باب التخلق الموقوت الذي يخفي وراءه ما يخفي من نيات ومآرب وأغراض، بل كانت مثال الأخلاق الرفيعة التي جاءت بها نصوص الكتاب والسنة، وجعلت التخلق بها دَيْنًا يحاسب المرء عليه(٢٥).

إن الوصول بالإنسان إلى هذا المستوى العالي الشفيف من مكارم الأخلاق وترجمتها سلوكًا حيًّا يمشي على الأرض لهو لب ومرتكز المفهوم الإسلامي للسياسة وللدبلوماسية، وهو في حد ذاته إنجاز دونه المنجزات العلمية المادية التي غمرت عالمنا المعاصر، وبهرت بأضوائها وألوانها القلوب والأبصار، ذلك أن الإنسان هو أغلى المخلوقات في الوجود، وما بُذلت الجهود المضنية عبر القرون، وقامت الحضارات البشرية إلا من أجل إسعاده ورقيه وتكريمه، ولهذا فإن الحضارة التي تهتم بإشباع غرائز الإنسان الدنيا، ولا تعنى بتنمية إنسانيته وتزكيتها وتفجير ينابيع الخير فيها هي حضارة قاصرة ناقصة، أَخَلَّتْ بأهم شروط الحضارة الإنسانية، إذ أغفلت إنسانية الإنسان، وهي جوهرته المكنونة ودرته الغالية.

ولا يغني عن الاهتمام بإنسانية الإنسان والعناية بها شيء مما وصلت إليه الحضارة البشرية من مخترعات ومبتكرات، ما لم تُسَخَّرْ جميعها من أجل السمو بالإنسان وإسعاده وتزكية نفسه.

إن رقي المجتمعات لا يقاس بما حققت من منجزات العلم، وما اكتشفت في عالم المادة من مخترعات ومبتكرات فحسب، وإنما يقاس بهذا كله وبشيء أهم منه وهو سيادة القيم الإنسانية من حب وتعاطف وصدق واستقامة وإيثار ووفاء ونظافة في التصور والسلوك والمعاملة، وهو ما يشكل في مجموعه معنى أو محتوى مفهوم (الأخلاق).

إن من أشد الأخطار علينا أن ننسى أو نتجاهل أهمية الأخلاق بوصفها قيمة اجتماعية أساسية، أو أن نُخْفِقَ في وضعها في المكان اللائق بها في مقاييس القيم التي نقيس بها شؤون حياتنا. إن الأخلاق هي حجر الزاوية في تنمية ثروتنا البشرية، ولا أخال أحدًا يجادل أو يماري في أن الثروة البشرية تحظى بالمكانة الأولى بين أنواع الثروات التي تمتلكها، أو قد تمتلكها الأمم.

ونحن نستطيع أن نبني ونُعَمِّرَ، وأن نقيم المصانع ونمد الطرق ونشيد المستشفيات، وأن نخطط المدن والقرى، ونستجلب أحدث وسائل التقنية، نحن قادرون على القيام بكل ذلك على أفضل وجه، ولكن هذه الإنجازات جميعها تذهب هدرًا، وتضيع سدى إذا لم تدعمها الثروة البشرية، والثروة البشرية تصبح غير ذات معنى أو محتوى إذا لم تقم وترتكز على الأخلاق، وقد لا يكون من المبالغة القول: إن كل نجاح استطاع أن يحققه فرد من الأفراد، وكل مجد حققته أمة من الأمم، بل إن كل ما عرفته المدنية من عبقرية ونبوغ لم يتم إلا بفضل مكانة الأخلاق قبل أي شيء آخر، فالأخلاق هي التي

تحدد وضع الإنسان فيما بين التقدم والتأخر، وهي حجر الزاوية في بناء المدنية الحقة.

ولكن المشكلة هي أن موضوع الأخلاق في العادة ثقيل الوطأة، تأباه النفوس، وتنفر منه، وذلك لسببين: الأول هو الاعتقاد السائد بأنه أمر مفروغ منه، قد اتضحت معالمه، واستبانت حدوده ومعاييره منذ القدم، ومن ثم فلا حاجة للوعظ به والإرشاد عنه والتنبيه إليه.

والسبب الثاني هو النظر إلى الأخلاق على أنها مجرد مجموعة من الزواجر والنواهي التي تُفّرض على الإنسان بالقسر والإكراه.

ولعل هذا أمر تغيب على بعضنا أهميته وأبعاده ومضامينه؛ لأن الحقيقة هي أن القيم الأخلاقية المنشودة لا تتحقق، ولا يتسنى الوصول إليها إلا إذا اقترنت بالاقتناع وخَلَتْ من الإكراه؛ أي متى صدرت عن النفس وهي مختارة، فارتاحت إلى ممارستها، ولم تفرض عليها عنوة، بحيث تنوء بأعبائها أو تجفوها، وتتخلى عنها.

وكم من أمة ارتقت، وتقدمت حين تَخَلَّتْ عن أسلوب فرض المثل والقيم الأخلاقية بالإكراه، فجعلتها تُطلب لذاتها فقط، بمعنى أن الفرد نفسه يسعى إلى تحقيق تلك المثل والقيم نتيجة اقتناع شخصي وإيمان عميق ومطلق، ونتيجة عدم اعتبارها أمرًا مفروغًا منه، أو عملية تحصيل حاصل، ولعل هذا هو ما جعل الفرد في تلك الأمم

يتفانى في التضحية بأغلى ما يملك في سبيل تحقيق قيم نبيلة كالصدق والحب والجمال والمثابرة والاستقامة وغيرها.

ولا يحسبن أحد أن حديثي عن الأخلاق ودورها في بناء الفرد والأمة يعدّ خروجًا عن دائرة الموضوع الذي نحن بصدده، وهو العمل الدبلوماسي، فحقيقة الأمر هو أن هناك علاقة وثيقة ورابطة متينة بين الدبلوماسية والأخلاق.

ولعله من المفيد ونحن لا نزال في بداية قصة التحاقي بالعمل الدبلوماسي أن أسلط شيئًا من الضوء على هذا الجانب، لعل في ذلك عبرة وعظة لكل من يفكر في الانخراط في هذا العمل، أو من لا يزال في بداية عمله في هذا المجال، بل ولا أذهب بعيدًا إذا قلت: لعل فيه أيضًا درسًا لكل من استطاع أن يرقى إلى الدرجات العليا في السلم الدبلوماسي.

لقد توصل السير هارولد نيكولسون في أشهر مؤلف كتب عن الدبلوماسية إلى أن الكمال الخلقي هو أول الصفات التي يجب توافرها في الدبلوماسي الناجح، وقد أدرج تحت هذا الباب عددًا من الصفات الأخرى التي تنبثق عن هذا الكمال الخلقي وهي: الصدق والدقة والهدوء والتواضع والحلم والصبر والولاء(٢٦).

ولكن من المؤسف حقًّا أن نلاحظ أن هناك صورة سلبية سيئة ما فتئت تعشش في أذهان البعض الذين لا يزال مفهوم الدبلوماسية

يقترن في أذهانهم بالمكر والخديعة واللجوء إلى الوسائل اللا أخلاقية لتحقيق الهدف المنشود، وغالبًا ما يستشهد هؤلاء النفر بالمقولة التي تروى عن السياسي البريطاني المعروف السير ونستون تشرشل حينما كان يتجول في إحدى المقابر، وشاهد مقبرة من الرخام مكتوبًا عليها: «هنا يرقد الدبلوماسي العظيم والرجل الصادق الأمين فلان...» حيث قال في دهشة: «هذه أول مرة أرى فيها اثنين يرقدان في قبر واحد...!» فقد كان من المستحيل في نظر تشرشل أن يكون الدبلوماسي العظيم صادقًا وأمينًا في الوقت نفسه، ولا بد أن يكون هناك رجل آخر في القبر بجواره. وغالبًا أيضًا ما يستحضر البسطاء القول المأثور: «السفير رجل أمين وصادق أُرْسِلَ ليكذب خارج بلاده ولصالح وطنه»، وأن: «للدبلوماسي الحق في قطع الوعود ببناء الجسور حتى ولو لم تكن هناك أنهار...!» وفي هذه القصص والأقوال ما فيها من الجهل والمبالغة وعدم الدقة.

ولعل السبب في انتشار مثل هذه الانطباعات الخاطئة والتصورات الساذجة والمفاهيم المغلوطة يعود إلى عدم القدرة على تقدير واستيعاب التطورات الجذرية التي أصابت مفهوم الدبلوماسية، واستمرار التأثر بمفاهيم قديمة وأفكار بالية وآراء سقيمة عن معنى الدبلوماسية ودور الدبلوماسي ومتطلبات أدائه لهذا الدور.

فإذا كان من السهل على الدبلوماسي في الماضي -بل من المغري له- أن يلجأ في ظل الكتمان الذي كان يسيطر على الشؤون الخارجية

إلى الوسائل الملتوية، وأن يتفنن في طرق المكر والخداع والاحتيال، فإنه أصبح اليوم يرى أن الأساليب الصريحة التي توحي في قلوب المسؤولين المعتمد لديهم الثقة في استقامته لهي أضمن لنجاح مهمته من تلك الأساليب العتيقة التي لا بد أن تنكشف في نهاية الأمر، وتعطي عكس النتيجة المتوخاة منها.

فلقد كان من نتيجة سهولة الاتصالات وتعدد وسائل الإعلام وتطورها التقني الرهيب ودورها في مراقبة مجرى الأحداث وسرعة انتشار الأخبار المتعلقة بهذه الشؤون، واشتراك المجالس النيابية في معالجة الشؤون الخارجية، كل ذلك أدى إلى انصراف الدبلوماسي عن الوسائل الملتوية وأساليب الخداع، وجعل الثقة المتبادلة شرطًا أساسيًّا للنجاح في المهمة الدبلوماسية، فالاستقامة أصبحت في العصر الحديث شرطًا ضروريًّا لنشوء الثقة، ومع الثقة تنشأ الصلات الطيبة التي تسهل للدبلوماسي مهمته.

ومع ذلك، فلا يزال يوجد من يحاول تبرير الكذب بوصفه سلاحًا يلجأ إليه الدبلوماسي لدى الحاجة، مع أن مثل هذا المنحى لم يعد يمثل توجه الدبلوماسية الأصيلة، ولم يعد يتمشى مع روح العصر الذي يفترض أن ترافق فيه المسؤولية القانونية مسؤولية أدبية أخلاقية في الحياة السياسية، فالذين يعتقدون أن فن الدبلوماسية يتمثل في المهارة في الكذب والخداع، والبراعة في التحايل يقعون في خطأ مبين، ويقدمون شر خدمة للدبلوماسيين الناشئين؛ لأن الاستقامة

وما ينجم عنها من الثقة المتبادلة هي ضمانة أكيدة لنجاح المهمة الدبلوماسية، وما النتيجة الطبيعية للكذب إلا فقدان الثقة، وفقدان الثقة بين الحكومات يؤدي إلى توتر الأوضاع والعلاقات بينها، وهذا التوتر هو الذي يقود إلى الأزمات والصراعات وفي نهاية الأمر إلى الحروب.

على أنه لا يجب أن يفهم من الحث على الاستقامة وتحاشي الكذب الاتصاف بالسذاجة والإفراط في طيبة القلب، فالدبلوماسية تقتضي من الدبلوماسي التحفظ والحذر في أقواله وأفعاله، وإن الصراحة أو قول الصدق لا تقتضي أن يوقع المرء نفسه في مشكلات هو في غنى عنها، ولا أن يكون عرضة لخديعة غيره، فالعلاقات بين الممثل الدبلوماسي والدولة المعتمد لديها يجب أن تقوم على الاعتماد والثقة، ولعل هذا هو السبب في إطلاق تعبير (أوراق الاعتماد) على الوثيقة التي يحملها السفير من رئيس دولته إلى رئيس الدولة المعتمد لديها في بداية تعيينه في تلك الدولة.

كانت السنوات الثلاث التي قضيتها في جدة من أسعد وأحلى سنوات عمري. يكمن السبب في ذلك في حالة الاستقرار العاطفي (النفسي) والوظيفي (العملي) الذي ساد حياتي في تلك السنوات.

الاستقرار الوظيفي تحقق بعد تعييني في الوزارة، وما أعقبه من شعور بأن الحلم الذي ظل يراودني سنين عدة بدأ يتحول أخيرًا إلى حقيقة، وبأن الهدف الذي وضعته نصب عينيّ منذ البداية قد تم

(تدشينه) -إذا صح التعبير- أو بعبارة أخرى قد تم وضع حجر الأساس في بنيانه، صحيح أن استكمال الأساس ومن بعد ذلك تشييد البنيان ووضع لبناته الواحدة فوق الأخرى، ومن ثم (تشطيبه) قد يستغرق وقتًا طويلًا، وقد يتطلب جهدًا ومشقة، وقد تعترضه مصاعب ومعوقات، وقد تكتنفه خيبات أمل وإحباطات.

صحيح أن الطريق المؤدي إلى الهدف قد يكون وعرًا في بعض منعطفاته، موحشًا مقفرًا تارة، ومملًّا رتيبًا تارة أخرى، ولكن كل ذلك لم يكن مهمًّا في تلك المرحلة، وإنما كان المهم هو أن الانطلاقة قد تمت، والعجلة قد دارت، والمسيرة قد بدأت.

لم يكن العمل الذي كنت أقوم به -كما سبق أن أوضحت- مهمًّا أو مثيرًا أو باعثًا على الإبداع، بل ربما كان نقيض هذا كله، ومع ذلك فإنني لم آبه لهذا الجانب، ولم أكترث بحقيقته، أو أبالي بواقعه، أو أهتم بتأثيره؛ لأنني كنت على يقين وثقة تامة بأن تلك كانت مجرد بداية، وبأن عَلَيَّ أن أنظر إلى الجانب المضيء في ذلك الوضع، وقد كان ذا شقين: الأول، هو أنه أكسبني فائدة الاطلاع على أبجديات عمل الوزارة واختصاصاتها، ونوعية وطبيعة المهام التي تضطلع بها إداراتها وشعبها وأقسامها، ومكنني من التعرف إلى العاملين في الوزارة وفي السفارات، وخاصة منهم ذوي الرتب الصغيرة، ومن نسميهم في قاموس العمل الدبلوماسي (الإدرايين) -تمييزًا لهم

عن (الدبلوماسيين)- الذين يشكلون في واقع الأمر عصب العمل في الوزارة بعامة وفي السفارات بخاصة.

والشق الثاني، هو أنه أتاح لي الاستمتاع بأوقات ما بعد (الدوام) -وهو التعبير الدارج لساعات العمل الرسمي، بأكبر درجة من الحرية وأقلِ درجة من الارتباط، أو عدمه في الواقع- وهي الميزة التي أخذت أَحْرَمُ منها كلما ارتقيت إلى الأعلى في السلم الوظيفي، وكلما زادت المسؤوليات، وتراكمت الأعباء والمهمات، وتعددت القضايا والموضوعات، وكلما أصبحت الخيوط التي تفصل بين أوقات (الدوام) وأوقات (خارج الدوام) واهية ضعيفة، وزالت الفوارق بين عمل النهار ومسؤوليات الليل، وبين متطلبات المكتب وواجبات المنزل.

أما الاستقرار العاطفي والنفسي فقد تحقق بعد أن سعدت بالاهتداء إلى الإنسانة التي ستشاركني في بناء عش الزوجية، وتنجب لي الذرية الصالحة لتكون لي زينة في هذه الحياة الدنيا، والتي ستشد أزري، وتقف إلى جانبي تساندني في السراء والضراء، وفي الرخاء والشدة، وفي الأفراح والأتراح.

ولا ريب أن الإنسان إذا اطمأن إلى هذا الجانب فإن من شأن ذلك أن يزيح عن كاهله عبئًا نفسيًّا كبيرًا، وأن يسد الفجوة أو الفراغ العاطفي الذي لا يستطيع مخلوق سوى الزوجة أن تملأه في حياة الرجل لتضفي بذلك على زوجها الراحة والطمأنينة والاستقرار العاطفي المنشود، ولينشئ الزوجان بائتلافهما وامتزاجهما حياة

جديدة لا تبنى على مجرد اللذة العابرة والنزوة العارضة، ولكن تقوم على السكن والاكتفاء والمودة والرحمة، بعيدًا عن الشقاق والنزاع والتعارض بين الاختصاصات والوظائف.

شعوري بهذا الاستقرار النفسي وبسد الفراغ العاطفي الذي يعانيه كل شاب في تلك المرحلة من مراحل العمر لم يدع لي مجالًا للتفكير في الأسلوب الذي ستتم به إدارة دفة مركب الزوجية، والكيفية التي سيواجه بها هذا المركب الأمواج المتلاطمة والتحديات المعتادة التي لا يمكن أن تخلو من التعرض لها جميع مراكب الزوجية وسفنها وقواربها، لم تكن هذه الأمور لتشغل بالي، أو تنال قسطًا من تفكيري، أو تحظى بنصيب من اهتمامي في تلك الأيام، كان همي كله منصرفًا إلى الاستمتاع بتلك المرحلة إلى أقصى حد ممكن، فواجباتي ومهامي الوظيفية كانت لا تكاد تذكر، وارتباطاتي العملية محدودة جدًّا، والصحة في أحسن حال، ولم أكن أعول أسرة أو مسؤولًا عن تربية أبناء، وكنت غارقًا في أجواء مرحلة (الخطوبة) بكل رومانسياتها وأحلامها الوردية، والأوضاع المالية كانت لا بأس بها، فإضافة إلى استمرار تدفق قناة المعونات والمساعدات الخارجية المعتادة من الأهل، فقد غدوت موظفًا حكوميًّا أتسلم راتبًا شهريًّا مقررًا وثابتًا (تسع مئة وخمسون ريالًا في الشهر)، ولم يكن هناك وجود لشيء اسمه القلق والترقب والتوتر والهموم، وهي الأمور التي أصبحت مع الأسف الشديد جزءًا لا يتجزأ من حياة الإنسان المعاصر ... وما دام ذلك كله كذلك، فلماذا إذن لا أستمتع بأوقاتي، وأعيش هذه المرحلة

الذهبية كما ينبغي أن تعاش؟ بفسحة كبيرة من الأمل، وبتطلع مطمئن وواثق للأمام، وباستشراف متفائل للمستقبل.

***

لم يكدر من صفو تلك الأيام السعيدة الهانئة المطمئنة سوى حدث سياسي لم تكن له أي علاقة مباشرة بحياتي الشخصية أو بأسرتي أو بأوضاعي الخاصة، وإنما كانت له علاقة مباشرة ببلدي وأمتي وقومي.

بحكم خلفياتنا الأكاديمية السياسية أولاً، وباعتبارنا دبلوماسيين نعمل في وزارة الخارجية ثانيًا، ومن واقع كوننا عربًا لا نهتم بشيء قدر اهتمامنا بالسياسة وتحليل شؤونها والإفتاء في قضاياها، وجعلها محور حياتنا ومركز عنايتنا وانشغالنا ثالثًا، بحكم ذلك كله، كنت مع زملائي في الوزارة، وخاصة أعضاء (الشلة) نتابع بحرص واهتمام شديدين ما كان يدور من أحداث في العالم العربي في تلك الأيام، كنا نتابع ردود الفعل حول الاشتباكات العنيفة التي كانت تدور على الحدود بين القوات السورية والإسرائيلية في نهاية عام ١٩٦٦م وبداية عام ١٩٦٧م، وقيام إسرائيل بمهاجمة قرية السموع قرب الخليل في الضفة الغربية، وتوقيع سوريا معاهدة دفاع مشترك مع مصر تم بموجبها وضع الجيشين المصري والسوري تحت قيادة عسكرية مشتركة، وكنا نتابع بقلق شديد طلب مصر من الأمم المتحدة سحب قوات المراقبة الدولية من شبه جزيرة سيناء؛ لتتمكن من حشد

قواتها على الحدود المصرية الإسرائيلية، وقيامها بإغلاق مضايق تيران في خليج العقبة، وتوقيعها في مايو ١٩٦٧م مع الأردن معاهدة دفاع مشترك كتلك التي وقعتها مع سوريا والتي تم بموجبها وضع الجيش الأردني تحت القيادة المصرية.

كانت رائحة البارود تفوح من الأجواء السياسية السائدة في تلك الأيام، وكانت مظاهر التوتر والتصعيد تشكل السمة الغالبة على تلك الأجواء، وكانت جميع المؤشرات تنبئ بنذر إعصار قوي يوشك أن يهب على العالم العربي، كانت نواة ذلك الإعصار وبواعثه وبوادره ومسبباته تبدو واضحة في الآفاق، ومع أننا كنا نتوجس خيفة، ونتوقع شرًّا مما كان يجري من تطورات، إلا أن ما حدث في أعقاب ذلك تخطى جميع توقعاتنا، وتجاوز كل تحليلاتنا، وتحدى جميع اجتهاداتنا، ومَثَّلَ لنا صدمة عنيفة لم تخطر ببالنا، أو تَدُرْ في خلدنا، بل إننا لم نكن نجرؤ حتى على التفكير في إمكانية حدوثها، ما حدث أصاب نفسياتنا ومشاعرنا ومعنوياتنا في مقتل، وبَدَّدَ أحلامنا ورؤانا وتفاؤلنا بالمستقبل العربي، ما حدث أصابنا بالإحباط واليأس والمرارة والضياع والتيه في تعقيدات الحاضر ومجاهل المستقبل.

جاءت نكسة يونيو ١٩٦٧م ونتائجها الكارثية لتغتال أفراحنا وابتساماتنا ومكامن السعادة في حياتنا، ولتضع العرب جميعهم أمام هزيمة بحجم تغيير المفاهيم والجغرافيا، فالهزائم العسكرية

تاريخيًّا لا بد من أن تخلف وراءها تغييرًا يعكس حجمها، وتغييرًا في السياسة وفي الحدود وفي المقاييس والمعايير.

كانت هزيمة يونيو ١٩٦٧م نتيجة حتمية لمقدماتها التي سبق أن أشرت إليها في المحطة السابقة (سقوط الوحدة السورية - المصرية، ورفع شعار وحدة الهدف بوصفه بديلًا للوحدة، وثورة اليمن، والتدخل المصري العسكري المباشر في اليمن)، كما جاءت برهانًا ثانيًا بعد انفصام عرى الوحدة على قصور الرؤية السياسية، وإخفاق الأساليب في بلوغ الأهداف، وعلى خطأ التوقيت في الأهداف والأساليب معًا.

لقد اخترع شعار وحدة الهدف بديلًا عن الوحدة التي أنهتها التجربة، وَحَلّ هذا الشعار محل هدف تحرير فلسطين، واعتبر سابقًا له ومقدمًا عليه، أي إنه نقل المعركة من حدودها مع إسرائيل إلى حدودها مع كل بلد عربي، فلما جاءت الهزيمة كان لا بد أن يسقط معها شعارها أي وحدة الهدف، ليعود العالم العربي -ولكن تحت وطأة الهزيمة- إلى شعار وحدة الصف، ولقد كان ممكنًا لوحدة الصف أن تجنب العالم العربي تلك النتيجة المحزنة، إلا أن ما وقع كان قد وقع، ولم يعد مجديًا البكاء على الأطلال والنحيب على ما فات، وكان لا بد من مواجهة أكثر جدية هذه المرة للواقع الجديد.

جاء مؤتمر القمة العربي في الخرطوم في أعقاب الحرب مباشرة (٢٩ أغسطس إلى ٢ سبتمبر ١٩٦٧م) ليكرس صواب التقدير السعودي للموقف ومن ثم صواب سياستها الخارجية عربيًّا، فقد

أكدت قمة الخرطوم على مفهوم وحدة الصف بكل ما يفترضه ذلك من وضع الخلافات جانبًا والالتزام بالمشترك من المواقف، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وترك موضوع الوحدة أو الاتحاد عبر التكامل للزمن والتخطيط معًا.

انعقد مؤتمر الخرطوم تحت ظل الهزيمة، وكان حريًّا بالسياسة السعودية لو انساقت وراء العاطفة أن تنفض يدها من النتائج، ولها عذرها المشروع، إلا أنها آثرت الالتزام بما سبق لها، وأعلنت، وطالبت به من وحدة الصف؛ أي إنها عادت إلى ثوابتها، ففي مؤتمر الخرطوم تقرر مبدأ المساعدة العربية، وقاد الملك فيصل باسم المملكة القمة العربية إلى الالتزام بهذا المبدأ، وكان صوته حاسمًا في الاستجابة، فقد حققت القمة هدفين رئيسين:

(١) قدرة دول المواجهة على الصمود وإعادة بناء القوة العسكرية؛ أي تجاوز الاستسلام.

(٢) تسوية مشكلة اليمن بين مصر والمملكة بخروج القوات المصرية من اليمن وترك شؤونها لشعبها يقرر مصيره ونظامه، ويختار من يشاء وما يشاء.

وقد مهد مؤتمر الخرطوم لمرحلة استمرت حتى عام ١٩٧٠م؛ أي عام وفاة الرئيس عبدالناصر، واتسمت بالهدوء في العلاقات العربية والانصراف إلى ترميم ما تهدم منها واستعادة الثقة المفقودة[٢٧].

ومن جانب آخر، بدا لنا بكل وضوح ونحن نتابع الأحداث في تلك الأيام أن الهزيمة الكبرى في يونيو ١٩٦٧م، قد حددت أبعادًا جديدة للسياسة الخارجية السعودية، وبلورت تصورًا مقابلًا لسياسة الرئيس عبدالناصر استقطب من حوله تيارًا عربيًّا واسعًا، بالعودة إلى وحدة الصف العربي؛ أي الخط السياسي السعودي الذي أكدته الهزيمة، وصححت به ومعه اتجاه الأحداث.

انتقل العالم العربي إلى مرحلة جديدة أصبح مركز المملكة فيها مختلفًا، فقد انتقلت من دور الدفاع عن النفس والمواجهة المصرية - السعودية وأخطار التمزق التي تعرضت لها في بداية الستينيات، إلى دور المشاركة في القرار السياسي والقيادة السياسية.

وتمثلت هذه المرحلة بالتعاون المصري - السعودي وباستعادة العلاقات التاريخية بين البلدين، وبتغيير جذري في السياسة المصرية وموقف الرئيس عبدالناصر. وتحقق قدر من الاستقرار في العلاقات العربية أمكن به رفض الاستسلام أمام إسرائيل، على الرغم من أن الهزيمة العسكرية كان يمكن أن تعكس استسلامًا سياسيًّا بحجمها.

كان شغلنا الشاغل في تلك الأيام العصيبة هو متابعة الأخبار طيلة النهار وبجميع الوسائل المتاحة لنا آنذاك، ثم عندما يأتي المساء، ويكتمل عقد (الشلة) نشرع في النقاش والتحليل والتنظير.

كان التنظير هو المتنفس الوحيد لنا في مواجهة فداحة الخطب الذي شعرنا أنه قد أَلَمّ بنا جميعًا، كانت الأسئلة التي تفرض نفسها علينا في كل ليلة نلتقي فيها هي: كيف حدث ما حدث؟ ولماذا حدث ما حدث؟ وكيف يمكن تجنب ما حدث؟ لم تكن كل مناقشاتنا وتحليلاتنا وإجاباتنا عن تلك الأسئلة منطقية أو موضوعية أو علمية، بل كانت تتسم تارة بالسذاجة السياسية، وتسودها تارة أخرى العاطفية والاندفاع والإفراط في الحماس، ولكنها مع ذلك كله لم تكن تخلو في بعض الأحيان من شيء من العمق والعقلانية والواقعية السياسية. كانت السذاجة تتجلى في إصرار بعضنا على أن الأمر لن يتجاوز أيامًا أو أسابيع إلا ويعقبه انسحاب إسرائيلي كامل من جميع الأراضي التي احتلتها في تلك الحرب اللعينة (أسوة بما حدث في حرب ١٩٥٦م)، وأن العرب سيستعيدون زمام المبادرة، ويضعون حدًّا للتفوق الإسرائيلي العسكري السياسي الاقتصادي. دفعت العاطفية والحماس المفرط البعض إلى الاعتقاد بأن الهزيمة سيعقبها انهيار كامل للأنظمة العربية القائمة، وقيام أنظمة جديدة تستعيد المصداقية للعرب، وتعيد لهم الكرامة المفقودة، أما مظاهر العمق والواقعية فكانت تتبدى حينما يجنح بنا التنظير إلى تحليل الواقع السياسي العربي، ومحاولة تحديد الوسائل والسبل الكفيلة بعدم تكرار ما حدث، كنا ننطلق من ثوابت مؤداها:

- أن الوطن العربي الممتد من المحيط إلى الخليج وطن واحد ذو تاريخ مشترك وهموم مشتركة ومشكلات ومصالح مشتركة.

- وأنه لا عزة للعرب ولا قوة ولا كرامة إلا بوحدتهم وتضامنهم ولمّ صفوفهم وفق معايير واتفاقيات ونظم ملزمة لا بد من تفعيلها بشكل جدي بعد أن يتم إحداث تغييرات جوهرية تكرس مفهوم الوحدة، كإنشاء سوق عربي مشترك، وقوة ردع عربية مشتركة، ومحكمة عدل عربية.

- وأن الكفر بالعروبة خيانة للأمة ونكوص بكل القيم التي تربينا على احترامها، فالعروبة ليست عِرْقًا، بل هي إيمان باللغة والدين والأرض والإنسان والأهداف والتاريخ المشترك، والعروبة الحقة هي ممارسة فعلية لتأصيل الولاء والانتماء لهذا الكيان الكبير الذي يجمعنا.

ولكي نتهرب من الواقع الأليم والمر الذي كنا نتابعه في النهار، لم يكن أمامنا حين يجن علينا الليل سوى التحليق في عالم التنظير ومحاولة تلمس وكشف أسباب الفرقة والانقسام والتشتت الذي كنا -ولا نزال- نعيش فيه بوصفنا عربًا، ومن ثم محاولة الاهتداء إلى الوسائل والسبل الكفيلة بمعالجة ذلك الوضع وتصحيحه.

كان أشد ما يؤلمنا في دعاوى الذين يشطبون بجرة قلم تاريخ هذه الأمة، ويمحون بقطرة من مداد واقعها الثقافي والجغرافي، أنهم ينكرون عليها أن تتقارب، ويستكثرون عليها أن تتجانس، ويكرهون لها أن تتوحد، وكان أكثر ما يزعجنا أن هؤلاء يقيمون دعاواهم تلك على مبررات وحجج وأسانيد استهلكتها السنون، وتجاوزتها

الأحداث، وتخطتها مسيرة التاريخ، وأنهم يغفلون -أو يتغافلون- عن المستجدات الطارئة والمعطيات التي فرضت، وتفرض على الدول ضرورة التكامل والاعتماد المتبادل، والتي أَمْلَتْ، وتملي عليها حتمية التكتل والتجمع.

فحتى لو سلمنا من قبل الجدال -وإن كان جدالًا سقيمًا- أو اعترفنا من باب التجاوز -وإن كان تجاوزًا عقيمًا- أنه لا يوجد بالفعل ما يوحد بين هذه الأمة من عوامل، ولا يوجد ما يقرب بينها من أواصر، ولا يوجد ما يجمع بينها من وشائج وقواسم مشتركة، حتى لو فعلنا ذلك فإنه لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون مبررًا للانقسام، ولا يمكن أن يكون مدعاة للخلاف، ولا يمكن أن يكون دافعًا للتشرذم والانكفاء على الذات.

كنا نعترف أن هناك الكثير من المشكلات والكثير من الفروق والكثير من الانقسامات التي عانت ولا تزال هذه الأمة تعانيها، ولكن مهما كانت المشكلات التي حدثت في صفوفها كثيرة، ومهما كانت الفروق التي سادت في كيانها كبيرة، ومهما كانت الانقسامات التي نخرت في عظامها عميقة، فإنها لا يمكن بحال أن تقارن بالحروب والكوارث التي وقعت بين دول أوروبا في التاريخ القديم والحديث، ولا يمكن بحال أن تقارن بالاقتتال والمآسي التي حدثت بين دول شرق آسيا في التاريخ القديم والحديث.

ولكن إذا كانت ضرورات الواقع العالمي المعاصر وحتمية منطق العصر قد دفعت تلك الدول (في أوروبا وآسيا) إلى التجمع على الرغم من العداء، وإلى التفاهم على الرغم من التنافر، وإلى التقارب على الرغم من التباعد، مع كل ما ساد ويسود أوضاعها وتاريخها من تناقضات عميقة وتمايزات شديدة وفجوات ساحقة، أَوَليستْ تلك الضرورات نفسها إذن كافية لكي تكون دافعًا وحافزًا لعناصر هذه الأمة (العربية) أن تتلاقى؟ أَوَليس ذلك المنطق نفسه كافيًا لكي يكون مبررًا لها أن تتجمع، وتتكتل، مع كل ما يؤلف، ويجمع، ويوحد بينها من دين ولغة وتاريخ وثقافة ومصالح وهموم مشتركة؟

ومع ذلك كله، فلم يكن يخطر ببالنا، أو يدور في أذهاننا ونحن نناقش، ونجادل، ونُنَظِّر، وتعلو أصواتنا تارة لتصل إلى مستوى الصراخ، وتهبط تارة أخرى لتصل إلى مستوى الهمس، لم يخطر ببالنا أن ما عشناه في تلك الأيام من إحباط ومرارة ويأس لم يكن هو نهاية المطاف وخاتمة الانحدار، لم يدر بخلدنا أننا سنشاهد ما هو أسوأ مما شاهدناه، وسنعاصر ما هو أفدح مما عاصرناه، وسنعايش ما هو أخطر مما عايشناه.

كان من الطبيعي في تلك الأيام أن تسود العالم العربي بأسره، بكل مدنه وحواضره وقراه وأريافه مشاعر حزينة اختلط فيها الوجوم والذهول بالحزن والأسى، وامتزج فيها اليأس والإحباط بالغضب والاستنكار.

لم يكن الحال في مدينة جدة استثناء من ذلك، بل كان صورة (كربونية) لما كان عليه حال بقية المدن في العالم العربي من محيطه إلى خليجه، كنت تشعر كأن المدينة في مأتم تتلقى فيه العزاء في مصابها الجلل الذي فقدت فيه كرامتها وعزتها، وتتقبل فيه المواساة في مصداقيتها وثقتها في نفسها.

وكتفاعل تلقائي مع الحدث، لم يكن غريبًا أن تلغى الحفلات والمناسبات الفنية التي كان مقررًا إقامتها في تلك الأيام، وأن تؤجل دعوات الزواج وولائم الأعراس، وأن يكتفي القوم بالمكوث في دورهم مشدودين إلى أجهزة المذياع يتلقطون عبرها الأخبار من هنا وهناك، ويتابعون الأحداث يومًا بيوم وساعة بساعة.

ولكن ما كان يمكن لهذا الحال أن يدوم، ولا لهذا الوضع أن يستمر، فلقد اقتضت حكمة الله في خلقه أن يتسامى الناس عن مآسيهم ومصابهم، ويتجاوزوا همومهم وغمومهم وأحزانهم، وأن تستأنف عجلة الحياة سيرها الطبيعي إلى الأمام.

في النصف الثاني من ذلك الشهر (يونيو ١٩٦٧م الموافق ربيع الأول ١٣٨٧هـ) أقيم حفل زواجي، وكان قد مضى على تعييني في الوزارة نحو ثلاث سنوات، وهي المدة التقريبية المحددة لانتقال الدبلوماسيين المعينين حديثًا للعمل بإحدى السفارات في الخارج، وهكذا فبعد مضي نحو ثمانية أشهر على الزواج صدر بتاريخ ١٣٨٧/١١/١٢هـ الموافق ١٩٦٨/٢/١٠م القرار الوزاري القاضي بنقل خدماتي للعمل

بالسفارة السعودية في واشنطن؛ لأطوي بذلك صفحة في مسيرة عمري، وأفتح صفحة أخرى إيذانًا بالانتقال إلى محطة جديدة قدر لها أن تكون من أهم مراحل حياتي وأخصبها وأمتعها.

المحطة
الرابعة

واشنطن
(التأهيل)

١٣٨٨هـ (١٩٦٨م) - ١٣٩٨هـ (١٩٧٨م)

كان يومًا مشهودًا ذلك اليوم الذي صدر فيه القرار الخاص بنقلي للعمل في السفارة في واشنطن. انتابني في ذلك اليوم شعور غريب امتزج فيه التوجس والرهبة بالتشوف والتطلع، الشعور بالتوجس والرهبة كان لسان حال شخصيتي الظاهرة التي فاجأتني بتجنيدها كل ما تملكه من وسائل الإقناع والتأثير لكي تثبط همتي، وتوهن عزيمتي، وتصرف ذهني عن إيجابيات القرار وجوانبه المشرقة إلى سلبياته ومحاذيره المحتملة.

أما الشعور بالتشوف والتطلع فقد كان لسان حال شخصيتي المستترة التي زينت لي الأمر، وشجعتني عليه، وأشاعت في نفسي أجواء مفعمة بالأمل والتفاؤل والانشراح، وتطبيقًا لنظريتي المعروفة في اتخاذ القرارات، فلقد قررت تغليب الجانب التفاؤلي على الجانب التشاؤمي، وأن أستبدل بالخيفة والرهبة والقلق، الطمأنينة والراحة النفسية والاتكال على الله، ولما كانت زوجتي حاملًا في شهرها الخامس حينما أُبلغتُ بالنقل إلى واشنطن، فلقد كانت أول مشكلة واجهتني، وقد أخذتُ أُعد العدة للسفر، هي تقرير ما إذا كان من الأفضل أن أصطحب زوجتي معي إلى واشنطن لتضع مولودها البكر هناك، أم أن تبقى في جدة مع أهلها إلى حين الولادة، ثم تلحق بي بعد ذلك.

بعد مشاورات ومداولات طويلة استقر الرأي على الخيار الثاني؛ تغليبًا للجانب العملي على الجانب العاطفي، لم يكن اتخاذ القرار

سهلًا أو يسيرًا، فقد آلمني، وأقض مضجعي أن أفارق زوجتي تلك المدة الطويلة ولما يمضِ على زواجنا سوى أشهر معدودة، وأزعجني، وأقلقني هاجس العيش أول مرة في حياتي غريب الوجه واليد واللسان في بلاد تفصلها عن بلادي آلاف الأميال بعيدًا عن أهلي وربعي وخلاني.

بتاريخ ١٣٨٧/١١/٢٠هـ غادرت جدة متوجهًا إلى واشنطن حيث كان في استقبالي بمطار دالاس الدولي زميلان من موظفي السفارة هما الأخ عبدالحفيظ كشميرى، والأخ إبراهيم موصلي، وكلاهما كانا أعلى مني مرتبة (كنت ملحقًا بالمرتبة السادسة بينما كانا بالمرتبة السابعة باسم سكرتير ثالث)، ولما كان الأخ إبراهيم في ذلك الوقت عزبًا غير متزوج، فلقد أصر على أن يستضيفني في شقته أيامًا معدودات ريثما أعثر على سكن مؤقت أقضي فيه المدة التي تسبق وصول عائلتي إلى واشنطن، بحيث أتمكن خلالها من البحث عن السكن الدائم وتأثيثه وتجهيزه. بعد مدة لم تتجاوز يومين أو ثلاثة أبلغني الزملاء في السفارة عن إمكانية استئجار شقة صغيرة مفروشة من النوع الذي يسمونه (Studio) وهي عبارة عن غرفة كبيرة تضم في ركن منها حيزًا مخصصًا للنوم به سرير يمكن طيّه وإدخاله في الحائط في أثناء النهار وفي ركن آخر منطقة مخصصة للجلوس (يمكن تجاوزًا اعتبارها صالونًا)، وفي ركن ثالث مطبخ صغير.

ولما كانت العمارة التي توجد بها الشقة المعروضة لا تبعد عن مبنى السفارة كثيرًا بحيث يمكن الوصول إليه سيرًا على الأقدام (كانت العمارة تقع على شارع رقم ١٦ بينما يقع مبنى السفارة على شارع رقم ١٨)، فلقد وجدت العرض مناسبًا خاصة أنني لم أكن بعد قد ابتعت سيارة، أو استحصلت على رخصة قيادة، ولم تتح لي فرصة التعرف إلى الشوارع والطرقات، حينما لفت نظري أن الغالبية العظمى من سكان العمارة التي تقع فيها الشقة هم من الأمريكيين السود، لم أكن بعد قد علمت أن أكثر من ثمانين في المئة من سكان مدينة واشنطن العاصمة هم من الأمريكيين السود حيث يحتلون ثلاثًا من المناطق الإدارية الأربع التي تتكون منها المدينة، وهي: الجنوبية الغربية (S.W) والجنوبية الشرقية (S.E) والشمالية الشرقية (N.E).

أما المنطقة الشمالية الغربية (N.W) فتقطنها أغلبية بيضاء من بينهم موظفو السفارات والمنظمات الدولية (من المفارقات اللافتة أن الاصطلاح أو الاسم الذي يطلق على الأقلية السوداء في أمريكا خضع للتغيير والتبديل على مر السنين أخذًا في الاعتبار الأوضاع السياسية والاجتماعية السائدة. فبعد تهجيرهم الجماعي من القارة الإفريقية كان يطلق عليهم اسم الزنوج (Negros)، وإذا أريد الإساءة إليهم كما كان يحدث في البداية وخاصة في الولايات الجنوبية يطلق عليهم نعت الـ (Niggers)، وبعد تحسن أوضاعهم الاجتماعية والسياسية اختاروا لأنفسهم اسم الأمريكيين السود (Black Americans)، غير أنهم ما لبثوا بعد صدور قانون الحقوق المدنية أن ابتكروا اسمًا

جديدًا باتوا لا يقبلون سواه بديلًا وهو الأمريكيون الأفارقة (African Americans). وكنت وما زلت لا أرى معنى أو مغزى لهذه الأسماء سوى تكريس الانقسام والتفرقة، في حين أن الواجب كان يقتضي منهم الاقتصار على اعتبارهم أمريكيين شأنهم شأن الأغلبية البيضاء، باعتبار أن الجميع -سواء المهاجرين منهم أم المهجرين- قدموا إلى هذه البلاد من دول وقارات أخرى، ولم يكونوا من سكان البلاد الأصليين (الهنود الحمر).

ما إن استقر بي المقام في (الزنزانة) التي وجدت نفسي سجينًا فيها، وما إن (راحت السكرة وجاءت الفكرة) كما يقول المثل الدارج حتى استبدّت بي حالة مزرية من الاكتئاب والهم والغم، فلأول مرة في حياتي وجدت نفسي أعيش، وأفهم معنى الغربة، وأحسها إحساسًا ينفذ إلى الصميم، فينكمش قلبي ويوشك أن يغدو غريبًا عني، وتقفز الدمعة إلى عيني، وتكاد تطفر منها لولا حيائي من نفسي وخشيتي أن أبدو أمامها إنسانًا ضعيفًا لا يقوى على تحمل المصاعب ومواجهة المتاعب والتحديات. لقد شق عَلَيّ فراق الأهل والديار، لذلك شعرت في أيامي الأولى في واشنطن وكأنني في منفى، فقلبي فحمة تحترق، وصدري أضيق من سم الخياط، وفكري مشتت وشارد، وفي عيني عتمة، وفي حلقي غصة، والانقباض والاكتئاب يحيطان بي من كل حدب وصوب، والتوتر والقلق يساوراني في كل حين وآن.

وكأن ذلك كله لم يكن كافيًا حتى أفاجأ بخبر اغتيال الزعيم الأمريكي الأسود المعروف (مارتن لوثركنج) في إحدى ولايات الجنوب الأمريكي، كان يمكن أن يكون ذلك حدثًا عاديًّا لولا أن مشاعر الأمريكيين السود التي كانت مشحونة بوطأة الظلم والضيم والقهر نتيجة التفرقة العنصرية البغيضة وجدت فجأة سبيلها إلى الانفجار والاندلاع حيث انطلقت مظاهرات الاحتجاج ومسيرات الغضب والاستنكار تجوب شوارع المدن الرئيسة في أمريكا، وكان من الطبيعي أن تحظى واشنطن العاصمة بنصيب الأسد من تلك الفورة أو الثورة السوداء، وربما كان سكانها السود هم المبادرين وأصحاب السبق في التعبير عن تلك المشاعر الملتهبة، ولم يقتصر الأمر على المظاهرات والمسيرات، فلقد استغل الغوغائيون والانتهازيون الوضع أسوأ ما يكون الاستغلال حيث طفقوا يقتحمون المحال التجارية يضرمون فيها النيران، ويسلبون، وينهبون، ويستولون على كل ما قد تصل إليه أيديهم من بضائع ومقتنيات. ولقد وقر في ذهني وأنا أشاهد بأم عيني من شرفتي الصغيرة الدخان الكثيف وألسنة اللهب وهي تكاد تغطي سماء المدينة، بل وتمتد إلى المنطقة التي يوجد فيها البيت الأبيض والكونجرس الأمريكي، وكأني بأولئك الغاضبين والحانقين يريدون أن يوصلوا رسالة فحواها أن اللوم في التفرقة العنصرية التي يعانونها يقع على المؤسسات السياسية التي تقاعست في تطبيق قوانين الحقوق المدنية التي ناضلوا، وضحوا كثيرًا من أجل التوصل إليها. كانت صدمة حقيقية لي أن أرى ما كنت أراه يحدث

في عاصمة أمريكا التي تباهي الأمم بأنها رائدة الحضارة والحرية والديمقراطية. ومما زاد الطين بلة أن الجهات الأمنية المختصة فرضت حظر التجول على المدينة بأسرها من الساعة الرابعة بعد الظهر حتى صباح اليوم التالي، ما كان يعني أن أظل حبيسًا في شقتي طيلة مدة الحظر بلا رفيق أو أنيس أو صاحب، ولم يؤدِّ ذلك كله إلى تفاقم غمي ووحشتي واكتئابي فحسب، بل كدت من فرط ذلك كله أصل إلى قرار متهور بنسيان الأمر برمته والعودة إلى الوطن والأهل والأحبة.

في خضم تلك الأجواء القاتمة والظروف الصعبة التي كنت أعيش فيها بلغتني بشرى سارة جاءت بمثابة النور الذي أضاء العتمة والفرحة التي كشفت الغمة، وأشاعت السرور والبهجة والانشراح، ففي صباح يوم ١٣٨٨/٢/٦هـ الموافق الثالث من مايو ١٩٦٨م تلقيت برقية من جدة مفادها أنني رزقت بابنتي البكر (نهى)، في ذلك اليوم لم تستبد بي على الإطلاق الفكرة الشائعة في ثقافتنا بتمني أن يكون المولود الأول ذكرًا، فلقد فرحت أيما فرح بنبأ مقدم (نهى)، والحق أقول: إن شعور الإنسان بأنه أصبح أبًا لأول مرة يفوق الوصف، ويتجاوز القدرة على التعبير عنه بشكل دقيق ومحدد، فإلى جانب الشعور بالسعادة والغبطة، هنالك الشعور بالرجولة، وهنالك الإحساس بالمسؤولية، بل وقد يصل الأمر إلى حد التظاهر بالفخر والتباهي.

ويبدو أن تأثير قدوم (نهى) لم يقتصر على إزالة هواجس الغربة، وتخفيف لواعج الحنين إلى الديار، ولم يكن من شأنه أن يبدل وحشتي أنسًا، وقلقي هدوءًا ودعة فحسب، بل إنه فتح الباب على مصراعيه لانفراجات كثيرة في أموري الحياتية والمعيشية، وكان بالفعل بشيرًا بالخير والبركة، حيث وُفِّقت في استئجار شقة مناسبة في عمارة تقع بمدينة (آرلنجتون) بولاية (فيرجينيا) المتاخمة لواشنطن العاصمة.

بانتقالي إلى خارج مدينة (واشنطن) بدأت ألمس فروقًا ملحوظة في بيئة الحياة وجغرافيتها، وبدأت تتضح لي رويدًا رويدًا معالم الحياة الأمريكية وطبيعة النمط المعيشي المميز في أمريكا أو ما يسمونه The American Way of life، تمكنت من تأثيث الشقة وتجهيزها في وقت قياسي، وهذه الأمور ميسرة ومسهلة في أمريكا بشكل مذهل. كل شيء موجود بوفرة، وتسهيلات الشراء والدفع لا مثيل لها في أي مكان آخر في العالم، فما كنا ندرسه في الجامعة حول النظام الرأسمالي ونظرياته وآلياته وتطبيقاته رأيته، ولمست تجلياته على الطبيعة وفي الحياة اليومية، وتمكنت أيضًا من إدخال الهاتف إلى الشقة دون أي انتظار أو واسطة كما كان يحدث في كثير من البلدان، وبادرت إلى شراء سيارة، فمن دونها لا يستطيع الإنسان في أمريكا أن يتحرك قيد أنملة، وقد لا أكون مبالغًا إذا قلت: إن محور الارتكاز في المجتمع الأمريكي يقوم على ما يمكن أن أسميه ثقافة أو حضارة السيارة، كل شيء في أمريكا قائم على السيارة بشكل أو بآخر إنتاجًا وتوزيعًا ومحطات وقود ونوادي لإصلاح السيارات وإسعافها وسحبها

حين تعطلها، ومساحات هائلة لبيع السيارات المستعملة، ومحال كثيرة ومتنوعة لبيع قطع الغيار، وشبكات طرق ممهدة لا تعيقها موانع، تخدمها الجسور والأنفاق، وطرق سريعة مفروض عليها رسوم مرور (Tolls)، وعلى جانبي الطرق صناعة ضخمة للموتيلات، وهي الفنادق الصغيرة التي تعتمد على المسافرين على الطرق البرية، وتجدها أيضًا على امتداد الشواطئ الطويلة والأماكن السياحية المتناثرة عبر القارة الأمريكية، ثم هناك المطاعم والمقاصف المتنوعة على طول الطرق لخدمة المسافرين، بل إن نظام السير في أمريكا في حد ذاته يعكس بشكل ملحوظ تلك الثقافة أو الحضارة، ويعبر أبلغ تعبير عما يمكن أن أسميه أخلاقيات الطريق، وتتضمن الالتزام بالنظام والدقة في التنظيم، والنظافة، ومراعاة مشاعر سائقي السيارات وركابها والمارة، ووفرة المعلومات الإرشادية والمعلومات الواضحة على امتداد الطرق بأنواعها.

بوصول زوجتي وطفلتي الرضيعة إلى (واشنطن) ولمّ شمل الأسرة الصغيرة، بدأت المسيرة الحقيقية لأحداث ووقائع هذه المحطة المفصلية والمهمة والمثيرة في رحلة العمر، التي استغرق مكوثي فيها مدة ناهزت عشر سنوات.

كانت تتجاذب حياتي في تلك السنوات ثلاثة اهتمامات رئيسة تمحورت في الجوانب الآتية: الجانب المهني والوظيفي، ويتمثل في حياتي بوصفي دبلوماسيًّا ناشئًا يعيش لأول مرة الحياة الدبلوماسية

عمليًّا وواقعيًّا، ويسعى إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الاستفادة من هذه التجربة لتكون معينًا ومنطلقًا له للتمرس في الوظيفة الدبلوماسية وسبر أغوارها والإحاطة بمكوناتها ودقائقها.

ثم هناك الجانب الدراسي الأكاديمي، ويتمثل في حياتي بوصفي طالب علم يطمح إلى تحقيق حلمه الأزلي في استكمال دراساته العليا والحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه، ويأمل في الاستفادة من البيئة الثقافية والعلمية والأكاديمية الثرية التي تتميز بها الجامعات ومراكز البحوث ومؤسسات الرأي والفكر التي لا يوجد لها نظير أو مثيل في العالم بأسره.

أما الجانب الثالث فيتمثل في حياتي بوصفي رب أسرة يتطلع إلى الاستفادة من وجود أسرته في خضم المجتمع الأمريكي، وللتعرف من خلال ذلك إلى هذا المجتمع بمختلف طبقاته الاجتماعية وتوجهاته السياسية وتفرعاته الإثنية والجغرافية، ويسعى إلى محاولة تفهم الحياة الأمريكية من مختلف صورها وألوانها ومظاهرها، ويحاول أن يتلمس أبعاد الشخصية الأمريكية ببساطتها من جهة، وتعقيداتها من جهة أخرى، وبأنماطها ومكوناتها، ليتسنى له في التحليل النهائي الحكم على ما يمكن أن أسميه (التجربة) أو (الظاهرة الأمريكية) بكل متناقضاتها، سلبياتها وإيجابياتها، مثالياتها وواقعياتها، فوائدها ومضارها، محاسنها ومساوئها.

ولما كانت هذه الجوانب الثلاثة تتضمن كثيرًا من التفصيلات والأمور ما يستحق أن يذكر، وتحوي من التعليقات والأفكار والرؤى ما يجدر أن يبين ويوضح، وبهدف السهولة في العرض، وتجنب خلط الأمور في نظر القارئ الكريم، فقد آثرت أن أتحدث عن كل جانب بشكل منفصل لأوفيه حقه من التركيز والشرح والتوضيح، مع حرصي الشديد على التأكيد أنني تمكنت بتوفيق وفضل من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وبالعزم والتصميم والإرادة القوية من أن أعيش هذه المحاور أو الأبعاد أو الجوانب الثلاثة بشكل متناغم ومنسجم ومتوازن، لا يطغى فيه جانب على جانب، ولا يتميز فيه بُعْدٌ على بعد، أو يبغي فيه محور على محور، لم تكن المهمة سهلة أو يسيرة، بل لقد كانت يقينًا تجربة شاقة، إلا أنها بكل المقاييس شائقة، وكانت بلا ريب وعرة، غير أنها إلى أقصى حد واعدة، وكانت من دون شك مجهدة، ولكنها بالقدر نفسه وبالتأكيد مجزية وثرية.

أولًا: الجانب المهني الوظيفي: العمل الدبلوماسي في واشنطن:

أن يجد دبلوماسي ناشئ نفسه في مقتبل حياته العملية في بلد مثل أمريكا، وفي عاصمة مثل واشنطن، تلك لعمري ميزة عظيمة وفرصة كبيرة من شأنها أن تدرّ عليه فوائد جمة، وأن تؤدي إلى تطوير تجربته العملية وتحسين مستقبله الوظيفي، إذا أحسن استغلال الفرصة، وأفلح في الاستفادة من المناسبة. العمل الدبلوماسي في واشنطن بحق هو مدرسة ومتعة في آن، أينما نظرت إليه، وكيفما تعاملت معه، فالشاب

الذي يرغب في الدراسة الأكاديمية لما بعد مرحلة البكالوريوس في غير مواعيد العمل بالبعثة لديه خمس جامعات للالتحاق بإحداها، وهي: جامعة جورج تاون، وجامعة جورج واشنطن، والجامعة الأمريكية، والجامعة الكاثوليكية، وجامعة هاورد، إضافة إلى كلية الدراسات الدولية المتقدمة (SAIS) التابعة لجامعة جونز هوبكنز التي تقع في مدينة (بالتيمور) بولاية (ماريلاند)، هذا عدا الجامعات القريبة من واشنطن والواقعة في ولايتي (فيرجينيا) و(ماريلاند).

والدبلوماسي في بلد توجد فيه أكثر من مئة وخمسين بعثة دبلوماسية بعدد دول العالم هو كالسمكة في المحيط، ولا يقتصر الأمر على ذلك، فلديه صحف يومية، ومجلات أسبوعية، ودوريات متخصصة، لو أراد متابعتها لما وجد وقتًا كافيًا لمجرد قراءة العناوين، وأذكر أنني حينما اشتركت لأول مرة في صحيفة (واشنطن بوست) التي تصدر يوميًّا في واشنطن اكتشفت أن العدد الأسبوعي (الأحد) يحتاج لاستيعاب جميع مواده في بعض الحالات إلى مدة تتجاوز عطلة نهاية الأسبوع، وأما عن التلفاز والمواد المتنوعة والمشوقة التي يعرضها في مختلف القنوات، فحدث ولا حرج، فهو لا يعطيك وقتًا لأن تقرأ شيئًا بالمنزل؛ لما يمثله من متعة مستمرة تصعب مقاومتها.

لم تكن السنوات العشر التي عملت فيها في السفارة في واشنطن متشابهة في نوعية المسؤوليات التي كنت مُكَلَّفًا بها، سواء بالنسبة إلى درجة وأهمية تلك المسؤوليات، أو إلى طبيعتها وتصنيفاتها الإدارية

والسياسية، ولهذا السبب أجد من المناسب أن أقسم تلك السنوات إلى ثلاثة أقسام: يبدأ القسم الأول منذ وصولي إلى (واشنطن) في عام ١٩٦٨م إلى عام ١٩٧١م، والقسم الثاني من عام ١٩٧١م إلى نهاية عام ١٩٧٥م، في حين يبدأ القسم الثالث من عام ١٩٧٥م إلى حين مغادرتي واشنطن في عام ١٩٧٨م.

خلال السنوات الثلاث الأولى من عملي بالسفارة لم تتح لي فرصة ممارسة أي عمل سياسي أو دبلوماسي يذكر، وكأن التجربة التي عشتها في بداية التحاقي بالعمل بالوزارة تتكرر مرة أخرى في بداية عملي بالسفارة، لا ريب أن نوعية وطبيعة العمل الذي يسند إلى الإنسان يشكل عنصرًا أساسيًّا في الراحة النفسية والطمأنينة والانسجام والتوازن في حياته، فليس هناك أكثر ما يسبب الانزعاج والقلق من أن يسند إليك عمل لا تجانس على الإطلاق بينه وبين مزاجك وذوقك والأشياء التي هيأتها لك الظروف، أو العلوم والمعارف التي تخصصت فيها، وأضنيت نفسك في دراستها وتحصيلها والتمكن منها؛ لأنك في مثل هذه الحالة تمضي في عملك ونفسك في انقباض دائم؛ لأنها غريبة عن طبيعة العمل الذي تؤديه.

على أنني في هذه المرة حرصت على عدم إعطاء تلك المشاعر والأحاسيس فرصة لأن تتملكني أو تؤثر في نفسيتي، فلقد كانت أهدافي محددة، والرؤية أمام ناظري واضحة بالنسبة إلى الوسائل التي ستمكنني من تحقيق تلك الأهداف، ولم أكن على استعداد لأن

أدع سبيلًا لأية معوقات أو مصاعب تحول بيني وبين تحقيق تطلعاتي وأهدافي وطموحاتي.

في صباح اليوم التالي لوصولي إلى واشنطن توجهت إلى مقر السفارة الواقع على شارع (١٨) في المنطقة الشمالية الغربية (N.W.)، لم يكن المبنى بالشكل الذي كنت أتوقعه سواء من حيث المظهر أو الموقع، ولعل وجود مبنى قديم على الجانب الآخر من الشارع في مواجهة المبنى مباشرة قد أسهم في إلقاء ظلال من الكآبة والقتامة على الموقع.

توجهت فورًا إلى مكتب السفير، وكان يشغله في ذلك الوقت معالي الشيخ إبراهيم السويل رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحب الرجل بي أطيب ترحيب، وبعد المجاملات المعتادة والسؤال عن الصحة والأحوال أبلغني بأن قرارًا قد صدر بنقل الموظف المكلف بأعمال أرشيف السفارة إلى الديوان العام، وعليه فقد تقرر تكليفي بالقيام بمهامه، شكرت السفير على حسن استقباله، وأكدت له استعدادي للقيام بأية مهمة يرى معاليه تكليفي بها، وأنني سأكون عند حسن ظنه إن شاء الله. أخذت تتكشف لي فيما بعد شيئًا فشيئًا شخصية الشيخ إبراهيم الفذة، كان رجلًا مخضرمًا عرك الحياة، وعركته، واكتسب من جرّاء ذلك خبرات وتجارب انعكست بشكل إيجابي على شخصيته، وخاصة بما تميزت به من بعد نظر وذكاء انحصر في معرفته وتقويمه للناس وكيفية التعامل معهم، والتأثير فيهم، وكسب ودهم وتقديرهم، عُيّن

سفيرًا في واشنطن بعد تاريخ طويل وحافل تسنم خلاله عدة مناصب مهمة ومرموقة انتهت به وزيرًا للزراعة ثم وزيرًا للخارجية، إلى جانب ذلك فقد كان يتميز بدرجة عالية من الخلق الحميد والتواضع الجم وطلاوة وعذوبة الحديث الذي لا يمل الإنسان من الإصغاء إليه والاستزادة منه، مع روح مرحة محببة للنفس ومَلَكَة ملحوظة في فن (النكتة) وصنعة الدعابة، عملت معه رَحِمَهُ ٱللَّهُ سبع سنوات متواصلة، اقتصرت العلاقة فيها في البداية على الرسميات، ثم ما لبثت أن توطدت لدرجة مكنتني من أن أنال ثقته، وأحظى برعايته وتقديره.

تعرّفت بعد ذلك إلى زملاء العمل من الدبلوماسيين الذين كانوا يعملون في السفارة في تلك الآونة ومنهم مع حفظ الألقاب: فؤاد الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ الرجل الثاني في السفارة بمرتبة مستشار، ومحمد حسن فقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وعبدالحفيظ كشميري، ومحمد عمر مدني، وإبراهيم موصلي، ومحمد السليمان، وعبدالرحمن النويصر، وعبدالرحيم أبوعوف رَحِمَهُ ٱللَّهُ. وكان هناك زملاء آخرون جاؤوا بعد ذلك، وعملت معهم في غضون السنوات التي قضيتها في واشنطن منهم: صالح السابق، وعيسى النويصر، ومحمد جابر نادر، وأحمد مؤمنة، وعادل جمال، وعبدالله باخيضر، ورشدي عبدالجبار، وعبداللطيف ميمني، وصالح النويصر، وحسن ناظر، وياسين حفني، وهشام مرزوقي، وعبدالله العتيبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وماهر الحارثي.

على الرغم من أن المهمة التي كُلِّفْتُ بها كانت إدارية بحتة، ولم تكن لها أية علاقة مباشرة بالعمل الدبلوماسي أو السياسي، إلا أنني لم أتذمر من ذلك، ولم أتضجر لسببين: الأول أن قيامي بأعمال الأرشيف العام للسفارة أتاح لي فرصة الاطلاع على كل ما يرد إليها، وما يصدر عنها من معاملات ومكاتبات.

والثاني أن طبيعة ذلك العمل مكنتني من الانصراف والتركيز على الجانب الدراسي، خاصة أنه لم تكن تربطني بالسفارة بعد انتهاء الدوام الرسمي أية التزامات أو مسؤوليات يقتضيها العمل الدبلوماسي في العادة كالاستقبالات، وحضور المناسبات، والاتصالات، ما أتاح لي وقتًا كافيًا للاستفادة منه في الدراسة والتحصيل العلمي حيث تمكنت خلال تلك المدة من الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية من الجامعة الأمريكية في واشنطن العاصمة.

كان العمل في السفارة بصفة عامة محدودًا ورتيبًا إلى حد ما، ويكاد يقتصر في معظمه على الجوانب البروتوكولية والقنصلية والسياسية المحدودة عن طريق التعامل مع القسم المختص بالشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأمريكية، لم يكن هناك نشاط إعلامي يذكر، ولم يكن هناك وجود لاتصالات مؤثرة بالمؤسسات السياسية الأمريكية -خارج نطاق الإدارة- مثل الكونجرس الأمريكي والولايات وحكوماتها المحلية، أو مؤسسات المجتمع المدني، وكنت قد علمت بعد ممارستي العمل في السفارة ونتيجة لاهتماماتي الدراسية والأكاديمية،

وكمحصلة لاطلاعاتي المبدئية على التركيبة السياسية في الولايات المتحدة أن الإدارة الأمريكية تضم إلى جوار الرئيس المنتخب وجهازه بالبيت الأبيض مجموعة من مراكز السلطة والقوى لتسيير دفة هذا الجهاز الضخم من وزارات مدنية ومؤسسة عسكرية (البنتاجون) وأجهزة الأمن القومي: وكالة المخابرات المركزية (CIA) ومكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI)، وعلمت كذلك أن نظام الحكم يقوم على مجموعة من التوازنات بين سلطات الرئيس الأمريكي من جانب والكونجرس بمجلسيه (الشيوخ والنواب) من جانب ثانٍ، والسلطة القضائية (المحكمة العليا وتوابعها) من جانب ثالث، ثم هناك الولايات (٥١ ولاية) وحكامها ومجالسها المحلية المنتخبة وتشريعاتها الخاصة بها، وهناك كثير من المؤسسات وقوى الضغط المتمثلة في أصحاب الصناعات الكبرى، ورجال الأعمال، وكبار المزارعين، واتحاد نقابات العمال، ومراكز الرأي والفكر، والصحافة والإعلام، ومؤسسات الضغط (اللوبي)، والأقلية السوداء، والأقليات الأخرى.

وعليه، فإن من يريد التأثير في صناعة القرار في الولايات المتحدة لا بد له من إيجاد شبكة قوية من الاتصالات الوثيقة مع جميع هذه الأجهزة والمؤسسات، وألا يكتفي بالاقتصار على الإدارة الحكومية أو على وزارة الخارجية فحسب.

والحق أقول: إن الحال الذي كان عليه وضع السفارة ومناشطها ربما جاء انعكاسًا للوضع الذي كانت تتسم به العلاقات السعودية

الأمريكية بصفة خاصة، والعلاقات العربية الأمريكية بصفة عامة في تلك المرحلة. فالعلاقات السعودية الأمريكية كانت -من وجهة نظري على الأقل- تعيش حالة هدوء واستقرار، ولم يكن هناك وجود لأية قضايا خلافية ذات شأن أو مشكلات عويصة قد تؤثر أو تعيق مسيرة العلاقات والتعاون الوثيق القائم بين البلدين في جميع المجالات.

وباستثناء القضية الفلسطينية كان هناك اتفاق عام في وجهات النظر بين البلدين في القضايا الخاصة بالسياسة الخارجية وخاصة فيما يتعلق منها بمواجهة المد الشيوعي في المنطقة وفي العالم، مما أسهم أيضًا في محدودية نشاط السفارة في تلك المرحلة هو حقيقة أن الرأي العام الأمريكي لم تكن لديه اهتمامات كبيرة بالأوضاع في المنطقة العربية، وما يجرى فيها من أحداث، أكثر من ذلك فإن اهتماماته بالسياسة الخارجية بصفة عامة كانت محدودة جدًّا، وربما يزداد عدم الاهتمام هذا وضوحًا كلما ابتعدنا عن دائرة صنع القرار السياسي الخارجي في أمريكا التي تكاد تكون محصورة في واشنطن العاصمة ونيويورك.

ولعلي لا أكون مبالغًا إذا قلت: إنني -في تلك الأيام- نادرًا ما كنت أقع على أخبار أو تحليلات في الصحف الأمريكية أو في وسائل الإعلام الأخرى عن المملكة وأوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا أزال أتذكر جيدًا أنني وفي إطار اهتماماتي الدراسية والأكاديمية، اطلعت في يوم من الأيام على دراسة تحليلية مطولة عن السياسة

الخارجية السعودية نشرتها إحدى الدوريات المتخصصة، كانت فرحتي العارمة بعثوري على ذلك الصيد النفيس تشابه فرحة من عثر على كنز ثمين، وهو ما دفعني إلى أن أهرع إلى مكتب السفير لأزف له تلك البشرى، وما جعله يبدي اهتمامًا ملحوظًا ويطلب من الجهة المختصة في السفارة ترجمة الدراسة وتحليلها وبعثها إلى وزارة الخارجية.

أستطيع أن أقول الآن: إن تلك المرحلة التي تشكل القسم الأول من السنوات العشر التي قضيتها في عملي بالسفارة في واشنطن كانت بمثابة مرحلة استكشاف واستطلاع من جهة، وتهيئة وتعبئة من جهة أخرى للمرحلتين اللاحقتين اللتين شهدتا تغيرًا ملحوظًا سواء في عمل السفارة ومناشطها، أو في دوري ومسؤولياتي وحجم الأعمال التي كانت منوطة بي.

مع بداية القسم الثاني من السنوات العشر التي قضيتها في واشنطن الذي خصصت له المدة من عام ١٩٧١م إلى عام ١٩٧٥م، طرأت بعض المستجدات المهمة التي كان لها تأثيرات ملموسة في حياتي العائلية من جانب، وفي عملي في السفارة من جانب آخر، وفي عمل السفارة بصفة عامة من جانب ثالث.

بعد مضي السنوات الأولى الثلاث على وجودي في واشنطن شهد وضعي العائلي استقرارًا ملحوظًا تبدى صداه بشكل إيجابي على أدائي لمسؤولياتي الوظيفية من جهة، وعلى تمكني من مواصلة

دراساتي العليا من جهة أخرى، أسهمت عوامل عدة في تحقيق ذلك، منها بداية اندماج أسرتنا الصغيرة في الحياة الجديدة التي انتقلت للعيش في كنفها، لم يكن ذلك يعني الانصهار في بوتقة تلك الحياة على حساب قيمنا الأصيلة وعاداتنا وتقاليدنا الموروثة، بقدر ما كان يعني التكيف معها والسعي إلى الاستفادة من حسناتها وإيجابياتها، وتجنب سيئاتها وسلبياتها ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً.

ومن تلك العوامل أيضًا تمكني من كسر حاجز اللغة وتذليل هذه العقبة التي كثيرًا ما أقضت مضاجع الطلاب والعاملين في الخارج، ووقفت حجر عثرة في طريق تحقيق أهدافهم وتطلعاتهم، تمكنت من تجاوز الحاجز اللغوي بفضل القرار الذي اتخذته من البداية بالتنازل عن اعتدادي بما كنت أعتقد -خاطئًا- أنني حققته قبل وصولي إلى أمريكا من امتلاكي لناصية اللغة، وأن أقنع ذاتي بأن ما لدي من إنجليزية لم يكن ليقيم أودًا، أو يسد رمقًا، وخاصة على ضوء إشكالية اللهجة والنطق التي يواجهها كل من يقدر له العيش في أمريكا، فالأمريكيون -كما هو معلوم- يبالغون في تخفيف كلامهم والتلفظ به بأساليب وطرق تختلف بشكل كبير عن قواعد اللغة الإنجليزية التي تعلمناها في مدارسنا، وهم إلى جانب ذلك مفتونون إلى حد كبير باختصار الكلمات والأسماء والإمعان في ذلك بشكل يؤثر في قدرة الإنسان على تتبع المقاصد والمضامين التي يرمون إليها(٢٨).

مما أسهم أيضًا في إضفاء أجواء من الاستقرار والفرح والبهجة على وضعي العائلي هو مقدم ابني (عبدالله) الذي جاءت ولادته يوم ١٣٩١/٧/٢٦هـ الموافق ١٩٧١/٩/١٥م. لن أنسى ما حييت ذلك اليوم، فبعد أن تمت الولادة فجرًا في مستشفى فيرفاكس بولاية (فيرجينيا)، وعلمت أن الله رزقني بمولود ذكر، واطمأنت نفسي، وهدأ خاطري على صحة المولود وسلامة والدته، ولدى مغادرتي مدخل المستشفى في طريقي إلى موقف السيارات، وحين وقع بصري على الشمس وهي تطلع مؤذنة ببداية يوم مشرق جديد، وبعد أن لامست محياي نسمات عليلة من أجواء سبتمبر المنعشة، وأزالت ما علق بي من آثار الإجهاد والسهر الذي عشته في الليلة السابقة للولادة... داهمتني في تلك اللحظات الجميلة مشاعر طاغية متدفقة من الانشراح والتفاؤل سعدت بها كثيرًا، واستبشرت بها أكثر، وكان مقدم (عبدالله) بالفعل بشيرًا بالكثير من الخير والبركة واليمن.

تزامنت هذه الأحداث العائلية مع تغير ملحوظ في وضعي الوظيفي ومسؤولياتي في أعمال السفارة، حيث كلفت من قبل السفير بإدارة شؤون البرقيات، وهي مهمة وإن كانت أيضًا ذات طابع إداري من جانب، ومضنية وشاقة من جانب آخر؛ لأنها تتطلب في حالات البرقيات السرية الواردة اللجوء إلى فك رموزها السرية (الشفرة)، وأيضًا (تشفير) ما يصدر من برقيات بالطريقة القديمة التي كانت متبعة في تلك الأيام، إلا أن ميزة تلك المهمة تتمثل في نيل من يقوم بها ثقة السفير بشكل يتيح له دورًا ومركزًا مهمًّا في أعمال السفارة.

إضافة إلى ذلك، وبعد أن نلت ترقية جديدة، ونتيجة لبعض التنقلات والتغييرات الإدارية في السفارة وجدت نفسي فجأة في المركز الذي يلي السفير مباشرة (الرجل الثاني والقائم بالأعمال بالنيابة في حالات تغيب السفير)، ومع أن هذا المركز لم يدم طويلًا حيث تم بعد ذلك نقل بعض الدبلوماسيين ذوي المراتب الأعلى من مرتبتي، إلا أن هذا الوضع الجديد أَمَدَّني بخبرات وتجارب كنت في أمسّ الحاجة إليها، وضاعف من مسؤولياتي والأعباء التي كنت مكلَّفًا بها في السفارة.

لم تقتصر المتغيرات والمستجدات على أوضاعي العائلية والوظيفية فحسب، بل امتدت لتشمل أوضاع السفارة بشكل عام. بدأت طبيعة دور السفارة ومسؤولياتها، ومن ثم مناشطها وتحركاتها تتبدل، وتتطور بفعل الأحداث المهمة التي طرأت في تلك المرحلة سواء على صعيد الأوضاع في المنطقة العربية والعلاقات العربية الأمريكية (حرب أكتوبر)، أو على صعيد الأوضاع الداخلية في الولايات المتحدة وصداها على السياسة الخارجية الأمريكية (أزمة الطاقة)، أو على صعيد الوضع السياسي الداخلي في المملكة وتأثير ذلك على السفارة في واشنطن (استشهاد الملك فيصل).

جاءت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م وما صاحبها من قطع للإمدادات البترولية عن الولايات المتحدة، وما أعقب ذلك من بروز ما اصطلح على تسميته (أزمة الطاقة) التي شهدتها أمريكا بعد الحرب

مباشرة. جاء ذلك كله بمثابة الحجر الذي ارتطم بالمياه الراكدة فلم يكتفِ بتحريكها، بل أحدث فيها أمواجًا عاتية قلبت الموازين والمعادلات والحسابات بشكل لم يعرفه حدث من قبل.

فجأة وجدت السفارة نفسها في قلب الأحداث، فبسبب أزمة الطاقة أصبح اسم المملكة على كل لسان، وبسبب حرب أكتوبر أصبحت الأوضاع في المنطقة موضع اهتمام وانشغال الرأي العام ووسائل الإعلام الأمريكية، وبعد أن كنا بوصفنا دبلوماسيين سعوديين في واشنطن نتصيد الأخبار، ونتلقط التحليلات، وننقب عن الدراسات حول بلادنا وحول منطقتنا، وجدنا أنفسنا فجأة غير قادرين على متابعة سيل التحليلات والأخبار والتغطية الإعلامية المكثفة للأحداث في منطقة الشرق الأوسط ولدور المملكة وأهميتها.

طفحت وسائل الإعلام الأمريكية بالأخبار والتعليقات والتحليلات عن قرار قطع الإمدادات البترولية، وما تلاه من نشوب أزمة الطاقة في الولايات المتحدة، وكان واضحًا أن الكلام والتعليق على ذلك الحدث سيظل مستمرًّا مدة طويلة، لم يكن ذلك بالأمر المستغرب لأن ذلك الحدث لم يأتِ نقطة تحول مهمة في تاريخ المنطقة -بل وفي تاريخ العالم- فحسب، ولكنه جاء ليكشف أبعادًا لم يتح لها أن تتضح تمامًا قبل ذلك.

ولأهمية الموضوع وطغيانه على جميع الأحداث الأخرى في الولايات المتحدة في تلك الأيام، ولكونه يمس بلادي بشكل مباشر فقد حرصت

على متابعة كل ما ينشر، ويذاع، ويطبع حول مختلف مناحيه وأبعاده، ولكن جانبًا واحدًا ظل مسيطرًا على تفكيري لم أجد له جوابًا شافيًا وكافيًا في كل ما كنت أتابعه حول الموضوع، فلقد كان أخطر ما كشفه استخدام النفط -في تقديري- هو ضعف الحضارة القائمة وهزالها، فما دام البترول مصدر الطاقة الأول، ومادام طابع الحضارة القائمة هو النهم والشره في إنتاجه، فإن البترول من ثم يكتسب أهميته من ارتباط الحضارة به وارتباطه بالحضارة. وإذا كان استمرار الحضارة مرهونًا بالطاقة، والبترول هو مصدرها الأول والأساسي، وهو في النهاية -شِئنا أم أَبينا- قابل للنضوب بفعل حجم الاحتياطيات المحدود الموجود في الدول المنتجة، فإن ذلك لا بد أن يعني أن عمر الحضارة القائمة هو عمر البترول. وفي أفضل الحالات إذا أخذنا في الاعتبار الكميات المتزايدة من الإنتاج، فإن البترول يمكن أن يغطي حاجات الحضارة سبعين أو ثمانين عامًا قادمة على أبعد تقدير، هذا إذا كان بالإمكان تحديد حجم استهلاك الطاقة المخزونة عند حدودها الحالية، يترتب على ذلك إذن أن الحضارة التي نعيشها هي حضارة محكوم عليها بالاضمحلال والتلاشي.

قد يقول قائل: ولكن الجهود العلمية منصبة على ايجاد مصدر أو مصادر أخرى للطاقة، والإنسان بما استطاع أن يحققه من منجزات وتطور علمي وتقني مذهل قد لا يكون بعيدًا عن اكتشاف مثل هذا المصدر، ولكن الحقيقة تظل قائمة وهي أنه ما لم يكتشف العالم هذا

المصدر الجديد للطاقة فالحضارة القائمة تبقى مهددة في أفضل حالاتها.

كان هناك أيضًا تساؤل ملح ظل منذ تلك الأيام يشغل بالي وتفكيري، ولم أجد له هو الآخر جوابًا شافيًا وكافيًا حتى الآن وهو: هل استعدت الدول المنتجة للبترول -وبلادي في مقدمتها- لذلك اليوم الذي سوف يصيح فيه عالم من العلماء في مكان ما على الكرة الأرضية كما صاح أرخميدس بعد اكتشافه أحد القوانين الأساسية: وجدتها، وجدتها؟!

قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣م -بل وحتى قبل حرب يونيو ١٩٦٧م- كان الحديث لا ينقطع عربيًّا عن وجوب استخدام البترول سلاحًا في مواجهة إسرائيل والغرب، وكان رأي السياسة السعودية آنذاك هو أن البترول سلاح رديف، وليس سلاحًا بديلًا، وأن لاستخدامه شرطين لا بد من توافرهما في آن واحد هما: وحدة الموقف العربي؛ أي وحدة الصف ووضع الخلافات السياسية جانبًا، وصمود القوة العربية المقاتلة في وجه إسرائيل زمنًا كافيًا لاستخدام البترول بوصفه قوة ضغط لاحقة ومؤثرة.

ولما كان هذان الشرطان قد تحققا في حرب أكتوبر، فإن المملكة لم تتراجع عما التزمت به، وخاضت المعركة إلى جانب مصر وسوريا بكل ما تملك من إمكانات توافرت لها في ذلك الحين، بل ليس من قبيل المبالغة القول: لقد كان لمشاركة المملكة الأثر الحاسم في المعركة.

لقد كنا بوصفنا دبلوماسيين عاصروا تلك الحقبة من الزمن، وعاشوا أحداثها يومًا بيوم وساعة بساعة، نعلم أن استخدام البترول بوصفه سلاحًا سياسيًّا في حرب أكتوبر لم يأتِ مفاجئًا للولايات المتحدة والغرب، فلقد سبقه تاريخ طويل من الاتصالات السياسية والمذكرات والأحاديث، ومن توضيح الصورة المقبلة للمنطقة وعناصر الانفجار فيها وقرب الانفجار وتأثير ذلك كله في البترول، أو بالأصح تأثير البترول في ذلك كله، تعددت مصادر التذكير والتحذير من الملك فيصل بواسطة الأجهزة الرسمية وخاصة وزارتي الخارجية والبترول، وكان الهدف من ذلك هو استنفاد كل وسائل الإقناع وإمكانات الجهد الدبلوماسي مع الغرب ومع الولايات المتحدة بصفة خاصة قبل اللجوء إلى اتخاذ إجراءات أو قرارات من هذا النوع. حضرت شخصيًّا إحدى تلك المناسبات، فقد كنت قائمًا بأعمال السفارة بالنيابة حينما وصل إلى واشنطن قبيل حرب أكتوبر معالي وزير البترول والثروة المعدنية الأسبق الشيخ أحمد زكي يماني حاملاً رسالة عاجلة للحكومة الأمريكية، حضرت الاجتماع الذي تم فيه إبلاغ الرسالة لوزير الخارجية آنذاك ويليام روجرز، كان فحوى الرسالة هو مطالبة الولايات المتحدة أن تمتنع عن انتهاج سياسة متحيزة في النزاع العربي - الإسرائيلي، وعن تقديم مساعدات غير محدودة أو مشروطة لإسرائيل تزيد من غطرستها وتعنتها ورفضها الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، واعتبار الولايات المتحدة مسؤولة عن تصحيح هذا الوضع حيث إن عدم استجابتها لهذه المطالب سيجعلها

تتحمل المسؤوليات والتبعات الخطيرة التي يمكن أن تنجم عن ذلك، كان واضحًا من جرّاء ما حدث بعد ذلك أن قوى الضغط الصهيونية في واشنطن استطاعت إقناع المسؤولين الأمريكيين أن العرب لن يتحركوا، ولن يحاربوا، ولن يتفقوا، ولن يستخدموا البترول سلاحًا سياسيًّا، ولن يفعلوا شيئًا على الإطلاق، وإن كانوا سيتحدثون طويلًا عن كل ذلك، ولكن الحرب جاءت خلافًا لكل ذلك ونتيجة محتومة لمقدماتها، فلقد كان ما سبق أكتوبر تمهيدًا واضحًا للحرب وما بعدها، ولاستخدام البترول الذي غير المعادلات، وقلب الموازين، وبدل الكثير من شؤون السياسة وشجونها.

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، فلقد رافق الوزير اليماني في تلك الزيارة الأمير سعود الفيصل، وكيل وزارة البترول والثروة المعدنية آنذاك، كانت تلك هي المرة الأولى في حياتي التي أقابل فيها الأمير سعود، أذكر جيدًا أنه كان مما استرعى انتباهي هو أن مشاركته في ذلك الاجتماع كانت فاعلة بشكل ملحوظ حيث كانت له مداخلات وتعليقات قوية ومؤثرة، ولكن والحق أقول: لم يخطر على بالي ولو لثوانٍ معدودة، أن هذا الرجل الذي أراه لأول مرة، والذي لم يكن قد تجاوز الثالثة والثلاثين من عمره، سيصبح بعد ذلك بعامين فقط وزيرًا للخارجية، وأنه سيقدر لي بعدها بأعوام لا تزيد على أصابع اليد الواحدة أن أعمل معه مدة سوف تشارف الثلاثين عامًا.

كان أبرز حدث شهده القسم الثالث من السنوات التي قضيتها في واشنطن -الذي خصصت له المدة من عام ١٩٧٥م حتى عام ١٩٧٨م- هو استشهاد الملك فيصل، لقد كان يوم الثلاثاء الخامس والعشرين من شهر مارس لعام ١٩٧٥م الموافق للثالث عشر من شهر ربيع الأول عام ١٣٩٥هـ يومًا أسود ليس في تاريخ المملكة فحسب، بل وفي تاريخ العالمين العربي والإسلامي.

في ذلك اليوم المشؤوم أفل نجم ساطع في سماء السياسة الدولية، ورحل عن هذه الدنيا الفانية قائد ورجل دولة من الطراز الأول فرضت شخصيته نفسها على الأوضاع السياسية في تلك المرحلة، وترك رحيله جروحًا غائرة وندوبًا عميقة في جسد الأمتين العربية والإسلامية، كنت واحدًا من الملايين الذين نزل عليهم نبأ اغتياله رَحِمَهُ ٱللَّهُ نزول الصاعقة، ولعل الظروف الشخصية التي عشتها في ذلك اليوم جعلتني لا أنسى ما حييت مسلسل الأحداث التي تواكبت، وتكاتفت لتجعل منه يومًا عصيبًا بكل ما تحمله الكلمة من معنى، كنت أسمع من كبار السن وذوي التجربة والدراية أن الإنسان تمر عليه أيام تتكالب فيها المصاعب، وتتوالى فيها الأخبار السيئة، وتتجمع فيها الأحداث الجسام، وتتراكم فيها الأوقات العصيبة، وأن على الإنسان إذا مرت عليه مثل هذه الأيام أن يتحلى بالصبر ورباطة الجأش والتحمل حتى تنقضي، وتزول آثارها بأقل قدر ممكن من الضرر أو الأذى، وكنت أظن أن مثل هذا القول يفتقر إلى الواقعية، وقد لا يخلو من مبالغة، إلى أن أثبتت لي التجربة العملية الواقعية التي خضتها

في تلك الأيام صدق ذلك القول وحقيقته، كنت آنذاك قائمًا بأعمال السفارة بالنيابة، وكان والدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد قدم إلى واشنطن بغرض العلاج، كان الواجب يقتضي أن أسهر على راحته، وأن أكرس كل وقتي وجهدي لتأمين وترتيب علاجه على أفضل مستوى ممكن.

تبين لي بعد استكمال الفحوص اللازمة أن الأمر يتطلب إجراء عملية جراحية كبيرة لتخليصه مما كان يعانيه، تقرر إجراء العملية في مستشفى جامعة جورج تاون، وتم تحديد الموعد واتخاذ جميع الاستعدادات المطلوبة.

في الليلة السابقة على العملية حاولت أن أنال قسطًا مستحقًّا من النوم، ولكن ما أصابني من قلق وتوتر بسبب تطورات الوضع الصحي لوالدي حال دون ذلك، وبينما كنت أتقلب في فراشي ذات اليمين وذات الشمال، وإذا برنين الهاتف يحمل إليّ الخبر المشؤوم: لقد اغتيل الملك فيصل في أثناء استقباله وفدًا زائرًا في مكتبه بالرياض، لم ينقطع رنين الهاتف بعد ذلك حتى الفجر حيث انهالت المكالمات التي تحمل استنكار المتصلين وهلعهم واستفساراتهم وتساؤلاتهم التي لم تكن لدي إجابة عن أيّ منها.

كنت في تلك الأيام لا أزال غضًّا طريًّا حديث عهد بالمشكلات وكيفية احتوائها، وبالصعاب وسبل التعامل معها ومواجهتها. كان عَليَّ أن أتعامل بحكمة ورباطة جأش وسيطرة كاملة على الأعصاب مع موقف أقل ما يمكن أن يوصف بأنه حرج وصعب وحساس، موقف يتطلب

مني أن أؤدي واجبًا كاملًا غير منقوص تجاه حدث نادر الوقوع وبكل ما يقتضيه من مسؤوليات وإجراءات ومتابعة تستدعي الوجود الدائم في السفارة لأداء الواجبات والمهام المفروضة في مثل تلك الأحوال، ويتطلب في الوقت نفسه أن أؤدي واجبي العاطفي والأبوي والعائلي بكل ما يقتضيه من تفانٍ وتضحية وإيثار تجاه والدي الذي أكنّ له كل الحب والاحترام والإجلال، بل وأعتبره مثلي الأعلى في الحياة.

ويشهد الله أنني عانيت أشد المعاناة في تلك الأيام العصيبة والحرجة التي لم أكن أجد فيها للراحة سبيلًا أو للنوم طعمًا ومذاقًا، إضافة إلى ما لازمني خلالها من انشغال في البال وقلق في النفس واضطراب في الفكر وتوتر في الأعصاب، إلى أن زال الهم، وانكشف الغم، وعادت المياه إلى مجاريها والأمور إلى طبيعتها، ولا أملك حين أستعيد ذكريات ذلك اليوم، وما أعقبه من أحداث سوى أن أحمد الله على أن وفقني إلى الوفاء بجميع واجباتي على أكمل وجه على الرغم من صغر سني نسبيًّا- وحداثة تجربتي وطراوة عودي وقلة حيلتي.

لقد استفدت من تلك التجربة درسًا بليغًا ومهمًّا مفاده أن الإنسان إذا حسنت نياته، وصفت مقاصده، وأخلص في عمله، وبذل كل ما يستطيع من جهد وأمانة في أداء واجباته، وتوكل على الله، فإنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يمكن أن يخذله أبدًا، وسوف يأخذ بيده، ويسدد

خطاه، وينتشله من وهدة المخاوف والمصاعب والمزالق إلى بر الأمان وشاطئ السلامة والنجاة.

أسفر حادث وفاة الملك فيصل، وما أعقب ذلك من اعتلاء الملك خالد عرش البلاد عن تطورين مهمين كان لأحدهما تأثير مباشر في الوضع في السفارة، بينما كان للثاني تأثير مباشر في مستقبلي الوظيفي بصفة عامة، هذان التطوران هما: ترشيح سفير جديد للمملكة في واشنطن، وتعيين الأمير سعود الفيصل وزيرًا للخارجية.

حينما بلغني خبر ترشيح معالي الشيخ علي عبدالله علي رضا سفيرًا للمملكة لدى الولايات المتحدة لم تكن تتوافر لدي معلومات شخصية عنه سوى أنه ينتمي إلى عائلة علي رضا زينل، وهي من العائلات المعروفة في مدينة جدة بكونها إحدى البيوتات التجارية العريقة التي يشتهر أفرادها بدرجة عالية من الثقافة وحسن الخلق والسيرة الحسنة في المجتمع، وكنت أعرف أيضًا أن أخاه الكبير معالي الشيخ محمد عبدالله علي رضا كان وزيرًا للتجارة، ثم عمل سفيرًا للمملكة في كل من باريس والقاهرة.

اتضح لي منذ اليوم الأول لوصول السفير الجديد عزمه الواضح على الاعتماد عَليَّ في إدارة شؤون السفارة، ورغبته في أن أكون ساعده الأيمن وموضع ثقته، يبدو أن مما شجعه على ذلك هو أنني كنت أقدم الموظفين الموجودين في السفارة آنذاك، وأن خبرتي التي اكتسبتها منذ وصولي إلى واشنطن وَفَّرَتْ لي إمكانية جيدة

في الإحاطة بطبيعة عمل السفارة سواء ما يتعلق بجانبه الإداري أو السياسي والدبلوماسي، وعلى الرغم من أن هذا التوجه أوجد شيئًا من الحساسية لدى بعض الموظفين الآخرين الأعلى مني مرتبة، إلا أنني تمكنت من احتواء الوضع بسرعة بما كنت أملكه من علاقات ممتازة مع جميع أعضاء السفارة.

من جانبي ومنذ اليوم الأول أيضًا آنست في السفير الجديد رَحِمَهُ ٱللَّهُ قدرًا عاليًا من الخلق الحميد والتعامل الحضاري الراقي، مع طيبة في النفس وصفاء ونقاء في السريرة، وهو ما دفعني لأن أضع كل إمكاناتي، وأبذل قصارى جهدي في التعاون معه والمساعدة على إنجاح مهمته بالشكل المطلوب والمنشود، كان هذا بطبيعة الحال يقتضي مني جهدًا مضاعفًا لم أبخل به يومًا واحدًا، كنت أذهب إلى السفارة في الصباح، وأقوم بواجباتي المعتادة إلى وقت نهاية الدوام حين تبدأ اجتماعات السفير ولقاءاته خارج السفارة سواء مع المسؤولين في الإدارة وخاصة في وزارة الخارجية أو مع السفراء واللقاءات الأخرى التي كان يعقدها خارج السفارة، وكنت أرافقه في جميع تلك الاجتماعات الرسمية وفور العودة إلى السفارة أقوم بإعداد التقارير المطلوبة بما قد تتضمنه من تحليل وتقويم وتوصيات، وبعد أن يعتمدها السفير أتولى عملية (تشفيرها) إذا كانت ذات طابع سري ثم طباعتها على جهاز الإرسال لكي تصل إلى الوزارة في اليوم نفسه، وذلك كان يتطلب في معظم الأحيان البقاء في السفارة حتى الساعة الثامنة أو التاسعة مساءً.

كنت أرافق السفير أيضًا في رحلاته خارج مدينة واشنطن كلما اقتضت الحاجة أو استدعت الضرورة ذلك، كما رافقته في زيارته لمدينة مكسيكو سيتي عاصمة المكسيك حينما قدم أوراق اعتماده سفيرًا غير مقيم للمملكة هناك.

وعلى الرغم من كل ما كان يقتضيه حجم تلك الأعمال من جهود، وما يترتب عليها من مسؤوليات، إلا أنني لم أتذمر، أو أتبرم في يوم من الأيام معتبرًا ذلك واجبًا مفروضًا لا مجال للتقاعس أو التواني في أدائه مهما كَلَّفَ من أعباء، أو تطلب من جهود، والحق أقول: إن ما كان يغمرني به السفير من رعاية وعطف وحدب، ومن لمسات تنم عن الأصالة وكريم المحتد خفف كثيرًا من الضغوط، وأزال بعض العقبات التي كانت تواجهني بين الفينة والأخرى.

حينما أبلغني السفير في أحد الأيام أن سمو وزير الخارجية سيصل إلى واشنطن في زيارة رسمية لتسليم رسالة من جلالة الملك خالد إلى الرئيس فورد بادرت فورًا وبتوجيهات ومتابعة من السفير إلى استنفار جميع أجهزة السفارة للإعداد للزيارة بالشكل اللائق، خاصة أنها كانت المرة الأولى التي يزور سموه فيها واشنطن بعد أن تم تعيينه في منصب وزير الخارجية، وفي الليلة السابقة على موعد المقابلة مع الرئيس كلفت بترجمة الرسالة التي كان يحملها سمو الوزير إلى اللغة الإنجليزية، على أن تطبع الترجمة، وتسلم مع نسخة من الرسالة إلى وزارة الخارجية قبل الساعة التاسعة من صباح اليوم التالي، لم أذق

طعم النوم في تلك الليلة، فقد كنت حريصًا على أن أقوم بالمهمة على أكمل وجه، وبالفعل لم يحن الموعد المحدد إلا وكانت ترجمة الرسالة مع نسخة منها في القسم المختص بشؤون المملكة بوزارة الخارجية، انتابني إحساس قوي بعد انتهاء الزيارة أوحى لي أنني ربما أكون قد نلت رضا الوزير أو على الأقل استطعت أن ألفت انتباهه، بالمعنى الإيجابي لذلك بطبيعة الحال، ويبدو أن هذا ما حدث بالفعل بحسب ما تكشفت عنه الأيام والأحداث بعد ذلك كما سيتم إيضاحه لاحقًا.

انقضت ثلاث سنوات منذ وصول السفير استمر الحال فيها على المنوال نفسه، انهماك شديد في العمل بكل ما يترتب على ذلك من التزامات، مع محاولة استراق ما يمكن من الوقت المتبقي لتوزيعه بين استكمال متطلبات دراسة الدكتوراه التي كنت قد وصلت فيها إلى مرحلة الإعداد للرسالة أو الأطروحة والمستلزمات والأمور العائلية والأسرية المعهودة.

في تلك الأثناء بدأت زوجتي وأنا نتداول الرأي حول مستقبل الأسرة بعد أن أمضينا عشرة أعوام كاملة في واشنطن حققنا فيها معظم ما كنا نتمناه، ونطمح إليه، وبعد أن تجاوزت ابنتنا (نهى) العاشرة من عمرها بقليل، وشارف ابننا (عبدالله) على السابعة من عمره، وعلى الرغم من أننا كنا حريصيْن على ترتيب دروس خصوصية لهما في الدين واللغة العربية، إلا أننا كنا قلقيْن من تأثيرات الحياة في المجتمع الأمريكي في تربيتهما وتفكيرهما وتصرفاتهما خاصة عندما بدأنا

نلاحظ بوادر ظهور بعض المؤشرات السلبية الناجمة من تأثيرات المدرسة من جهة والتلفاز من جهة أخرى.

بعد التفكير العميق واللجوء إلى الاستخارة النبوية وبعد توافر عدة مؤشرات ومعطيات عن عدم قدرتي على تقبل بعض مظاهر المجتمع الأمريكي، وعدم استطاعتي الاندماج في بعض أساسيات الحياة الأمريكية توصلنا إلى قرار نهائي بأن الأوان قد آن للعودة إلى الوطن، لم تكن هناك أية بوادر أو مؤشرات من جانب الوزارة على وجود نية للنقل، وهو ما دفعني إلى بذل بعض المساعي الخاصة لاستصدار قرار بالعودة إلى الديوان العام، وذلك بعد أن استأذنت السفير موضحًا له ظروفي ومبرراتي وراجيًا منه في الوقت نفسه تأييد القرار حين صدوره وعدم القيام بأي إجراء يعرقل تنفيذه.

بعد صدور القرار الخاص بنقلي إلى الديوان العام، وبعد أن قطعت شوطًا كبيرًا في إنهاء الاستعدادات الخاصة بالرحيل بما في ذلك شحن الأثاث وإنهاء جميع الارتباطات المالية والسكنية، هاتفني السفير من جنيف وهو في طريق عودته من المملكة إلى واشنطن حيث أبلغني أن سمو الوزير قد أصدر توجيهًا يقضي ببقائي في واشنطن وانضمامي إلى فريق العمل الذي تقرر إرساله إلى واشنطن لمواجهة الحملة التي نظمها (اللوبي) الصهيوني في أمريكا للحيلولة دون حصول المملكة على صفقة طائرات إف-١٥ (F-١٥).

كان فريق العمل يضم الأميرين تركي الفيصل وبندر بن سلطان، وكانت مهمتي تقضي بتنسيق أعمال الفريق ومناشطه مع السفارة والجهات المختصة في الإدارة الأمريكية وفي الكونجرس، وعلى الرغم من أن توقيت المهمة جاء في وقت حرج وصعب بالنسبة إلى ظروفي الشخصية في تلك الأيام، إلا أنني (جمدت) جميع إجراءات السفر، وأقبلت بكل همة ونشاط على تنفيذ مقتضيات المهمة وأداء دوري المتواضع فيها، كنت أحضر جميع الاجتماعات التي كان يعقدها الأميران يوميًّا مع الجهات الأمريكية، وخاصة الكونجرس بمجلسيه الشيوخ والنواب، كانت الاجتماعات ممتعة وشائقة تجلت فيها شخصيتا الأميرين تركي وبندر بشكل رائع ومؤثر: الأول بهدوئه وحكمته وبعد نظره ووضوح رؤيته، والثاني بحيويته ولباقته وبراعته في التعامل مع العقلية الأمريكية: تأثيرًا وإقناعًا، أسفرت النتيجة النهائية عن نصر مبين للجهود السعودية، وهزيمة منكرة لـ (اللوبي) الصهيوني، وربما كانت تلك هي المرة الأولى التي يتعرض فيها ذلك (اللوبي) للخذلان والهزيمة في معركة كان يعدّها من المعارك الجوهرية التي لا يمكن أن يقبل فيها عن النصر بديلًا، وكانت تلك هي آخر مهمة رسمية أؤديها في واشنطن.

ثانيًا: الجانب العلمي والأكاديمي: الدراسة في واشنطن.

خضت خلال السنوات العشر التي أمضيتها في واشنطن ثلاث تجارب بشكل متزامن، أو إن شئت فقل: عشت ثلاثة (عوالم) في آن

واحد: عالم الدبلوماسي الذي ساقته الأقدار إلى العمل في عاصمة تموج بالحركة والنشاط، وتعج بالإثارة والتشويق، وعالم طالب العلم الذي يتلهف إلى تحقيق حلمه الذي ظل يراوده منذ نعومة أظفاره، وإلى الاستفادة من البيئة الثقافية والعلمية الثرية التي توافرت له لكي ينمي قدراته الفكرية وإمكاناته البحثية والدراسية، وعالم السائح الذي يتطلع إلى التعرف إلى هذه الدنيا الجديدة التي يسمونها (أمريكا) وسبر أغوارها واستكشاف معالمها، وفهم نظامها وتجربتها التي أراد صانعوها تصديرها للعالم القديم والعالم المتخلف بالغزو الثقافي أو العلمي أو الإعلامي -سمِّه ما شئت- تارة، وبالأسلوب العسكري بقوة السلاح تارة أخرى. لم يكن الجمع بين هذه (العوالم) شيئًا سهلًا أو يسيرًا، كان ولا بد أن يتطلب شيئًا من التضحية حينًا، وقليلًا من التنازل حينا آخر، وكثيرًا من التحدي في جميع الأحيان، ومع هذا فقد كنت سعيدًا بخوض هذه التجارب وصهر (العوالم) الثلاث في بوتقة واحدة، مع التأكيد على إعطاء كل (عَالَمٍ) منها ما يستحقه من اهتمام، وما هو جدير به من عناية.

كان استمتاعي بعالم الدراسة والتحصيل العلمي مساويًا وموازيًا لاستمتاعي بعالم العمل والوظيفة، خاصة لوجود تكامل واضح بين (العَالَمَيْن) باعتبارهما يمثلان وجهين لعملة واحدة، فممارسة العمل الدبلوماسي لا تستقيم إذا لم يدعمها تفهم كامل للمرتكزات النظرية التي تقوم عليها العلاقات بين الدول من جهة، والتي تستند عليها السياسة الخارجية لدولة من الدول من جهة أخرى، وكذلك فإن

الدراسات النظرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية تغدو أكثر أهمية وأعظم فائدة حين يتسنى الاستفادة منها في الممارسات العملية والتطبيقات الواقعية في الحياة السياسية، كانت هذه الأفكار وما يدور حولها أو ينبثق منها، ويتصل بها تعتمل في خاطري، وتجول في ذهني منذ أن تخرجت في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والتحقت بعدها بالعمل في وزارة الخارجية، وهذا ما جعلني أشعر في أول يوم وصلت فيه إلى واشنطن بأن ساعة الصفر التي كنت أتطلع إليها منذ أمد بعيد قد حانت، وأعني بذلك أن فرصة استكمال الدراسات العليا التي كنت أتوق إليها، وأحلم بتحقيقها قد آن أوانها ومن ثم فلا بد من اغتنامها والحرص على عدم إضاعتها أو التفريط فيها مهما كلف الأمر، لذلك فقد سارعت إلى الالتحاق ببعض الدورات المكثفة لدراسة اللغة الإنجليزية واجتياز امتحانات القبول الخاصة بالدراسات العليا، وكذلك بادرت بتقديم أوراقي لبرنامج الماجستير في كلية العلاقات الدولية بالجامعة الأمريكية.

بعد أن حصلت على الماجستير في أغسطس ١٩٧١م، لم تفتر همتي، أو تتراخى عزيمتي، بل أستطيع القول: إن شهيتي للمزيد من التحصيل العلمي والانخراط في الأجواء الأكاديمية والدراسية قد نمت، وازدادت عما كانت عليه في بداية الأمر، وهو ما جعلني أشرع على الفور أنهي إجراءات الالتحاق ببرنامج الدكتوراه دون أخذ قسط مستحق من الراحة أو توقف مطلوب للاستجمام والتقاط الأنفاس.

خطر ببالي بدافع التنويع والتغيير أن أقدم طلبين: أحدهما للجامعة نفسها التي حصلت فيها على الماجستير وهي الجامعة الأمريكية، والثاني لجامعة جورج تاون، وقد سعدت كثيرًا حينما تلقيت قبولاً من الجامعتين للدراسة فيهما لمرحلة الدكتوراه في العلاقات الدولية، ولكنني بعد شيء من التفكير والتدبر آثرت الاستمرار في جامعتي التي تعودت على مداخلها ومخارجها، وتعرفت إلى بعض أساتذتها، وأَلِفْتُ أجواءها وأوضاعها.

حينما قررت أن يكون تخصصي هو العلاقات الدولية لم يكن يدور بخلدي أنني كنت على مشارف الدخول في عالم مليء بالإثارة والتشويق، كان أول (اكتشاف) أصادفه هو وجود توجه قوي لدى بعض أساتذة وعلماء السياسة في الجامعات الأمريكية بصفة عامة نحو التعامل مع حقل العلاقات الدولية على أساس أنه علم مستقل قائم بذاته، كان ذلك بالنسبة إلي شيئًا جديدًا لم أسمع عنه حينما كنت أدرس العلوم السياسية في المرحلة الجامعية، صحيح أنني عرفت أن الجذور التاريخية للعلاقات الدولية تمتد في حقول قديمة عدة ساعدت على نموها وتطورها مثل القانون الدولي والدبلوماسية والتاريخ الدبلوماسي وحقول أخرى أسهمت بشكل بارز في تطورها إلى الحد الذي وصلت إليه بعد الحرب العالمية الثانية مثل علم السياسة وعلم الاجتماع، إلا أنني بدأت أستمع إلى شيء جديد هو أن التغييرات البنيوية أو الهيكلية الكثيرة التي شهدها المجتمع الدولي فرضت الحاجة لإيجاد مادة تختص بدراسة المجتمع الدولي

ككل هي مادة العلاقات الدولية، وعليه فقد أصبح من الضروري أن تكون هناك استقلالية تامة لهذه المادة والتعامل معها بوصفها علمًا قائمًا بذاته، خاصة على ضوء عجز المواد التقليدية التابعة للعلوم الاجتماعية، أو حتى غيرها من العلوم، عن إعطاء المجتمع الدولي ما يستحقه من دراسة وتحليل ومنهجية وتنظير، حيث إن غالبية تلك المواد لا تعير المجتمع الدولي سوى اهتمام جزئي، بما في ذلك مادتا علم السياسة وعلم الاجتماع اللتان ما زالتا تتنافسان على الهيمنة على مادة العلاقات الدولية، على الرغم من أنهما في سعيهما هذا تحاولان إعطاء إجابات لمشكلات ومتغيرات المجتمع الدولي ضمن إطار الدول فحسب، في حين أن الحاجة تدعو إلى وجود مادة أو علم مستقل يتولى دراسة ومعالجة جميع القضايا الدولية الخاصة منها والعامة، وليس القضايا المتعلقة بالدولة فقط.

حينما كنت أدرس في المرحلة الجامعية كان أساتذتنا يعدّون العلاقات الدولية فرعًا من فروع علم السياسة من منطلق أن علم السياسة هو علم (الدولة) أو علم (السلطة)، وكنا نَعُدُّ ذلك قضية مسلمًا بها ومفروغًا منها، ولكن الجديد في الأمر الآن، كما يقول أحد علماء العلاقات الدولية البارزين وهو البروفيسور (ستانلي هوفمان): إن المجتمع الدولي يختلف عن المجتمع السياسي في داخل الدولة من حيث إن الأول مجتمع غير منظم (غير مركزي) ينقصه وجود سلطة موجودة، بينما الثاني هو بطبيعته مركزي ومنظم بسبب وجود سلطة الدولة، ونتيجة لذلك فإن ما يميز العلاقات الدولية عن علم

السياسة هو أن هذا الأخير هو علم (السلطة) بينما تقوم العلاقات الدولية على حقيقة غياب أي سلطة مركزية. أكثر من ذلك، فإن عالمًا بارزًا آخر هو البرفيسور (هادلي بول) يذهب إلى حد وصف المجتمع الدولي بالمجتمع الفوضوي The Anarchical Society ويؤلف كتابًا شائقًا وممتعًا يحمل الوصف نفسه[٢٩].

صادفت (اكتشافًا) ثانيًا أزعجني، وبعثر أوراقي، وسبب لي شيئًا من الإحباط، فحواه أن مادة العلاقات الدولية، وإن كانت ذات صلة وثيقة بمواد أكاديمية عدة أخرى مثل التاريخ والقانون الدولي والاقتصاد الدولي والمنظمات الدولية، إلا أن هناك مجموعة من المواد (المساعدة) التي لا مناص من دراستها والإلمام بها لما لها من تأثير في مفهوم مادة العلاقات الدولية ومحتواها. هذا التوجه -ضمن عوامل أخرى- أدى إلى نشوء مدرسة جديدة (أو ما يسمى مقترب Approach) هي المدرسة السلوكية The Behavioral School التي تبنت استخدام المناهج العلمية الكمية في دراسة العلاقات الدولية، وكذلك اختيار الفرضيات بشكل مقارن، وبناء نماذج أو نظريات تقوم على مفاهيم محددة بدقة ومترابطة منطقيًّا.

اعتبرت المدرسة السلوكية أن الوسائل والمناهج التي يتبعها (التقليديون) لا يعول عليها لأنها انطباعية ومن ثم لا تصنف الأحداث أو المعلومات بناء على قواعد وأصول واضحة ودقيقة ما يحول دون إيجاد وصف مقارن وعلمي وموضوعي، فالشرط الضروري لتحويل

الوقائع والأحداث إلى معلومات وبيانات يتمثل في وجود إجراءات وقواعد تصنيف وترتيب واضحة، ويمكن تكرارها، بظهور هذه المدرسة أو المقترب برز التحول في دراسة العلاقات الدولية نحو المناهج (العلمية) القائمة على الإحصائيات واستعمال الحاسب الآلي (الكمبيوتر) والرياضيات، وذلك لبناء نماذج يمكن تطبيقها على المجتمع الدولي.

بدأت أذناي تلتقط لأول مرة أسماء ومصطلحات غريبة لم تعهدها أو تألفها من قبل مثل: نظرية الألعاب Game Theory، ونظرية الاتصالات Communication Theory، ونظرية النظم Systems Theory، ونظرية المحاكاة Simulation Theory، وغير ذلك من النظريات التي كان لا بد من دراستها وفهمها واستيعابها، كان تأثير المدرسة السلوكية طاغيًا في كثير من كليات العلوم السياسية في الجامعات الأمريكية في تلك المرحلة ومن بينها -لسوء حظي- الكلية التي كنت أدرس فيها، وأحدثت لي خلفيتي المتواضعة -بل الضعيفة- في المواد العلمية بصفة عامة، وخاصة الرياضيات مشكلات ومصاعب لا حصر لها أعاقت قدرتي على الإلمام الكافي والتكيّف مع تلك الموجة الجديدة، بل أدى هذا الوضع إلى رسوبي في الامتحان الشامل Comprehensive Examination الذي يقتضي نظام الكلية ضرورة اجتيازه بعد إتمام الساعات المنهجية أو المواد المقررة وقبل البدء في التحضير لأطروحة الدكتوراه. ولولا أن نظام الكلية كان يسمح بإعادة الامتحان لكان قضي على مشروع حصولي

على الدكتوراه بالفشل في نهاية المطاف، ولكن الله سلم حيث تمكنت بالكاد من اجتياز الامتحان في المرة الثانية بتوفيق من الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وبمزيد من الجهد والمثابرة والإصرار والعزيمة.

باستثناء المدرسة السلوكية، وما سببته لي من متاعب، وجرته من مصاعب، فلقد كان استمتاعي بدراسة مواد العلاقات الدولية بصفة عامة لا حدود له، ومع ذلك، كانت هناك بعض القضايا والموضوعات الشائقة والممتعة التي أثارت انتباهي بصفة خاصة، وشدتني إليها بشكل جعلني أوليها كثيرًا من التأمل والعناية.

أوليتُ على سبيل المثال جانبًا ملحوظًا من الاهتمام بمحاولة فهم واستيعاب الأسلوب الذي تتعامل به الدول مع بعضها، أو إن شئت فقل: الأهداف التي تسعى السياسات الخارجية للدول إلى تحقيقها، باعتبار أننا إذا تمكنا من التعرف إلى أهداف السياسة الخارجية للدولة فإن ذلك يساعد كثيرًا على تحديد نمط سلوكها الخارجي، كنت كثيرًا ما أتساءل بيني وبين نفسي: ما الذي يدفع الدول إلى اختيار هذا الهدف أو ذاك في سياستها الخارجية؟ أو بمعنى آخر، لماذا تحاول بعض الدول أن تغير العالم وفق نظامها أو فلسفتها أو أسلوبها ونمطها في الحياة، بينما نجد نوعًا آخر من الدول التي تَقْنَعُ بأوضاعها، ولا تحاول أن تفرضها على الآخرين؟

وكنت أتساءل أيضًا: لماذا نجد دولًا تعتمد على أسلوب التهديد والاستفزاز، بل وعلى الحرب المسلحة في علاقاتها مع غيرها، في حين نجد دولًا أخرى تنشد السلام، وتحاول تجنب الحرب بأي ثمن؟

قادتني تساؤلاتي إلى معرفة أن أساتذة العلاقات الدولية يلجؤون عادة إلى بعض المعايير التي يمكن الاستناد إليها في تحديد ماهية الأهداف القومية للدول، أو بعبارة أخرى، أهداف السياسة الخارجية لتلك الدول.

من بين تلك المعايير على سبيل المثال عامل القوة والإمكانات المتاحة لدى الدولة، ومن بينها نمط أو نوعية الزعامة أو القيادة السياسية في الدولة، ومن بينها الدور الذي تقوم به الأيديولوجية في تقرير الأهداف القومية، ومن بينها عامل الاحتياجات القومية التي قد تبرزها، وتحددها بعض الاعتبارات الجغرافية أو السكانية أو الاقتصادية التي تتعلق بظروف الدولة الخاصة، ولكن المعيار الذي استحوذ على تفكيري، ووجدتني مشدودًا إلى التأمل فيه والاحتفاء به أكثر من بقية المعايير الأخرى كان هو معيار الشخصية القومية National Character ، وعلى الرغم من وجود خلافات كثيرة بين أساتذة العلاقات الدولية حول مدى أهمية هذا المعيار ومدى إمكانية اعتباره من المعايير الحاسمة في تحديد أهداف السياسة الخارجية للدولة، وعلى الرغم من الانتقادات الكثيرة التي وجهت له، إلا أنني

-ولأسباب لا أعرف كنهها حتى الآن- وجدتني مولعًا بهذا المفهوم إلى حد كبير.

في بداية اطلاعي على أدبيات هذا المفهوم كنت أتساءل: هل من الدقة العلمية في شيء تشبيه الأمة بالفرد من حيث وجود سمات ثابتة للشخصية؟ وهل بالإمكان إطلاق صفات عامة على شخصيات الشعوب خاصة أن مثل تلك الصفات لا تعدو في حقيقة الأمر عن كونها انطباعات تتأثر بعوامل وظروف شخصية محددة وباتجاهات ومسالك فكرية معينة؟ هل هناك بالفعل ما يمكن أن نسميه سمات جماعية موحدة لشخصيات الأمم؟ وإذا كانت توجد فهل بالإمكان ملاحظتها ودراستها بشكل موضوعي وعلمي؟ أم أن (الشخصية القومية) ليست في الواقع سوى (صور) في أذهاننا تم اختيارها، وربما تشويهها في بعض الحالات، بواسطة (عدسات) حضارية معينة؟ وهل شخصية الجماعة كلٌّ موحد ومتناغم، أم أنها تتكون من أجزاء ومتناقضات متعددة لا يمكن توحيدها أو التأليف بينها في تركيبة واحدة؟

هل هناك -على سبيل المثال- مستند علمي يجعلنا نتفق مع (أندريه سيجفريد) في مؤلفه الكلاسيكي الموسوم (سيكلوجية بعض الشعوب) حين وصف الشعوب اللاتينية بالواقعية Realism، والشعب الفرنسي بالبراعة والإبداع Ingenuity، والشعب الإنجليزي بالعناد أو التشبث

Tenacity، والشعب الألماني بالنظام Discipline، والشعب الروسي بالغموضMysticism ، والشعب الأمريكي بالحيوية Dynamism؟[٣٠].

كانت تدور في ذهني أيضًا تساؤلات تتعلق بمدى ثبات الشخصية القومية على مر العصور، ومدى إمكانية استمرار الملامح والسمات السلبية أو الإيجابية التي تتصف بها.

على سبيل المثال: هل لا يزال سكان شمال غرب أوروبا المعاصرون يشبهون في خصالهم وصفاتهم القبائل الجرمانية التي عاشت في تلك المنطقة منذ ألفي سنة خلت؟ ودون أن نذهب بعيدًا: هل لا تزال الصفات والخصال التي يتسم بها سكان الجزيرة العربية في المرحلة التاريخية الراهنة هي ذات الصفات والخصال التي كانوا يتسمون بها في العصر العباسي، أو الأموي، أو حتى في العصر الجاهلي؟ يؤكد بعض العلماء والمفكرين وجود مثل تلك الاستمرارية في الصفات والخصال والسمات، ويعزونها في بعض الحالات إلى المحددات العرقية Racial التي تخضع لها الشعوب، وفي حالات أخرى إلى التأثيرات التي تفرضها البيئة الطبيعية، وهم يرون أن وحدة الشخصية القومية عبر التاريخ، واستمرار السمات الإيجابية أو السلبية فيها هو في واقع الأمر استمرار للظروف التي أدت إلى نشوء هذه السمات، سواء في صورتها الإيجابية أو السلبية، وما ثبات هذه الشخصية على مدى تاريخ الأمم الطويل سوى صدى لاستمرارية هذه العوامل[٣١].

إلا أن الرأي السائد الذي تعبر عنه فئة أخرى من المفكرين يعدّ الشخصية القومية هي نتاج للتاريخ وليست محصلة للجغرافيا، بمعنى أنها تخضع للتغير، وتنقاد للتحول وإن اختلفت نسبة ذلك التغير من وضع إلى آخر، ومن حالة إلى أخرى، أو اتسم ذلك التحول بالبطء الشديد، وبشكل يجعل متابعته وتوقع حدوثه أمرًا بالغ الصعوبة.

لاحظت أيضًا أن الكتاب والمفكرين يطلقون على الدراسات التي تحاول سبر أغوار مفهوم (الشخصية القومية) ومعرفة مكوناته وعوامل التأثير فيه تسميات متعددة ومتباينة تختلف باختلاف المنظور المنهجي والعلمي لتلك الدراسات، فهناك شخصية الجماعة، وسيكولوجية الشعوب، والشخصية الجماعية، وشخصية المجتمع، والشخصية القومية، والطابع القومي، والشخصية الوطنية، والطابع الاجتماعي للشخصية، والطابع القومي للشخصية، والهوية القومية.

على أن الأمر لا يقتصر عند حد التسميات، ولكن التعريفات المختلفة التي أطلقت على هذا الحقل من حقول العلوم الاجتماعية عكست في كل حالة من الحالات تأثير العلوم المختلفة الأخرى التي أسهمت في بلورة وتحديد إطاره المنهجي والفكري، وتكاد تلك التعريفات تتعدد بتعدد الكتابات في الموضوع، إضافة إلى أن معظمها تميز بالغموض وعدم الدقة.

ولا يعود ذلك التعدد والتضارب والغموض إلى حقيقة أن الكتاب الذين عالجوا هذا الموضوع دأبوا على إدخال تعديلات وتطويرات

على تعريفاتهم فحسب، وإنما يعود أيضًا إلى وجود ما يمكن أن نسميه تنازع الاختصاص بالنسبة إلى هذا الحقل، وذلك جعل من المحتمل أن تتباين التعريفات والتفسيرات والمسميات.

فنحن إن ألقينا نظرة سريعة على الأدبيات المتوافرة حول هذا الموضوع تبين لنا على الفور أن أربعة أو خمسة من العلوم الاجتماعية المختلفة -على الأقل- دأبت على ادعاء أبوتها لهذا الحقل، واعتبرته فرعًا من فروعها، وهذه العلوم هي: علم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم النفس الاجتماعي، وعلم دراسة الإنسان (الأنثروبولوجيا)، وعلم السياسة، إضافة إلى عدد من العلوم الأخرى التي ما فتئت تردد من حين لآخر تبنيها بعض جوانبه، أو على الأقل أن تدعي أحقيتها في حتمية إسماع صوتها وممارسة تأثيرها في موضوعاته وأبحاثه، ومنها على سبيل المثال، علوم التاريخ والجغرافيا والتربية والبيئة.

هذا التنازع في الاختصاص جعل المتتبع للتطور التاريخي لدراسة الشخصية القومية يقف حائرًا أمام معرفة ما إذا كان الدافع له هو حرص تلك العلوم على التمسك بهذا الحقل والتقرب منه، وذلك في الظروف التي ثبت فيها أهمية تلك الدراسات وجدواها سواء على المستوى العلمي أو التطبيقي[٣٢]، أو هو التهرب منه والعزوف عنه لارتباط دراسات الشخصية القومية في بعض الأحيان بأغراض غير علمية، بالشكل الذي أصبح فيه عدد من الباحثين في الدول الغربية يعتقد أنها أشبه ما تكون بمنطقة (موبوءة) والسبب في ذلك هو أن

بعض تلك الدراسات تتم بتكليف من السلطات العسكرية أو الأجهزة الحكومية في الغرب، وبصفة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، ما يعرض الباحث للضغوط الشديدة من جانب السلطات التي قامت بتمويل الدراسة أو الإشراف عليها، وذلك قد يبعدها عن الموضوعية التامة أو التجرد العلمي الذي ينبغي أن يميز جميع الدراسات الأكاديمية المماثلة.

على الرغم من ذلك كله وجدت نفسي أكثر ميلًا إلى الآراء التي ترى أن الدراسات الخاصة بالشخصية القومية لديها بالفعل ما تقدمه على المستوى النظري، فضلًا على أن التساؤلات التي تثيرها تلك الدراسات لا تزال مطروحة بإلحاح، وإن أهميتها آخذة في النمو والازدياد ولا سيما أن العلاقات الدولية المعاصرة تشهد تعاظمًا في مشكلات القومية واستفحالًا في الصراعات ذات الطابع القومي، ما يرجح أن الاحتياجات العملية ما زالت تتطلب وبإلحاح مزيدًا من تلك الدراسات، بل وأكثر من ذلك فإن تزايد الاهتمام بهذا النوع من الدراسات قد بلغ الحد الذي جعل لنتائجها من القيمة العملية التطبيقية المباشرة ما يحول دون نشرها.

اهتمامي بمفهوم (الشخصية القومية) ومتابعتي للجدل المثار حوله جعلني أعكف على دراسته بشكل متعمق، وأتتبع أدبياته بعناية، وأفند الانتقادات التي تعرض لها، هذا الاهتمام وذلك الولع بمتابعة الدراسات الخاصة بهذا المفهوم لم يكتفِ بأن أوصلني في نهاية

المطاف إلى تكوين منظوري الخاص ورؤيتي الشخصية المتكاملة حوله بما في ذلك التوصل إلى تعريف محدد وضعته له، بل إنه حفزني، وشجعني بعد ذلك بسنين على محاولة تطبيقه على شخصيتنا الوطنية السعودية ما أسفر عنه إقدامي على تأليف كتاب في عام ١٤١٨هـ بعنوان: (**مدخل لدراسة الشخصية السعودية: تأملات في طابع الانتماء الوطني**) وسوف أتحدث عن ذلك بالتفصيل في المكان المناسب فيما بعد إن شاء الله.

انهماكي في المواد التي كنت أدرسها وانشغالي بما كانت تتطلبه من مطالعات وتحضيرات والقيام بأبحاث ودراسات لم ينسِني أو يصرف ذهني أبدًا عن اهتماماتي السابقة التي كنت قد أفصحت عنها حين تحدثت عن انشغالاتي الفكرية في المرحلة التي كنت أدرس فيها في القاهرة، وأعني بذلك بالتحديد موقف الإسلام حيال الأفكار والنظريات والطروحات السياسية التي كنت أدرسها، وبصفة خاصة ما يتعلق منها بالعلاقات الدولية.

كان أول وأهم ما لفت نظري هو أن الدراسات التي تبحث في نظرة الإسلام للعلاقات الدولية -سواء القديم منها أو الحديث- لم تحظَ بالقدر والاهتمام نفسه، ولم تلقَ النصيب نفسه من العناية التي نالتها الدراسات الخاصة بالجوانب الأخرى في المنظومة الإسلامية.

عدم الاحتفاء بهذا الجانب وعدم العناية بتطويره وتعميق جذوره وتقنين قواعده وإحياء ما اندثر من معالمه، لم يقتصر على الفكر

الاستشراقي، بل إن المفكرين المسلمين أنفسهم أسهموا بنصيب في هذه الظاهرة، وإن كان لكل من الجانبين أسبابه الخاصة ودوافعه ومسبباته.

بالنسبة إلى الكتابات الغربية التي تعرضت لتاريخ العلاقات الدولية في العصور الوسطى (وهي الفترة التي أينعت، وازدهرت فيها النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية) فإننا نستطيع أن نرصد اتجاهين: إما تجاهل تام للدور الذي قامت به الحضارة الإسلامية في بناء تقاليد التعامل الدولي، وإما التعرض لذلك الدور بطريقة مشوهة تتم في بعض الحالات عن سوء فهم، وتصدر في حالات أخرى عن سوء نية، وتتمثل الخطورة في كلا الاتجاهين في أن المحصلة النهائية تكون دائمًا هي بناء أحكام تستمد مصادرها من إدراك خاطئ أو معرفة مزيفة.

أما بالنسبة إلى المفكرين المسلمين الذين عنوا بالفكر السياسي الإسلامي وبخاصة في جانبه الدولي، فوجدتُ أنهم ينقسمون بدورهم إلى فئتين: فئة لم تتوافر لديها من -جهة- القدرة على الغوص في أعماق الحضارات الكبرى والتنظيمات السياسية والدولية التي تنشأ في إطارها وتحليل أسسها وجذورها والإلمام بمسببات نشوئها وارتقائها ثم سقوطها وزوالها، ولم تتوافر لديها -من جهة أخرى- إمكانات الجمع بين مفاهيم الإسلام التقليدية ومنهجية البحث العلمي المعاصر بآفاقه التي لا حدود لها، ومن ثم فهي إما تركز

على الجوانب العقدية والفقهية مع إغفال العناية بالجانب الدولي، وإما أنها إذا تناولت هذا الجانب تقتصر في دراسته على الموروث الإسلامي فحسب، دون الاهتمام بتحليل تفاعلات وتوازنات القوى الدولية المعاصرة.

أما الفئة الثانية فقد دأبت على معالجة قضايا الفكر السياسي الإسلامي من منظور غربي عبر التأثر بالدراسات الاستشراقية مع القناعة بأن علماء الحضارة الغربية ومفكريها قد ألموا بكل شاردة وواردة، وأتقنوا المعرفة في كل ثقافة وعلم، غافلين عن أن بعض علماء الغرب ومفكريه أنفسهم يسلمون اليوم بأن المراجعة القاسية لتقاليد التعامل الفكري مع الحضارة الإسلامية تثبت أنهم، وبخاصة بعض المستشرقين منهم، لم يفهموا أو أساؤوا فهم حقيقة هذه الحضارة.

اهتمامي بالدراسات الخاصة بالإسلام والعلاقات الدولية كان له دور أيضًا في تحديد الموضوع الذي اخترته لأطروحة الدكتوراه، كنت عاقدًا العزم من البداية على ألا يخرج موضوع الرسالة عن ثلاثة أبعاد أو محاور ما استطعت إلى ذلك سبيلًا، وهي: أن يكون الموضوع ذا علاقة بالسياسة الخارجية لبلادي، وأن يكون له صلة بالبعد الإسلامي، وأن يتناول دور الملك فيصل بأي شكل من الأشكال؛ وذلك لما كنت أكنّه لشخصية الملك الراحل من تقدير وإعجاب.

قبل اختيار الموضوع وتحديد عناصره، ومن ثم الحصول على الموافقة النهائية عليه أجريت اتصالات عدة استشرت خلالها نخبة

من الأساتذة الذين كنت أكنّ لهم الكثير من التقدير، وكنت واثقًا من أنهم لن يبخلوا علي بالمشورة والإرشاد والتوجيه منهم: المرشد الطلابي الخاص بي (Adviser) الدكتور آلن تايلور، والبروفسور المتميز مجيد خدوري العراقي الأصل، والدكتور جون ديوك أنتوني وكلاهما كانا يُدَرِّسَان في كلية الدراسات الدولية المتقدمة (SAIS) في واشنطن التابعة لجامعة جونز هوبكنز، والدكتور عبدالعزيز سعيد أستاذ نظرية العلاقات الدولية بالجامعة الأمريكية، والدكتور كريم كي الأستاذ بجامعة ميريلاند، والسيد محمد مغيث الدين المعيد بكلية الخدمة الدولية بالجامعة الأمريكية، والسفير الأمريكي الأسبق لدى المملكة باركرهارت. استقر الرأي في النهاية على أن يكون موضوع الرسالة هو: (**المحتوى الإسلامي للسياسة الخارجية السعودية: دعوة الملك فيصل للتضامن الإسلامي ١٩٦٥م - ١٩٧٥م**).

ولإلقاء الضوء على خطة عمل الرسالة ومضمونها ونتائجها، فإنني أنقل هنا حرفيًّا نص الملخص الرسمي المثبت في مقدمة الرسالة (Abstract) وترجمته كالآتي:

«تسعى الرسالة إلى إبراز حقيقة وجود بُعْدٍ إسلامي يمارس تأثيرًا مميزًا في النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المملكة العربية السعودية. إن الهدف الرئيس للرسالة هو التركيز على تجليات هذا البعد الإسلامي وانعكاساته على السياسة الخارجية للمملكة خلال عهد الملك فيصل.

ولكي يتسنى تحقيق هذا الهدف، فإن الرسالة تبدأ بتحليل النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية بغرض توضيح الخلفية اللازمة للتطورات الأخيرة التي أثّرت في النظام الدولي للإسلام، ولكي تربط ذلك بالأوضاع الراهنة في العالم الإسلامي.

وعلى هذا الأساس تسعى الدراسة إلى فحص العوامل التي مارست تأثيرها في المملكة العربية السعودية لكي تتبنى سياسة إسلامية نشطة خلال عهد الملك فيصل، وبخاصة بعد تبني الدعوة للتضامن الإسلامي في عام ١٩٦٥م.

تحاول الدراسة أن تتتبع بداية التحرك في هذا الاتجاه، وذلك بشرح جوهر الدعوة للتضامن الإسلامي بحسب تصورات الملك فيصل لها، والظروف السياسية التي أدت إلى التبني الرسمي لهذه السياسة.

وفي إطار التنظير حول طبيعة الدعوة للتضامن الإسلامي، فإن الدراسة تميل إلى الربط بين البدء في إطلاق تلك الدعوى وتولي الملك فيصل مقاليد الحكم والقيادة السياسية في المملكة، وذلك بدلاً من النظر إليها بوصفها مجرد ردة فعل على الموجة الثورية والراديكالية التي اجتاحت العالم العربي في الستينيات.

تقدم الرسالة أيضًا تحليلاً مقارنًا للعلاقة بين دعوة التضامن الإسلامي والدعوة إلى الوحدة الإسلامية التي برزت في القرن التاسع عشر، إن أهمية الدعوة للتضامن الإسلامي بوصفها التعبير الأقوى

والأوضح لتأثير التوجيه الإسلامي في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية تستلزم تحليلًا دقيقًا لاجتماعات القمة واجتماعات وزراء خارجية الدول الإسلامية التي عقدت في بداية انطلاق أعمال منظمة المؤتمر الإسلامي التي أُسِّست تتويجًا لتلك الدعوة.

إضافة إلى الأدبيات المتوافرة حول الموضوع والبيانات والتصريحات الرسمية اعتمدت الرسالة على بعض الوثائق الأولية المهمة التي لا غنى عنها في استعراض اجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامي وتحليلها.

وتخلص الدراسة إلى أن الدور الذي يقوم به الإسلام في المملكة العربية السعودية لا يؤثر في النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي فحسب، بل ينسحب على تخطيط السياسة الخارجية للدولة وتنفيذها، ويتضح هذا التأثير على سبيل المثال في الموقف الصارم الذي تتبناه المملكة في مواجهة الشيوعية، ويتضح في اتباع بعض السياسات التي تتواءم مع المبادئ الإسلامية في تنفيذ السياسة الخارجية للدولة.

ومع ذلك، فإن التعبير الأبرز في التأثير الذي يمارسه الإسلام في السياسة الخارجية للمملكة تَبَدَّى بشكل واضح في مسيرة التضامن الإسلامي التي تبنتها المملكة والتي تكللت بإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي بمؤسساتها وأجهزتها المالية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

إن العلاقة بين هـذه المسيرة والتأكيد على الجانب العربي في السياسة الخارجية للمملكة لا تتسم بالتناقض بقدر ما تعبر عن التكامل.

تخلص الدراسة أيضًا إلى التأكيد على أن مستقبل التجمع الإسلامي المعاصر يعتمد إلى حد كبير على القدرة على تنفيذ القرارات التي يتم تبنيها، والوفاء بالتعهدات التي يتم الالتزام بها».

بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٧٧م أنهيت جميع المتطلبات الخاصة بالدكتوراه، وتم منحي الشهادة في حفل التخرج السنوي للجامعة الذي أقيم بتاريخ ١٣ مايو ١٩٧٨م. وفي هذا الصدد، فإنه لمما يثلج الصدر أن أشير إلى أنني منحت في الحفل نفسه جائزة أفضل أطروحة دكتوراه لعام ١٩٧٨م. Outstanding Dissertation Award وشهادة رسمية من الجامعة توثق ذلك.

كانت غبطتي وسعادتي بذلك لا توصف، بل لا أبالغ إذا قلت: إن فرحي بالحصول على تلك الجائزة والشهادة كان يوازي ويساوي فرحي بالحصول على شهادة الدكتوراه نفسها؛ لأن هدفي من الدراسة والتحصيل العلمي والأكاديمي لم يكن أساسًا هو الحصول على الشهادة في حد ذاتها، أو الاستفادة منها في الترقية الوظيفية بقدر ما كان تنمية معارفي الفكرية والعلمية وصقل قدراتي على البحث والاستقصاء، وتوسيع آفاقي المعرفية والثقافية، ولعلي لا أحتاج لكي أبرهن على ذلك إلى أن أشير إلى أنني كنت قد حصلت على المرتبة

التاسعة في الكادر الوظيفي الحكومي، وهي المرتبة التي يعين عليها حاملو درجة الدكتوراه، قبل إتمام دراستي وحصولي على شهادة الدكتوراه، ولو أنني كنت حريصًا على مجرد الاستفادة من الشهادة بوصفها وسيلة للترقية لما تجشمت عناء مواصلة الدراسة بكل ما كان يتطلبه ذلك من مشاق ومصاعب ومتاعب وتضحيات.

بحصولي على درجة الدكتوراه أكون قد وصلت -بالنسبة إلى مسيرة التحصيل العلمي المدرسي- إلى نهاية طريق بدأته منذ اليوم الذي طرقت فيه أبواب المدرسة الابتدائية حينما بلغت السادسة من عمري... رحلة طويلة وشاقة أرهقتني في بعض مراحلها من أمري عسرًا، ولكنني ولله الحمد لم أصب بالداء الذي أصاب بعض من أعرف الذين سولت لهم أنفسهم أنهم بحصولهم على درجة الدكتوراه قد وصلوا إلى سدرة المنتهى، وأتوا بما لم تستطعه الأوائل، فلقد أنعم الله علي بالوعي بأن هذه الدرجة لا تمثل غاية في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة تعينني على أن أواصل مسيرة حياتي بمفهوم جديد ومنهج مختلف ومقاصد متغيرة، هذا كل ما في الأمر، وأما ما سوى ذلك فلم يكن يعنيني في شيء؛ لأني لم أحفل في يوم من الأيام بوضع حرف الدال قبل اسمي، أو أن أقدم نفسي للناس مسبوقًا بهذا اللقب، بل كنت أكره ذلك، وأمقته، وما كنت آبه إذا خاطبني الناس بهذا اللقب العلمي أم لم يخاطبوني به، فالأمر عندي سيان.

ثالثًا: الحياة في أمريكا... تحليل وتقويم (للظاهرة) الأمريكية:

عشر سنوات كاملة قضيتها في أمريكا، درستُ في جامعاتها، وتعلمتُ في معاهدها، واختلطتُ بأهلها وناسها، وتجولتُ في ولاياتها شمالاً وجنوبًا وشرقًا وغربًا، بما في ذلك الولايات الخارجة عن حدودها القارية مثل هاواي وألاسكا، حرصتُ على الاطلاع على ما تنشره، وتبثه وسائل إعلامها من أخبار وبرامج، وما تلفظه مطابعها ودور نشرها من كتب ومؤلفات، راقتني فيها أشياء، وساءتني فيها أخرى، استوعبت، وتفهمت بعض مظاهر تقدمها ورخائها وحضارتها، واستعصى علي فهم جوانب أخرى من تلك المظاهر.

كان أول انطباع لمسته بعد أن بدأت أستوعب طبيعة الحياة في أمريكا، وأتحسس مظاهرها، وأتلمس أبعادها، هو أنها بلد يدعو إلى الانبهار، بلد جمع في داخله أكبر كمية من (أفعل التفضيل) فهي أقوى، وأغنى، وأحدث بلاد العالم، كل شيء فيها أضخم، وأسبق، وأعظم مما تجده في أي بلد آخر، إنها البلد الذي وصلت فيه سيطرة الإنسان على الطبيعة وتسخيرها لخدمته، وتأكيد سيادة العقل البشري على العالم المادي وقدرته على تشكيله وفقًا لغاياته، وبعد أن تخطيت مرحلة الانبهار اكتشفت أن ما سبق أن أسميته (الظاهرة الأمريكية) يتميز ببعض مظاهر ومعالم محددة تشد انتباه كل من يقدر له أن يعيش في تلك البلاد، ويتأمل في تجربتها ونظام حياتها،

بصرف النظر عن موقفه الشخصي -سواء أكان سلبيًّا أم إيجابيًّا- من تلك الظاهرة[٣٣].

أول ما يلفت النظر -وهو ما لفت نظري أيضًا بطبيعة الحال- هو الرخاء العريض والثراء الفاحش والتقدم المادي المذهل الذي لم تعهد المجتمعات البشرية مثله من قبل، لعل هذا كان ولا يزال هو الصفة الرئيسة التي تشتهر بها أمريكا في العالم كله، وهو الرد الذي تجيب به أمريكا عن كل من ينتقدها أو ينتقد نظامها وتجربتها ومنهاج حياتها، بيد أن هذه الدرجة العالية من الثراء والتقدم -كما بدا لي في حينه- كانت هي السبب في كثير من الأخطاء التي يُحَمِّلُهَا العالم الخارجي لأمريكا، ذلك أن هذا النجاح الكبير الذي حققه الأمريكان في فترة قصيرة، جعلهم يعتقدون أنهم قد وجدوا (الوصفة السحرية) التي يكفي أن يطبقها أي بلد آخر لكي يصل إلى هذه الدرجة من الثراء، وتلك المنزلة من التقدم والرخاء، ويعتقدون أن محاكاة أو تطبيق هذا النموذج كفيل بحل مشكلات أي بلد آخر ودفعه بخطوات سريعة إلى الأمام، ما دام قد جعل من أمريكا نفسها أعظم وأقوى دولة في العالم في خلال مدة تجاوزت مئتي سنة بقليل، بيد أن الاعتقاد بإمكانية تطبيق النموذج الأمريكي في أي مكان آخر خطأ دون شك، تمامًا مثل الخطأ الذي يرتكبه من يحاول فهم وتفسير الظاهرة الأمريكية بالظروف القائمة في بلاد أخرى غيرها، والسبب في ذلك هو أن هذه الظاهرة فريدة في نوعها وغير قابلة للتكرار؛

لأنها حدثت نتيجة لتضافر عدد من الظروف والعوامل التي يستحيل أن تتجمع مرة أخرى في مكان آخر أو في زمان مختلف.

لا شك أن هناك ظروفًا كثيرة خاصة بأمريكا أسهمت في تحقيق هذا النجاح السريع، ولو أن الولايات التي تكونت منها الدولة آثرت الانفصال ولم تتحد في وطن واحد كبير، لما وصلت كل ولاية إلى الرخاء والتقدم الذي بلغته الآن، ولكنها حين آثرت الوحدة في كيان كبير إنما اتخذت أهم وأنجح قرار في حياتها[٣٤] (يا ليت قومي يسمعون ويعون..!!).

مما يلفت النظر أيضًا في أمريكا هو أنها قارة شديدة التنوع، مساحتها هائلة، ومناخها مختلف، وشعبها هجين من مهاجرين من مختلف أنحاء العالم، فلا يمكن على سبيل المثال أن تعيش في نيويورك أو لوس أنجلوس أو شيكاغو أو ميامي، وتختلط بساكنيها، ثم تصدر حكمك على أمريكا بناء على ذلك، فالتبسيط في هذه الحالة مضلل إلى حد كبير، ويقود إلى نتائج خاطئة، ولكن الإنسان لا يملك إلا أن يلاحظ سواء يمَّم وجهه شطر شرق البلاد أو غربها، أو تجول في شمالها أو جنوبها، أنها بلاد أقامها مهاجرون ومغامرون جاؤوا إليها من أوروبا فرارًا من كثير من أثقال الماضي، جاء كل واحد منهم واضعًا نصب عينيه أن يقيم في هذه البلاد البكر عالمه الخاص به، وأن يصنع الرخاء والثراء اللذين طالما حلم بهما، وأن يفلح أرضًا، أو يقيم في منطقة ظهرت فيها مناجم جديدة، أو أن يفتتح حانوتًا

صغيرًا، كان كل ما يحرص عليه المهاجرون هو ألا يتدخل أحد في شؤونهم، وألا تطالبهم حكومة بضريبة، أو يدعوهم رئيس إلى قتال، وألا يجدوا في طريقهم حواجز جمركية.

من هذا كله ولد النظام الفردي، والعقيدة الفردية، وكراهية أي نشاط حكومي، وولدت النزعة إلى سياسة العزلة، وولد التهافت على تحقيق التقدم المادي ورفاهية الحياة الشخصية، ومن هنا نشأ ما أسماه القوم (الحلم الأمريكي) The American Dream الذي يمكن اختزاله في اعتقاد كل أمريكي بأن نظام الحكم في بلده هو أفضل نظام عرفته البشرية في تاريخها الطويل، وبالثقة المطلقة في القدرة على التغلب على جميع المشكلات، وبالإيمان بأن الرخاء هو قدر الشعب الأمريكي المحتوم، الذي يعني أنه بإمكان كل مواطن أمريكي عن طريق الجد والعمل أن يتحول إلى مليونير.

مما يلفت النظر في (الظاهرة الأمريكية) أيضًا أن الملايين الذين هاجروا إلى أمريكا لم يكونوا كلهم من المغامرين أو المجرمين الهاربين من بلدانهم الأصلية بحثًا عن الأمان، أو طلبًا للرزق، أو تنسمًا للحرية، فقد هاجر إليها أيضًا آلاف من خيرة العلماء في بلادهم الذين وجدوا أن أبحاثهم العلمية التي تحتاج إلى المال والاستقرار والهدوء لا تجد مجالًا لها في حروب بلادهم وصراعاتها، أو في الروتين والفساد والتعقيدات التي تسود أنظمتها الإدارية والمالية.

تعطي قوانين الهجرة الأمريكية الأولوية لذوي الدرجات العالية في الفروع العلمية بالذات، وكان من الطبيعي أن الظروف التي جذبت العلماء من الخارج أنجبت دون شك علماء كثيرين من الداخل، على أنه من الملاحظ أن التوجه الأبرز في أمريكا هو نحو العلم التطبيقي؛ أي العلم الذي يرتبط بالفائدة العملية، فلم تشتهر أمريكا بالأبحاث الفلسفية أو العلمية المجردة، فالنظريات العلمية التي تولد في خارج أمريكا كمجرد نظريات تتحول فيها إلى تجارب وتحسين وإتقان ومخترعات علمية، يؤمن الأمريكي بالأشياء قبل الأفكار، يؤمن بالأشياء التي تتحقق ماديًّا، لا بالتمرينات العقلية، كنت ألاحظ طيلة السنوات التي عشتها في أمريكا كل يوم اختراعات جديدة واكتشافات وابتكارات جديدة، بعضها باهر لا يلبث أن يؤثر بالغ الأثر في تفكير القوم وفي نهج حياتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وبعضها لا يتعدى دائرة المطبخ أو الحمام أو الحديقة، ولكنه يقلب الحياة المنزلية رأسًا على عقب، حقًّا إنها مدنية تشيّد، وتبتكر، وتبدع كما لم تشيّد وتبتكر وتبدع أية مدنية سبقتها، وهي تتخذ من العلم دليلًا لها وهاديًا، وتتخذ من الكسب المادي وحب المتعة والرفاهية حافزًا لها ودافعًا[٣٥].

كذلك، فإن من الأساسيات التي تتميز بها (الظاهرة الأمريكية) هو الشعور الحاد بالحرية، الذي يطغى على مشاعر المواطن الأمريكي وأحاسيسه، ويجعله يؤمن بأنه هو السمة الإيجابية الكبرى التي يتفوق بها نمط الحياة الأمريكي على سائر أنماط الحياة المعاصرة.

يفتخر المواطن الأمريكي بأنه ينتمي إلى أكثر المجتمعات البشرية حرية، وبالفعل فدستوره وقوانينه تعطيه ضمانات تؤمن له هذه الحرية، وتصونها، وتحميها، وتمنحه حق التعبير عن نفسه، ومحاسبة حكومته، وتكفل له اختيار ممثلين دون تدخل سافر، وسحب ثقته ممن يسيئون استغلال سلطتهم، ولا يقتصر الأمر عند هذا المستوى السياسي أو الاجتماعي، فشعور الإنسان الأمريكي بالحرية يمتد حتى يصل إلى تفاصيل حياته الشخصية، فهو يمتلك حرية كاملة في اختيار نوع التعليم الذي يريده، وهو حر في اختيار نوعية العلاج الذي يتلقاه، وفي اختيار صاحب العمل الذي يعمل عنده، وفي أن يغيره متى شاء لو أتيحت له فرصة أفضل، بل إن الابن والابنة لهما الحرية في ترك منزل العائلة والبدء في حياة مستقلة ماديًّا ومعنويًّا منذ اللحظة التي يشعران فيها بالرغبة في الاستقلال.

كان مما شد انتباهي أيضًا وبشكل ملحوظ هو التطبيق الأمريكي لمفهوم الوحدة السياسة والوطنية، أعجبت كثيرًا بالكيفية التي استطاع الأمريكان بها أن يحافظوا على وحدتهم الوطنية أمام تيارات التقسيم والتفكيك التي انتشرت في جميع أرجاء العالم انتشار النار في الهشيم، وتمنيت أن تكون نظريتهم في ذلك -وهي التي يطلقون عليها اسم البوتقة- Melting Pot مثلًا تحتذي به كل الدول التي تسعى جاهدة للمحافظة على وحدتها الوطنية.

نجحت التجربة الأمريكية -في اعتقادي- لأنها استطاعت إعطاء المواطنين الذين ينتمون إليها والذين يشكلون مزيجًا من الأعراق المختلفة، وخليطًا من الجنسيات والقوميات المتعددة ما يكفي من دوافع مقبولة ومسببات مقنعة تدفعهم للذوبان في الهيكل السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تمثله الدولة، أدى شكل ومضمون التعاقد الاجتماعي بين المواطن والدولة القائم على البناء المؤسسي والممارسة الديمقراطية في الحقوق والواجبات الوطنية، وتمازج المجتمع وتكافؤ الفرص، والانفتاح الثقافي، أدى كل ذلك إلى ذوبان المكونات العرقية والقومية للمواطن الأمريكي، وبروز خطاب أمريكي واحد تعبر عنه المؤسسات الثقافية والإعلامية بمختلف وسائطها وأدواتها.

كانت (الوصفة) الأمريكية لمثيلاتها من التجارب الاتحادية الأخرى في العالم تقول: إذا أردتم المحافظة على تجربتكم وصونها من التمزق وحمايتها من التفكك والتقسيم، فإن عليكم إيجاد انتماء قومي وعرقي جديد، ولاء وطني جديد، بوتقة سياسية واجتماعية جديدة، تذوب فيها الانتماءات القومية والعرقية القديمة، وتنصهر فيها البوتقات السياسية والاجتماعية القديمة. نقطة الانطلاق في التجربة الأمريكية لم تكن في المحافظة على الثقافات القديمة المتنوعة، أوروبية كانت أم آسيوية أم إفريقية، بما تمثله من قيم وفكر وسلوك، وإنما صهرها وتذويبها، ومن ثم إيجاد ثقافة (حضارة) أمريكية جديدة ونظام حياة أمريكي جديد.

على أن هذه الإطلالة المشرقة البراقة للظاهرة الأمريكية، وبما أَضْفَتْهُ عليها المعالم والمظاهر الأساسية التي أشرت إليها من بريق وتوهج ورونق، لا تحكي القصة الكاملة، ولا تعبر عن بعض الأعماق الخفية لتلك المعالم والمظاهر التي لا تدركها الأبصار للوهلة الأولى، إن الكمال لله وحده سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وكما أنه لا يوجد الإنسان الكامل الخالي من العيوب والنقائص، فإنه لا توجد الأمة أو الشعب أو المجتمع الخالي من الآفات والسلبيات.

ولا بد لي أن أعترف هنا قبل الاستطراد في توضيح هذا الجانب أن حديثي عما وراء الأكمة وما خلف المظهر الخارجي، أو الوجه الآخر للصورة الأمريكية يرتبط بشكل يكاد يكون مباشرًا بتركيبتي النفسية، وسلمي القيمي، وأولوياتي في الحياة.

إنني بطبيعتي رجل محافظ تقليدي لا أميل إلى التغييرات الجذرية المفاجئة، وبحكم تكويني النفسي شخص مسالم، هادئ الطبع، لين العريكة، لا أحبذ الصخب والضوضاء، وأكره العنف والشدة والمواجهة، وبحكم نشأتي وتربيتي إنسان يؤمن بالمعنويات، ويحتكم إلى المبادئ والمثل والقيم والأخلاقيات، ما يجعلني أنفر من الماديات، وأمقت الوسائل (الميكيافيللية) واللجوء إلى مبدأ الغاية تبرر الوسيلة بوصفه أسلوبًا من أساليب التعامل البشري الإنساني.

كان من الطبيعي أن شخصًا يحمل كل هذه الصفات والسمات -سواء عدّها البعض نقائص وعيوبًا، أو عدّها مزايا ومحاسن- لا

بد أن يجد صعوبة بالغة في التكيف مع طبيعة الحياة الأمريكية، أو الاندماج في أعماقها، أو الانصهار في بوتقتها. لقد عشت خلال السنوات التي أمضيتها في أمريكا في حالة استقطاب نفسي وتناقض فكري بين الانبهار بالتقدم العلمي المذهل والاستمتاع بوسائل الرفاهية ورغد العيش التي يوفرها النموذج الأمريكي، والإعجاب بتطبيق الأنظمة واحترام عامل الوقت، والتأثر ببعض نغمات قيثارة الحرية التي كثيرًا ما يطيب للأمريكان العزف على أوتارها، بوصفها سمتهم المميزة وسجيتهم الأثيرة وخصلتهم المحببة... أقول: إنني عشت حالة استقطاب نفسي وفكري بين هذا كله وبين بعض الأجواء والمظاهر والصور والأنماط التي اكتشفت أنها كانت تتناقض مع مثلي وقيمي وأخلاقياتي، وتتعارض مع ميولي وتوجهاتي وطبائعي، وتتصادم مع مشاعري وأحاسيسي وأهوائي.

وحينما توصلت إلى قناعة تامة بصعوبة حسم هذا، الاستقطاب النفسي، وإنهاء هذا التناقض الفكري ووجدت أنه لا طاقة لي بالاستمرار على هذا المنوال، آثرت الانسحاب، واتخاذ قرار لا عودة فيه بأن الأوان قد آن لطلب الانتقال من أمريكا والعودة إلى الوطن كما سبق أن أوضحت آنفًا.

كانت أولى المظاهر التي تصادمت مع قناعاتي ومع القيم التي أحملها هي أن مجتمع الثراء والوفرة الذي حققته المعجزة الأمريكية، وبكل بريقه وجاذبيته، تميز في بعض جوانبه وتطبيقاته بتجاهل الجانب الإنساني، لا أعني بذلك أن الإنسان في أمريكا يحارب أو

يضطهد في كل الحالات، وإنما أعني ببساطة أن الإنسان هناك (لا يُعمل له حساب) فهو يأتي على الهامش بالقياس إلى ضرورات الأعمال الصناعية والتجارية، فعندما تكون مصلحة الأعمال الاقتصادية (البيزنس) مهددة تصبح العوامل المجردة التي لا تقيم أي وزن لما هو إنساني هي وحدها التي تؤخذ في الاعتبار.

وهذا يعني كما يقول البعض: إننا بكل بساطة بصدد شكل من أشكال قانون الغاب، ولكنه منقول من صورته البدائية إلى صورة شديدة التعقيد تلائم أعلى مراحل العلم والتقنية وأعقد صور الإنتاج، فالهدف الأساسي هو أن تدور عجلة الإنتاج بكفاءة، وأن يزداد الربح، وأن تتوسع الأعمال بلا توقف أو انقطاع، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف لا يقام وزن للعوامل الإنسانية، بل ينظر أحيانًا إلى الاهتمام بها على أنه سمة مميزة للمجتمعات المتخلفة، باعتبار أن الكفاءة الصناعية والإنتاجية ينبغي أن تكون لا شخصية ومجردة[٣٦].

أزعجتني جدًّا ملاحظة أن الإنسان هناك لا يعمل إلا من أجل المزيد من المال ومن الأرباح ومن المستوى المادي المرتفع، قد تكون هذه حقيقة من حقائق الحياة، وهي كذلك بالفعل، وقد يكون هذا هو أقوى الحوافز التي ثبت، حتى المرحلة الحالية من تاريخ البشرية على الأقل، أنها هي التي تحرك الإنسان، وتقوده إلى الإنتاج وبذل الجهد، هذا كله جائز، وقد يكون بالفعل هو الواقع والحقيقة، ولكن المشكلة لدي هي أنني كنت ولا أزال أومن بأن ما يجب أن يحرك الإنسان

ليس الماديات فحسب -على الرغم من اعترافي وإقراري بأهميتها- وبأن الإنسان يختزن قوى تعلو على مجرد السعي المباشر إلى الكسب والاقتناء، جميل أن يكون في الحياة عمل وكدح وإنتاج، جميل أن تكون في الحياة لذة ومتاع، ولكن على شرط ألا يستغرق كلاهما الحياة، وعلى أن تبقى هناك فترة للتأمل الهادئ والتطلع إلى آفاق أعلى وأرحب من مجرد اللذة والمتاع.

أيضًا كان من المظاهر التي وجدت أنها تتنافر مع طبائعي وكثيرًا ما سببت لي القلق والتوتر وافتقاد الشعور بالراحة النفسية والأمان هو ظاهرة العنف وما أفرزته من تفشي الجريمة بجميع ألوانها وأشكالها بل والتفنن فيها، استقر في ذهني منذ البداية أن العنف هو شيء متجذر في الطبيعة الأمريكية، وأنه ظاهرة اتسمت بها الشخصية الأمريكية منذ بداية التكوين التاريخي للأمة، بما صاحب تلك البداية من صراع حاد ومرير على البقاء أدى إلى أن يكون العنف سمة دائمة وطبيعة مميزة للمجتمع، ولعل افتتنان الأمريكان ببعض أنواع الألعاب الرياضية العنيفة هو أحد الشواهد على ذلك، ويكفي أن تلاحظ منظر الجماهير وهي تتابع مباريات ما يسمونه (كرة القدم) على الطريقة الأمريكية التي ليس لها من اسمها أي نصيب، إذ إن (القدم) لا تشترك في اللعب بقدر ما يحاول كل لاعب أن يخطف الكرة بين يديه، ويجري بها ليصل بها إلى الهدف، بينما يحاول لاعبو الفريق الخصم أن يعوقوه بكل وسيلة ممكنة، بما في ذلك الضرب في البطن والسحب والجر، وإن أدى ذلك إلى تهشيم الأذرع والسيقان

بكل عنف وشراسة، ومنظر مباريات الملاكمة والمصارعة (الحرة) التي لا ينال إعجاب الجماهير فيها إلا أكثر اللاعبين عنفًا ووحشية، ولا يثيرهم إلا منظر الدماء وهي تسيل من اللاعبين.

يكفي أن تلاحظ منظر الجماهير وهي تتابع هذه الألعاب الرياضية الخشنة لتدرك مدى غرام القوم وهيامهم بمظاهر العنف ومشاهده، وكذلك الحال بالنسبة إلى الأفلام السينمائية التي تعج بأشكال وألوان متعددة وعجيبة من العنف الذي كثيرًا ما كان يدفعني إلى التساؤل عما إذا كان يُعدّ تعبيرًا وصدى عن واقع الحال في المجتمع الأمريكي، أم أنه هو الذي أدى إلى تفاقم موجات العنف إلى الحد الذي بلغته في المجتمع؟ كان من الطبيعي أن تؤدي ظاهرة العنف المتأصل في الطبيعة الأمريكية إلى تفشي الجريمة بشكل جعل نسبتها في المجتمع الأمريكي تعلو على نظيرتها في معظم المجتمعات الأخرى. ولا يمكن أن أنسى وأنا أتحدث عن هذا الجانب التصريح الذي أدلى به الرئيس ريتشارد نيكسون ذات يوم عن تفاقم الجرائم في البلاد، والذي قال فيه: إن واشنطن أصبحت عاصمة الجرائم في العالم، بيد أن الأهم من ذلك هو ما لاحظته من وجود ارتباط وثيق بين (شكل) الجريمة الأمريكية والطابع العام للمجتمع، ففي العالم كله ترتكب جرائم، والكثير منها يبلغ درجة عالية من البشاعة، ولكن الجريمة في أمريكا لصيقة إلى حد بعيد بالمجتمع الأمريكي نفسه، فهي أولًا جريمة تقنية -إذا صح التعبير- تستخدم فيها أحدث الأساليب والمعدات التي يقف أمامها أعتى المجرمين في المجتمعات الأخرى مشدوهين، وهي ثانيًا جريمة لا

إنسانية، حيث إن نسبة جرائم القتل التي ترتكب بلا سبب أو لأسباب لا يمكن أن تؤدي إلى القتل في المجتمعات الأخرى نسبة جد عالية، وهكذا تكون الجريمة صورة مصغرة للمجتمع الأمريكي في تقنياته الرفيعة المقترنة باللا إنسانية.

تبقى بعد ذلك مسألة الحرية التي يعدّها الأمريكي مفخرته الكبرى والذي وصل إلى حد إطلاق اسم (العالم الحر) على الاتجاه الأيديولوجي الذي تتزعمه أمريكا، ففي الوقت الذي لا أخفي فيه تأثري بالمضامين السياسية لمفهوم الحرية، كما يراها ويطبقها الأمريكي، وفي الوقت الذي لم أُعِر فيه كثيرًا من الاهتمام، أو أبدى فيها شيئًا من الأهمية لما كان يردده مناهضو التجربة الأمريكية من أنه على الرغم من أن الحرية في أمريكا موجودة (قانونيًّا) ومحترمة (شكلًا) فقط، إلا أن كل شيء يتم تحت السطح وبطريقة (قانونية) أيضًا، بحيث تفرغ هذه الحرية من مضمونها ومحتواها الحقيقي، وتكون إطارًا خارجيًّا يختلف عن محتواه الداخلي كل الاختلاف، إلا أن الشيء الذي لم أتمكن على الإطلاق من فهمه أو استيعابه، ناهيك عن تقبله أو الاقتناع به، هو بعض الممارسات الاجتماعية والشخصية لمفهوم أو فلسفة الحرية بالشكل الذي وجدت الأمريكان يطبقونه، ويسيرون عليه، بل ويباركونه، ويخاصمون أشد الخصام من يخالفه أو يعترض عليه.

من ذلك على سبيل المثال حركة (الهيبيز) التي ظهرت خلال السنوات التي قضيتها في أمريكا، ونادت بالتحلل من جميع القيم والأعراف الموروثة، ومن ذلك (الثورة الجنسية) التي اندلعت أيضًا في تلك السنوات، وَدَعَتْ إلى تحرير الجنس من كل القيود، بما فيها قيود الأخلاق والحياء، والمنطق والطبيعة البشرية.

وإن أنسَ لا أنسَ ثلاثة مظاهر لهذا النوع من الممارسات التي رصدتها في أثناء إقامتي في أمريكا، ووقفت أمامها ليس فقط مشدوهًا ومتعجبًا، بل وأيضًا مستنكرًا ورافضًا، جاءت المشاهد الثلاثة على النحو الآتي: خبر نشرته إحدى الصحف الأمريكية عن قيام مجموعة من العاهرات أو المومسات أو ما يسمونه بنات الليل وبائعات الهوى واللذة بعقد تجمع لهن في إحدى الكنائس في منطقة لوس أنجلوس طالبن فيه برفع (الأجور) التي يتقاضينها لقاء (الخدمات) التي يقدمنها للمجتمع، وخبر غطته وسائل الإعلام حول مسيرة حاشدة في واشنطن العاصمة قام بها بعض (المثليين) والشاذين جنسيًّا احتجاجًا على ما يلاقونه من عدم اعتراف بِـ (حقوقهم) وحجر على ممارساتهم، وخبر من ولاية كولورادو -على ما أذكر- عن زواج (قانوني) تم عقده في إحدى الكنائس بين (شابين) من الشاذين جنسيًّا.

تساءلت بيني وبين نفسي بسذاجة غريبة وأنا أشد الحزام على مقعدي في الطائرة التي أقلعت بي من مطار دالاس الدولي في

طريق العودة إلى الوطن: ألم يكن من الممكن أن يتم تحقيق كل هذا التقدم والثراء والحرية والرفاهية والرخاء الذي تميزت به التجربة الأمريكية دون أن يصاحبه، ويلازمه، أو ينتج عنه، أو يؤدي إليه ما شاهدته، وما لمسته في الحياة اليومية الأمريكية من علامات القلق والتوتر، ومشاهد الانحلال الأخلاقي، ومظاهر التفكك الاجتماعي والأسري، والشعور بالضياع، ومعالم انتشار العنف والجريمة؟ هل هناك تلازم ضروري وحتمي بين تحقيق تلك الإيجابيات والمحاسن وبين تفشي هذه السلبيات والمساوئ؟

هل صحيح القول: إن التجربة الأمريكية قد أمدت المواطن الأمريكي بالوسائل، وحجبت عنه الغايات؟ وفرت له الرفاهية المادية، وحرمته السكينة الروحية؟ منحته المادة، وسلبته الروح؟ أعطته العلم، وحرمته الإيمان؟ كيف يمكن أن نقوِّمَ الظاهرة الأمريكية؟ هل يجري تقويمها باعتبار أنها أقوى دولة في العالم، وأنها أساس الحضارة والمثال الذي يحتذى في التقدم العلمي والمادي والتقني، وباعتبار أنها هي القوة الضاربة الأولى في العالم، وصاحبة السطوة والسلطان والنفوذ، وباعتبار أنها معقل الحرية ، أم أنه يجب أن يتم تقويمها بما تملك من القيم والأخلاق والاعتبارات الإنسانية، وما يتمثل فيها من مبادئ ومثل وأعراف مدنية وإنسانية، وما تملك من رصيد الفطرة الإنسانية الصافية التي فطر الله الناس عليها، وما توليه من اهتمامات بالروح والنفس والمشاعر والأحاسيس وبمقدار ما أضافته إلى رصيد التاريخ الإنساني والحضارة الإنسانية والفضائل الإنسانية؟[٣٧].

قلت في نفسي وأنا أردد كل هذه التساؤلات: حقًّا إنها لبلاد المتناقضات، هذه البلاد التي أُوَدِّعُهَا الآن بعد أن بذرت فيها عشر سنين من عمري، بلاد تنمو عموديًّا بسرعة فائقة في الوقت الذي تتقلص أفقيًّا بمثل تلك السرعة، بلاد استطاعت أن تفعل في خلال سنوات ما لم تتمكن دول أخرى أن تفعله في خلال قرون.

أليست هي بلادًا غزت العالم كله ببضائعها واختراعاتها ودولاراتها وأفلامها -وتغزوه الآن بعدتها وعتادها- إلى حد أن بات (النمط الأمريكي) هو النمط الأحب والأكثر انتشارًا في جميع أصقاع الأرض، حتى إن مجاهل إفريقيا وسهول سيبيريا وصحراء النفود وموانئ آسيا شرقًا وشواطئها غربًا لا تخلو من مظهر من مظاهر الحياة الأمريكية والمنتجات الأمريكية، بلاد ليس للخمول والكسل فيها من نصيب، بلاد أكره ما تكرهه الجمود والقناعة والركود، وأحب ما تحبه الحركة والطموح والابتكارات، بلاد تجري بسرعة، فهل تراها تدري إلى أين؟ ولأن سرعتها قد انتقلت بالعدوى إلى سائر أقطار الأرض، فالسؤال حري بأن يوجه أيضًا إلى جميع أبناء الأرض: إلى أين؟

وحين عجزت أن أجد الأجوبة الشافية والكافية والمقنعة لجميع تساؤلاتي وحيرتي أغمضت عينيَّ، ورحت في سبات عميق لم أفق منه إلا على صوت قائد الطائرة وهو يطلب من الركاب ربط الأحزمة استعدادًا للهبوط في مطار جدة الدولي.

المحطة
الخامسة

جدة (٢)
(الانطلاق)

١٣٩٨هـ (١٩٧٨م) - ١٤٠٤هـ (١٩٨٤م)

بعد أن أتممت إجـراءات الوصول في مطار جدة توجهت صوب المخرج الرئيس في طريقي إلى خارج المطار، لم أكد أعبر البوابة الزجاجية المؤدية إلـى الخـارج حتى وجدتني فجأة غارقًا في بحر الرطوبة الخانقة التي تشتهر بها جدة في أوقات معينة من السنة، قلت في نفسي: ما أشبه الليلة بالبارحة! فها أنذا بعد عشر سنوات كاملة أعود مرة أخرى إلى جدة، بجوها الحار ورطوبتها وهوائها اللزج وكأن شيئًا لم يكن، ولكن هيهات هيهات أن يكون ذلك كذلك، قد تكون الرطوبة هي الشيء الوحيد الذي لم يتغير بالفعل، أما ما عداها فلم يكن هناك شيء واحد يجعل الليلة تشبه البارحة.

لم أكن في حاجة إلى من ينبّهني أن كل شيء قد تغير، فلقد بدا لي ذلك واضحًا جليًّا منذ الوهلة الأولـى، لم تمضِ أيام معدودات حتى بدت معالم التغير تبرز رويدًا رويدًا، وبدأت أشعر بها، وألمسها، وأتفاعل مع تأثيراتها وأبعادها، لم يكن التغير جزئيًّا أو محدودًا، بل كان عامًّا وشاملًا، لقد طال التغير في المقام الأول شخصي وظروفي وأوضاعي الخاصة، وطال أجواء العمل في الوزارة التي أعمل بها، بل لقد طال البلد بأسره، وأثر في أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية. كان لا بد لكي تتضح صورة هذه التغيرات ونوعيتها ومداها ومكامنها من عقد مقارنة سريعة بين ما كان عليه الحال حين وصلت إلى جدة في بداية عام ١٩٦٥م قادمًا من القاهرة بعد حصولي على الشهادة الجامعية، وبين ما أصبح عليه الحال حين عدت إلى جدة مرة أخرى في بداية عام ١٩٧٩م بعد انتقالي من عملي بالسفارة في واشنطن.

دعني -أيها القارئ الكريم- أصف لك أولًا ما طرأ على شخصيتي وأوضاعي الخاصة من تغيرات.

حين عدت إلى الوطن بعد تخرجي في الجامعة في القاهرة كنت شابًّا في مقتبل العمر، يجهل متى وكيف يبدأ مسيرته العملية، ويحدد مساره العلمي، عديم التجربة، لا يحيط علمًا، ولا يفقه كثيرًا من مداخل ومخارج ومزالق العلاقات الاجتماعية والإنسانية، لا يُقَدِّرُ معنى وتبعات المسؤولية، خاليًا من أية ارتباطات عاطفية أو زوجية أو أسرية، قليل الاعتماد على الذات، كثير الاتكالية على الغير خاصة فيما يتعلق بتأمين مصادر عيشه وحياته أو ترتيب أموره وشؤونه الخاصة والمنزلية.

بعد ما ينوف على أربعة عشر عامًا من ذلك التاريخ، عدت إلى الوطن بوضع مغاير تمامًا، وبشخصية مختلفة كل الاختلاف. عدت مزودًا برؤية واضحة ومحددة لحاضري ومستقبلي، عدت مسلحًا بشهادات عليا حققت طموحاتي، وأرضت تطلعاتي، وأكسبتني فهمًا أعمق وإدراكًا أشمل، ليس فقط لجوانب ومجريات المهنة التي اخترت أن أزاولها، بل ولحقائق وواقع العلاقات الدولية التي تدور في فلكها السياسة الخارجية لبلادي، عدت مدعومًا بثقة راسخة في النفس، واعتماد كبير على الذات، وشعور متزايد بالمسؤولية، تعلمت في خلال المدة التي قضيتها في الخارج كيف أدير شؤوني بنفسي ومن دون الاعتماد على الغير، على سبيل المثال تعلمت كيف يجب أن أوازن بين

وارداتي ومنصرفاتي، وكيف يجب أن أُحْكِمَ السيطرة على ميزانيتي الخاصة، وأتمكن من العيش في حدود دخلي ومواردي المالية المتاحة والمحدودة وبطريقة أستطيع بها أن ألبّي الحاجات والمتطلبات الخاصة بي وبأسرتي إلى أقصى حدود الإمكان دون الحاجة إلى الاقتراض الشخصي أو حتى اللجوء إلى التقسيط ما استطعت إلى ذلك سبيلًا.

وبالقدر الذي كنت أكره فيه الاقتراض أو الديّن، الذي هو بالفعل كما يقال: هَمٌّ في الليل ومذلة في النهار، كنت ولا أزال لا أرتاح إلى الإقراض للغير. كان مبدئي الأثير: «لا اقتراض ولا إقراض».

على هذا النهج سرت طوال عمري، مع ميل ملحوظ إلى قلة في الإنفاق على نفسي ومتطلباتي الخاصة، فكل ما أحصل عليه له وجهان فقط للإنفاق: أهل بيتي والكتب، ولو رآني أحد في بعض المواقف الشخصية للمس بخلًا عجيبًا في الإنفاق على نفسي وكأنني أستخسر إنفاق ريال أو قرش، فإذا رآني أمام الإنفاق على أهل بيتي بما يدخل السعادة إلى قلوبهم، ويؤمن لهم ما يشتهون من ملبس ومأكل ومتعة، أو إذا رآني أمام هذا الكتاب أو ذاك مما قد يتطلب ثمنًا مرتفعًا، فإني لا أفكر، ولا أتردد في كلتا الحالتين، وأدفع راضي النفس وكأنني فزت بمغنم يحسدني عليه الناس.

وأخيرًا وليس آخرًا عدت إلى الوطن مصحوبًا بأسرة صغيرة لم تكتفِ بأن تشيع في حياتي أجواء من السعادة والحب والطمأنينة، ولم تقتصر على ملء الفراغ العاطفي والنفسي الذي عشته إلى أن

رزقني الله الزوجة الصالحة والأبناء البررة، بل إنها بعد هذا وذاك ساعدت على صقل شخصيتي ونضوجها وتنمية قدرتي على تحمل المسؤولية وهو ما كان يمثل بالنسبة إلي نقلة نوعية في بناء شخصيتي المستقلة، أخذًا في الاعتبار الظروف التي نشأت، وتربيت في كنفها والتي أدت إلى اعتمادي الكامل على الغير في جميع شؤوني وأموري الحياتية والمعيشية.

***

هذا ما كان من شأن التغير الذي طرأ على شخصيتي وأوضاعي الخاصة، أما بالنسبة إلى التغير الذي طال المملكة بصفة عامة وأثر في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية فقد كنت أسمع عنه، وأتابع تطوراته في أثناء إقامتي في أمريكا، التقطت أذناي لأول مرة وأنا هناك مصطلحًا جديدًا لم أسمع به من قبل يقال له: (الطفرة) الذي تم إطلاقه وصفًا لتلك التغيرات وتعبيرًا عن شكلها ومضمونها، كنت أسمع أن شيئًا ما يحدث في البلد، ولكن انهماكي في العمل وفي الدراسة وفي الحياة اليومية بكل شؤونها وشجونها صرفني عن تقصي كنه ما يحدث ودراسته، ومتابعة تطوراته، وفهم أبعاده، ولكنني حينما عدت إلى الوطن أحسست على الفور بحجم التغير وعمقه ومداه ليس فيما يتعلق بالمظاهر المادية والشكلية فحسب، ولكن بالنسبة إلى ما أحدثه من تأثير في نفسية المجتمع وتصرفات أفراده وطبيعة علاقاتهم الاجتماعية، تبين لي أن التطورات الاقتصادية التي شهدتها المملكة

منذ بدء ما تم التعارف على تسميته بمرحلة الطفرة وما صاحبها من تدفق للثروة بشكل غير مسبوق على أثر الارتفاع الكبير في أسعار البترول بعد عام ١٩٧٣م كان لها تأثيرات ملحوظة في جميع أوجه الحياة، وكان من الطبيعي أن تحمل تلك التطورات معها مجموعة من القيم والأفكار والأنماط التي أدى تفاعلها مع مجموعة القيم والأفكار والأنماط السائدة إلى انعكاسات ملموسة على التركيبة الاجتماعية والنفسية للمجتمع.

أثرت تلك التطورات في مفهوم المجتمع لماهية الثروة ومفهومه عن العمل وعن الزمن وعن العلاقات الاجتماعية المختلفة، في الوقت نفسه الذي أدت فيه من جانب آخر إلى نمو واتساع مجالات الإنفاق سواء على مستوى الدولة أو على مستوى الأفراد، وإلى تعرض أنماط الاستهلاك إلى تغييرات جذرية، وإلى نشوء علاقات اجتماعية جديدة، وكذلك الحال بالنسبة إلى البنى التحتية والفوقية للمجتمع، وبخاصة ما يتعلق ببداية الاتجاه نحو جذب أعداد كبيرة من العمالة بمختلف أنواعها ومستوياتها للإقامة والاختلاط بالمجتمع بكل ما أدى إليه ذلك من تأثر وتأثير.

كان لا بد أن يؤدي كل ذلك إلى نشوء بعض الظواهر والعقبات والمفارقات التي طفت على السطح في بداية مرحلة الطفرة، ثم أخذت تتقلص تدريجيًّا بمرور الزمن ومع اكتساب الخبرات والتمرس على القواعد والأسس الحديثة في الاقتصاد وإدارة الأعمال.

من بين تلك العقبات يأتي ولعنا وشغفنا باللغة وبراعتنا في استعمال صيغ كلامية تفتقر إلى الدقة حينًا، وتجنح إلى المبالغة والتضخيم حينًا آخر، ولا تؤدي المعنى الذي ترمي إليه في كثير من الأحيان.

في البداية أدت هذه الظاهرة إلى كثير من المشكلات في التعامل مع الخبراء الاقتصاديين والفنيين ومندوبي الشركات والمؤسسات الأجنبية الذين غصت بهم البلاد. بالنسبة إلى هؤلاء كانت الإجابات المختصرة والمحددة شيئًا مألوفًا ومرغوبًا وبخاصة في التعاملات الاقتصادية والمالية، ولكن بالنسبة إلينا لم تكن مثل تلك الإجابات غريبة فحسب، ولكنها ممجوجة ومستهجنة وغير مستحبة أيضًا.

إضافة إلى مشكلات اللغة كانت هناك مشكلات أخرى تتصل بالمحافظة على دقة المواعيد والحرص على عامل الوقت والتنفيذ الدقيق للخطط والبرامج والجداول اليومية.

في البداية كنا نشفق على أولئك الغربيين الذين يعيشون تحت سياط المحافظة على دقة المواعيد وتسلط عامل الوقت وطغيان واستبداد الالتزام بتنفيذ البرامج بالشكل الذي وضعت به والإطار الزمني الذي حدد لها.

من بين تلك العقبات أيضًا تأتي مشكلة رفض العمل المهني والحرفي، هذه المشكلة كانت -وربما لا تزال- تمثل أحد معوقات برامج التنمية، فالنظام القيمي السائد كان يحول دون قيام المواطن بممارسة بعض

المهن والحرف والأعمال اليدوية التي يتطلبها تنفيذ مشروعات خطط التنمية وبرامجها، وذلك كان لا بد معه من استجلاب عناصر بشرية أجنبية للعمل في هذه المجالات. ظهرت المشكلة الحقيقية عندما جاءت هذه العناصر وبأعداد ضخمة من مناطق وبلاد تبتعد تمامًا عن ثقافة البلد وعاداته وقيمه، وأهم من هذا كله، عن دينه ومعتقداته.

وعلى الرغم من الكثير من السلبيات التي واكبت استيراد هذه الأنواع من العمالة ظل المواطن متمسكًا بامتناعه عن ممارسة تلك المهن والحرف، فهو بصفة عامة يقبل الوظيفة، ولكنه يرفض المهنة والحرفة، يقبل أن يعمل سائقًا، ولكنه يتقاعس عن العمل في مهنة إصلاح السيارات، يقبل أن يعمل حارسًا في مصنع، ولكنه يأنف من العمل كهربائيًّا أو حدادًا في ذلك المصنع، يقبل بل يسعى لأن يعمل شرطيًّا أو جنديًّا، ولكنه يترفع عن العمل سباكًا أو نجارًا.

وحتى الحالات التي أُجْبِرَ المواطن فيها على طرق أبواب العمل في بعض الوظائف والأعمال الإدارية لما كانت تمثله من مغريات مادية ومعيشية، كان لا بد أن تصاحبها تنازلات وجد نفسه مضطرًّا إلى القبول بها، وتحديات كان مجبرًا على مواجهتها وضعته أمام مسؤوليات جديدة ومتطلبات صارمة لا تتفق مع ما ألفه من أنماط ومفاهيم دأب على اتباعها والتعامل معها منذ نعومة أظفاره، من ذلك على سبيل المثال أن متطلبات الأعمال التي أتيحت له في ظل

التطورات الاقتصادية الجديدة كانت تفرض وجوده في أماكن معينة وفي أوقات ومواعيد محددة وللقيام بمهام وأعمال مبرمجة، وهذا يتنافى مع الانطلاق الذي أَلِفَهُ وحرية الحركة التي اعتاد عليها، ومن ذلك أن تلك المتطلبات كانت تفرض عليه أيضًا تقبّل أوامر وتعليمات وتوجيهات رؤسائه في العمل، وهذا يمس ما شَبَّ عليه من عزة في النفس وشعور بالكرامة والكبرياء، واعتبار أن خضوعه للغير نوع من المذلة وضرب من المهانة.

كانت هناك أيضًا المشكلات الخاصة بعمليات صنع القرار في المؤسسات والشركات التي تم إنشاؤها وفقًا لأحدث المواصفات العالمية في الإدارة والاقتصاد. والظاهرة الملموسة في هذا المجال هي الركون في كثير من الحالات إلى تأجيل اتخاذ القرارات بسبب وجود حساسية مفرطة في الخشية من عدم صحة القرار أو دقته أو صوابه، مع كل ما كان يعنيه ذلك من افتقاد المؤسسة للقدرة على المبادرة وتعريضها للارتباك والتخبط حينما يتطلب الأمر تنفيذ القرارات المتأخرة والمتعطلة، بحيث يكون المطلوب أن يتم في أسبوع واحد، إنجاز عمل كان من المفترض أن يستغرق شهرًا كاملاً.

تبين لي بوضوح تام أيضًا أن الدولة من جانبها لم تكن غافلة عن وجود هذه العقبات والمشكلات حيث تنبهت منذ البداية إلى التأثيرات العميقة التي صاحبت النقلة الكبيرة التي تعرض لها الاقتصاد، وبخاصة بالنسبة إلى صدى ذلك على شخصية المواطن وعلى تطوره

الثقافي وقدراته العملية من جهة، وعلى المؤسسات والشركات الوطنية ودورها في عملية التنمية والتطور من جهة أخرى، ولعل الأهم من ذلك هو تنبهها إلى حقيقة أن الثروة السريعة المتدفقة وإن كانت قد ساعدت على إيجاد الحلول لكثير من الصعوبات والعقبات التي تعترض طريق التنمية، إلا أنها في الوقت نفسه أوجدت مجموعة من المشكلات الجديدة وغير المتوقعة، وبخاصة فيما يتعلق بتأثير العمالة الأجنبية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وما أدت إليه من زيادة نسبة البطالة وخاصة بالنسبة إلى الشباب، وكذلك تأثيرات استعمال وسائل التقنية الحديثة في النظام القيمي للمجتمع.

مرة أخرى أعود إلى القول: إنه لكي تتضح صورة هذه التطورات والتغيرات ونوعيتها ومداها ومضامينها فإنه لا بد من عقد مقارنة سريعة بين ما كان عليه حال البلاد قبل عام ١٩٦٥م، وبين ما أصبح عليه الحال بعد عام ١٩٧٩م.

قبل مرحلة الطفرة بصفة خاصة، وقبل اكتشاف البترول بصفة عامة، كانت البلاد تعيش ضمن عالم صغير تطوقه الصحراء، وتستند الحياة البسيطة فيه إلى اقتصاد تميز بكونه اقتصاد كفاف يشبع حاجات محدودة لعدد محدود من الناس، وتتمثل ملامحه الأساسية في سعي الفرد والمجتمع لمقابلة احتياجاته الأساسية وقدرته على إنجازها، وبمحدودية تلك الاحتياجات ومحدودية إمكانات تلبيتها.

كانت شخصية الفرد في ذلك العالم الصغير والمحدود تتميز ببعض الملامح والسمات والصفات، منها الاعتماد على الذات في إطار التضامن الأسري والقبلي السائد، ومنها العمل الشاق والمثابرة لتأمين العيش حيث تمثل ذلك في الغوص والصيد والزراعة الشاقة والترحال المضني والسفريات التي تحفها الأخطار طلبًا للتجارة وسعيًا وراء الرزق، ومنها الطمأنينة والراحة النفسية وتقبل الأمر الواقع استنادًا إلى ما يمثله الدين من ملاذ روحي وقيم وما توفره الأسرة الممتدة والقبيلة من تضامن نسبي، ومنها المنافسة الشديدة على مستوى الأفراد والأسر والقبائل المترتبة على ندرة الموارد وقلة الإمكانات، ومنها القناعة والرضا والاكتفاء بضرورات الحياة، ومنها الشعور بالمسؤولية تجاه الأسرة والمجتمع لاعتمادهما على مساهمة كل فرد في تلبية احتياجاتهما، ومنها احترام الضوابط الأخلاقية والالتزام بالمعايير الدينية والإنسانية في الاتصالات الاجتماعية والمناشط اليومية سواء على المستوى الفردي أو المجتمعي.

عندما تدفق البترول وخاصة منذ انطلاق مرحلة الطفرة التي غمرت تلك الحياة البسيطة الهادئة بالثروة المباغتة وبمغريات الحضارة الحديثة، وزَجَّتْ بالمجتمع التقليدي في أتون الاقتصاديات العالمية بكل جبروتها وتعقيداتها، وأقحمته في عوالم جديدة وغريبة عليه بأسلوب حياتها وقيمها وعاداتها وفكرها وفلسفاتها وأنظمتها السياسية والاقتصادية، كان لا بد لهذا كله من أن يكون له تأثيره في كل فرد وكل أسرة في المجتمع، نتيجة لدخول المجتمع في عالم

المؤسسات الحديثة بكل سلبياته وإيجابياته، ونتيجة لانفتاح المجتمع واتصاله بالعالم الخارجي بشكل مكثف عن طريق العمالة الوافدة ووسائل الاتصال الحديثة والسفر إلى الخارج.

وعلى الرغم من كل ما تميزت به هذه المرحلة من إيجابيات على مستوى النهضة والبناء والتنمية، إلا أنها تسببت في إحداث الخلل ببعض التوازنات النفسية والسلوكية لدى بعض المواطنين، حيث قَلَبَتِ الكثير من المفاهيم في ثقافتهم اليومية، فاختلطت الأوراق، وتداخلت الأولويات، واضطربت المعايير، ما أدى إلى بداية ظهور بعض الملامح والسمات والصفات، منها زيادة اعتماد الأفراد على الوالدين أو النظم الاجتماعية في توفير الحاجيات الأساسية في بعض الأحيان وغير الأساسية في أحيان أخرى، ومنها زعزعة بعض القيم التقليدية الأسرية وتغيّر بعضها، ومنها انحسار القيم التقليدية المرتكزة على أولوية وسيادة الأسرة والقبيلة والجماعة، وظهور قيم مرتكزة على الفردية بمفهومها السلبي، بمعنى أن ذلك لم يكن بالضرورة تمثلاً للفردية في مفهومها الإيجابي القائم على الاعتماد على الذات والمثابرة والمبادرة وتحمل الأخطار والميل إلى الاستقلالية والتفوق والإنجاز، ومنها زعزعة بعض القيم والضوابط الاجتماعية في بعض الحالات، وانحسار الوازع الديني في حالات أخرى، ما كان لا بد أن يؤدي في المقابل إلى حالات من الانبهار تارة، والتزمت والانغلاق تارة أخرى[٣٨].

كان يحلو لي كثيرًا وخاصة في الأيام الأولى بعد عودتي إلى جدة أن أغشى المجالس والندوات، وأن أحضر السهرات و(الدوريات)، وأن أرتاد المحافل والمنتديات لأسمع وأتابع ما كنت أسميه (حكايات الطفرة) لم يكن للناس في جميع تلك المناسبات من حديث أو نقاش أو كلام أو جدال سوى تلك الحكايات، ماذا فعلت الطفرة بالناس، وماذا فعل الناس فيها؟، قصص ومشاهد عجيبة وغريبة. عن عمرو الذي أصبح يلعب بالملايين بعد أن كان يفتقر إلى الآلاف، وعن زيد الذي ترك وظيفته الحكومية، واتجه إلى الاتجار في العقار، وما استطاع أن يحققه من أرباح ومكاسب لا يصدقها عقل أو يتقبلها منطق، وعن قطعة الأرض التي بيعت أكثر من مرة في اليوم وبأسعار تتضاعف في كل مرة.

كنت أُنصِتُ ولا أعلق، أستمعُ ولا أجادل، أتأملُ ولا أتكلم؛ لأن فكري وذهني كانا في وادٍ آخر، كنت أسأل نفسي: وماذا عني؟ ما هو شأني في هذه المعمعة؟ ماذا جنيت؟ وماذا حققت؟ ماذا نالني من تلك الطفرة؟ وماذا استفدت من تلك الفورة؟ كانت الإجابات المُرّة القاسية تأتيني في كل مرة: لا شيء... لا شيء... لا شيء. لم تكن تلك الإجابات لتزعجني أو لتؤرقني، ولم تكن لتشيع في نفسي الندم، أو لتسبب لي الإحباط، حتى حينما كانت شخصيتي الظاهرة تحاول مواساتي وتخفيف ما كانت تظنه يسبب لي الأسى والأسف بمحاولتها تبرير الموقف بغيابي عن مسرح الأحداث حينما كانت الطفرة في أوجها والفورة في عنفوانها، وحينما كانت الفرص متاحة، والسبل ميسرة،

والطرق ممهدة لتحقيق الفوائد وجني المكاسب وحصد المغانم. إلا أنني لم أكن لأقتنع بتلك المبررات، أو لأتقبل تلك الذرائع والحجج على الرغم من وجاهتها ومصداقيتها؛ لأنني كنت موقنًا بالحقيقة التي كانت شخصيتي المستترة تسعى جاهدة لإبرازها وتأكيدها لي وهي أنني لم أكن لأستفيد شيئًا أو أقتنص كسبًا، أو أجني ربحًا، أو أستغل فرصًا حتى لو عاصرت مرحلة الطفرة منذ بواكيرها، وعشت أحداثها منذ اللحظة الأولى التي ارتفع فيها الستار، وتحرك الممثلون على خشبة مسرحها.

جاءت تلك الحقيقة لتؤكد الشيء الذي عانيته منذ نعومة أظفاري حتى وهن العظم مني، واشتعل الرأس شيبًا، وهي أنني كما قال جبران خليل جبران: «دولاب يدور يمنة بين دواليب تدور إلى اليسار»، فليست لدي القدرة على الخوض في التجارة، وليس لي باع في إدارة الأعمال والاقتصاد، أو إلمام بالبيع والشراء، كنت واثقًا من أنني مهما حاولت أو فعلت لكي أقتحم هذه العوالم أو المجالات فلن أفلح إذن أبدًا، كنت كثيرًا ما أتعجب ممن أسمعهم يقولون: إن الاشتغال بقضايا الفكر لا يسمن، ولا يغني من جوع، وإن الأَوْلى هو الانصراف إلى الاتجار في الأموال بدلًا من الاستثمار في الأفكار، والذين يقولون: إنه أن تكون من رجال الأعمال لهو أجدى وأنفع من أن تكون من رجال الأقوال، ولكنني كنت -ولا أزال- أقول: إن «الإنسان ميسر لما خلق له»، والفشل لا يصيب الإنسان إلا حينما يعمد إلى تقمص شخصية غير شخصيته، أو ارتداء ثياب لا تتفق مع مقاييسه، أو القيام بدور

يفتقد إلى مؤهلاته، وفي المقابل فإن الإنسان لا يحقق النجاح إلا حينما يؤدي من الأعمال ما يتفق مع طبيعته ومزاجه وهواه، ويتلاءم مع إمكاناته وقدراته الذاتية، وحينما يمتنع عن تحميل نفسه ما لا طاقة لها به، وحينما يثق بأن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطاه لم يكن ليصيبه، ولذلك فإن المسألة ليست مسألة اقتصاد أو أدب، وليست هي قضية تجارة أو فكر، فالأديب والمفكر الذي يصر على اقتحام عالم التجارة وهو لا يفقه في أسسها وقواعدها شيئًا، ولا يفهم في أصولها وثوابتها ستبوء محاولته بالفشل بلا ريب، والتاجر أو رجل الأعمال الذي يصر على أن يفرض نفسه على الناس بوصفه مثقفًا لامعًا أو بصفته مفكرًا مبدعًا أو أديبًا أريبًا، وهو لا يمتلك شيئًا من مؤهلات الثقافة أو جوامع الفكر أو ناصية الأدب، فإن مصيره الإخفاق ومآله الإحباط، ونهايته الفشل، وَقُلْ مثل هذا في كل مهنة وصنعة، وفي أي عمل ووظيفة.

وكما أن التجارة لم تكن من شأني، فإن الركض وراء المال لم يكن أيضًا من طبعي، لقد كان -ولا يزال- شعوري بالمال هو شعور «من يرى عدوًّا ما من صداقته بد» فقد كنت أعرف المآثم التي ترتكب باسمه، وأسمع عن القيم والمبادئ التي تنتهك في سبيل جمعه وتكديسه، وكنت أكره ذلك أشد الكره، وأمقته أكبر المقت، فالمال ما استمالني يومًا كما يستميل الأغلبية الساحقة من الناس، بل كنت أكره أن أكون من خدامه، ولكني أضعف من أن أقاوم سلطانه المطلق في الأرض، وأوقن أنه لا بد من الرضوخ له، ولو إلى حد، لذلك لم

يكن يهمني أن ينتفخ جيبي بالمال على قدر ما كان يهمني ألا يفرغ منه تمامًا، كيما أستطيع أن أحفظ لنفسي كرامتها بين الناس، وأن أقوم بالمسؤوليات الملقاة على عاتقي، فإذا زاد المال في جيبي زاد إنفاقي له، وإذا قلّ قلّ. كنت -ولا أزال- أعترف أن الإنسان من لحم ودم، واللحم والدم لا يعيشان بغير الخبز والكساء والمأوى، وهذه لا تنال إلا بالمال، والمال كما قال ميخائيل نعيمة: من طبعه أن يتعزز، ويتكبر، ويتجبر على الذين لا يعبدونه عبادة صافية بكل أفكارهم، وكل قلوبهم، وكل نياتهم، فلا يأتيهم حيث يشاؤون وساعة يشتهون، بل حيث يشاء هو وساعة يشتهي، وقد يحتجب عنهم، فما تجديهم فيه شفاعة، وقد يسلم عليهم فيكون تسليمه وداعًا، كنت -ولا أزال- تعتريني كلما فكرت في المال قشعريرة من هول الشرور التي بذرها في العالم، فهو سبب الحروب، ومنشأ النزاع، ومفسد الضمائر، أو أحد أسبابها، والويل ثم الويل لمن تسوّل له نفسه أن يجحده، ويكفر به، إذ إن منه الرغيف ومنه الرداء ومنه العلاج ومنه الدواء ومنه حتى النور والهواء والماء، وألف حاجة وحاجة من حاجات الإنسان في هذا الزمان، فكيف يمكن للإنسان إذن أن يجافيه أو يتهرب منه أو يتكبر عليه؟[٣٩] إلا أنني -وأقولها بكل صدق وأمانة-: ما تعبّدتُ يومًا للمال، ولا مكّنته من قلبي وفكري ومن زمام حياتي، بل كنت وما برحتُ أقنع بما يأتيني منه (جزاء) وظيفة أؤديها، أو عمل أعمله، ولا أخجل به أمام نفسي وأمام الناس، ولا هو يحرفني عن الطريق الذي اخترته لنفسي وعن الهدف الذي وضعته لها في نهاية ذلك الطريق.

أمّا أن تكون لي ثروة طائلة فأمر ما تمنيته في أي طور من أطوار حياتي، ولا سعيت له أو أرقت ماء وجهي من أجله؛ لأنني أرى في الثروة الزائدة عن الحد بلية لا عطية، وأرى الوفرة الباذخة من المال مشحونة بالأدران والرزايا إلا إذا طهرتها نية صالحة وعمل صالح، ولا بد هنا أن أسارع إلى التأكيد أني لا أقول هذا إبرازًا لحسنة من الحسنات أسعى إلى التباهي بها، أو إظهارًا لميزة من المميزات أحاول التفاخر بها، أو تظاهرًا بمحمدة من المحامد يهمني أن أزهو بها على الغير، بقدر ما هو اعتراف بنقص من النقائص لا أحاول تعليله، وإقرار بعيب من العيوب لا أسعى إلى تبريره، وتبيان لسيئة من السيئات لا أخجل منها، ولا يهمني أن أوصم بها.

في مسيرة حياتي، كنت أرى من الناس من يشعر بأن المال هو القيمة العليا في الحياة... القيمة التي تهون أمامها جميع القيم، وتخضع لها جميع المعايير، ويحس أنه وقد ملك المال فقد ملك زمام الناس، وخضعت له رقابهم، وهو ينطلق في هوس ما بعده هوس وراء جمع المال، يعدّه ويستلذ تعداده، ويحسبه ويستمتع بحسابه، ويكنزه ويتباهي بكنزه، وهو يظنه كفيلًا بالسعادة، ومفتاحًا للمجد، وطريقًا للسؤدد، وسبيلًا للعزة وهو لا يدرى أو لا يريد أن يدرى أن «الابتسام للمال يغري بالاستزادة منه»، وأن الاستزادة منه تفتح أبوابًا من الجشع لا سبيل إلى إغلاقها، وإذا وُجِدَ الجشع والطمع وُجِدَ معه زميلهما البغي، ووُجِدَ معه زميل آخر هو التباغض والتهالك على الدنيا، وإذا وجدت كل هذه الخصال وُجِد معها الحسد الذي يحرق

قلوب الذين لم يتح لهم من الثراء ما أتيح لغيرهم، وإذا وُجِد الحسد حاول الحاسدون إرضاءه على حساب المحسودين، وحاول المحسودون حماية أنفسهم، وكان الشر بين أولئك وهؤلاء.

وهنا أرجو من القارئ الكريم ألا يفسر كل هذا الكلام بأنه دعوة للتقاعس عن السعي في طلب الرزق، أو إنكار لدور المال في حياة الإنسان، فهو بلا ريب مطية يمتطيها أناس على طريق الخير إن كانوا من أهل الصلاح والبر، ويسوقها آخرون على دروب الشر إن كانوا من أهل الفساد والضر، ومع أن المال زينة الحياة الدنيا، إلا أنه ليس قيمة في حد ذاته، ولا يجب أن يكون كذلك، فلا يجوز أن يوزن به الناس، ولا أن يُقَدَّرُوا أو يُقَوَّمُوا على أساسه في الحياة؛ لأن القيمة الحقيقية هي للباقيات الصالحات من الأعمال والأقوال والعبادات، وإذا كان أمل الإنسان يتعلق بالمال فإن الباقيات الصالحات هي خيرٌ ثوابًا وخيرٌ أملًا عندما تتعلق بها القلوب، ويناط بها الرجاء. هذه إذن ليست دعوة للتخلي عن طلب المال والسعي لتحصيله، ولكنها -بالتأكيد- دعوة لجعله مجرد وسيلة لتحقيق غاية، وليس غاية في حد ذاته.

المال قد يشتري كل شيء في هذه الحياة، إلا شيئًا واحدًا لا يمكن شراؤه بمال الدنيا كلها وهو النزاهة وسمعتها الطيبة، وعلى الرغم من ذلك فإن تكلفتها الزهيدة لا تتجاوز أن تبقي يدك نظيفة، وحين يعمل الإنسان من أجل المادة وحدها فإنه ينسج حول نفسه جدران

سجنه دون أن يدري، وينعزل عن الآخرين دون أن يحس، يستطيع المال شراء الولاء، ولكنه لا يقدر على شراء الصداقة، وربما نجح المال في شراء الخضوع، ولكنه -بالتأكيد- يفشل في شراء الحب، يستطيع المال أن يدفع الناس إلى النفاق، ولكنه لا يستطيع شراء الإخلاص، والمال وسيلة سريعة لكسب الاحترام وإشباع الرغبات، وكثيرًا ما يتصور الناس أن الأثرياء يملكون بالضرورة مواهب عقلية خاصة، وقديمًا رد الشاعر على هذه الفكرة بقوله:

ولَو كانَتِ الأرزاقُ تجري علَى الحِجَى

هلكْنَ إذنْ مِنْ جَهلِهنَّ البَهائمُ

وقد أشار القرآن الكريم إلى عجز المال عن إيجاد الحب أو التأليف بين القلوب حين قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وهو يتحدث عن معجزة الإيمان: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَيَّدَكَ بِنَصۡرِهِۦ وَبِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٦٢ وَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِهِمۡۚ لَوۡ أَنفَقۡتَ مَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مَّآ أَلَّفۡتَ بَيۡنَ قُلُوبِهِمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيۡنَهُمۡۚ إِنَّهُۥ عَزِيزٌ حَكِيمٞ﴾ [الأنفال:٦٢-٦٣] وبهذه الآية الكريمة يوضع المال في مكانه الطبيعي من الإيمان... يجيء الإيمان أولًا، ويجيء الإيمان ثانيًا، ويجيء أخيرًا.

***

أعود مرة ثالثة وأخيرة إلى التغيرات التي لمستها، وعشتها بعد عودتي إلى الوطن، فأقول: إن عمق تلك التغيرات ومداها ونوعيتها

وتجلياتها لم يقتصر على التطورات التي لحقت بشخصيتي، فأحدثت فيها نقلة جوهرية وملموسة، أو على التطورات التي أصابت الهيكل الاجتماعي والاقتصادي في البلاد بصفة عامة والتي نتجت عنها تأثيرات ملحوظة في التركيبة النفسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.. أقول: إن مدى تلك التغيرات لم يقتصر على كل ذلك، بل امتد ليشمل أيضًا طبيعة العمل في وزارة الخارجية بصفة عامة وموقعي فيها بصفة خاصة.

ومرة أخرى أجد أن مقولة: (ما أشبه الليلة بالبارحة) لا تبدو غير ذات معنى أو مغزى وخارج سياق هذا المقام فحسب، بل أجد أنها في هذه الحالة بالذات تعطي معنى مغايرًا ومفهومًا مناقضًا تمامًا للسبب الذي أُطْلِقَتْ أساسًا من أجله، لم يكن اليوم الذي دخلت فيه مبنى الوزارة قبل نحو أربعة عشر عامًا يشبه بأي شكل من الأشكال وفي أي حال من الأحوال اليوم الذي دخلت فيه المبنى نفسه بعد عودتي من واشنطن.

في المرة الأولى حينما تجاوزت عتبات المدخل الرئيس أصبحتُ في المبنى خائفًا أترقب، لم أتجاوز يومها الدور الأول بل وجدتني مُنْعَطِفًا يمنة ومسوقًا إلى نهاية الجناح الجنوبي الذي يبدأ بالإدارة القنصلية، وينتهي بإدارة الأرشيف العام والبريد السياسي، وفي نهاية المطاف (مرزوعًا) على مكتب متهالك وفي حجرة يقبع فيها موظفو أرشيف

الإدارة القنصلية، تكاد تكون معزولة عن عالم الوزارة المخملي الذي تعيشه بعض الإدارات الأخرى.

أما في هذه المرة، فإنني حين تجاوزت المدخل الرئيس دلفت واثق الخطوة يمشى مَلَكًا إلى المصعد الذي أقلني إلى الدور الثالث حيث انعطفت يسرة إلى نهاية الجناح الشمالي الذي يبدأ بمكتب وكيل الوزارة، وينتهي بمكتب الوزير، وفي نهاية المطاف وجدتني (متقلطًا) على مكتب لائق بوصفي موظفًا في مكتب الوزير، وتفسير ذلك أنني كنت قبل مغادرتي النهائية لواشنطن بنحو شهرين أو ثلاثة تلقيت خطابًا في الحقيبة الدبلوماسية من الأستاذ حسان الشواف المدير العام لمكتب وزير الخارجية آنذاك يبلغني فيه بصدور توجيهات سموه بتعييني في مكتبه بعد عودتي إلى الديوان العام فورًا، هل يمكن بعد هذه النقلة النوعية والكمية من أسفل سافلين إلى أعلى عليين أن تكون الليلة أشبه بالبارحة؟

وعلى الرغم من أن المبنى كان هو المبنى نفسه، والإدارات هي ذات الإدارات، بل إن بعض رؤسائها كانوا لا يزالون يحتلون مناصبهم نفسها منذ أن التحقت بالوزارة في عام ١٣٨٥هـ مثل السيد محمود المرزوقي رئيسًا للإدارة القنصلية، والأستاذ سالم سنبل رئيسًا لإدارة المراسم، وربما غيرهم ممن لا تحضرني أسماؤهم أو مناصبهم الآن، إلا أن البصر لم يكن أبدًا ليخطئ وجود وجوه جديدة احتلت بعض المناصب العليا في السلم الإداري الوظيفي في الوزارة، وإن البصيرة

لم تكن لتخطئ مطلقًا اكتشاف (روح) جديدة تسري في كل أركان المبنى وزواياه وحجراته وإداراته اقتضتها وجود قيادة شابة جديدة كان لا بد أن تفرض (بصماتها) على العمل في الوزارة بجميع أشكاله وأنواعه، وبكل طبيعته وأدواره.

جاءت بعض الوجوه الجديدة التي احتلت المناصب العليا القيادية من خارج الوزارة مثل الشيخ عبدالعزيز الثنيان رَحِمَهُ ٱللَّهُ (أصبحنا فيما بعد ندعوه الأمير عبدالعزيز الثنيان) الذي كان رئيسًا لبلدية الرياض، ونُقل إلى وزارة الخارجية بوظيفة وكيل الوزارة للشؤون الإدارية والمالية بالمرتبة الممتازة (تغير اسم وظيفته فيما بعد إلى وكيل وزارة الخارجية)، ومثل الأستاذ عبدالله محمد علي رضا الذي نُقل إلى الوزارة بوظيفة وكيل وزارة الخارجية للشؤون الاقتصادية بالمرتبة الممتازة، وجاءت الوجوه القيادية الجديدة الأخرى من داخل الوزارة، ولكن ممن لم يسبق لهم تسنم مناصب إدارية في الديوان العام في السابق، مثل الأستاذ عبدالرحمن منصوري الذي عُيِّنَ وكيلًا للوزارة للشؤون السياسية بالمرتبة الممتازة، والأستاذ إسماعيل الشورى الذي عُيِّنَ رئيسًا للإدارة العربية، وتمت ترقيته فيما بعد إلى مرتبة سفير، والأستاذ حسان الشواف الذي عُين مديرًا عامًّا لمكتب الوزير، وتمت ترقيته فيما بعد إلى مرتبة سفير، والأستاذ حمد الفارس الذي كان مسؤولًا عن البرقيات والشؤون الخاصة في مكتب الوزير، وتمت ترقيته فيما بعد إلى مرتبة مستشار.

لمست أيضًا شيئًا جديدًا آخر، وهو أن الوزارة شرعت تتخذ الإجراءات اللازمة لانتقال مبناها إلى العاصمة الرياض وممارسة أعمالها من هناك أسوة ببقية الوزارات والهيئات الحكومية التي سبق أن انتقلت إلى الرياض.

وباعتبار أنها كانت الوزارة الوحيدة التي ما زالت باقية في جدة، وبسبب وجود جلالة الملك والحكومة في الرياض في معظم أوقات العام، فإن الأمر كان يقتضي تنقل وزير الخارجية بصفة مستمرة بين جدة التي يوجد فيها مبنى الوزارة الرئيس، والرياض التي يوجد فيها مكتب فرعي لتصريف الأعمال في أثناء وجود الوزير هناك.

في اليوم الأول الذي ذهبت فيه إلى الوزارة بعد عودتي من الخارج لم يكن الوزير موجودًا في مكتبه، وقد لاحظت أنه تم تخصيص مكتب لي في الغرفة الكبيرة التي كانت تقع بين مكتَبَي الوزير ووكيل الوزارة الشيخ عبدالعزيز الثنيان، انْتَصَبَتْ في وسط تلك الغرفة الفسيحة ثلاثة مكاتب كانت مخصصة لكل من الأستاذ حسان الشواف المدير العام لمكتب الوزير، والأستاذ حمد الفارس المسؤول عن البرقيات والشؤون الخاصة في مكتب الوزير، وخصص المكتب الثالث لي.

كان الأخ حسان يرافق الوزير في جميع تنقلاته ورحلاته ومهماته سواء في داخل المملكة أو في خارجها، بينما كانت وظيفة الأخ حمد تتطلب ثباته في جدة طيلة الوقت (تغير هذا الوضع فيما بعد حين حل الأخ حمد محل الأخ حسان مديرًا عامًّا للمكتب بعد انتقال الوزارة

للرياض بسنوات عدة)، كان مكتب الوزير يضم أيضًا جهاز سكرتارية متكامل يتكون من عدد من بعض خيرة موظفي الوزارة آنذاك، أذكر منهم الإخوان: زين الظاهري، وسعيد عبدالخالق بن شويلة، وجبارة الباحث، رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.

بعد انتظار دام يومين أو ثلاثة عاد الأمير سعود إلى جدة، لم يكد المقام يستقر بي على مكتبي في صباح اليوم التالي حتى أُبْلِغْتُ بأن سمو الوزير يرغب في مقابلتي، شعرت في البداية بشيء من الهيبة والرهبة وأنا أدلف بخطى متثاقلة إلى داخل مكتب الوزير، وهو المكتب نفسه الذي قيل لي: إن الملك فيصل رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان يستعمله في الأوقات التي كان يداوم فيها في الوزارة بوصفه وزير الخارجية، ولا أجد غضاضة في هذا المقام من أن أبوح بسرٍّ من الأسرار الخاصة بي، وهو أنني كنت كثيرًا ما ينتابني شعور غامر بالرهبة والهيبة مشوب في بعض الحالات بشيء من الخجل وكثير من الارتباك كلما اقتضى الأمر مقابلة شخصية كبيرة أو الوجود في محفل أو مناسبة تضم أناسًا كثيرين، وقد ظللت أعاني هذه المشكلة ردحًا طويلًا من الزمن إلى أن تمكنت أخيرًا ولله الحمد من الفكاك من أسرها والتخلص من نتائجها الضارة وتأثيراتها المحرجة.

بيد أن شعوري بأهمية المقابلة مع الأمير سعود، التي كنت أتلهف عليها، وأتطلع إليها باعتبار أنني سأتمكن خلالها من معرفة المهمات التي ستسند لي في إطار عملي بمكتب الوزير، إضافة إلى حسن

الاستقبال والبشاشة والتواضع الجم الذي لمسته من سموه في بداية المقابلة بَدَّدَ كثيرًا من تلك الرهبة والهيبة، وأحل مكانها شعورًا خافتًا في البداية ومتناميًا بعد ذلك بالاطمئنان والارتياح، كان الأمير سعود كعادته التي ميزت شخصيته وتعامله مع الموظفين والتي أَلِفْتُهَا منذ ذلك الحين، واضحًا في رؤيته، دقيقًا في عباراته، موجزًا في كلامه، سلسًا في عرضه، حدد المهمات التي يرغب مني القيام بها على النحو الآتي:

- أولًا: الاطلاع على جميع التقارير التي ترد إلى مكتب الوزير من السفارات في الخارج ووضع ملخص لكل تقرير يحتوي على أبرز النقاط الواردة فيه.

- ثانيًا: حضور الاجتماعات والمقابلات التي يجريها سموه مع الوفود الأجنبية الزائرة على مختلف مستوياتها وتكوينها.

- ثالثًا: إعداد تقرير يتضمن تصورًا حول إنشاء وحدة أو إدارة أو مكتب جديد في الوزارة يتولى جميع الشؤون والقضايا المتعلقة بالإعلام.

استفاض سموه قليلًا في الحديث عن هذه المهمة مركزًا على أهمية العملية الإعلامية في دعم العمل السياسي والدبلوماسي، وافتقار الوزارة إلى وجود جهة مسؤولة عن مثل هذا الجانب، مضيفًا في

نهاية المقابلة، وربما من باب تحفيز الهمة وإذكاء العزيمة: «وستكون أنت المسؤول عن هذا النشاط من الآن فصاعدًا».

حين انتهت المقابلة، وغادرت مكتب سموه تملّكني شعور دافق بالنشاط والحيوية ممزوج بالكثير من التفاؤل والانشراح، وكان أول ما خطر ببالي بعد أن عدت إلى مكتبي، وبدأت في تدوين بعض الملاحظات حول اللقاء مع الأمير سعود، هو أن المهمات التي كلفت بالقيام بها ستقودني إلى الانغماس في صلب العمل السياسي والدبلوماسي الذي كنت أتطلع إليه، وأتوقعه منذ بداية التحاقي بالوزارة، كذلك أيقنت على الفور أن حجم المسؤوليات الملقاة على عاتقي سوف يستغرق جميع وقتي، ويستنزف كل جهدي، ولن تكون أمامي فرصة لالتقاط الأنفاس.

سبب لي ذلك الشعور قليلًا من القلق وشيئًا من التوتر؛ لأنه لم يكن قد مضى على عودتي إلى جدة سوى أيام معدودات، ولما يزل أمامي عدد كبير من الأعباء والأعمال التي يتعين عليّ القيام بها قبل أن أصل إلى مرحلة الاستقرار، ومن ثم التفرغ للعمل والانصراف الكلي لأدائه على الوجه المنشود، كانت أمامي قائمة طويلة من الأعمال المطلوب إنجازها للوصول إلى تلك المرحلة ابتداءً من تأمين السكن المناسب وتأثيثه وتهيئته، ومرورًا بترتيبات دراسة الأبناء، وانتهاءً بالتكيّف مع الحياة الجديدة بكل ما يحمله ذلك من مشاق ومصاعب

خاصة بعد غياب طويل عن الوطن تغيرت فيه أمور كثيرة، وطرأت عليه مستجدات عدة.

الشيء الوحيد الذي لم يخطر على بالي على الإطلاق هو أن تلك المقابلة التي انتهت توًّا مع الأمير سعود ستكون بداية علاقة عمل مع هذا الرجل قدر الله لها أن تمتد إلى ما يربو على الثلاثين عامًا، وإن تعجب أيها القارئ الكريم، فعجب أن أقول لك: إنني لم أسمع منه في يوم من الأيام خلال تلك المدة الطويلة أي عبارة تنبئ باللوم أو توحي بالتقريع، ولم أرَ منه أي تصرف يعبر عن السخط، أو ينم عن عدم الرضا، ولم ألحظ منه أي إشارة تدل على التبرّم، أو توحي بالضيق، أو تكشف عن التذمر، وأن أقول لك أيضًا: إنني من جانبي قد قدمت في سبيل المحافظة على صفاء ونقاء وبهاء تلك العلاقة زهرة شبابي وعصارة فكري مع كل ما أملك من جهد وعطاء، وكل ما أدخر من إخلاص ووفاء، وكل ما أستطيع من تضحية وإيثار، وأنه إذا كان قد بدر مني في يوم من الأيام تقاعس أو قصور أو إهمال فلم يكن على الإطلاق مبعثه نية مبيتة أو هدف مقصود أو حاجة في نفس يعقوب، وإنما لا بد أن يكون لأسباب خارجة عن الإرادة، أو لعوامل غير خاضعة للسيطرة.

ما إن تحددت المهمات، وتعينت المسؤوليات حتى وجدت نفسي فجأة غارقًا في العمل حتى أخمص قدمي، كان أيسر المهمات وأبسطها هو الجزء المتعلق بتلخيص التقارير الواردة من السفارات، لاحظت من

البداية مدى التفاوت والتباين اللافت للنظر بين تلك التقارير في الشكل والموضوع.

من حيث الشكل لاحظت عدم وجود نموذج محدد يراعي السفراء تطبيقه في كتابة التقارير سواءًا بالنسبة إلى حجم التقرير وتقسيمه وتبويبه، أو بالنسبة إلى الأسلوب المتبع في عرضه، وما يتضمنه من مواد.

أما من حيث الموضوع فقد كان التفاوت والتباين أكثر وضوحًا حيث تأتي بعض التقارير دسمة في معلوماتها، غنية في تحليلاتها، متوّجة في النهاية بالاستنتاجات والمرئيات، بينما كان بعضها الآخر لا يتعدى نقلًا مباشرًا أو غير مباشر لما يرد في الصحف المحلية من أخبار وتعليقات، وقد تبين لي في نهاية المطاف أن شخصية السفير وحنكته وتجاربه واتصالاته بفئات وفعاليات المجتمع وثقافته العامة وحسن اطلاعه على الأوضاع في البلد المعتمد لديه هي المعايير المحددة التي تعكس مدى تميز التقرير السياسي الذي يعدّه ويبعثه للوزارة ومدى الاستفادة منه في عملية اتخاذ القرار السياسي اللازم.

على كل حال لم يستمر قيامي بهذه المهمة وقتًا طويلًا، إذ سرعان ما كلف بها شخص آخر، في الوقت الذي أسندت إلي بعض المهمات الإضافية الأخرى، على النحو الذي سأسعى إلى توضيحه بعد قليل.

هذا ما كان من شأن التقارير السياسية، أما بالنسبة إلى الجزء الخاص بحضور اجتماعات الوزير وإعداد المحاضر والتقارير المتعلقة بها، فقد اقْتَصَرَتْ هذه المهمة في البداية على اجتماعات الوفود القادمة من الدول الغربية، ولكنها سرعان ما امتدت لتشمل الوفود الأخرى القادمة من جميع أنحاء العالم، وكذلك اجتماعات اللجان الوزارية الحكومية التي كان وزير الخارجية عضوًا فيها، هذا إضافة إلى مرافقة سمو الوزير في جميع رحلاته ومهماته في الخارج، والمشاركة في كل الاجتماعات التي يعقدها في إطار تلك الرحلات والزيارات.

لم أجد صعوبة كبيرة في التكيف مع هذه المهمة وأدائها بالشكل المطلوب؛ لأن التجربة التي عشتها في أثناء مرحلة عملي بالسفارة في واشنطن وخاصة في السنوات الأخيرة من تلك المرحلة، التي كثرت، وتعددت فيها الاجتماعات التي كنت أحضرها مع السفير، وما كان يعقبها من إعداد المحاضر وكتابة التقارير الخاصة بها أسهمت في تعليمي أصول وفنون هذه المهمة، وسهلت لي التعامل معها بحرفية ومهارة ما ساعدني كثيرًا على إجادتها، ووفر لي كثيرًا من الوقت الذي كنت سأصرفه في سبيل معرفة كيفية التعامل معها.

بقي ما كان من شأن المهمة المتعلقة بالإعلام، التي أوليتها عناية خاصة، وكرست لها شطرًا كبيرًا من وقتي وفكري وجهدي، وذلك لسببين رئيسين:

أحدهما هو ما لاحظته من أن الوزير أبدى اهتمامًا كبيرًا بتطوير هذا الجانب من العمل ومأْسَسَتِه بالشكل الذي يمكن أن يجعله رافدًا ومعينًا للعمل الدبلوماسي والسياسي.

والسبب الثاني هو أن هذا التوجه لاقى في نفسي هوى كبيرًا، وتماهى بشكل ملحوظ مع التجربة التي عشتها في أثناء عملي في أمريكا والتي أتاحت لي اطلاعًا واسعًا ومباشرًا على الدور الحيوي والمحوري الذي يقوم به الإعلام، ليس فيما يتعلق بالعملية السياسية الداخلية وخاصة بالنسبة إلى تأثيره في المرشحين للمناصب السياسية، وفي العملية الانتخابية برمتها فحسب، ولكن أيضًا لدوره في خدمة الأهداف القومية للبلد وتأثيره في تنفيذ السياسة الخارجية لها.

ألقت تلك المهمة على كاهلي عبء الغوص في أعماق مفهومَي السياسة الخارجية والإعلام، وبصفة خاصة التعمق في محاولة استيعاب العلاقة التي تربط بين هذين المفهومين أو المجالين، قبل أن أخوض في غمار هذا المعترك، كان التصور القائم في ذهني وفي أذهان الكثيرين غيري في تلك المرحلة هو أنه ليس هناك علاقة تكاملية مباشرة بين الإعلام والسياسة.

التصور القديم لفكرة الإعلام كان يختزله في الخطب الرنانة وحفلات الاستقبال والمقابلات التلفزيونية، وما شابه ذلك من مظاهر وأدوات.

وإن التصور القديم لفكرة السياسة الخارجية كان يقوم على مفهوم السرية والاقتصار على أسلوب الاتصالات بين الحكومات ومن دون الأخذ في الاعتبار القوى الدولية الفاعلة الأخرى، ويقوم على مبدأ المفاوضات الذي يعدّ جوهر العمل السياسي والدبلوماسي.

ولكن التطورات التي شهدتها العلاقات الدولية فيما بعد والمستجدات التي طرأت على حقلي الإعلام والسياسة الخارجية أكدت بما لا يدع مجالًا للشك وجود علاقة نَسَب وقرابة وصلة بين الحقلين بحيث أصبح بالإمكان اعتبارهما وجهين لعملة واحدة أو ضفتين لنهر واحد، واعتبارهما أيضًا رفيقين حميمين تجمعهما كثير من وشائج القربى والمصالح المشتركة، وإن كانت علاقتهما مع هذا كله ليست علاقة تطابق أو تماثل بقدر ما هي علاقة تكامل، فيظل لكل منهما قواعده وأصوله ودوافعه ووسائله وقنواته الخاصة، على أن أهم مظهر من مظاهر التطورات التي حدثت في هذا الشأن، هو أن الإعلام أصبح يعدّ أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية.

اطلاعاتي وقراءاتي في تلك الأيام قادتني إلى رؤية فحواها أن السياسة الخارجية الناجحة تستند إلى أربعة محاور أساسية هي: دبلوماسية نشطة وفعالة، وإعلام ذكي ونافذ، وقوة اقتصادية مؤثرة، وقوة عسكرية ضاربة. مع ملاحظة وجود ثلاث قواعد أساسية تحكم هذه المحاور.

- القاعدة الأولى: إنه يجب أن تكون هناك علاقة ترابط بين هذه الأدوات بحيث تصبح عملية السياسة الخارجية كفرقة موسيقية -إن صح التعبير- تعكس انسجامًا وتناسقًا كاملين من دون نشاز، وهذا يتوقف على وجود (المايسترو) البارع وعلى التخطيط المرن الذي يكون أساسه وضوح الرؤية.

- القاعدة الثانية: إنه يجب اللجوء دائمًا إلى أقل تلك الأدوات تكلفة، فالاعتداء على سفير مثلًا أو نشوء مشكلة محدودة بين دولتين، لا يمكن أن يواجه على الفور بحرب مسلحة أو بمقاطعة اقتصادية شاملة، وهنا لا بد أن نلاحظ أن أقل تلك الأدوات تكلفة هي الدبلوماسية، ثم الأداة الإعلامية.

أما القاعدة الثالثة: فهي أنه، وعلى الرغم من تعدد أدوات السياسة الخارجية، فإن جوهر العمل الخارجي يظل دائمًا مرتكزًا على مبدأ التفاوض، فالسياسة في جوهرها لا تعدو أن تكون عملية تطويع إرادة لإرادة أخرى، والخطوة الأولى لإحداث مثل هذا التطويع لا بد أن تتم عن طريق التفاوض، فإذا فشلت هذه الخطوة يمكن اللجوء آنذاك إلى خطوات أخرى[٤٠].

تبين لي أيضًا بكل وضوح وأنا في صدد دراسة هذه الأمور، أن هناك خلطًا جليًّا بين مفهومَي الإعلام الداخلي والإعلام الخارجي، وأن الأمر يتطلب ضرورة التفريق بين هذين المفهومين أو المجالين تاريخيًّا ووظيفيًّا وهيكليًّا.

تاريخيًّا تبين لي من الدراسات التي أجريتها في تلك المرحلة أن الإعلام الداخلي لم يرتفع إلى مستوى الوظيفة الاتصالية إلا عقب ظهور الدولة الأيديولوجية، وبصفة خاصة بعد ظهور الصحافة اليومية وانتشارها وذيوعها، في حين أن الإعلام الخارجي عرفته المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور.

وظيفيًّا، فإن الإعلام الداخلي هو امتداد لوظيفة الدولة، في أن تمكن المواطن من أن يحصل على الحد الأدنى على الأقل من المعرفة بخلفيات نشاطها السياسي، في حين أن الإعلام الخارجي هو مقدمة لحركة سياسية، بمعنى أنه أداة مكملة لعملية تنفيذ السياسة الخارجية.

بعبارة أخرى، فإن الدولة عندما تقوم بالإعلام الداخلي فإنها تريد من المواطن أن يعرف، وهي لذلك تخبره بالحقيقة، ومن واجبها ألا تخفي عنه الحقيقة، أما في الإعلام الخارجي فإن القصد هو إيجاد موجة من الرأي العام الأجنبي يدفع ويساند قوى معينة، أو يضعف ويفتت قوى معينة، وذلك لا بد أن يؤدي إلى عملية توفيق حركية بالنسبة إلى الدولة في عملية المفاوضة والمساومة والدبلوماسية.

هيكليًّا نجد أن الإعلام الخارجي -بخلاف الإعلام الداخلي- يرفض بطبيعته الانفصال التام بين المُرسِل والمُستَقبِل وتفسير ذلك أن عملية الاتصال كما هو معلوم تقوم على أساس نقل رسالة من شخص إلى آخر من خلال رموز معينة.

القاعدة العامة هنا هي أن الرسالة بمجرد خروجها من المُرسِل تتخذ كيانًا خاصًّا بها، ولكنها لا تستقل وظيفيًّا، بمعنى أن الرسالة لا تؤدي الغاية المرجوة منها إلا بعد استقبالها والتعبير عن عملية الاستقبال برد فعل يعكس المقصود بتلك الرسالة. هذه العملية في النطاق الداخلي واضحة ومفهومة، حيث إنه توجد هناك إمكانية (بسبب وجود المُرسِل والمُستقبِل في منطقة واحدة) تسمح بقياس رد الفعل بحيث إنه في حالة الخطأ يمكن تصحيح الرسالة؛ أي عندما يكتشف المُرسِل أن الرسالة لم تحقق الهدف المقصود منها فإنه يبادر بإرسال رسالة جديدة توضح الأولى، وتحدد دلالتها، بحيث نستطيع في نهاية المطاف في الإعلام الداخلي أن نصل إلى معرفة رد الفعل الحقيقي لأي رسالة اتصالية وتقديم رسالة لاحقة تعدل المفهوم، أو تحدد دلالته.

وعلى عكس ذلك تمامًا، فإن هذه العملية في الإعلام الخارجي لا تصبح شاقة ومرهقة فحسب، بل تصبح مستحيلة في أغلب الأحيان، ذلك أن الرسالة بمجرد وصولها تستقل عن شخصية مُرسِلها استقلالًا كاملًا، فهي تنطلق كصاروخ فكري -إذا جاز التعبير- يعبر الحدود، ويتعين عليه أن يسير بقوة اندفاعه الذاتية، ومن ثم فإن المُرسِل لا يستطيع أن يقوم بعملية التصحيح، وإن استطاع فلا يمكن أن يتم ذلك إلا بعد مدة معينة يكون تأثير الرسالة خلالها قد تحدد بشكل نهائي، فضلًا على ما تفرضه من نفقات باهظة، هذا إضافة إلى أن بُعْدَ المدة الزمنية بين لحظة الإرسال الأولى الأصلية والثانية

التصحيحية لا بد أن يؤدي إلى إبراز التناقض، ومن ثم نشوء عدم الثقة في مصدر الرسالة ما يقود إلى نتائج خطيرة.

لهذا كله، فإن الإعلام الخارجي يفترض الحذر والكياسة وعدم المبالغة وبعد النظر والقدرة على التنبؤ، مع الحساسية المطلقة وسعة المعلومات والتفهم الكامل للطابع القومي الأجنبي، مع التمكن من إجراء عملية توفيق بين المفاهيم الحضارية[٤١].

كان لا بد أن يترتب على هذه التفرقة الضرورية بين الإعلام الخارجي والإعلام الداخلي بعض النتائج المهمة التي ساعدني استيعابها والاستفادة منها على التمكن من طرح أفكار وبرامج عمل وآليات محددة تهدف إلى تطوير العمل الإعلامي الخارجي في المملكة.

من بين تلك النتائج، أن عملية الإعلام الخارجي لا يمكن تركها في أيدي الأفراد حتى في الدول ذات التقاليد الديمقراطية الثابتة والعريقة في الأخذ بمبدأ الحرية الإعلامية التي ترفض اعتماد الإعلام الخارجي على الجهود الفردية والخاصة، وتقصره على الأجهزة الحكومية أو ما في حكمها، فعلى الرغم من أن وسائل الإعلام الداخلي في دول كبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة تقوم على أساس القطاع الخاص، ولا تتدخل الحكومة فيها، بل إنها لا تستطيع أن تتدخل حتى لو أرادت، إلا أننا نجد أن أجهزة الإعلام الخارجي في تلك الدول تخضع خضوعًا تامًّا للجهاز الرسمي الحكومي.

ومن بينها، أن التخطيط العلمي المنظم يغدو ضرورة من الضرورات التي يقتضيها العمل الإعلامي الخارجي الناجح.

لقد سبق أن رأينا أن الرسالة الإعلامية بمجرد انطلاقها تستقل في الإعلام الخارجي عن شخص مرسلها بحيث تصبح عملية تصحيحها أمرًا مرهقًا إن لم يكن مستحيل التحقيق، ولتجنب ذلك، فمن الضروري وجود جهاز يتولى عملية التخطيط، بحيث يضمن نوعًا من التنسيق والتناسق بين مختلف عناصر الرسالة الإعلامية من جانب، ومختلف الأجهزة الإعلامية بالنسبة إلى الرسالة نفسها من جانب آخر، وكذلك بين مختلف أدوات تنفيذ السياسة الخارجية.

الإعلام البريطاني مر بهذه التجربة في خلال الحرب العالمية الثانية، فعندما دخلت بريطانيا المعركة لم تكن مستعدة لمواجهة الهجوم النفسي الذي كانت ألمانيا النازية قد أعدت له عدتها، حيث كان الشعب البريطاني يقف إزاء الدعاية النازية بلا سلاح، في ذلك الحين كانت هناك إدارات عدة في وزارة الخارجية ووزارة الحرب والإذاعة البريطانية تتولى عملية الإعلام الخارجي، ترتب على ذلك نشوء حد خطير من التناقض والتعارض في بعض المواقف، وإزاء هذا الوضع تقدم المسؤول عن الإعلام البريطاني آنذاك باقتراح إنشاء إدارة مستقلة باسم إدارة الدعاية، التي جاء إنشاؤها بمثابة الحل الوحيد والناجح للمشكلة التي واجهتها بريطانيا في ذلك الحين.

أخيرًا، فإن العمل الإعلامي يجب أن يمثل خط الهجوم الأول وخط الدفاع الأخير في تنفيذ السياسة الخارجية، هو خط الهجوم الأول بمعنى أن الإعلام الخارجي يمثل الوسيلة الفاعلة لجس النبض، أو إن شئت فقل: هو بمثابة الشَّرَك أو الطُعْم الذي يستطيع مخطط السياسة أن يلقي به ليجذب انتباه الخصم، ويوقعه في الموقف المثالي بالنسبة إلى حركته الخارجية، ومن ثم يحرك جميع قواه الإيجابية، سواء جاءت على صورة القتال الفكري؛ أي من خلال التفاوض، أم القتال البدني؛ أي من خلال الهجوم العسكري أو كليهما، وهو في الوقت نفسه يمثل خط الدفاع الأخير بوصفه الأداة التي تسمح بحماية الإخفاق إن حدث، أو تخفف من نتائجه[٤٢].

كان لا بد أن يكون لهذه الأفكار والرؤى حول الإعلام وأهميته في تنفيذ السياسة الخارجية دور كبير في الاهتمام الذي كان يوليه سمو الوزير لهذا الجانب، وهو ما كان يبرر في المقابل العناية المبذولة من جانبي في سبيل المساهمة، ولو بجهد المقل، في تقديم العطاء الذي يمكن أن يرقى إلى مستوى المسؤولية، ويتناسب مع أهمية الموضوع نفسه.

بعد أن فرغت من إعداد الدراسة التي طلبها الوزير والتي قمت بتضمينها جميع ما يتعلق بالمشروع من أفكار وتوصيات سواء بالنسبة إلى الأهداف المطلوب تحقيقها أو الوسائل والآليات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف أو الاحتياجات والمتطلبات التي لا بد من توفيرها

لإنشاء الجهاز المقترح، والتي أسعدني كثيرًا أن تحظى بموافقة الوزير ومباركته، بعد أن أتممت كل ذلك شرعت على الفور أتخذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لتطبيق ما تضمنته الدراسة.

كانت أول عقبة اصطدمت بها هي عدم وجود إدارة مختصة بهذا الموضوع يمكن الاستفادة منها في إطلاق العملية الجديدة، بل إن المفهوم برمته لم يكن بعد قد حظي بانتباه أو اهتمام وعناية المسؤولين الآخرين في الوزارة، والإدارة الوحيدة القائمة آنذاك التي كان يمكن أن يكون لها علاقة بالموضوع كانت إدارة متهالكة تدعى (إدارة الصحافة) وتضم عددًا من الموظفين الذين كان عملهم يقتصر فقط على توزيع الصحف والمجلات سواء تلك التي تشترك فيها الوزارة أو الواردة من السفارات في الخارج.

تم إلغاء هذه الإدارة وتسريح موظفيها في الوقت الذي بدأت فيه استقطاب عناصر جديدة وشابة لمساعدتي على إدارة الهيكل الجديد الذي تمت الموافقة على أن يطلق عليه اسم (مكتب الوزير للشؤون الإعلامية) ممن تحضرني أسماؤهم من تلك الكوكبة: الأخ أحمد قطان الذي عمل مدة طويلة نائبًا لرئيس البعثة في واشنطن، ثم مندوبًا دائمًا للمملكة لدى جامعة الدول العربية، والأخ حسن ناظر الذي تقلد فيما بعد مناصب عدة في الخارج، حيث عمل قنصلًا عامًّا في لوس أنجلوس، ثم سفيرًا في المكسيك، ثم في أستراليا، والأخ محمد الحجيلان الذي رأس المكتب في مرحلة لاحقة، ثم أصبح سفيرًا

للمملكة في أستراليا ثم في الدنمرك، والأخ أسامة نقلي الذي يرأس حاليًّا الإدارة التي أصبحت تسمى (إدارة الشؤون الإعلامية)، والأخ هشام المرزوقي الذي عمل فيما بعد سكرتيرًا خاصًّا لسمو الوزير، والأخ طلعت رضوان الذي يشغل الآن منصب سفير المملكة في زامبيا.

كانت بحق تجربة مثيرة وممتعة خضتها مع تلك المجموعة المميزة من الزملاء، عملنا خلالها جميعًا بكل جد واجتهاد ومثابرة لإرساء قواعد العمل الإعلامي في الوزارة، وعلى الرغم من أننا بدأنا بداية قد تكون متواضعة لم ترقَ إلى مستوى الطموحات والتوقعات والآمال التي كنا نعلقها على تطوير هذا الجانب من جوانب العمل الدبلوماسي والسياسي، ولكنها على أية حال كانت بداية رائدة أَرْسَتْ قاعدة صلبة، وشكلت نواة قوية لما تم البناء عليه فيما بعد حيث استمرت المسيرة في هذا الاتجاه، وأَثْبَتَتْ جدواها وفائدتها.

تمكنت من خلال التجربة التي خضتها منذ بداية تكليفي بإنشاء (مكتب الوزير للشؤون الإعلامية) وإلى أن تم إنشاء المكتب، وبدأ في الاضطلاع بدوره المرسوم وممارسة اختصاصاته المقررة، وبما استلزمته تلك التجربة من إجراء دراسات نظرية متعمقة لأوجه العلاقة الوطيدة بين الإعلام والسياسة، وللتطورات المثيرة التي شهدها هذان الحقلان من حقول المعرفة، أقول: تمكنت من خلال كل ذلك من الاطلاع على طبيعة العمل الإعلامي الخارجي القائم في المملكة آنذاك.

كان أول ما لفت نظري ظاهرتان مهمتان لاحظت أنهما كانتا تشكلان سببًا مباشرًا في عدم قدرة ذلك العمل على مواكبة التطورات الجارية في العلاقات الدولية من جانب، وعدم قدرته على خدمة الأهداف الإعلامية للمملكة في الخارج بالشكل المأمول والمنشود من جانب آخر.

الظاهرة الأولى كانت الخلط الواضح بين مفهومي الإعلام الخارجي والإعلام الداخلي، وما يؤدي إليه ذلك من خلل في التطبيق والممارسة.

والثانية هي بعثرة الجهود والاختصاصات المتعلقة بالإعلام الخارجي بين جهات عدة وهيئات حكومية وعدم تركيزها في جهة واحدة مستقلة ومتخصصة.

وجدت نفسي مسوقًا ومدفوعًا وأنا في غمرة الانغماس في المهمة التي كلفت بها آنذاك، إلى الإقدام على إعداد تصور شامل لمعالجة الخلل القائم في الإعلام الخارجي، ولكن ليس على مستوى الوزارة هذه المرة بل على مستوى الدولة ككل.

لم يقتصر موقف الأمير سعود بعد اطلاعه على ذلك التصور على التجاوب المحمود والتشجيع الملحوظ، بل تعداه إلى التبني الكامل للمشروع وإقناع الرئاسة العامة للاستخبارات -بوصفها أحد الأجهزة

الرسمية المعنية بهذا الجانب- بمشاركة وزارة الخارجية في إعداد إستراتيجية شاملة لتطوير العمل الإعلامي للمملكة في الخارج.

كان من أبرز ما تضمنته تلك الإستراتيجية إنشاء هيئة جديدة مستقلة ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء تسمى (الهيئة العليا للإعلام الخارجي) تكون مسؤولة عن جميع ما يتعلق بالعمل الإعلامي للمملكة في الخارج، وكم كانت سعادتي غامرة وفرحتي عارمة حينما صدر قرار من مجلس الوزراء بالموافقة على تلك الإستراتيجية ورصد ميزانية تشغيلية مؤقتة للبدء في تنفيذها.

بدأنا على الفور في اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تنفيذ الأمر السامي بما في ذلك ترشيح الأمين العام للهيئة الجديدة، وتحديد المكاتب الإعلامية التي سيتم إنشاؤها في الخارج، وتسمية رؤساء تلك المكاتب. ولكن الفرحة لم تتم والسعادة لم تكتمل، فقد حدث أن جرت الرياح البيروقراطية بما لم تشتهِ السفن الإعلامية وتم (تجميد) المشروع بأكمله بعد أن طرأ تطور جديد في تلك الأيام لم يكن في الحسبان وهو تعيين وزير جديد للإعلام في المملكة.

ولا بد لي أن أسارع هنا إلى القول: إنني ما زلت حتى هذه اللحظة أتحسر، وأتندم على فوات تلك الفرصة الذهبية، وأعتقد جازمًا أنه لو كان بالإمكان تنفيذ تلك الإستراتيجية في حينه لكان من شأن ذلك الإسهام بشكل فعال وإلى حد كبير في تحسين صورة المملكة في الخارج، ولا سيما بعد أن غدت الحاجة ماسة أكثر من قبل لمواجهة

ما تعرضت له البلاد فيما بعد من حملات ظالمة وجائرة ومسعورة، وبوجه خاص بعد حادثة (١١) سبتمبر المشؤومة.

وإنني ما زلت أومن أنه بالإمكان تدارك الأمر حتى بعد مضي هذه السنوات الطوال بإنشاء مثل تلك الهيئة، خاصة وقد تبنت الدولة بالفعل المبدأ نفسه فيما بعد، فأنشأت هيئة عليا للاستثمار، وأخرى للسياحة، وثالثة للإسكان، وغير ذلك من الهيئات التي أثبتت جدواها وفعاليتها.

على هذا النحو أكون قد استكملت الحديث عن المهمات التي اضطلعت بها منذ تعييني مسؤولاً في مكتب وزير الخارجية، ولكن كما سبق أن أشرت قبل قليل، كانت هناك مهمات أخرى تم تكليفي بها فيما بعد.

ورغبة في استكمال الصورة لدى القارئ الكريم بالنسبة إلى نوعية الأعمال التي مارستها في أثناء توقفي في هذه المحطة الخامسة من مراحل حياتي (محطة جدة) فإني أضيف هنا أن ثمة مهمتين أخريين قد نالتا نصيبهما من اهتمامي، واستحوذتا على قسط كبير من وقتي وجهدي.

في نحو منتصف عام ١٤٠٢هـ الموافق عام ١٩٨٢م قرر سمو الوزير إنشاء لجنة باسم (اللجنة التنفيذية) برئاسته شخصيًّا وعضوية

وكلاء الوزارة ورؤساء الإدارات السياسية ومن يرى سموه حضورهم أو مشاركتهم من رؤساء الإدارات الأخرى.

كانت مهمة اللجنة استعراض ومناقشة القضايا والأمور التي يحيلها الوزير لها والمتعلقة بأعمال وشؤون الوزارة في المجالات السياسية بصفة خاصة وفي جميع المجالات الأخرى كالاقتصادية والقنصلية والإعلامية والإدارية والمالية بصفة عامة.

قرر سموه تكليفي بسكرتارية تلك اللجنة، ونظرًا لأهمية اللجنة ومستوى عضويتها الرفيع وأهمية الموضوعات التي تعالجها، وما يتطلبه كل ذلك من تحضيرات قبل اجتماعاتها ومن متابعة بعد الاجتماعات، فقد تطلب هذا العمل الإضافي الجديد مني بذل جهود مضاعفة حتى تؤتي أعمال اللجنة ثمارها وأكلها.

استفدت فائدة كبيرة من حضوري ومشاركتي في اجتماعات اللجنة التنفيذية، خاصة أن الوزير كان يحرص على عقد اجتماعاتها أسبوعيًّا وبشكل منتظم، وأيضًا بسبب طبيعة الموضوعات التي كانت تطرح للبحث، وتناقش بشكل علمي وموضوعي.

على سبيل المثال، كان سمو الوزير يحرص في كل مرة يتحدد فيها موعد أحد المؤتمرات التي يتقرر مشاركة المملكة فيها مثل الاجتماعات الدورية والاستثنائية للمجلس الوزاري لجامعة الدول العربية، والاجتماعات الدورية والاستثنائية لوزراء خارجية منظمة

المؤتمر الإسلامي، واجتماعات المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والاجتماعات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة، واجتماعات مؤتمرات دول عدم الانحياز، وغيرها من اجتماعات المنظمات الإقليمية والدولية... كان سموه يحرص قبل كل مناسبة من تلك المناسبات على استعراض جدول أعمال الاجتماع ومناقشة المواقف التي يتعين على المملكة اتخاذها تجاه البنود التي يتضمنها جدول الأعمال، وكلمة المملكة التي سيلقيها في ذلك الاجتماع أو المؤتمر.

كان من شأن ذلك كله بطبيعة الحال أن يثري أعمال اللجنة، ويضفي عليها -من جهة- أجواء من المتعة والتشويق، وأن يضيف -من جهة أخرى- إلى رصيدي المعرفي الكثير من المعلومات والفوائد سواء المتعلقة بالقضايا الإقليمية والدولية، أو بمواقف المملكة من تلك القضايا، وخاصة تنمية قدرتي على استيعاب تلك المواقف وتفهمها.

ظللت سكرتيرًا للجنة التنفيذية منذ تأسيسها وحتى قبل انتقال الوزارة إلى الرياض بشهور، ثم أُسندت من بعدي لكل من: السفير محمد سعيد بصراوي، ثم السفير حسن ناظر، ثم السفير محمد السلوم، ثم الأستاذ عبدالعزيز الدريس، ثم الأستاذ عبدالخالق بن رافعة، ولكنني كنت أحضر جميع اجتماعات اللجنة ممثلًا لمكتب الوزير إلى أن تم ترشيحي عضوًا في مجلس الشورى عام ١٤١٤هـ.

هذا ما كان من شأن المهمة الإضافية الأولى، أما المهمة الإضافية الثانية، فقد كانت مختلفة تمام الإختلاف عن باقي المهمات، حيث لم يصدر بشأنها قرار رسمي، أو تكليف شفوي، أو تعميد كتابي، وإنما جاءت بشكل عفوي فَرَضَتْهُ الظروف واقْتَضَتْهُ تداعيات الأمور آنذاك.

قصة هذه المهمة بدأت قبل الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في شهر سبتمبر من عام ١٩٧٩م، الموافق لشهر ذي القعدة عام ١٣٩٩هـ، جرت العادة على أن يلقي وزير الخارجية خطابًا شاملًا في هذه المناسبة في كل عام يتضمن شرحًا وتوضيحًا لمواقف المملكة تجاه الأوضاع والقضايا الإقليمية والدولية السائدة، لأسباب وظروف لا أتذكر تفصيلاتها وملابساتها بالتحديد طُلِبَ مني إعداد مشروع خطاب المملكة لتلك المناسبة.

كانت تلك تجربة جديدة خضت غمارها لأول مرة ما استوجب أن أبذل جهدًا مضاعفًا لكي يظهر مشروع الخطاب بالشكل اللائق والمناسب.

كان وضعي في تلك الأيام أشبه ما يكون بحالة طالب مقبل على خوض امتحان نهائي إما أن يكرم فيه أو يهان، بتوفيق من الله ثم بشيء من الإصرار والعزيمة وكثير من الجهد والتدبير جاءت النتيجة سارة والعواقب سليمة، نال الخطاب استحسان الكثير من المراقبين والمحللين السياسيين والإعلاميين، وأشادوا بمضامينه وحسن عرضه

في تعليقاتهم وكتاباتهم (ما زلت أحتفظ في ملفاتي بنتف من تلك التعليقات)، ويبدو أن صدى ذلك كله قد لفت انتباه المسؤولين في الوزارة وعلى رأسهم سمو الوزير ودفعهم من ثم إلى البدء في تكليفي بكتابة مشروعات الخطابات المماثلة، لم يطل الوقت كثيرًا بعد ذلك حتى أصبحت المسؤول الرئيس عن إعداد جميع الخطابات التي يلقيها الوزير في المحافل الدولية، وكذلك في المناسبات التي تتخلل الزيارات الرسمية التي يقوم بها الوزير للدول، والمناسبات العلمية والأكاديمية التي يدعى إلى المشاركة فيها، واستمر الحال على هذا المنوال إلى أن انتقلت من الوزارة إلى مجلس الشورى في عام ١٤١٤هـ.

كانت هذه المهمة تستنفد جزءًا كبيرًا من وقتي، وتستهلك قسطًا وافرًا من طاقتي وجهدي؛ لأنني كنت أتعامل معها بكثير من المهنية والأمانة والتفاني والحرص على أدائها في أكمل وجه وعلى أتم صورة، كان يحلو لبعض زملائي في الوزارة وصف كل خطاب من تلك الخطابات بالمولود وتشبيه معاناتي في مراحل إعداده وإلى أن يتم إلقاؤه بالمعاناة التي تتعرض لها المرأة منذ بداية الحمل وإلى أن تتم الولادة، وكانت المعاناة تصل ذروتها مع بدء مرحلة المخاض، التي تتزامن مع الأيام القليلة قبيل موعد إلقاء الخطاب، وتنتهي حين تتم الولادة، ويبصر الجنين النور سليمًا معافى، وهي التي توافق اللحظات التي يفرغ عندها الوزير من إلقاء الخطاب.

كانت فرحتي في مثل تلك اللحظات لا تعدلها فرحة، وغبطتي لا تماثلها غبطة، خاصة حينما كنت أرى علامات البشر والراحة والابتهاج بادية على محيا الوزير، وحينما كان الزملاء يتسابقون إلى تهنئتي بالمولود (الخطاب) الجديد، كانت تلك اللحظات كفيلة بتبديد كل مشاعر القلق والتوتر، وإزالة جميع آثار التعب والإنهاك الذي كنت أعانيه في مراحل إعداد الخطاب، وكانت بمثابة (الأتعاب) التي يتقاضاها الطبيب بعد انتهائه من عملية ولادة ناجحة، ولعلي أسارع هنا إلى القول: إنه لا ينبغي أن يتبادر إلى الأذهان أنني بهذا الوصف أنسب لنفسي كل الفضل فيما تحققه خطابات الوزير من نجاح، وتناله من ثناء؛ لأن واقع الأمر هو أن الأمير سعود كان دائمًا هو القوة المحركة والدافعة وراء كل خطاب، وهو المهندس والمصمم والمشرف على مشروع بناء الخطاب. كان يتابع بدقة متناهية كل صغيرة وكبيرة في جميع مراحل إعداد الخطاب منذ مسودته الأولى وحتى لحظة إلقائه، وكان يضيف، ويحذف، ويستبدل في فقرات الخطاب ومواده ما شاء الله له أن يضيف، ويحذف، ويستبدل.

كان في كل مرة يستمع إلى فكرة جذابة أو ملاحظة وجيهة يبادر بطلب إضافتها أو الإشارة إليها، بدافع من حرصه الشديد على أن يعكس الخطاب في نهاية المطاف آخر التطورات وأحدث المستجدات وأجدى الأفكار وأنجع الحلول وأفضل التعبيرات والأساليب المتاحة والممكنة.

بل إن الأمر يصل به في بعض الأحيان إلى حد إجراء تعديلات حتى في اللحظات الحرجة الأخيرة، وبعد أن تتم طباعة الخطاب في صورته النهائية وترجمته.

ولن أنسى ما حييت الكثير من تلك اللحظات العصيبة والأوقات الحرجة، منها ما حدث في أحد اجتماعات وزراء خارجية الدول الإسلامية، وكنت جالسًا خلفه في قاعة الاجتماع أتابع الخطابات التي دأب وزراء الخارجية على إلقائها في مثل تلك المناسبات، إلى أن جاء دور وزير خارجية أفغانستان، الذي كان من المفروض أن يلقي الأمير سعود خطابه بعده مباشرة، حيث فوجئت بالأمير وهو يلتفت نحوي، ويهمس في أذني متسائلًا عما إذا كنت قد تابعت أو لاحظت ما قاله الوزير في فقرة معينة من فقرات خطابه، ولحسن حظي أنني كنت متابعًا لخطاب الوزير، ولم أكن مسترخيًا شارد الذهن ظانًّا أن مهمتي قد انتهت، وأنه لم يعد هناك ما يدعو إلى الانتباه أو التركيز، فلما أجبته بالإيجاب ناولني نسخة الخطاب الذي كان على وشك إلقائه، وطلب منى أن أضيف بخط اليد تعليقًا مناسبًا على ما قاله الوزير، وحين فرغ الأمير من إلقاء خطابه كان لا بد أن يستولي على إعجاب الحضور، ويحظى بثنائهم وإطرائهم؛ لأنه جاء مواكبًا لأحدث التطورات وآخر المستجدات، بما في ذلك ما تضمنه خطاب الوزير الذي سبقه، والذي لم يمضِ على إلقائه سوى دقائق معدودات.

ولما كان الشيء بالشيء يذكر، وحيث إن سياق ذكريات الأحداث التي عشتها خلال مكوثي في هذه المحطة قد انتهت بالإشارة إلى أحد ملامح أسلوب الأمير سعود في العمل، وباعتبار أن تلك المحطة هي التي شهدت بداية اتصالي الرسمي بسموه، والعمل معه، والتعرف إلى جوانب شخصيته، فلربما كان هذا هو الموقع المناسب في هذه السيرة أو المسيرة لكي أفصح عن رؤيتي وتحليلي لشخصية هذا الرجل الذي أستطيع الآن وبعد مضي أكثر من ثلاثين عامًا من الجلوس إليه، والسفر معه، والعمل بمعيته، والقرب منه، أن أدعي أنني قد أحطت بما لم يحط به غيري، وجئتك -أيها القارئ الكريم- عنه بنبأ يقين.

ولعلي أبادر إلى القول -بادئ ذي بدء-: إنني ما كنت لأذكر ما سوف أذكره عن الأمير سعود لو كنت في بداية معرفتي به وعملي معه؛ لئلا يفسر ذلك على أنه مديح أو إطراء، أو إن شئت فقل: تزلف أسعى من ورائه إلى مكسب أو مغنم، ولكن حقيقة الأمر أنني قد بلغت من الكبر عتيًّا، وأنني قد حققت أقصى ما كنت أطمح إلى تحقيقه من طموحات وتطلعات، وأنني غدوت قاب قوسين أو أدنى من التقاعد، وأنه لم يعد هناك من مطمح أرنو إليه، أو منصب أسعى إليه، أو غاية أتوق إلى الظفر بها، حقيقة ذلك كله لا بد أن تشيع الاطمئنان بأن كلامي ينأى عن الشبهات، ويتسامى فوق الشكوك، ويخلو من الريب والظنون.

ولعلي أضيف أيضًا في هذا السياق أنني أعلم علم اليقين أن ما سأذكره بعد قليل عن الأمير سعود قد لا يرضيه، وربما يستنكره، ولا أستبعد أن يعاتبني عليه، دليلي على ذلك ما حدث في مرة من المرات حينما اطلع سموه على مقال كتبه أحد الكتاب في صحيفة من صحفنا المحلية تضمن الكثير من المديح والإطراء له وللأعمال التي يقوم بها، أحال الأمير المقال لي مع هذه العبارة اللافتة: «لشكره على أي حال، ولو أنه مبالغ، والمبالغ في المديح كالذي يذم»!

لا أعرف كيف ومن أين أبدأ محاولتي فتح مغاليق شخصية الأمير سعود، ولكن سؤالًا وجهه إلي أحد الزملاء منذ أمد بعيد قد يمثل مدخلًا مناسبًا للولوج منه إلى رحاب هذه الشخصية الفذة. سألني السائل: «كيف يتسنى لي أن أحظى بمثل ما حظيتَ به أنتَ من ثقة الأمير، مع كل ما عُرف عنه من دهاء شديد وقوة شخصية؟». جاءت إجابتي سريعة ومن دون تفكير، قلت له: إن هذا الرجل يتمتع بذكاء حاد متوقد، فهو يعرف ما تريد أن تقوله قبل أن يفصح عنه لسانك، ويفهم ما يدور في خاطرك قبل أن تنبس به شفتاك؛ لذلك لا تحاول أبدًا أن تتحاذق، ولا تجرب مطلقًا أن تتذاكى، أو أن تلجأ إلى اللف والدوران أو التلاعب، بل كن في تعاملك معه صريحًا وواضحًا وأمينًا وصادقًا، فهو يملك قدرة عجيبة على معرفة أهدافك حتى قبل أن تفصح عن مرادك، وعلى اكتشاف نياتك من نظرات عينيك وطريقة حديثك وأسلوب كلامك، لم أقل ما قلته عن إيمان وقناعة بصحته وحقيقته فحسب، بل عن تجربة وممارسة في التعاطي معه ورؤيته

وهو يتعامل مع أصناف متعددة من البشر بأسلوب يتفق مع شخصية كل صنف، ويتوافق مع أهدافه وأغراضه ومراميه.

ما قلته للسائل عن شخصية الأمير سعود، لم يكن يمثل في الواقع سوى جزئية بسيطة من منظومة متكاملة تجلت فيها السمات والصفات والخصال التي حباه الله بها، والتي تمكنتُ من سبر أغوارها خلال سنين طويلة من القرب منه والعمل معه، منها ما لمسته في سموه منذ البداية من قدرة فائقة على ضبط النفس والتحكم في المشاعر، كنت ألاحظ دائمًا قدرته العجيبة على السيطرة على أعصابه حتى في أحلك الظروف وأصعب المواقف، فسواءً أكان في قمة الغضب أو في منتهى الرضا، وسواءً أكان في أقصى حالات التعب أو في منتهى الراحة والسكينة، فإنك لا تجد أن طبقته الصوتية قد تغيرت، أو أن ملامح وقسمات وجهه قد تبدلت، أو أن تحكمه في ألفاظه وعباراته قد تأثر.

يرتبط بهذه الخصلة جانب آخر يتمثل في قدرته اللافتة للانتباه على امتصاص مشاعر الموظف الذي يأتي لمقابلته وهو في أقصى حالات التوتر أو الإحباط أو القلق.

أقول هذا من واقع تجارب شخصية مرت بي خلال المدة الطويلة التي عملت فيها مع سموه. فكم من مرة دخلت مكتبه وأنا مثقل بالضغوط التي يتعرض لها الموظف عادة، أو المشكلات والعقبات التي تعترض طريقه، أو واقع تحت تأثير بعض الحالات النفسية التي تمر

على الإنسان، فتجعله يشعر بالإحباط أو التوتر أو حتى الغضب، ولكن ما إن أبدأ الحديث معه إلا وأشعر بأن كل تلك المشاعر قد تبددت، وحل نقيضها محلها.

الأهم من ذلك كله، هو أن الصورة التي أحاول في هذه السطور القليلة أن أرسمها لشخصية الأمير سعود لا تقتصر على هذه الجوانب، بل تتعداها إلى خصلتين أو سمتين أخريين تفسران -إذا أضفناهما إلى ما سبقت الإشارة إليه من سجايا وصفات- النجاح الكبير الذي استطاع أن يحققه في مجال عمله وفي حياته بصفة عامة.

تتجلى السمة الأولى في العقلية الإستراتيجية والفكر التكتيكي الذي يتمتع به سموه، مع ما يترتب على ذلك، ويؤدي إليه من وضوح تام في الرؤية، وقدرة كبيرة على تنفيذ ما يقتنع، ويؤمن به، أو ما يسعى إلى تحقيقه من أهداف ومخططات مهما كانت درجة المصاعب التي تعترضه أو العقبات التي تحول دون تمكنه من تحقيقها.

كثيرة كانت هي المناسبات التي شهدت فيها بنفسي تجليات تلك العقلية وذلك الفكر، شاهدت تلك التجليات، وتابعتها في المحادثات والمفاوضات التي كان يجريها مع قادة الدول ورؤساء الوزارات ونظرائه من وزراء الخارجية. كنت أرى بأم عيني دهاقنة وأساطين السياسة في العالم وهم ينصتون إلى وجهات نظره وتفسيراته

وشروحاته لمواقف بلاده وقضايا أمته العربية والإسلامية، وينهلون من حكمته، ويتأثرون بأطروحاته، ويحترمون آراءه.

يتجلى ذلك أيضًا في إدارته للمؤتمرات الدولية التي كان يقودها بكل جدارة وكفاءة واقتدار، وفي قدرته على تحقيق النتائج التي يرغب الوصول إليها مهما كانت تعقيدات المواقف وصعوبة الظروف وجسامة التحديات، شأنه في ذلك شأن الربان الذي يقود السفينة في خضم الأعاصير والأمواج العاتية حتى يتمكن من الوصول بها إلى بر الأمان وشاطئ الخلاص.

أما السمة الثانية فهي تبدو فيما يملكه من ثقافة (موسوعية) راقية، وإن كنت أعجب من شيء فعجبي من إلمامه بشكل منقطع النظير بكل شاردة وواردة وفي كل أمر من الأمور وموضوع من الموضوعات... فهو يحدثك في أي قضية من القضايا حديث العالم المتمكن، ولا يقتصر هذا على حقل معين من حقول المعرفة، أو على مجال محدد من مجالات الحياة، فمعلوماته وثقافته هي كما أسلفت (موسوعية) بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى.

بقي شيء أخير قد لا يعرفه عن الأمير سعود إلا من قُدِّرَ له التعامل معه عن كثب، وهو ما يتمتع به من روح الدعابة Sense of Humor وسرعة البديهة والتعليقات الساخرة أو اللاذعة التي لا يملك المتلقي لها سوى الإعجاب والاستئناس بها.

فإذا أضفت إلى كل هذه الصفات والخصال والسمات ما يتميز به الأمير من أخلاق عالية، وأدب جم، وتهذيب كبير، وأسلوب راقٍ في التعامل مع موظفيه وزملائه ومعارفه والناس كافة، لوجدت أن محصلة ذلك كله يمكن اختصارها في كلمتين: سعود الفيصل رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

***

من أهم الأحداث السياسية التي تابعناها في الوزارة باهتمام بالغ في هذه المرحلة كان هو إنشاء (مجلس التعاون لدول الخليج العربية) بتاريخ ٢٥ مايو عام ١٩٨١م.

جاء القرار الذي توصلت إليه دول الخليج العربية الست بإنشاء هذا المجلس ليعبر بشكل قوي عن الأهمية الكبيرة التي اكتسبتها منطقة الخليج من النواحي الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية، كان واضحًا لدينا ونحن نتابع في تلك الأيام ملابسات إنشاء هذا المجلس أن الأهمية المتزايدة لمنطقة الخليج وإن كانت قد حققت لدولها الكثير من المزايا والمنافع، إلا أنها في الوقت نفسه جلبت لها الكثير من المشكلات والأخطار، وذلك كان لا بد أن يفرض عليها ضرورة التنسيق والتعاون لتكريس المزايا والمحافظة على المكاسب، وفي الوقت نفسه لدرء المشكلات واتقاء الأخطار.

كنا في معرض مداولاتنا وتحليلاتنا لهذا الواقع الجديد نلاحظ أن دول منطقة الخليج قد استطاعت المحافظة على استقرار ثابت على الرغم من تقلب الظروف والأحوال السياسية، ومن ثم فلقد

كان اهتمامها الرئيس منصبًّا على المحافظة على ذلك الاستقرار؛ لأن أهميته لا تقتصر على كونه وسيلة للحفاظ على الإنجـازات والمكتسبات التي استطاعت أن تحققها تلك الدول فحسب، ولكنه إضافة إلى ذلك مطلب عالمي، ففقدان الاستقرار لا يقضي على المزايا والمنافع فحسب، ولكنه يعني متاعب اقتصادية لكثير من دول العالم، وسياسية لبعضها، ولهذا فإنه لم يكن أمام دول المنطقة سوى أن تجد لها إطارًا منظمًا يلملم شملها، ويراعي حساسيتها وأهميتها للجميع، تستطيع به درء الأخطار والمحافظة على مظاهر الاستقرار.

هذه الحقائق أدت دورًا مهمًّا وحاسمًا في تبني الدول الخليجية الست توجهًا ثابتًا نحو التنسيق والتعاون في نطاق مظلة تنظيمية تعطي لذلك التوجه قدرًا كافيًا من الشرعية، ونصيبًا لازمًا من المصداقية، وحدًّا معينًا من التأطير والهيكلية.

غير أن تلك الحقائق لم تكن هي العامل الوحيد، فإن الأحداث التي شهدتها منطقة الخليج في عقدَيِ الستينيات والسبعينيات الميلادية فرضت من جانبها مثل ذلك التوجه، وعجلت بمسيرته إلى أن أصبح حقيقة واقعة.

فقرار بريطانيا المفاجئ في عام ١٩٦٨م برغبتها في الانسحاب من الخليج بحلول عام ١٩٧١م لم يحرك المشاعر الوحدوية الدفينة والمتأصلة في نفوس أهل الخليج وتطلعاتهم نحو الوحدة والتكامل فحسب، ولكنه -وهذا هو الأهم- أثار القلق من جراء ردود الفعل

المتتالية التي أعقبت ذلك القرار والتي انحصرت في قضية ملء الفراغ، وعلى الرغم من أن التصريحات المتعددة من جانب دول الخليج أكدت أنه لن يكون هناك فراغ قوة بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة، إلا أنه كان معروفًا أن إمكانات نشوء مثل ذلك الفراغ كبيرة، ولا سيما أن ذلك الانسحاب كان يعني في التحليل النهائي تغييرًا جذريًّا في التركيبة السياسية لتلك الدول، ولقد كان واضحًا في تلك المرحلة الحرجة في تاريخ الخليج الحديث أن القوى الإقليمية الرئيسة الثلاث التي سوف يكون في مقدورها ملء الفراغ والتأثير في مجريات الأحداث في الخليج هي إيران والعراق والمملكة العربية السعودية، باعتبار أن كل دولة من هذه الدول الثلاث كانت تمتلك من المقومات ما يؤهلها للقيام بدور بارز في توازن القوى في المنطقة والتأثير الظاهر في الأوضاع فيها، يؤكد ذلك ويعززه أن التركيز على الخليج كان يُعدّ ركنًا أساسيًّا في سياساتها الخارجية، بل هو في الواقع أحد المرتكزات الأساسية في أمنها القومي. (أود أن أسترعي انتباه القارئ الكريم هنا إلى أن التحليلات الخاصة بإنشاء مجلس التعاون والواردة في هذا المقام محددة بالأحداث التي وقعت في غضون هذه المحطة فحسب وهي من ثم محكومة بالإطار الزمني الذي حدثت فيه).

شهدت هذه المرحلة أيضًا بداية تحرك جدي نحو الوحدة الخليجية أكدته المساعي الحثيثة التي بدأت تبذل في عام ١٩٦٨م لتوحيد الإمارات التسع التي كانت تخضع للاحتلال البريطاني، والتي أدت

فيها الكويت والمملكة العربية السعودية دورًا حاسمًا وبارزًا، غير أن الأجواء السياسية في المنطقة في ذلك الوقت لم تكن مهيأة لذلك الاتحاد في شكله المساعي، وخوفًا من فشل تلك المساعي كلية، فلقد اقتضت الواقعية الاقتصار على اتحاد الإمارات السبع المتصالحة، وقامت بذلك الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر ١٩٧١م بعد أن كان قد تم إعلان استقلال البحرين في أغسطس ١٩٧١م، وقطر في سبتمبر ١٩٧١م، وهكذا فلقد اكتملت بنهاية عام ١٩٧٢م الصورة السياسية للمنطقة التي أصبحت تضم ست دول مستقلة بعد انضمام سلطنة عمان إلى الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من الأحداث العاصفة التي شهدتها منطقة الخليج في السبعينيات الميلادية سواء بالنسبة إلى الأوضاع الدولية أو الأوضاع الداخلية في دول الخليج العربية، فلقد استمرت أنظمة الحكم في تلك الدول في إطاراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتأقلم مع التغيير، وتنفتح أمام متطلبات التطور، مؤكدة بذلك قدرة المنطقة على الصمود في مواجهة التيارات وصلابة مؤسساتها السياسية، وفعاليتها في المحافظة على الاستمرارية والاستقرار.

ثم جاءت التغييرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية الدولية التي نتجت عن انتقال السيادة النفطية من الشركات ودول الاستهلاك الكبرى إلى الدول المنتجة لتؤكد ليس فقط بروز منطقة الخليج بوصفها إحدى أغنى مناطق العالم وأكثرها إستراتيجية، ولكن

لتفرض أيضًا حقيقة أن القرار في هذا الصدد أصبح خليجيًّا بحتًا ما ضاعف من وطأة المسؤولية الملقاة على عاتق تلك الدول، وبلور من ثم قناعتها بأن مسؤولياتها أصبحت مشتركة، ومعركتها واحدة، والتزاماتها متشابهة، وكان ذلك يعني بالضرورة أن يكون هناك ترابط عضوي بينها؛ لأن مواجهتها لهذه المسؤوليات منفردة يجعلها تئن تحت وطأة الضغوط، في حين أن مواجهتها لها مجتمعة موحدة يقوي ظهرها، ويشد عودها.

ولقد شهدت المنطقة بإطلالة عقد الثمانينيات الميلادية تطورات مهمة فرضت تأثيرًا مباشرًا في الأوضاع فيها.

فعلى الصعيد الداخلي طفت على السطح بشكل ظاهر التفاعلات والانعكاسات المختلفة للمشكلات الاقتصادية التي كانت تعانيها تلك الدول، وبرزت مشكلات القوى العاملة والهجرة الأجنبية والوضع السكاني وقضايا تنويع مصادر الدخل وإيجاد قواعد صناعية وزراعية ثابتة تؤمن حاجات المنطقة، وكان من الصعب على كل دولة من تلك الدول أن تواجه جميع هذه المشكلات منفردة، حيث إن طبيعتها كانت تفرض مواجهة جماعية لها.

وأما على الصعيد الخارجي فإن الغزو السوفييتي لأفغانستان من جهة وقيام الثورة الإسلامية في إيران، ثم نشوب الحرب العراقية الإيرانية التي أعقبتها من جهة أخرى، دفع تلك الدول نحو تبني صيغة التفكير الجماعي لمواجهة تلك الأحداث الخطيرة.

إذا أضفنا إلى ذلك كله حقيقة اقتراب الصراع بين الدولتين العظميين آنذاك -الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي- من منطقة الخليج والقلق العالمي على تأمين النفط وسلامة الملاحة في الخليج، وكذلك إصرار دول الخليج على سد الثغرات التي قد يتسلل منها النفوذ الأجنبي وإبعاد المنطقة عن الصراع الدولي، واعتمادها على قواها الذاتية للمحافظة على الأمن والاستقرار فيها، وإدراكها أن عبء النهوض بهذه المسؤوليات جميعها لا تستطيع دولة بمفردها أن تتحمله... إذا وضعنا كل ذلك في الاعتبار، فإننا نجد أن هذه العوامل مجتمعة كانت بمثابة الدوافع القوية لكي تقدم كل من الكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٨١م على إنشاء (مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، بمعنى أن المحصلة النهائية للحقائق والوقائع التي فرضت نفسها على دول الخليج، والتطورات السياسية التي شهدتها، والأحداث التي عاشتها كان يعني باختصار أن تلك الدول قررت أن المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تجابهها، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، لا بد لها من مواجهة جماعية.

بقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحددت معالم الصورة السياسية لمنطقة الخليج في شكل جديد أصبح للمجلس فيه دور ملحوظ، خاصة أنه بات يشكل الركيزة الأساسية التي تنطلق منها محاولة فهم وتقويم السياسة الخارجية والأمن القومي لدول المجلس.

كان تقويمنا للمجلس في تلك الأيام إيجابيًّا للغاية، وكانت تطلعاتنا نحو الدور الذي يمكن أن يمارسه في المحافظة على الأمن القومي لدوله مشوبة بالكثير من الأمل والتفاؤل، فلقد كنا نرى أن المجلس جاء ليؤكد أن الدول الأعضاء فيه لا تريد أن تكون موجودة على الخليج بحكم الطبيعة، وغائبة عنه بحكم الواقع، لا تريد أن تكتفي بالمشاهدة دون المشاركة، تريد أن يكون لها دور مميز في شؤون الخليج وأوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تريد أن يكون هذا الخليج عامل قوة ووصل، لا عامل ضعف وفصل.

ولقد جاء هذا التجمع الخليجي في مثل توقيته والملابسات التي صاحبت قيامه ليضيف عنصرًا جديدًا ومهمًّا إلى المعادلات السياسية التي حكمت الموقف السائد في منطقة الخليج في تلك الأيام، وإن ما شهدناه من تسارع مناشط المجلس وقدرته خلال الفترة المحدودة التي انقضت منذ قيامه على تحقيق مستوى متقدم من الديناميية السياسية والوظيفية التي تضخ عبر مختلف أجهزته ومؤسساته يشكل دون شك الاستجابة الحاسمة على التحديات السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية التي واجهتها دول المجلس في تلك المرحلة.

***

في الوقت الذي كانت فيه حياتي العملية في غضون السنوات الست التي أمضيتها في جدة بعد عودتي من الخارج حافلة بالكثير من الإثارة والتشويق والنشاط والحركة، ومؤذنة ببدء الانطلاق نحو

مرحلة جني الثمار التي غَرَسْتُ بذورها، وطفقت أعد العدة لها في المحطات السابقة، فإن حياتي الخاصة في تلك السنوات تخللتها بعض المشكلات والمصاعب، وشابها شيء من القلق والتوتر الذي كاد يؤثر سلبًا في مسيرتي العملية، ويعيق حركتها وتقدمها.

ولعل من المناسب قبل الخوض في تبيان وتوضيح ما أعنيه بذلك، أن ألقي الضوء على فلسفتي ومفهومي لماهية المشكلات التي تواجه الفرد في حياته، فتحيل صفوها كدرًا، وتستبدل بأمنها وسلامها همًّا وغمًّا.

في اعتقادي أن هناك نوعين أو صنفين من المشكلات التي يتعرض لها الإنسان عمومًا في حياته.

النوع الأول هو الذي يتضمن ما أسميه المآزق والمزالق، وهو صنف محدد من المشكلات التي لا تطرق باب الإنسان في العادة إلا ومفاتيحها معها لمن يحسن التفتيش عن تلك المفاتيح، ويجيد استعمالها. ومفتاح أي مشكلة في أنها لا تأتي للإنسان عفوًا واعتباطًا، بل تأتيه لأنه جلبها لنفسه بأشياء ارتكبها، أو مارسها، أو طبقها، أو اقترفها، وتأتيه لتمتحن إيمانه، ولترده إليه كلما انحرفت عنه، لذلك فهي تكون بمثابة المربي والنذير والبشير في آن معًا، وما على الإنسان إذا ما شاء أن يتخلص من هذه النوعية من المشكلات إلا أن يطهر عينيه وأذنيه ويديه وفكره ونياته من كل ما من شأنه أن يحرفه عن الطريق المستقيم، فيحدث له المشكلات.

أما النوع الثاني، فهو الذي يتضمن ما أسميه البلايا والمحن، وهو صنف محدد من المشكلات التي لا يد للإنسان في حدوثها، ولا حول ولا قوة له في وقوعها، ولا قدرة لديه على تجنبها وتحاشيها.

ويندرج تحت هذا النوع ما يتعرض له الإنسان من حوادث، أو ما يبتلى به من أمراض وأسقام، فهي سنة من سنن الحياة التي لا بد فيها من البلاء والابتلاء، ولا بد من الأذى في الأنفس والأموال، وليس كالمحن والبلايا محك يكشف ما في الصدور، ويصهر ما في القلوب، فهي بمثابة الابتلاء والاختبار لما في الصدور ليظهر على حقيقته، وبمثابة التطهير والتصفية لما في القلوب ليزيل ما بها من وهن في الإيمان أو ضعف في الاعتقاد، والسبيل الوحيد لمجابهة هذا الصنف من المشكلات يكمن في اللجوء إلى الصبر والاحتساب والتحمل والمقاومة.

تعرضت خلال السنوات الست التي أمضيتها في هذه المحطة من محطات مسيرتي في الحياة لعدد من المنغصات والمكدرات التي تندرج تحت الصنف الثاني من المشكلات التي يواجهها الإنسان في حياته.

جاءت البداية بعد مضي أشهر قلائل على عودتي من الخارج، فبعد أن تمكنت من العثور على منزل مناسب للسكنى، وأتممت إجراءات استئجاره وتجهيزه بما جلبته معي من أمريكا من أثاث منزلي كامل،

وبعد أن تجشمت في سبيل تحقيق هذا الإنجاز الكثير من العناء والمتاعب والمشاق حدث ما لم يكن في الحسبان.

تبدأ القصة في اليوم الذي تم إبلاغي فيه بأن سمو الوزير قرر انضمامي إلى الوفد المرافق له في زيارته الرسمية إلى لبنان في إطار المساعي التي كانت تبذلها المملكة مع بعض الدول العربية الأخرى لإيجاد مخرج للحرب الأهلية التي استعر أوارها في لبنان، وهددت بالقضاء على مقومات البلد ووحدته واستقلاله، كانت تلك هي المرة الأولى التي أسافر فيها بمعية الوزير في مهمة عمل خارج المملكة.

كنت سعيدًا بهذه المهمة التي أتاحت لي التعرف لأول مرة إلى مجال جديد من مجالات العمل الدبلوماسي والسياسي، هو المشاركة في الوفود الرسمية وحضور المؤتمرات الدولية، التي شاءت إرادة الله أن تحتل منذ ذلك التاريخ وحتى الآن جزءًا مهمًّا من المسؤوليات والمهام والأعمال التي أقوم بها في إطار عملي بوزارة الخارجية.

ومما ضاعف من شعوري بالسعادة هو أن تلك الرحلة جاءت مباشرة في أعقاب الانتهاء من تأثيث المنزل الجديد والسكنى فيه، وبداية الاستمتاع بلذة وطعم حياة الاستقرار. بيد أن الأمور لا تسير دائمًا على النحو الذي يريده المرء، ويشتهيه، ويهفو إليه، فوجئت يوم عودتي من الرحلة بخبر أشاع الفزع والهلع في نفسي، قيل لي: إن حريقًا قد شب في الدور العلوي من منزلي نتيجة التماس كهربائي في

أحد مكيفات الهواء، وأسفر عن إتلاف جزء كبير من المنزل بما في ذلك معظم أثاثه وجزء كبير مما يحتويه من معدات وأجهزة.

لم أهتم بالتفصيلات حول كيفية حدوث الحريق، ولا بالمعلومات حول حجم الخسائر التي حدثت، كان كل اهتمامي منصرفًا إلى الاطمئنان على سلامة زوجتي وأبنائي، خاصة بعد علمي أنهم كانوا في داخل المنزل حين اندلاع الحريق، حمدت الله، وشكرته بعد أن اطمأننت على سلامتهم مما كان يمكن أن يصيبهم من مكروه لولا لطف الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ثم حسن تصرف زوجتي التي بادرت بقطع التيار الكهربائي عن المنزل ومغادرته فورًا مصطحبة أبناءها إلى الفناء الخارجي انتظارًا لوصول رجال المطافئ.

تقبلت ما حدث بكثير من الإيمان والتسليم بقضاء الله وقدره، ولكن ما أزعجني كان اضطراري إلى تخصيص أوقات وجهود جديدة في محاولة إعادة بناء وتأثيث وتجهيز ما تسبب الحريق في إتلافه في وقت كنت فيه في أمس الحاجة إلى تكريس كل وقتي وطاقتي وجهدي للاضطلاع بمسؤولياتي ومهامي المتنامية والمتزايدة في العمل.

***

بعد أن تمكنت أسرتنا الصغيرة من تجاوز (حادثة الحريق) بكل آثارها النفسية وتبعاتها المادية، وما استنزفته من وقت وجهد لإعادة الأمور إلى نصابها، وبعد مضي عام واحد فقط على مكوثنا في المنزل الذي تعرض للحريق، قررنا الانتقال إلى منزل آخر في حي

(الروضة) وهو أحد الأحياء الجديدة التي قامت في شمال مدينة جدة في تلك الأيام، عاشت الأسرة أجواء مفعمة بالسعادة والهدوء والاستقرار عقب الانتقال إلى المنزل (الفيلا) الجديد، وخِلْنَا أننا أصبحنا بمنأى عن المنغصات والمكدرات، وأن كل الأمور بدأت تسير على ما نحب ونرضى، وتمضي طبقًا لما نريد وحسب ما نشتهي، ولكن ما كان لذلك كله أن يكون؛ لأن دوام الحال من المحال كما يقولون، حيث بدأت بعض الحوادث المؤسفة تتوالى تترى.

جاءت البداية في مساء ذات يوم جمعة وعقب عودتنا إلى (الفيلا) بعد يوم جميل أمضيناه على شاطئ البحر حين اكتشفنا اختفاء المجوهرات، أو ما يسمونه (الصيغة) الخاصة بزوجتي التي كانت تحتفظ بها في دولاب الملابس، كان واضحًا أن الدار قد تعرضت لعملية سرقة محكمة ومدبرة، وعلى الرغم من كل الجهود المضنية التي بذلناها لاستعادة المسروقات سواءً عن طريق القنوات الرسمية التي تمثلها أجهزة الأمن المعنية، أو عبر الوسائل الخاصة التي يمتهنها بعض محترفي الدجل والشعوذة، إلا أن جميع تلك الجهود باءت بالفشل، ومع كل ما سببه لنا ذلك الحادث من قلق وانشغال بال وخسائر مادية، إلا أن وجود بعض المؤشرات التي أوحت لنا باحتمال أن تكون الخادمة والسائق اللذين كانا يعملان لدينا هما المتورطين في السرقة كان من شأنه أن يسهم إلى حد ما في إقناعنا بأن ما تعرضنا له لا يعدو كونه حادثًا معزولاً وغير قابل للتكرار، ولكن الأحداث التي توالت بعد ذلك أكدت لنا أن قناعاتنا كانت خاطئة، وأثبتت أن توقعاتنا

لم تكن دقيقة أو صائبة، لم تمضِ مدة وجيزة على هذا الحادث حتى طرأ ما جعل نظريتنا في اعتباره معزولاً، ولا يشكل ظاهرة تتهاوى وتنهار، فوجئنا لدى عودتنا إلى البيت في إحدى الأمسيات بوجود ما يدل دلالة واضحة على أن عملية اقتحام مدبرة قد تمت، حيث وجدنا باب غرفة النوم مهشمًا وقفله محطمًا، مع اكتشاف آثار أقدام غريبة مطبوعة بوضوح على السجاد.

لم نكد نفيق من هذه الصدمة الجديدة حتى وقعت الطامة الكبرى التي بثت الرعب والهلع في أرجاء البيت، وبدلت أمن ساكنيه خوفًا وفزعًا، وأحالت صفو أيامهم كدرًا وطينًا، ففي إحدى الليالي ونحن على وشك الخلود إلى النوم بعد أن قاربت الساعة الواحدة ليلًا، وبينما كانت زوجتي تهم بالخروج من غرفة النوم لتناول كأس من الماء من البراد الموجود في الصالة، وإذا بها تصرخ صرخة مدوية جعلتني أثب من فوق السرير، وأتجه نحوها لاستجلاء الأمر. عادت أدراجها إلى الغرفة وهي ترتجف خوفًا وفزعًا لتقول لي: لقد رأيت بأم عيني في الصالة رجلًا أسود اللون لا يرتدى من الملابس سوى ما يستر عورته وهو يتجه صوب غرفة النوم، ومع أني لم آلف في حياتي على العراك والنزال، ولا أدعي امتلاكي شجاعة خارقة أو بطولة نادرة، ولم آنس في نفسي يومًا من الأيام ميلًا للمواجهة أو المجابهة أو الدخول في (مضاربات) مع الغير، إلا أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أمدني في تلك اللحظة العصيبة بما يكفى من الشجاعة والإقدام ما دفعني إلى امتشاق ما استطاعت يدي الوصول إليه والاندفاع خارج الغرفة للتعامل مع هذا

الموقف الخطير، وبهدف حماية أبنائي الصغار الذين كانوا يغطون في سبات عميق في غرفة نومهم المجاورة. ومن لطف الله أن اللص الذي اقتحم الدار لاذ بالفرار فور افتضاح أمره ومعرفته أن ساكني البيت ما زالوا مستيقظين، ولا أدري في حقيقة الأمر ماذا كانت ستكون العواقب لو أنني أدركته قبل هروبه، واضطررت إلى الاشتباك معه خاصة فيما لو كان بحوزته سلاح لاستعماله عند اللزوم، وكلها احتمالات لم تكن مستبعدة على الإطلاق، بطبيعة الحال لم نذق طعم النوم في تلك الليلة وإلى أن حان الصباح حيث بادرت بالإبلاغ عن الحادث مؤملًا أن يكون للإجراءات الأمنية المتوقع اتخاذها دور في بث الطمأنينة والراحة النفسية وتبديد مشاعر القلق والخوف التي استبدت بجميع أفراد الأسرة دون استثناء.

ومع أننا عشنا في أعقاب حادثة الاقتحام المشهودة في حالة من الهدوء الحذر والترقب المشوب بالقلق والتوتر، إلا أن الأمور لم تدم طويلًا على ذلك الحال، فقد طرأ حادثان آخران أكملا مسلسل الذعر والخوف الذي عشناه في تلك الأيام من جراء تعاقب هذه الحوادث وتكرارها.

الحادث الأول، وقع بعد ذلك بمدة لم تتجاوز أشهرًا معدودات، وجاء على هيئة عملية اقتحام أخرى حدثت هذه المرة لحسن الحظ بينما كنا خارج المنزل، ونتج عنها تحطيم نافذة غرفة المكتب التي تقع في الدور الأرضي والعبث ببعض الأوراق والملفات الموجودة في

الأدراج أو المصفوفة على الأرفف، ربما بحثًا عن موجودات لتسرق أو مقتنيات لتنهب.

وأما الحادث الثاني، فقد اقتصر على محاولة القفز من فوق السور الأمامي للفيلا، ولكن المحاولة فشلت في الولوج إلى داخل المنزل نتيجة إحكام المراقبة واتخاذ الاحتياطات الأمنية الرادعة.

لا أعرف حتى الآن أسباب تعاقب تلك الحوادث على النحو الغريب واللافت للانتباه الذي تمت به، ولكن بصرف النظر عما إذا كان تكرارها مجرد مصادفة أو أن يكون هناك قاسم مشترك يربط بينها، وينبئ بوجود ترصد مسبق ونية مبيتة، فإن المهم هو ما سببته لنا من إزعاج مستمر وقلق دائم وتوتر متواصل كان لا بد أن تكون له أصداء سلبية ليس على حياتنا الخاصة فحسب، ولكن أيضًا على قدرتي على الانصراف التام والانقطاع الكامل لما كنت مكلفًا به من أعمال ومسؤوليات خاصة في تلك المرحلة الحرجة التي كنت في مسيس الحاجة فيها إلى التركيز على أعمالي ومسؤولياتي بشكل كبير.

ومما أضاف إلى صعوبة الموقف، أن المدة التي وقعت فيها تلك الحوادث تزامنت مع ظاهرة بداية تكليفي بمرافقة سمو الوزير في المهمات والرحلات التي كان يقوم بها إلى خارج المملكة، ما أوقعني في حرج شديد وصراع نفسي محتدم بين حرصي على القيام بواجباتي العملية من دون تأخير وعلى أكمل وجه، ومسؤوليتي نحو تأمين كل ما من شأنه سلامة أفراد أسرتي وتوفير الأمن والحماية لهم والعناية

بهم، وذلك لم أكن أجد فيه مناصًا من الاستعانة بالأهل والأرحام والطلب منهم (الفزعة) بالإقامة في المنزل خلال المدد التي كانت تتطلب وجودي خارج البلاد، مع يقيني بما كانت تسببه تلك الطلبات المتكررة لهم من إزعاج ومشقة، ولكن كان لا بد مما ليس منه بد.

أما (ثالثة الأثافي) في مسلسل المنغصات والمكدرات التي تعرضت لها في أثناء مكوثي في هذه المحطة من محطات مسيرة حياتي، فقد حدثت قبل نحو أشهر قلائل من الانتقال إلى المحطة التالية وهي الرياض، بدأت القصة بعد يوم أو يومين من عودتي من جولة رافقت فيها سمو الوزير في عدد من الدول الآسيوية، وهي الهند وباكستان وبنجلاديش ونيبال وسري لانكا، كانت الجولة متعبة ولكن ممتعة، وشاقة ولكن شائقة، بدأت أشعر بعد العودة ببعض الأعراض الصحية الغريبة التي لم أكن أعهدها من قبل، لم أكترث كثيرًا بالأمر، وأوعزته إلى ما أصابني في الجولة من إرهاق ونصب، وما عانيته من جراء التغيير في المأكل والمشرب والمأوى، ومن الوجود في بيئات لم أتعود عليها وأجواء لم آلفها.

واصلت عملي ونشاطي كأن شيئًا لم يكن غير آبه بتلك الأعراض وموقن بأن مآلها إلى الزوال بزوال مسبباتها، وبأن مصيرها إلى الاختفاء بانقضاء بواعثها ودوافعها، انقضى ما يكفي من الوقت الذي يفترض أن تزول بعده جميع آثار الرحلة، وأن تعود الأمور إلى أوضاعها الطبيعية، ولكن الأعراض الصحية الغريبة التي انتابتني

استمرت على ما هي عليه. حين توصلت إلى قناعة تامة بأنه لم تعد هناك ثمة علاقة بين تلك الأعراض ومؤثرات الرحلة، أيقنت حينئذ أن خللًا صحيًّا ما قد اعتراني، وأن الأمر أصبح يستدعي الانتباه له، ويستلزم التحرك لمواجهته، اتخذت قرارًا فوريًّا بضرورة مراجعة طبيب مختص للاطمئنان على الوضع، أجرى الطبيب الكشف اللازم، ولكنه أوصى بعمل بعض التحاليل والأشعات ليتسنى له تحديد المشكلة بشكل نهائي وقاطع ووصف العلاج المناسب لها، ما أثار لدي شيئًا من القلق بأن الأمر ليس بالبساطة التي كنت أظن، ولا بالسهولة التي كنت أعتقد.

حين عدت إليه بنتائج التحاليل والأشعات التي طلبها تبين لي بما لا يدع مجالًا للشك والريبة أن الأمر أبعد من أن يكون مجرد عارض صحي طارئ، فقد كانت توصية الطبيب النهائية تقضي بضرورة إجراء عملية جراحية وفي أسرع وقت ممكن، شعرت بأن الطبيب قد تعمد إخفاء بعض التفصيلات التي كنت أتطلع إلى معرفتها والإحاطة بها، ولا أستبعد أن يكون قد أبلغها لأخي عصام مدني الذي كان حريصًا على مرافقتي في جميع مراحل تلك الأزمة، لم أكن في حاجة في واقع الأمر لأن يصارحني الطبيب بحقيقة التشخيص الذي توصل إليه، فلقد تمكنت بعد العودة إلى ما توافر لدي من مراجع طبية، ومن واقع الأعراض التي كنت أعانيها ومقارنتها بملاحظات الطبيب واستفساراته، من تعيين ماهية المرض الذي أَلَمَّ بي، ومعرفة الأسباب التي أدت إليه، وتحديد وسائل علاجه وسبل الوقاية منه.

على أن ذلك لم يكن كافيًا في حد ذاته، فبعد أن يقع المرض لا ينفع التساؤل لماذا وكيف وقع؟ ولكن ما ينفع هو توجيه الفكر والإرادة إلى كيفية مكافحته والتغلب عليه، لذلك كان القرار الأول الذي اتخذته هو ضرورة التعجيل بإجراء العملية، وأهمية تذليل جميع الصعوبات التي قد تحول دون إجرائها، كان من الطبيعي في أعقاب اتخاذ هذا القرار أن يتجه التفكير إلى تعيين المستشفى الذي ستجرى فيه العملية وتحديد الجراح الذي سيقوم بإجرائها. استقر الرأي بعد الاستخارة والاستشارة على شد الرحال إلى مدينة هيوستن بولاية تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية، وإجراء العملية في مستشفى (ميثوديست) Methodist Hospital بالمركز الطبي الشهير في تلك المدينة. من محاسن المصادفات أن موعد سفري إلى هيوستن تزامن مع انتهاء العام الدراسي ما مكنني من اصطحاب أسرتي معي، وذلك أشاع في نفسي شعورًا غامرًا بالراحة والأمان، فقد كنت -ولا أزال- حريصًا غاية الحرص على أن تكون أسرتي دائمًا بجانبي؛ لأني لا أطيق فراقهم، ولا أتحمل بعدهم عني أو بعدي عنهم، وأشعر بالضيق والوحشة والاكتئاب كلما غاب فرد من أفرادها عن ناظري في أي وقت من الأوقات ولأي سبب من الأسباب، كان أيضًا للرغبة التي أبداها أخي عصام في مرافقتي في الرحلة هو وزوجته ليكون بجانبي، ويشد عضدي وأزري، على الرغم من أنه كان حديث عهد بالزواج في تلك الأيام، كان لتلك الرغبة تأثير ملحوظ في توفير المزيد من الشعور بالراحة النفسية والأمان والطمأنينة.

غادرت جدة وأنا مثقل بالهم، مترع بالغم، ومشحون بالتوتر والقلق مما كنت مقدمًا عليه، كان فكري طيلة الرحلة إلى هيوستن مشتتًا، وبالي مضطربًا، ورؤيتي مشوشة، ولم يكن أمامي في تلك الأجواء القاتمة والظروف العصيبة سوى الالتجاء إلى الله وحده.

والإنسان حين يصاب بمحنة من المحن أو يبتلى ببلية من البلايا، ويخلو قلبه إلى الله وحده، فإنه لا يجد سندًا إلا سنده، في هذه اللحظة فقط تنقشع الغشاوات، وتتفتح البصيرة، ويمتد الأفق على مد البصر، فلا شيء إلا الله، ولا قوة إلا قوته، ولا حول إلا حوله، ولا إرادة إلا إرادته، ولا ملجأ إلا إليه. بهذا الفيض من المشاعر والأحاسيس، وبهذا الدفق من التسليم والتوكل دخلت غرفة العمليات صبيحة يوم الثلاثاء السادس من شهر رمضان لعام ١٤٠٤هـ الموافق الخامس من يونيو عام ١٩٨٤م.

تكللت العملية ولله الحمد بالنجاح، وبعد ثلاثة أيام قضيتها في العناية المركزة ثم عشرة أيام أخرى في غرفة عادية سمح لي الطبيب بمغادرة المستشفى، مع إصراره على ضرورة بقائي في المدينة مدة لا تقل عن عشرة أيام؛ للتأكد من أنني أصبحت في وضع يمكنني من السفر وركوب الطائرة.

لم يكن يشغل بالي، ويسيطر على تفكيري في تلك المدة سوى استعراض تطور الأمور ومجريات الأحداث التي عشتها منذ بداية ظهور أعراض الوعكة الصحية التي تعرضت لها وحتى إجراء العملية

وخروجي من المستشفى، كان شغلي الشاغل في تلك الأيام هو التأمل والتدبر في (فلسفة المرض) -إن صح التعبير- وفي ماهية الدروس التي يستفيدها الإنسان حين يُمْتَحَنُ في صحته وعافيته.

كانت القاعدة الذهبية التي توصلت لها من واقع تلك التجربة هي أن العافية الصالحة -كالإيمان الصالح- من أثمن الكنوز للإنسان في حياته على هذه الأرض، اكتشفت لأول مرة مدى صحة وصدقية ودقة مقولة (مصطفى لطفي المنفلوطي) التي كنا نرددها في دروس الإنشاء والتعبير حينما كنا في المدارس وهي: إن «الصحة تاج على رؤوس الأصحاء، لا يراه إلا المرضى».

آمنت، وسلمت بحقيقة أنه إذا طرق المرض أبواب جسد الإنسان، فلن يصبح لثروته وأمواله، أو لجاهه وعزه، أو لمنصبه ومكانته الاجتماعية طعم ولا معنى ولا قيمة. أيقنت، وتأكدت أنه بالمرض تُعْرَفُ نعمة الصحة، وبالصحة تُنْسَى آفة المرض.

تبين لي من واقع التجربة التي عشتها أن هناك عددًا من العوامل والوسائل التي يستطيع الإنسان بواسطتها أن يتصدى للمرض، ويحول دون إمكانية وقوعه فريسة لمخالبه وأنيابه لكي تنهش في جسمه، وتلتهم صحته وعافيته.

تأتي في مقدمة تلك العوامل والوسائل اللجوء إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بعد الأخذ بالأسباب والتسليم بقضائه وقدره، والدعاء بأن يلطف

به فيما جرت به مقاديره وإرادته، ثم يليها ضرورة وأهمية توافر العزيمة والإرادة والتصميم على مواجهة المرض ومكافحة أعراضه، إن لم يكن من أجل الإنسان نفسه، فعلى الأقل من أجل من أحبوه، وأحبهم من أمهات وآباء، وأزواج وزوجات، وأبناء وبنات، وإخوان وأخوات، ومعارف وأصدقاء، وتأتي بعد ذلك المساندة والدعم المعنوي والنفسي الذي يلقاه الإنسان من الأهل والأصدقاء، ويجده من الأحباء والزملاء، وما يسبغونه عليه من دعاء، ويحيطونه به من اهتمام، ويتفضلون به من اتصالات واستفسارات.

على أن أهم وأعظم قرار اتخذته من واقع التجربة العصيبة التي عشتها في تلك المرحلة، ونتيجة لما أصابني فيها من هم وغم واكتئاب، وما اعتراني من قلق نفسي وتوتر وانقباض، هو أنني عاهدت نفسي في أحد تلك الأيام العشرة على ألا يمر يوم من أيام حياتي إلا وأقرأ فيه قبل الخلود إلى النوم في كل ليلة جزءًا كاملًا من القرآن الكريم، بحيث أختمه قراءة في نهاية كل شهر قمري، وما زلت محافظًا على ذلك العهد، وملتزمًا به ومنفذًا له إلى يومنا هذا. لم يصرفني عنه صارف، أو يلهني عنه مله، أو يشغلني عنه شاغل، أو يحُلّ بيني وبين أدائه عائق أو مانع أو حائل، خمسة وعشرون عامًا مضت وانقضت لم أتخلَّ في يوم منها عن هذه العادة المباركة، تمسكت بها، وحافظت عليها تحت وطأة كل الظروف والأحوال، من سفر وارتحال، أو أعباء ومهمات، أو تعب وإرهاق ونصب، عشت طوال هذه السنين في رحاب القرآن الكريم، ذقت فيها من نعمته وخيره وبركته ما لم أذق قط في

حياتي، نعمة لا يعرفها إلا من ذاقها، وخير وبركة لا يشعر بهما إلا من تفيأ ظلاله وارتوى بصافي نميره.

أحدثت تلك العادة انقلابًا حقيقيًّا وجذريًّا في حياتي وفي نفسي وفي فكري، لم أعد أعاني ما كنت أعانيه من قلق وتوتر وانقباض، لم أعد أكابد ما كنت أكابده من اكتئاب وضيق وإحباط، لم أعد أقاسي ما كنت أقاسيه من خوف ووجل وتهيب، عشت هادئ النفس، مطمئن السريرة، قرير الضمير، عشت أرى يد الله في كل حادث وفي كل أمر، عشت في كنف الله وفي رعايته، عشت أستشعر إيجابية صفاته تعالى وفاعليتها: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾ [النمل:٦٢] ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [الطلاق:٢-٣] ﴿مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذٌۢ بِنَاصِيَتِهَآ﴾ [هود:٥٦] ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ۖ وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾ [الزمر:٣٦] والحمد لله الذي هداني لهذا وما كنت لأهتدي لولا أن هداني الله.

***

مما يثير الانتباه، ويستدعي الملاحظة أن مسلسل المشكلات والمصاعب التي عانيتها في أثناء مكوثي في هذه المحطة لم يقتصر على ما تعرضت له حياتي على المستوى الشخصي من منغصات ومكدرات كالحريق والسرقات والمرض، وبكل ما سببه ذلك لي من إزعاج وقلق وتوتر وعدم استقرار فكري ونفسي، بل امتد ليشمل بعض

الأحداث التي وقعت في المملكة في تلك المرحلة، والتي يأتي في طليعتها ما اصطلح على تسميته (حادثة الحرم).

في صبيحة يوم الثلاثاء غرة محرم عام ١٤٠٠هـ الموافق للعشرين من نوفمبر عام ١٩٧٩م استيقظت من النوم مستعدًّا لبدء يوم جديد في سنة جديدة وختام قرن جديد، لم يكن هناك ما يوحي بوجود أي شيء غير عادي سوى ما غمرني من شعور بتميز ذلك اليوم عن سائر الأيام باعتباره اليوم الذي آذن بإطلالة مناسبة فريدة لا تتكرر في حياة الإنسان، وهي بداية قرن هجري جديد، نشأنا منذ الصغر على مراعاة تقليد كان أهلونا يحرصون عليه أشد الحرص، ويقضي بإجبارنا على تناول رشفات من الحليب -على الأقل- في صباح أول أيام السنة مع الدعاء لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يجعل السنة الجديدة نقية من الشوائب بيضاء كالحليب.

قررت في ذلك اليوم أن تكون كمية الحليب مضاعفة ليسري مدى تأثيرها ليس على السنة الجديدة فحسب، بل وعلى القرن الجديد أيضًا، لم أكد أفرغ من تناول طعام الإفطار -وشرب الحليب بطبيعة الحال- حتى فوجئت بخبر لم يكن يخطر على البال أو يطرأ على الخاطر، كان الخبر يقول: إن مجموعة من المتطرفين المتعصبين بقيادة شخص يدعى جهيمان العتيبي قد قاموا باحتلال المسجد الحرام في صبيحة ذلك اليوم.

نزل الخبر عَلَيَّ نزول الصاعقة، فحتى ذلك اليوم لم تكن مفردات التطرف والتشدد والتعصب مألوفة في خطابنا الديني أو الثقافي أو الاجتماعي، وحتى ذلك اليوم كان التوجه الوسطي والاعتدال يمثلان أسلوب حياتنا ومنهجنا الديني، عشنا أيامًا صعبة حزينة ونحن نرى -لأول مرة في حياتنا- المسجد الحرام وقد خلا من المصلين والركع السجود، ونرى الكعبة المشرفة وقد انفض من حولها الطائفون الخاشعون، ونرى المسعى بين الصفا والمروة بلا معتمرين ولا غادين ورائحين، حتى حمام الحرم الآمن المسالم أبى إلا أن يختفي عن الأنظار وكأنه أراد بذلك أن يُعَبِّر عن استيائه واستنكاره للأحداث المؤلمة التي كان يراها ترتكب تحت ظلال الكعبة المشرفة وفي رحاب أقدس بقاع الأرض.

لو كنا نعلم الغيب -ولا يعلم الغيب إلا الله- لأدركنا أن ما حدث في المسجد الحرام في ذلك اليوم كان بمثابة الشرارة التي اندلعت لتتسبب بعد أن غَذَّتْهَا بعض الأحداث والعوامل الأخرى المعروفة للجميع- في الحريق الذي شب في (١١) سبتمبر عام ٢٠٠١م، وفي الحرائق التي نشبت في بلادنا بعد ذلك.

لو كنا نعلم الغيب -ولا يعلم الغيب إلا الله- لكنا قمنا بعد انتهاء تلك الحادثة الأليمة بمراجعة عميقة مع النفس، وعمدنا إلى إجراء تحليل فوري ومعمق لما حدث، ولما أخذنا بالخيار السهل الذي أخذنا به وهو التراجع أمام الآراء المتطرفة، والاستجابة للطلبات المتشددة.

لو كنا نعلم الغيب -ولا يعلم الغيب إلا الله- لكنا وضعنا أصبعنا، وحددنا بشكل واضح وصريح الأبعاد الحقيقية للمعضلة الأساسية التي واجهتنا في تلك الأيام، والتي استمرت تواجهنا في هذا المنعطف التاريخي الحاسم والخطير، فبلادنا تفخر -وبحق- أنها تطبق نموذجًا فريدًا من نوعه، يقوم أساسًا على الالتزام بالشريعة الإسلامية في جميع مناشط الدولة ومجالاتها، وفي جميع القرارات التي تعالج شؤونها الداخلية والخارجية.

تطبيق هذا النموذج أدى إلى التأكيد وبصفة دائمة على وجود خصوصية معينة تستند على مقولة مؤداها ضرورة عزل بلادنا وحمايتها من المؤثرات الخارجية وإحاطتها بأسوار منيعة تحميها من مختلف أنواع تلك المؤثرات فكرية كانت أم اقتصادية أم اجتماعية، ناهيك عن المؤثرات السياسية، وذلك بدعوى المحافظة على نقاء النموذج الذي نتبناه وسلامة التجربة التي نطبقها.

الخطورة في ذلك جاءت من أن اقتران هذه الخصوصية بهذا الغلاف من الانغلاقية، وبهذا الكساء من العزلة، وبهذا التوجه نحو الانكفاء على الذات سيجعل بلادنا في نهاية الأمر منبوذة ليس من المجتمع الدولي فحسب، بل وحتى من المجتمعات الإسلامية.

كان لا بد لتلك التجربة المؤلمة التي عشناها أن تفتح أذهاننا لحقيقة أننا لكي نضمن النجاح لتجربتنا الفريدة القائمة على تطبيق نظام ديني إسلامي كمرتكز أساسي لمجتمعنا، ولكي نحافظ على قيمنا

الأصيلة التي نعتز، ونفخر بها، ولكي نرسخ النموذج الذي ارتضيناه لأنفسنا، فإن هذه التجربة وهذا النموذج لا بد أن ينفض عن نفسه غبار الانغلاق والتحجر وعقلية الحصار، وأن يتبنى تصورًا وتنظيرًا يجعل منه قاعدة للانفتاح على العالم، وذلك بتطوير تجربتنا إلى مشروع حضاري ينطلق من ثوابتنا ومرتكزاتنا الأساسية، ويتفاعل بشكل إيجابي وفعال مع قضايا العصر بالشكل الذي لا يجعله أساسًا لوطننا فحسب، بل قدوة ونبراسًا للمجتمعات الإسلامية.

كان لا بد لنا أن نتذكر دائمًا أن لنا في تاريخنا المجيد خير عبرة، ولنا في تراثنا الحضاري أفضل درس، فرسالة الإسلام الخالدة التي انبثقت من أرضنا هذه لو أنها تقوقعت، وانكفأت على ذاتها لما قدر لها أن تبني الدولة الإسلامية المترامية الأطراف، أو أن تشيد الحضارة الإسلامية التي أقامت العدل والسلام، ونشرت التمدن والرقي، وبثت العلوم والمعارف في جميع أركان المعمورة، ولكن تفاعلها الإيجابي مع الحضارات الأخرى القائمة وانفتاحها عليها بالتأثر والتأثير، وبالأخذ والعطاء، هو الذي أتاح لها أن تبني تلك الدولة، وأن تشيد تلك الحضارة.

كان الإسلام أيام مجده متفوقًا على الأديان كلها، متقدمًا على الدنيا بأسرها، ولا يوجد ما يدعونا الآن، إلى الوقوف عند نموذج أقل استنارةً وأقل انفتاحًا من النموذج الإسلامي أيام أوجه وعزه. إن خصوصيتنا الحضارية تستطيع أن تتمسك بكل ثوابت الإسلام،

وأن تجاري، في الوقت نفسه، العالم بكل متغيراته ومستجداته. إن باستطاعتنا أن نحول خصوصيتنا إلى مضرب مثل للاستنارة والانفتاح، بدلًا من أن نسمح لها أن تكون مضرب مثل في العزلة والضيق.

باختصار شديد، لا بد من التأكيد على ضرورة التمسك بخصوصيتنا في الوقت الذي نحرص فيه على تنقية هذه الخصوصية من شوائب الانعزال والتشدد.

إن بوسع بلادنا، بل من واجبها، أن تجاري العصر ومتطلباته، وأن تتمسك في الوقت نفسه بثوابت الكتاب والسنة، كما فعلته الأمة الإسلامية أيام عنفوانها وازدهارها ومجدها.

***

على الرغم من جميع المشكلات والصعوبات التي أوضحت تفصيلاتها قبل قليل، ومع كل ما واكبها من منغصات ومكدرات، فإن حياتي في غضون السنوات الست التي أمضيتها في هذه المحطة -وخلافًا لما قد يوحي بذلك تسلسل الأحداث وتعاقبها والملابسات التي حدثت خلالها- لم تكن كلها مشحونة بالقلق والتوتر، أو مليئة بالتوجس والخيفة، أو مثقلة بالهموم والغموم.

صحيح أنني عانيت كثيرًا من جراء تلك المشاعر والأحاسيس في الأيام التي وقعت فيها الأحداث وخلال الأوقات التي أعقبتها مباشرة،

ولكن ما عدا ذلك فقد كانت الأمور تسير في وضعها الطبيعي، وكانت الأحوال تمضي في مسارها المرسوم.

ولأن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يعوض عباده -إذا صح إيمانهم، وحسنت نياتهم، وصدق دعاؤهم- عن عواقب بعض ما يقدره عليهم من صروف الدنيا وابتلاءاتها، فإنه يرزقهم -بفضله ومَنِّه- بما يخفف عنهم المحن والبلايا والرزايا، ويعينهم على تحمل وطأتها وتجاوز تبعاتها وعثراتها، وإنه سبحانه يفتح لهم -برحمته وكرمه- أبواب الفرج ونوافذ البشرى ومغاليق السعادة والمسرة والطمأنينة.

وهكذا، فإن حياة الإنسان لا تمضي على وتيرة واحدة، ولا تسير على نسق متصل غير ذي عوج، فأيام الغموم والهموم لا بد أن تتخللها أوقات صفو وتفاؤل، وساعات الضيق والاكتئاب لا تخلو من لحظات فرج وانشراح، والعسر والشدة يأتي معهما اليسر والرخاء. لا أقول هذا من باب التنظير، أو من قبيل الإنشائيات التي لا تلامس الواقع، بل أقوله من منطلق تجارب عشتها، وحقائق واجهتها، وتطبيقات حية خضت غمارها.

وليس أدل على ذلك من أنني في الوقت نفسه الذي كنت أعاني فيه وطأة الأحداث التي تعرضت لها في تلك المرحلة، كان الله يقيض لي من الأسباب والعوامل ما يخفف معاناتي، ويشرح صدري، وييسر أمري، ويهيئ لي بوادر الفرج وعلامات البشرى وآيات الفرح والسرور. بتاريخ ١٤٠١/١١/٩هـ الموافق ١٩٨١/٩/٧م شاءت إرادة الله أن تهل علينا

أولى تلك البوادر والعلامات والآيات، في ذلك اليوم الميمون أضيفت إلى باقتنا العائلية وردة جميلة اخترنا أن نسميها (دانية)، جاء مقدم (دانية) -ونحن نعيش في خضم تلك الأحداث- ليعيد البسمة إلى شفاهنا، ويدخل الفرحة في قلوبنا، ويضفي البهجة على حياتنا، لا أبالغ إذا قلت: إن قدومها جاء بمثابة النسمة الرطبة الندية التي أنعشت أجواء القيظ والجفاف التي عشناها، وبمثابة النغمة العذبة التي انسابت إلى أسماعنا، فأحالت ليالينا المثقلة بالقلق والتوتر إلى أمسيات مفعمة بالفرح والسرور والبهجة، ولتستبدل الذي هو خير بالذي هو أدنى.

من بين تلك البوادر والعلامات أيضًا أن عودتي إلى الوطن بعد العملية الجراحية التي أجريتها في هيوستن تزامنت مع قرب موعد انتقال وزارة الخارجية إلى الرياض، كانت الاستعدادات منذ مدة تجري على قدم وساق لانتقال الوزارة، وكنت قبل سفري للعلاج قد أنهيت جميع الاستعدادات الخاصة بي وبأسرتي، حين عدت إلى جدة لم يكن قد تبقى على الموعد النهائي المحدد لانتقال الوزارة وانتقال موظفيها سوى أسبوعين أو ثلاثة، جاء توقيت كل ذلك بالنسبة إلي في الوقت المناسب الذي كنت في أشد الحاجة فيه إلى تغيير جذري في حياتي، ومن ثم فقد اعتبرته بشيرًا بالفرج وعلامة من العلامات المؤذنة بفتح صفحة جديدة ومواصلة المسيرة بالانتقال إلى محطة أخرى من محطات العمر سيكون لها شأن وأي شأن في مستقبل حياتي.

المحطة السادسة

الرياض (الحصاد)

١٤٠٤هـ (١٩٨٤م) - **١٤هـ (**٢٠م)

لم يكن يخطر ببالي، أو يقع في دائرة تخيُّلي ونطاق تصوري، أن يمتد مكوثي في هذه المحطة السادسة من محطات مسيرة حياتي ومراحل عمري مدة تجاوزت ربع قرن من الزمن، حينما انتقلت إلى مدينة الرياض كنت أظن أن الأمر لن يتعدى سنتين أو ثلاثًا سوف تجبرني طبيعة عملي بعدها على الانتقال مرة أخرى للخارج، خاصة أنني كنت قد أمضيت ست سنوات في الديوان العام بالوزارة بعد انقضاء مدة (النقلة) الأولى التي شَهِدَتْهَا حياتي الدبلوماسية والتي عملت فيها مدة عشر سنوات في سفارتنا بواشنطن، لم أكن أظن أو أتخيل أنني سأمضي خمسة وعشرين عامًا في الحياة والعمل بمدينة الرياض لتصبح بذلك أطول مدة قضيتها في حياتي في مدينة واحدة منذ أن أبصرت عيناي النور لأول مرة في (بيت السوق) بالمدينة المنورة عام ١٣٦٠هـ (١٩٤١م).

بيد أنه لا بد هنا من المسارعة إلى القول: إنني لم أندم أو آسف على يوم واحد أو شهر واحد أو سنة واحدة من الأيام والشهور والسنين التي قضيتها في الرياض في خلال تلك السنوات الخمس والعشرين، لم يكن غريبًا إذن أن يقع اختياري على كلمة (الحصاد) لأصف بها هذه المرحلة من مراحل عمري، التي تمكنت في غضونها بالفعل من جني الثمار التي ما فتئت أعمل على غرس بذورها فيما سبق من مراحل ومحطات، لم يقتصر الأمر على قدرتي في هذه السنوات الحافلة على تحقيق طموحاتي وبلوغ أمنياتي، بل وحتى الوصول إلى ما هو أبعد من الأهداف التي وضعتها نصب عينيَّ منذ أن بدأت التفكير

والتخطيط للمستقبل، بل تعداه إلى تمتعي -ولله الحمد- طيلة تلك السنوات بحياة مستقرة هانئة حفلت بالكثير من الأحداث والمناسبات السعيدة على الصعيد العائلي والشخصي، واتسمت بالكثير من الإنجاز والعطاء والسير في دروب الحياة ومنعرجاتها في أجواء من راحة البال وهدوء الخاطر والاستقرار النفسي والذهني، بعيدًا عن المنغصات والمكدرات، وبمنأى عن مظاهر التوتر والقلق والتوجس، وبمعزل عن المشكلات بنوعيها اللذين أوضحتهما في الفصل السابق، وإن كان الأمر لا يخلو بطبيعة الحال من بعض الاستثناءات التي لا مناص من أن يتعرض لها الإنسان بين حين وآخر في حياته اليومية.

في شهر ذي الحجة عام ١٤٠٤هـ (سبتمبر ١٩٨٤م) وصلت مع أسرتي إلى مدينة الرياض، لم تكن تلك هي المرة الأولى التي أزور فيها هذه المدينة حيث كانت أولى زياراتي لها في عام ١٣٨٤هـ (١٩٦٥م) بعد تخرجي في الجامعة وقبل تعييني في وزارة الخارجية، وأقمت فيها أسبوعًا كاملًا في ضيافة سيدي الأخ غازي الذي كان يعمل آنذاك في المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين)، لمست منذ الوهلة الأولى اختلافًا كبيرًا بين الحالة التي كانت عليها مدينة الرياض عام ١٣٨٤هـ (١٩٦٥م)، والحالة التي آلت إليها المدينة حين وصلتها في عام ١٤٠٤هـ (١٩٨٤م)، لم تكن العين لتخطئ التطور الملموس الذي حدث في غضون العشرين عامًا التي خلت غير أن الجديد في الأمر هذه المرة هو أنني اكتشفت منذ اليوم الأول لوصولي عددًا من

المشاهد والدلائل التي تؤكد أن المدينة تستعد لبدء عهد جديد من التطور لم تشهده قط من قبل في تاريخها.

كانت المدينة بأسرها في تلك الأيام ورشة عمل أو خلية نحل يجري فيها على قدم وساق تنفيذ المشروعات وتشييد الطرق والجسور والأنفاق وإقامة المرافق والخدمات العامة، كان كل شيء يوحي ويدل بوضوح على أن شيئًا كبيرًا وضخمًا ومهمًّا سيحدث في هذه المدينة في غضون السنوات القادمة، وهذا ما تم بالفعل حيث إن مدينة الرياض شقت طريقها لتصبح أنموذجًا للمدن العالمية الحديثة المتطورة والمترامية الأطراف والأبعاد، والتي تحظى بعناية ورعاية أَهَّلَتْهَا لتغدو على النحو الذي نراه اليوم.

لم يقتصر الأمر على المشروعات والمرافق العامة والبنى التحتية، بل إن الرياض غدت مقصد الباحثين عن تحقيق الطموحات، والتطلع نحو المستقبل الواعد، وتحويل الأحلام الوردية إلى حقائق ووقائع.

خلال السنوات الطويلة التي عشتها في الرياض كنت أراقب باهتمام، وأتابع عن كثب ما تشهده من تطور ملحوظ ونهضة ملموسة، لفت نظري بصفة خاصة أنها من المدن التي تنفرد بذكاء في المزج بين هويتها وتاريخها وثقافتها العربية والإسلامية من جهة، وانفتاحها في الوقت نفسه على ثقافة وفكر أعرق وأكثر المدن تحضرًا، ومع أنني لست ممن يطلق عليهم (فلاسفة المدن) إلا أنني أستطيع أن أقول عن قناعة تامة: إن مدينة الرياض هي في نظري شأنها شأن اللوحة

الزيتية الأصيلة التي قد لا تلفت انتباه الناظر غير الخبير الذي يحكم عليها من النظرة الأولى، ولكنها بكل تأكيد تحظى بتقدير واهتمام وإعجاب الناظر الخبير الذي يتأملها بعمق، ويطيل النظر فيها، نافذًا إلى أعماقها، متتبعًا أبعادها وزواياها، متذوقًا توزيع ألوانها وظلالها، وضليعًا بتاريخها وبتاريخ سيرة الفنان الذي صورها، وأبدع رسمها.

كان واضحًا لكل من تابع وراقب مسيرة هذه المدينة العريقة أن هناك فكرًا عميقًا متقدمًا ومستشرفًا للمستقبل يقف خلف بنائها وتطورها بالشكل الذي جعلها تصل إلى ما وصلت إليه اليوم، كان واضحًا كذلك لكل متابع ومراقب أن الفنان الذي أبدع رسم لوحة الرياض، والمفكر والمخطط الذي يقف وراء كل صغيرة وكبيرة في خطط تطويرها وبرامج تقدمها لم يكن سوى الملك سلمان بن عبدالعزيز الذي كان أميرها آنذاك، والذي قاد منذ خمسين عامًا مسيرة التطوير والنماء التي نقلت هذه المدينة إلى آفاق رحبة من التوسع والتشييد والعمران ومَكَّنَهُ عشقه الخاص لها من تحقيق إنجازات غير مسبوقة أَهَّلَتْهَا لأن تكون عروسًا في وسط الصحراء.

مضت سنوات عدة بعد انتقالي إلى مدينة الرياض قبل أن يوجد بيني وبين الملك سلمان تعارف شخصي، أو تنشأ علاقة خاصة، ولكن بعد تعييني عضوًا في مجلس الشورى أخذت أواصر العلاقة وجذور المعرفة بيني وبينه تنمو وتتواصل، بدأت شخصية هذا الرجل

الإنسان تلفت نظري، وتثير انتباهي، وتحظى بتقديري وإعجابي منذ ذلك الحين. ومع اعترافي أنني كنت -وربما لا أزال- مقلًّا في ارتياد مجالس علية القوم وكبارهم، ومقصرًا أحيانًا في أداء بعض الواجبات الرسمية والاجتماعية، إلا أنني لم أكن أتردد كلما سنحت الفرصة، وحانت المناسبة في الشخوص إليه والمثول بين يديه والسلام عليه، لم أكن أفعل ذلك باعتباره أميرًا للمنطقة فحسب، ولكن بدافع إعجابي بما يتحلى به من ذكاء حاد، ومعرفة بمعادن الناس، وقدرة على التعامل مع كلٍّ بمقداره، وبما هو مشهود له ومعروف عنه من فعل الخير، وإغاثة الملهوف، وقضاء حوائج الناس، كنت أعجب في كل مرة أرتاد فيها مجلسه من ثلاث خصائص أو خصال حباه الله بها قَلَّ وجودها مجتمعة في مثل من هم في مركزه ومقامه:

- الأولى: هي ما تتميز به شخصيته من مزيج نادر من الهيبة والتواضع ودماثة الخلق في آن.

- والثانية: هي اهتماماته الثقافية والفكرية وإحاطته الواسعة بكل جديد في عالم الكتاب ودنيا الإعلام وساحة الفكر.

- أما الخصيصة أو الخصلة الثالثة: فتتمثل في تلك اللفتات الذكية البارعة التي يحيط بها عادة زواره وقاصديه ومرتادي مجلسه بشكل ينم عن الذكاء والكياسة والتقدير لمن يستحق التقدير.

بداية لم أكن أعلم أن سنوات مرحلة الرياض هذه سوف تحفل بما حفلت به من إنجازات ونجاحات، وسوف يتحقق فيها ما تحقق من نتائج ومكتسبات، وسوف تزدان بما ازدانت به من أسعد المناسبات، سواء على الصعيد الشخصي والعائلي أو على الصعيد الوظيفي والاجتماعي، ذلك أنني كنت في بداية تلك المرحلة لا أزال حديث عهد ببعض الأحداث العصيبة التي أَلَمَّتْ بي قبل قدومي إلى الرياض، والتي لم أكن بعد قد تخلصت من آثارها، أو تمكنت من التغلب على ما فرضته عَليَّ من مشاعر القلق والضيق والاكتئاب، خاصة فيما يتعلق بالأزمة الصحية التي تعرضت لها والتي كانت لها آثار سلبية على نفسيتي وروحي المعنوية. ولكن الأحوال بدأت تتحسن تدريجيًّا بعد الانقلاب الذي أحدثه القرار التاريخي الذي اتخذته في أعقاب تلك الأزمة باللجوء إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في كل ليلة وقراءة جزء كامل من كتابه الكريم، والإيمان بأن ما أصابني لم يكن ليخطئني، وما أخطأني لم يكن ليصيبني، أدى ذلك الانقلاب إلى تغيير جذري في كياني وشعوري وفكري حيث أزال عني الغم، وأذهب الحزن، وبدأ تدريجيًّا في تحويل بواعث القلق وبوادر التوتر ومشاعر الاكتئاب إلى استقرار مكين في حالتي النفسية، وارتفاع ملحوظ في روحي المعنوية، وتطلع متفائل نحو الغد والمستقبل.

لم يكد يمضي على وصولي إلى الرياض أقل من عام واحد حتى هَلَّتْ بشرى جديدة عززت تلك المشاعر، وأرست جذورها، ورسخت قواعدها.

في يوم الجمعة الرابع والعشرين من شهر شوال عام ١٤٠٥م الموافق للثاني عشر من شهر يوليو ١٩٨٥م رزقني الله بِـ (عبدالعزيز) مسك الختام وآخر العنقود، كنت في واقع الأمر في أمس الحاجة في تلك المرحلة بالذات إلى حدث ينقلني إلى آفاق جديدة من الآمال والتطلعات، ويفتح أمام ناظري نافذة مشرعة من التفاؤل والاستبشار، ويمثل لي حافزًا ودافعًا قويًّا نحو التمسك بالحياة والاستمرار في السعي في مناكبها، والمضي قدمًا بإرادة صلبة وعزيمة قوية نحو تحقيق الأهداف المنشودة والغايات المأمولة من تلك الحياة، جاء مقدم (عبدالعزيز) ليمدني بكل ذلك وأكثر منه، جاء ليعيد لي توازني، وليطمئنني على وضعي الصحي، وليمنحني الشمعة التي كنت أبحث عنها لكي تضيء لي الطريق، وتنير لي الدرب، سعدت سعادة لا توصف بمقدم (عبدالعزيز) وفرحت معي أسرتنا بكامل أفرادها بهذا الحدث السعيد الذي أشاع في أجوائها الكثير من السرور والبهجة، وأضفى على حياتها المزيد من السعادة والتفاؤل.

بانضمام (عبدالعزيز) إلى إخوانه: نهى، وعبدالله، ودانية يكون قد اكتمل عقد أسرتنا الصغيرة، وتكون عضويتها قد تحددت بصورة نهائية، أصبح لدي ابنان وابنتان هم مشروع حياتي الذي أنفقت فيه كل ما أملك، فضلًا على سنوات التنشئة والتكوين والتربية وسهر الليالي، وكل ما من شأنه الاطمئنان على نجاح هذا المشروع وتحقيقه لأهدافه وبلوغ مقاصده.

لم يكن الطريق كله ممهدًا بالورود والزهور والرياحين، فما أكثر ما لقيت، ولقيت معي أمهم، من متاعب الأولاد في صحتهم ودراستهم وفي سلوكهم، كان لكل سن متاعبها ومشكلاتها، فأكثر متاعب الطفولة في الصحة والمرض، وأكثر متاعب المراهقة في الدراسة والسلوك، وأكثر متاعب الشباب في طرق الوقاية والمهارة في الإشراف من بعيد، وأحمد الله أن وفقني في تحمل أعبائهم وحسن توجيههم إلى حد كبير -أو على الأقل هذا ما أعتقده- وإن كنت أشعر الآن أن جانب الحنان والعطف والحب، من جانبي على الأقل، كان يطغى في كثير من الأحيان على جانب الشدة والحزم وشيء من القسوة التي قد تتطلبها بعض المواقف.

كان حنوّي وحنوّ أمهم عليهم بالغ الحد، حتى إننا كثيرًا ما ضحينا بسعادتنا لسعادتهم، وتعبنا لراحتهم، وأنفقنا من صحتنا محافظة على صحتهم، ونحن نطمع أن يتولى الله وحده الجزاء، أما هم فقد يحاسبوننا على الكلمة الصغيرة يظنون أنها تجرح إحساسهم، وعلى التقصير القليل يظنونه مسًّا بحقوقهم، وعلى العمل يسيئون تفسيره وقد يكون الغرض منه خيرهم، ولكن الموقف النبيل يقضي بأن تربية الأولاد ليست تجارة، تعطي لتأخذ، وتبيع لتربح، إنما هي واجب يؤديه الآباء نحو أبنائهم وأمتهم، فإن قَدَّرَ الأبناء، فأدوا واجبهم نحو آبائهم فبها، وإلا فقد فعل الآباء ما عليهم والمكافئ هو الله، ورحم الله أبي حين قال في إحدى مثنياته:

لو يعلمُ الأبناءُ كمْ يتكبدُ الآباءُ فيهم قدّروا الآباء

ولكنَّهم لا يعلمون صنيعهمْ إلا إذا أنجبُوا الأبناء(٤٣)

نعم، لقد رزقت الحنو عليهم حنوًّا شديدًا، حتى لينغص علي سفري إذا سافرت، ورحلاتي إذا رحلت، وغيابي إذا غبت، فلا أزال أذكرهم في سفري حتى أعود، ولا يزال فكري ينشغل بهم وأنا بعيد عنهم، ولا تهنأ لي راحة إلا إذا عدت إليهم، وكان بعض زملائي المسافرين معي يستنكرون ذلك مني، ولا أراهم يحنون إلى أولادهم مثل حنيني، أو هكذا كان يخيّل إلي.

***

لم تكن السنوات الطويلة التي أمضيتها في هذه المحطة، والتي تمكنت خلالها من تحقيق كم لا بأس به من الإنجازات والنجاحات، لم تكن متشابهة من حيث طبيعة ونوعية المسؤوليات التي اضطلعت بها، أو متطابقة من حيث الجهات التي عملت فيها، أو متماثلة من حيث الظروف والأوضاع التي عشت خلالها حياتي، ومارست مهامي، ولهذه الأسباب مجتمعة وتوخيًا للسلاسة في العرض، فإنني وجدت من المناسب أن أقسم تلك السنوات إلى ثلاث مراحل: تبدأ المرحلة الأولى منذ وصولي إلى الرياض في عام ١٤٠٤هـ (١٩٨٤م) وتمتد إلى حين تعييني عضوًا في مجلس الشورى بتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ الموافق ٢٠/٨/(١٩٩٣م).

وتغطي المرحلة الثانية التجربة التي خضتها في مجلس الشورى منذ تعييني عضوًا فيه، والتي كانت تجربة ثرية ومثيرة بكل المقاييس، ومثلت بالنسبة إلي نقطة تحول أساسية كان لها أبلغ الأثر في حياتي العملية والفكرية.

وتبدأ المرحلة الثالثة منذ عودتي إلى وزارة الخارجية بصدور الأمر الملكي القاضي بتعييني مساعدًا لوزير الخارجية بمرتبة وزير، وذلك بتاريخ ١٤١٨/٧/٢٤هـ الموافق ١٩٩٧/١١/٢٤م.

المرحلة الأولى: ما قبل مجلس الشورى ١٤٠٤هـ/ (١٩٨٤م) وحتى ١٤١٤هـ/ (١٩٩٣م):

كان هناك اتفاق ضمني عام بين موظفي الوزارة بعد انتقالها للرياض على ضرورة أن يواكب ذلك الانتقال تحسين في أداء العمل، وتغيير في نمطه، وتطوير في أسلوبه، وحرص على تتويج ذلك كله بروح جديدة وثابة، وتطلع نحو تحقيق الأفضل. كان الشعور السائد هو أن (النقلة) إلى الرياض لا يمكن أن تكون كمية أو شكلية، بل يجب أن تكون نقلة نوعية بكل المقاييس والمعايير وتحت جميع الظروف والأحوال.

لاقى ذلك الشعور هوًى خاصًّا في نفسي؛ لأنه جاء متزامنًا مع ظروفي وأوضاعي الشخصية التي كانت تشرئب إلى إحداث تغيير ملموس في نمط حياتي، وتتطلع إلى التحليق في آفاق جديدة تقودني

إلى استمرار المسيرة التي عقدت العزم على المضي فيها لتحقيق أهدافي وآمالي وطموحاتي سواء ما تعلق منها بحياتي العملية أو ما جاء متصلاً بحياتي الخاصة، كان من الطبيعي أن تمدني جميع تلك المتغيرات والمستجدات بحافز قوي ودافع صلب لتقديم أفضل ما لدي من عطاء، وأن تدفعني إلى بذل كل ما أملك من جهد وطاقة.

وعلى الرغم من أن سمو وزير الخارجية أصدر في تلك الأيام قرارًا بتعييني نائبًا لمدير عام مكتب الوزير، إلا أن ذلك القرار لم يكن يعني أي تغيير يذكر في طبيعة المهام التي كنت مُكَلَّفًا بها، أو في نوعية المسؤوليات التي كانت ملقاة على عاتقي قبل انتقال الوزارة إلى الرياض.

محصلة ذلك كله تعني أن أوقاتي أصبحت موزعة وجهودي باتت مركزة على حضور الاجتماعات التي كان الوزير يعقدها مع الوفود الزائرة على مختلف مستوياتها ونوعياتها، وتحضير ما يستلزمه ذلك من تقارير ومحاضر ودراسات، وعلى المشاركة في الوفود المرافقة للوزير في جميع رحلاته ومهماته الرسمية في الخارج سواء ما كان منها متعلقًا بالمؤتمرات الدولية والإقليمية، أو بالزيارات ذات الطابع الثنائي، وكذلك على إدارة (مكتب الوزير للشؤون الإعلامية) بكل ما تتطلبه من متابعة وإشراف، وإضافة إلى ما كان يستدعيه استمراري في أداء المهمة الخاصة بإعداد الخطابات الرسمية التي يلقيها الوزير في المؤتمرات الدولية، والكلمات التي يلقيها في المناسبات الخاصة

بالزيارات الثنائية، وصياغة البيانات الصادرة من الـوزارة في المناسبات المختلفة التي تقتضيها الأحوال، وتتطلبها الظروف.

استمر الحال على هذا المنوال مدة شارفت نحو ثلاث سنوات طرأ بعدها تطور لم يكن في الحسبان كان من شأنه تكليفي بمهمة جديدة سعدت بها كثيرًا.

في نحو عام ١٤٠٧هـ (١٩٨٧م) تقرر نقل رئيس الإدارة الغربية بالوزارة آنذاك المرحوم السفير مأمون قباني إلى الديوان الملكي، وقد فوجئت في أحد الأيام باستدعائي من قبل وكيل الوزارة للشؤون السياسية الأستاذ عبدالرحمن منصوري الذي أبلغني أنه عرض على سمو الوزير ترشيحي لمنصب رئيس الإدارة الغربية وأن سموه وافق على ذلك.

مصدر سعادتي يكمن في المكانة المرموقة التي كانت تحتلها تلك الإدارة بين جميع الإدارات السياسية في الوزارة لما كانت تمثله من جاذبية جعلتها قبلة لكل الدبلوماسيين العاملين في الوزارة أو المنقولين إليها من الخارج، وإذا كان مجرد العمل في تلك الإدارة هو شيء يتطلع إليه الجميع فما بالك إذا كان الترشيح هو لرئاستها، وكان مما أضفى على الإدارة الغربية تلك الهالة من السمعة الطيبة والبريق الأخاذ أن معظم من تعاقبوا على رئاستها كانوا يمثلون الصفوة من الدبلوماسيين المشهود لهم بالكفاءة والاقتدار والخبرة والتمرس في العمل السياسي والدبلوماسي.

كان أول تحدٍّ واجهني في بداية عملي رئيسًا للإدارة الغربية هو مدى القدرة على المحافظة على المستوى نفسه الذي استطاع رؤساء الإدارة السابقون المرموقون الوصول إليه، وخاصة رئيس الإدارة الذي حللت خلفًا له وهو السفير مأمون قباني، فلقد كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ من خيرة الدبلوماسيين السعوديين أدبًا وخلقًا وعلمًا وخبرة وكفاءة، وقد ربطتني به علاقة ممتازة منذ أن تعرفت إليه لأول مرة حينما زار واشنطن في معية المغفور له الملك خالد بن عبدالعزيز في بداية عملي بالسفارة هناك، ومنذ ذلك الحين نشأت بيني وبينه مودة خاصة، وكنت أكنّ له الكثير من التقدير والود والإعجاب، كان من بين أبرز السمات التي تحلت بها شخصيته هو التواضع والهدوء والأدب الجم، ولما كان من المرافقين لسمو الوزير في كثير من رحلاته وزياراته الرسمية فقد نمت علاقتي به، وتوطدت خلال تلك الرحلات والزيارات، واستفدت كثيرًا من علمه وخبرته.

استمررت رئيسًا للإدارة الغربية إلى حين صدور الأمر الملكي بتعييني عضوًا في مجلس الشورى في دورته الأولى، وقد بذلت في تلك الأثناء كل جهد مستطاع لكي أحتفظ للإدارة ببريقها وتوهجها المعهود، وأحافظ على سمعتها ومكانتها المرموقة، وأرجو أن أكون قد وفقت في ذلك.

لم تكن اختصاصات الإدارة وطبيعة عملها غريبة عَليَّ، فقد أتاح لي عملي بمكتب الوزير فرصة الاطلاع والمتابعة للتقارير السياسية

الواردة من السفارات التي كانت تقع في نطاق اختصاص الإدارة، وهي جميع سفاراتنا في أوروبا إضافة إلى السفارات الواقعة في الأمريكيتين الشمالية والجنوبية وأبرزها السفارات في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والبرازيل، وأتاح لي عملي بمكتب الوزير أيضًا فرصة الاطلاع على (العروض) الموجهة لسمو الوزير من الشعبة السياسية بصفة عامة ومن الإدارة الغربية بصفة خاصة بما كانت تتضمنه من تحليلات ومرئيات ودراسات وتقارير.

كان الشيء الوحيد الجديد في الأمر هو ما كان يتطلبه طبيعة عمل رئيس الإدارة من استقبال لسفراء الدول الغربية بعددهم الكبير الذي كان يتجاوز العشرين سفيرًا، والإجابة عن استفساراتهم، والتنسيق معهم في كل ما يخص علاقات المملكة بدولهم، وربما كان سفراء الدول الغربية أكثر من غيرهم من سفراء الدول الأخرى حرصًا على مقابلة المسؤولين في الوزارة وخاصة المرجع الرئيس لهم وهو رئيس الإدارة الغربية للتعرف إلى مواقف المملكة تجاه القضايا المطروحة، كان هذا الجانب يأخذ حيزًا كبيرًا من وقتي، وينال قسطًا وافرًا من اهتمامي؛ لأنني كنت حريصًا على القيام به على أفضل وجه ممكن لإعطاء الصورة المشرقة عن بلادي لسفراء تلك الدول التي تربطها بالمملكة أوثق الروابط وأمتنها.

تزامنت رئاستي للإدارة الغربية في تلك الآونة بتحقيق إنجاز مهم آخر كان يمثل لي أملًا وحلمًا منذ بداية التحاقي بالعمل في وزارة

الخارجية، فلقد صدر بتاريخ ١٤٠٧/١١/٢٤هـ الموافق ١٩٨٧/٧/٢٠م قرار مجلس الوزراء بترقيتي إلى المرتبة الخامسة عشر باسم (سفير) كان الحصول على لقب سفير بالمرتبة المشار إليها -ولا يزال- هو أقصى طموحات كل من يلتحق بالعمل الدبلوماسي.

***

على الرغم من أن وكيل الوزارة للشؤون السياسية يعدّ المرجع الإداري المباشر لرؤساء الإدارات السياسية كافة، بمن فيهم بطبيعة الحال رئيس الإدارة الغربية، ومع حرصي الشديد على الالتزام في كل ما يتعلق بعملي رئيسًا لتلك الإدارة بالتسلسل الإداري الذي تفرضه تلك المرجعية، إلا أن ذلك لم يحل دون استمرار تكليفي من قبل سمو الوزير مباشرة ببعض المهمات والمسؤوليات التي سبق إيضاحها وبغيرها مما لم تكن له علاقة مباشرة بعملي رئيسًا للإدارة الغربية، ولعل أوضح شاهد على ذلك هو المهمة التي كُلِّفْتُ بها في إطار أعمال اللجنة الثلاثية العربية العليا الخاصة بلبنان، والتي تم تكوينها بقرار من مؤتمر القمة العربي الاستثنائي الذي عقد في المغرب في عام ١٩٨٧م في أعقاب الحرب الأهلية اللبنانية التي أتت على الأخضر واليابس، وما تلاها من تفكك في مؤسسات الدولة اللبنانية وتدهور ملحوظ في الأوضاع الأمنية والمعيشية للبنانيين.

بدأت قصة ارتباطي بأعمال هذه اللجنة صباح ذات يوم من أيام شهر إبريل عام ١٩٨٩م الموافق لشهر شعبان عام ١٤٠٩هـ. بينما

كنت أتابع أصداء اجتماعات مؤتمر القمة المشار إليه، التي كانت قد انتهت لتوها، فوجئت بمكالمة هاتفية من الأخ حمد الفارس يبلغني فيها أن سمو الوزير يطلب مني التوجه فورًا إلى الدار البيضاء بالمملكة المغربية لأمر مهم، وأنه قد تم تجهيز طائرة خاصة لتقلني إلى هناك في ذلك اليوم، فضلت التوجه صباح اليوم التالي على متن إحدى الرحلات التجارية المتوافرة، أخذت أفكر طيلة الساعات السبع التي استغرقتها الرحلة في الأسباب التي استلزمت استدعائي بهذه السرعة مع أن مؤتمر القمة قد انتهى، إلا أنني لم أتمكن من التوصل إلى نتيجة مقنعة أو مبرر معقول وواضح.

فور وصولي إلى الدار البيضاء توجهت من المطار رأسًا إلى الفندق الذي يقيم فيه الأمير سعود، فاستقبلني الأمير كعادته ببشاشة لافتة، وكان في معيته كل من المرحوم رفيق الحريري وسفيرنا في المغرب الفريق علي قباني، لم يكد يستقر بي المقام، وألتقط أنفاسي حتى بادرني الأمير سعود بالقول: إن مؤتمر القمة العربي قد استعرض مآسي الوضع اللبناني وأخطاره، وقد أكد الرؤساء العرب أن حل الأزمة اللبنانية لا بد أن يتم في الإطار العربي، تأكيدًا لعروبة لبنان وللمسؤولية العربية حياله، وأنهم لذلك قرروا تأليف لجنة عليا من كل من جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب وخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وفخامة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، وأعطوها صلاحيات مطلقة، وحددوا مهمتها ببرنامج عمل دقيق وبأهداف واضحة.

أما الأهداف فقد حددها مؤتمر القمة بما يلي: «مساعدة لبنان على الخروج من محنته، وإنهاء معاناته الطويلة، وإعادة الأوضاع الطبيعية إليه، وتحقيق الوفاق الوطني بين أبنائه، ومساندة الشرعية اللبنانية القائمة على الوفاق، وتعزيز جهود الدولة اللبنانية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وبسط سلطة الدولة كاملة على جميع التراب اللبناني بهدف حماية أمنها واستقرارها بقواها الذاتية، وبسط سيادة الدولة وسلطتها الفعلية ومؤسساتها المركزية على جميع التراب اللبناني، تمهيدًا لإعادة إعمار لبنان وتمكينه من استئناف دوره الطبيعي ضمن الأسرة العربية».

أما الخطة المرسومة لوضع هذه الأهداف موضع التنفيذ فقد حددها الرؤساء كما يلي:

- عقد اجتماع للنواب اللبنانيين (داخل أو خارج لبنان) لوضع صيغة للوفاق والإصلاحات السياسية.
- عقد اجتماع للمجلس النيابي لتصديق صيغة الاتفاق والإصلاحات السياسية.
- انتخاب رئيس للجمهورية بعد التصديق على وثيقة الوفاق.
- تأليف حكومة وفاق وطني تلتزم بوثيقة الوفاق، وتعمل على وضعها موضع التنفيذ.

- دعم حكومة الوفاق هذه في اتخاذ الإجراءات التي تراها ضرورية لمارسة سيادتها الكاملة على الأراضي اللبنانية.
- مهلة ستة أشهر لإنجاز المهمة.

بدا لي جليًّا من حديث الأمير سعود أن انعقاد مؤتمر القمة جاء بمثابة الإشارة الواضحة إلى أن قرار حل الأزمة اللبنانية وإغلاق ملفها قد تم اتخاذه بالفعل، وأن نتائج المؤتمر ومقرراته قد وضعت الأسس الرئيسة شبه النهائية للحل المطلوب.

أبلغني الأمير سعود أيضًا أنه قرر تكوين فريق عمل برئاسته ليتولى كل ما يجب القيام به من تخطيط وإشراف ومتابعة وتحضير واتصالات وتنسيق لإنجاز مهمة اللجنة الثلاثية على الوجه المطلوب (انضم إلى الفريق لاحقًا الدكتور خالد الجندان)، وطلب مني سموه الاجتماع فورًا مع الشيخ رفيق الحريري بغرض (وضعي في الصورة) بالنسبة إلى تطورات الأوضاع في لبنان وخلفيات قرار مؤتمر القمة، ولوضع الأسس المبدئية للخطة اللازمة للتحرك.

كانت المرحلة التي شهدت انطلاق أعمال وتحركات اللجنة الثلاثية والتي بدأت فور العودة من الدار البيضاء إلى الرياض، وانتهت باختتام أعمال مؤتمر الطائف وصدور بيان اللجنة الختامي بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٨٩م الموافق ٢٥/٣/١٤١٠هـ حافلة بالأحداث، متخمة بالاجتماعات، ومشحونة بالاتصالات واللقاءات.

تحركت اللجنة على جبهات عدة: كانت هناك الاجتماعات الوزارية المتكررة لأعضاء اللجنة التي عقد معظمها في جدة والرياض، وكانت هناك اللقاءات الخارجية الإقليمية والدولية والتي تطلب الأمر انعقادها في أكثر من عاصمة وعلى مختلف المستويات بما فيها الرئاسية، وكان هناك التنسيق الدائم والمتابعة المستمرة لكل تحركات اللجنة سواء على المستوى الوزاري، أو فيما يتعلق بتحركات ممثل الجامعة العربية السيد الأخضر الإبراهيمي، أو بالجهود التي كان يبذلها الشيخ رفيق الحريري، وكان هناك الكثير من المحاضر التي يجب أن تسجل، والتقارير التي يجب أن تعد، والدراسات التي يجب أن تعرض والبيانات التي يجب أن تصدر، كان العمل شاقًّا ومضنيًا ومكثفًا، لم يكن (الطريق إلى الطائف) معبدًا وممهدًا ومفروشًا بالورود، بل كان وعرًا وصعبًا ومليئًا بالمنحنيات والمزالق والحواجز.

بعد أن آتت تحركات اللجنة الثلاثية أكلها، وتكللت جهودها بالنجاح بانعقاد مؤتمر الطائف، ساد لدينا شعور عميق بأن مجرد انعقاد المؤتمر كان إنجازًا في حد ذاته، حين وصلنا إلى مدينة الطائف بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٨٩م الموافق ٢٧ صفر ١٤١٠هـ كانت جميع ترتيباتنا واستعداداتنا وتوقعاتنا مبنية على أساس أن المدة التي يحتاج إليها المؤتمر للتوصل إلى اتفاق بين اللبنانيين لن تتجاوز ثلاثة أيام، لم يكن يدور في خلدنا أو يخطر على بالنا على الإطلاق أن الأمر تطلب ثلاثة أسابيع للتوصل إلى الاتفاق المنشود.

اكتمل عقد النواب اللبنانيين مساء التاسع والعشرين من سبتمبر ١٩٨٩م، وافتتح المؤتمر صباح الثلاثين منه بكلمة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز باسم اللجنة الثلاثية العربية العليا ألقاها الأمير سعود، وبكلمة رئيس مجلس النواب اللبناني آنذاك السيد حسين الحسيني، حضر جميع ممثلي أعضاء اللجنة العليا الجلسة الافتتاحية، ثم تركوا اللبنانيين وشأنهم، إلا أنه كانت هناك متابعة دقيقة للمؤتمر ومجرياته يومًا بيوم ولحظة بلحظة وحدثًا بحدث عبر الاتصال الدائم بسائر الأطراف وبخاصة رئيس المجلس الذي كانت تلتقي عنده النقاشات والعقد والحلول.

قاد الأمير سعود تلك الجهود، وأشرف بشكل مباشر وبكل كفاءة واقتدار على متابعة تفصيلات ودقائق نقاشات المؤتمر ونتائجه وقراراته يساعده رفيق الحريري والأخضر الإبراهيمي وبقية أعضاء فريق العمل.

بدا واضحًا منذ اللحظة الأولى أن محاور النقاش ترتكز على اثنين هما: محور الإصلاحات السياسية ومحور السيادة، وتوزع النواب مجموعات تحمل كل مجموعة منها موقفًا محددًا تجاه كل محور منها، كان بعض النواب يرغبون في إظهار أساس الحرب اللبنانية في أسبابها الداخلية على أنها حرب أهلية بين اللبنانيين علاجها في الإصلاحات السياسية، بينما كان البعض الآخر يرغبون في إظهار الحرب اللبنانية في أسبابها الخارجية على أنها حرب لبنانية

سورية علاجها في استعادة السيادة الوطنية التامة، وانعكست هاتان الرغبتان في مسار النقاشات تسهيلًا وتعقيدًا بحسب المواقف وتبعًا للمواقع والمصالح.

وبدا جليًّا من ناحية أخرى، أن الفرقاء الأساسيين مرتبطون بشكل محرج بمواقف وأطراف وقوى ليس لها وجود مباشر في المؤتمر، ولكنها كانت تمارس تأثيرها عن بعد، فالطرف المسيحي كان مثقلًا بالإحراج من قبل العماد ميشال عون، وكان الطرف المسلم مثقلًا بالإحراج من قبل السوريين، وانعكست أيضًا هذه الأثقال والإحراجات في مسار النقاشات تسهيلًا وتعقيدًا تبعًا للمواقف والمواقع، وبدا أخيرًا أن التصميم على الإنقاذ والرغبة فيه هاجس أساسي لدى جميع الأطراف وممثليهم، وهو هاجس جميع المؤتمرين[٤٤].

لست هنا بصدد تسجيل توثيق رسمي كامل لأعمال اللجنة الثلاثية بصفة عامة، أو لوقائع مؤتمر الطائف بصفة خاصة، ولست في وارد ذكر الكثير من التفصيلات والتعليقات والأحداث والوقائع التي صاحبت أعمال اللجنة، وواكبت تحركاتها منذ تأليفها وحتى اختتام أعمالها في الطائف، فذلك قد يتطلب تأليف سِفْر كامل أو كتاب مستقل، وهو أمر أرجو أن تساعدني الظروف على القيام به مستقبلًا إذا توافر الوقت، وانعقد العزم على ذلك، ولكنني أكتفي في هذا المقام بذكر بعض الملاحظات والانطباعات العامة التي أجد أن

الأمانة تقتضي توضيحها وإلقاء الضوء عليها، وأن الواجب يستلزم الإشارة إليها وإبراز مضامينها.

من بين تلك الملاحظات والانطباعات أن الوضع اللبناني في تلك الأيام كان مفتوحًا على كل الاحتمالات، فالأزمة السياسية مستفحلة وخانقة، والشر مستطير، والوضع الأمني منهار، والحالة الاقتصادية شديدة التدهور، ومعاناة الناس غير مسبوقة، لم تكن هناك حكومة ولا رئيس ولا مؤسسات سياسية أو دستورية فاعلة وعاملة سوى شبح مجلس نيابي ونواب مبعثرون هنا وهناك.

وأعتقد جازمًا أنه لولا اللجنة الثلاثية وما قامت به من جهود، وقدمت من إنجازات وما تم في الطائف من نجاح لكان لبنان في طريقه إلى الهاوية السحيقة، ولكان مصيره ومآله إلى الانهيار التام والتفتيت والتقسيم الكامل.

ومنها أن المملكة العربية السعودية كانت هي التي تحملت العبء الأكبر من الجهد والمتابعة والتنسيق والإنفاق في جميع ما قامت به اللجنة الثلاثية العربية العليا من أعمال وتحركات، سخرت المملكة إمكاناتها السياسية والتنظيمية والبشرية والمادية، ووفرت منشآتها ومرافقها لكي تجعل من مشروع اللجنة الثلاثية مشروعًا ناجحًا، وتم لها ما أرادت، ألقت المملكة بكل ثقلها ووزنها في كفة إنقاذ الشعب اللبناني والدولة اللبنانية والكيان اللبناني من مصير أسود وعاقبة وبيلة، فكان أن رجحت الكفة، وتحقق الانتصار، هذه حقائق لا نَدَّعِيهَا

نحن من عملنا في هذه اللجنة منذ تكوينها إلى حين اختتام أعمالها، وعشنا أحداثها ساعةً بساعة ويومًا بيوم وشهرًا بشهر، ولكن يشهد بها كل من عمل معنا من الإخوة والأشقاء.

ومنها أن الأمير سعود الفيصل كان هو (المايسترو) أو الربان الذي استطاع أن يدير دفة سفينة اللجنة بكل مهارة ومهنية وذكاء وحرفية بعد أن جرت بأعضائها وركابها في موج كالجبال، وفي خضم رياح عاتية من المناورات والجدليات والمماحكات إلى أن استوت على جبل الهدى بالطائف، بل إني لا أبالغ إذا قلت: إنه حتى في مؤتمر الطائف، فإن لمساته البارعة ومتابعاته الدقيقة آناء الليل وأطراف النهار خلال تلك الأسابيع الثلاثة المشهودة كان لها أكبر الأثر -وبشهادة اللبنانيين أنفسهم- في التوصل إلى ما تم تحقيقه من نجاح وما تم إحرازه من انتصار.

ومنها أن الدور المحوري والفعال الذي قام به المرحوم الشهيد رفيق الحريري الذي جَنَّدَ كل طاقاته وإمكاناته، وسخر إلمامه ومعرفته الدقيقة بالأوضاع اللبنانية وبالزعامات والشخصيات والطوائف اللبنانية في خدمة أهداف اللجنة ومساعيها.

لقد نشأت منذ ذلك الحين بيني وبين (أبي بهاء) علاقة خاصة ومميزة، واستمرت حتى بعد أن تسنم مقاليد رئاسة الوزارة في لبنان وإلى أن اغتيل غدرًا وخيانة وهو في قمة مجده وعنفوان عطائه وفي أفضل حالات تألقه ووهجه، كانت اتصالاتنا ببعض -في أثناء أعمال

اللجنة وبعدها إلى أن تولى رئاسة الوزراء- مستمرة ومكثفة، وكان يحلو له أن يوقظني عنوة في ساعات مبكرة مع علمه أنني من محبي سهر الليالي ونوم الصباح، لينقل لي معلومة، أو ليستفسر مني عن موقف، أو لمجرد إغاظتي و(عكننتي) كنت أكنّ له رَحِمَهُ ٱللَّهُ كل الحب والتقدير والإعجاب لما لمسته في شخصيته من سجايا وسمات لم أكن أتوقع اتصافه بها إلا بعد أن قُدِّرَ لي التعرف إليه عن كثب، والاحتكاك به، والجلوس إليه ساعات طويلة في الحل والترحال، من أبرزها الاستقامة في المسلك والمعتقد، والوفاء والإخلاص والشهامة والصفاء والنقاء في التعامل وطيب المعشر، وتلك لعمري صفات وسمات من النادر أن تجتمع في شخص واحد في أيامنا هذه.

ومن بين تلك الملاحظات والانطباعات أيضًا الإشارة إلى الدور الذي قام به السيد الأخضر الإبراهيمي ممثل الجامعة العربية في اللجنة الثلاثية، وكلمة حق: إن اختياره لهذه المهمة جاء موفقًا إلى أبعد حد، فذكاء الرجل وثقافته ومصداقيته وسرعة فهمه واستيعابه وحرصه على نجاح مهمته وإدراكه بمزيج من فهمه وأخلاقياته للممكن والواجب، كلها أدت دورًا مهمًّا في تسهيل أعمال اللجنة والتوصل إلى كثير من قراراتها الحاسمة في التعامل مع الشأن اللبناني.

نشأت بيني وبينه أيضًا علاقة وثيقة استمرت ردحًا من الزمن حتى بعد انتهاء أعمال اللجنة.

وأَصِلُ في نهاية هذه الانطباعات إلى القول: إن مهمة اللجنة الثلاثية بالنسبة إلي كانت تجربة مثيرة بكل المقاييس، استفدت منها، واستمتعت بها على الرغم من كل ما صاحبها من مشقة وإجهاد، وبكل ما رافقها من متاعب ومصاعب، ولكن في اللحظة التي يشعر الإنسان أن جهوده قد تكللت بالنجاح، وأن مساعيه قد تُوِّجَتْ بالتوفيق، نجده ينسى المصاعب والمشاق، أو يتناساها، ليحل محلها شعور عارم بالفرحة والغبطة، وإحساس جارف بنشوة الانتصار، كان هذا بالضبط هو شعوري وإحساسي يوم انتهاء أعمال مؤتمر الطائف وتوقيع وثيقة الوفاق بين اللبنانيين، ولا يمكن أن أنسى ذلك اليوم أو تغيب عن ذاكرتي أحداثه، لا يمكن أن أنسى على سبيل المثال، حين كان النواب اللبنانيون مجتمعين في القاعة الرئيسة في قصر المؤتمرات بالطائف بعد توقيع الاتفاق، وكان الأمير سعود قد أصدر توجيهاته بإعداد (تورتة) ضخمة يكسوها العلم اللبناني مشاركة منا في احتفال اللبنانيين بما حققوه من إنجاز، وما إن وقعت أنظارهم على (التورتة) وتحلقوا حولها حتى إذا بهم، ومن دون سابق ترتيب أو تحضير، يرددون بصوت واحد، ومشاعر موحدة، كلمات النشيد الوطني اللبناني، ويهتفون باسم لبنان ووحدته واستقلاله، فاقشعرت أبداننا من رؤية ذلك المشهد، واغرورقت مآقينا بالدموع، لقد كان حقًّا مشهدًا لا يمكن نسيانه.

ولا يمكن أن أنسى أيضًا كيف كان ذلك اليوم من الأيام النادرة التي بدا فيها الأمير سعود منتشيًا بفرحة الانتصار، ركبت معه في

السيارة التي أقلتنا من الطائف إلى جدة لحضور الجلسة الختامية للجنة الثلاثية التي رعاها الملك فهد، كان يقود السيارة كعادته في تلك الأيام، وكنت جالسًا في المقعد الأمامي، بينما كان الدكتور خالد الجندان يجلس في المقعد الخلفي، كان الحديث منصبًّا طوال الطريق والتعليقات مرتكزة حول المؤتمر والمؤتمرين، ومن فرط نشوته وسعادته كان يضغط بين الفينة والأخرى على زر (المسجل) فارضًا علينا الاستماع إلى شريط من الموسيقا الكلاسيكية السيمفونية التي لم أكن في يوم من الأيام من عشاقها أو محبي الاستماع إليها، وكنت في تلك الأثناء أقول بيني وبين نفسي: يا حبذا لو وضع شريطًا لأغاني فيروز لكان ذلك أقرب إلى المناسبة، وادعى إلى السماع والاستمتاع.

***

إضافة إلى الحدث اللبناني، كان هناك حدثان آخران مهمان سيطرا على اهتمامنا وتفكيرنا، واستحوذا على جزء كبير من وقتنا وجهدنا، ونالا القسط الأوفر من نشاطنا وتحركاتنا في تلك المرحلة وهما: الحرب العراقية الإيرانية، والغزو العراقي للكويت.

وإذا كان بالإمكان القول: إن الحرب العراقية الإيرانية تُعدّ بمثابة الخلفية الأساسية للغزو العراقي للكويت، فإنه بالإمكان أيضًا الجزم بأن غزو الكويت يُعدّ بمثابة الإرهاص الحقيقي لجميع الأحداث التي وقعت في العراق منذ حدوثه إلى يومنا هذا، والتي أدت إلى احتلال العراق احتلالاً عسكريًّا مباشرًا من قبل قوات أجنبية غربية، وما

صاحب ذلك، ورافقه من مآسٍ وأخطار وتبعات لم تتكشف حتى الآن نهايتها، ولم يتحدد بعد مداها وأبعادها.

لم تكن الأسباب الحقيقية لنشوب الحرب العراقية الإيرانية تعود فحسب إلى العامل العرقي أو التاريخي المترتب على الصراع العربي- الفارسي أو إلى النزاع الحدودي بين البلدين، بقدر ما كانت مغامرة أقدم عليها الرئيس العراقي صدام حسين حينما داهمه شعور طاغٍ بأن العراق سيكون أول المستهدفين من مبدأ تصدير الثورة الذي تبناه نظام الملالي الجديد في إيران، أراد صدام حسين استباق الأحداث أخذًا بنظرية: الهجوم هو أفضل وسيلة للدفاع.

لم تكن دول الخليج، وفي مقدمتها المملكة، متحمسة كثيرًا للحرب، بل كانت تتوجس خيفة من تطوراتها ونتائجها، ولكنها لم تجد مناصًا من أن تلقي بكامل ثقلها وراء العراق حين تبين لها أن هزيمة العراق سوف تعني هيمنة إيرانية على الخليج تهدد كل الأنظمة القائمة فيه، وكانت حسابات صدام حسين مبنية على أساس أن معطيات الوضع الإيراني في تلك الظروف سوف تمكّنه من إنهاء الحرب خلال فترة وجيزة بانتصار ساحق ينهي التهديد الإيراني لنظامه، ويعطي العراق كامل السيادة على شط العرب، ولكن الرياح الإيرانية لم تجرِ بما كانت تشتهي السفن العراقية، حيث تمكنت طهران من وقف التغلغل العراقي، ثم انتقلت إلى هجوم كاسح مُنِيَ الجيش العراقي

على إثره بنكسات خطيرة دفعت صدام حسين إلى سحب قواته إلى داخل حدود بلاده، ما جعل الحرب الهجومية تصبح حربًا دفاعية.

كان يمكن أن تنتهي الحرب عند ذلك الحد، ولكن نشوة الانتصار الإيراني هيمنت على تفكير صانعي القرار الذين أصروا على معاقبة صدام بإسقاطه وتصفية نظام حكمه وإقامة جمهورية إسلامية في العراق على النمط الإيراني، ما أدى إلى استمرار الحرب ست سنوات إضافية، عندما بدأت الحرب تميل لمصلحة إيران، وبدت الهزيمة العراقية قاب قوسين أو أدنى، انحازت الدول الغربية والاتحاد السوفييتي بشكل واضح إلى جانب العراق، ما أدى إلى ارتفاع مستوى التسلح العراقي، وذلك مَكَّنَ التقنية العسكرية المتفوقة في العراق من موازنة التفوق البشري الإيراني، ومن ثم إنزال ضربات موجعة بإيران اضطرتها في النهاية وبعد ثماني سنوات من الحرب السجال بين البلدين إلى القبول بوقف إطلاق النار(٤٥).

من المصادفة أن أكون في ذلك اليوم بالتحديد -وفي إطار التحركات التي لم تتوقف المملكة عن القيام بها منذ نشوب الحرب العراقية الإيرانية- في معية الأمير سعود الفيصل في مكتب الأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كويار في نيويورك، وبحضور السفير السعودي في واشنطن آنذاك الأمير بندر بن سلطان، كان رقم (ثمانية) هو الرقم المميّز في ذلك اليوم التاريخي الذي قبلت

فيه إيران بقرار وقف إطلاق النار، وأنهت الحرب العراقية الإيرانية بشكل رسمي، فقد كان تاريخ ذلك اليوم هو: ١٩٨٨/٨/٨م.

أعلنت كل من إيران والعراق أن الحرب قد انتهت بانتصارهما، وكان لكل من الطرفين مبرراته في ذلك الادعاء، أما الحقيقة فكانت انتهاء الحرب على الطبيعة من حيث بدأت بعد خسائر مادية كلفت العراق ما يقارب من ٣٠٠ بليون دولار، وكلفت إيران بحسب تقديراتها ما يقارب ١٠٠٠ بليون دولار، وتمخضت عن خسائر بشرية من الجانبين تجاوزت المليون نسمة بين قتيل وجريح وأسير[٤٦].

وعلى الرغم من كل شعارات النصر التي رفعها العراق بعد انتهاء الحرب، إلا أن صدام حسين وجد في قرارة نفسه أن طعم النصر الذي ادعى تحقيقه كان بالغ المرارة، فهو لم يتمكن من بسط سيادة العراق على كامل شط العرب، (السبب المعلن للحرب)، ولا من تغيير النظام الإيراني الذي يهدد نظامه (السبب الحقيقي للحرب)، والأمة العربية لم تعترف بدور العراق في حماية بوابتها الشرقية، ودول الخليج لم تقف مع صدام بالشكل الذي كان يُمَنِّي نفسه به، وخرج العراق مثقلاً بديون بلغت ٨٠ بليون دولار، وبجيش تجاوز عدده مليون رجل، لم يكن بوسع الاقتصاد العراقي المنهك استيعابهم أو تأمين احتياجاتهم.

«في وسط هذا الإحباط، وفي غمرة هذه المشكلات، وفي ظلام الليل الحالك، بدت الكويت تبرق وتلمع كأنها خاتم سليمان الأسطوري،

تومئ إلى صدام حسين وكأنها تناشده أن يأخذ الخاتم، أن ينهي أزماته كلها، بضربة جريئة واحدة، بمغامرة شجاعة، ولم يكن صدام حسين بالرجل الذي يستطيع مقاومة إغراء كهذا»[٤٧] ولكن المأساة الحقيقية هي أن صدام حسين لم يكن بمقدوره في تلك اللحظة التاريخية الحاسمة التي اتخذ فيها قراراه باحتلال الكويت، أن يستوعب حقيقة أن تداعيات ذلك العمل الأخرق لن تقتصر على بقعة جغرافية محددة هي الكويت، ولكنها سوف تمتد لتشمل العمق الإقليمي للعالم العربي بأسره، لقد اتسعت دائرة (التسونامي) الخطير الذي أحدثه ذلك القرار، فبدلاً من أن يغير من حقائق الجغرافيا لمصلحة طموحات رجل واحد اتخذ قرارًا خاطئًا في اللحظة الخطأ وفي الظروف الخطأ دون أن يعرف كيف يتراجع عنه أو يحميه، إذا به يغير من ثوابت التاريخ لغير مصلحة الأمة التي حاول ذلك الرجل التطاول إلى زعامتها، فتقلصت جغرافيته القطرية التي حاول توسيعها، وهوى التاريخ به وببلده وأمته إلى حضيض لم يعرفه العرب منذ عهد الانحطاط الأول، كل ذلك من أجل لحظة غباء سياسي وتاريخي لرجل برهن بالدليل القاطع أنه يفتقر إلى أبسط مبادئ الحكمة وقواعد العقلانية.

هذا الحدث التاريخي الأضخم والأخطر في تاريخ الأمة المعاصر هو الذي غير من ملامح العالم العربي، وقضى على النظام العربي القديم، ومزّق ما كان قد تبقّى من الحدود الدنيا لما كان يسمى

المصلحة العربية العليا، وأطاح بآخر جسور الأمة مع بعضها، وعاث في الأرض العربية خرابًا ودمارًا وفسادًا.

تزامن اليوم الذي حدث فيه الغزو مع نهاية الإجازة السنوية التي كنت أقضيها في صيف عام ١٩٩٠م في أمريكا، فسارعت بالعودة إلى المملكة فور علمي بالخبر، كانت الملاحظة الأولى التي لفتت نظري لدى وصولي إلى المملكة هي تجاهل وسائل الإعلام للخبر الصاعقة: احتلال القوات العراقية لدولة الكويت، كان واضحًا أن (الصدمة) التي سببها الغزو أصابت وسائل الإعلام بِـ (إغماءة) استمرت أيامًا عدة إلى أن وجه الملك فهد خطابًا إلى المواطنين أوضح فيه أبعاد ما حدث وملابساته وخلفياته، فور حدوث الغزو أعلنت حالة الطوارئ والاستنفار العام في وزارة الخارجية، وأنشئت (غرفة عمليات) لمتابعة الحدث ساعةً بساعة ويومًا بيوم، أصبحت الساعات التي نقضيها في الوزارة أكثر من الساعات التي نقضيها في بيوتنا التي لم نكن نصلها إلا قرب ساعة النوم، كانت هناك اتصالات متسارعة، واجتماعات متواصلة، ومساعٍ حثيثة ودائبة، ووفود تذهب وتجيء في كل مكان وبشكل لم نعهد له مثيلًا من قبل.

بداية تلك الحركات حدثت في القاهرة حيث رافقت الأمير سعود الفيصل إلى مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد هناك بتاريخ ١٩/١/١٤١١هـ (٩/٨/١٩٩٠م) لمحاولة التوصل إلى صيغة حل يقبل بها الطرفان العراقي والكويتي، ولكن المؤتمر لم يسفر عن نتيجة

سوى تسجيل المواقف وتحديد التوجهات، حيث تبيّن بوضوح انحياز الأردن واليمن وفلسطين وتونس وموريتانيا والسودان إلى جانب العراق، واتخاذ الجزائر موقفًا حياديًّا، وإن كان مشوبًا بميل إلى العراق، مع اتخاذ بقية الدول العربية موقفًا مؤيدًا للكويت مصحوبًا بإدانة واضحة للعدوان العراقي، بعد أن أصبح غزو الكويت حقيقة واقعة، وجدت المملكة نفسها في مأزق لا تحسد عليه، كانت المملكة دائمًا -ولا تزال- ضد خيار الحرب، ضد خيار اللجوء إلى الوسائل العسكرية لحل الأزمات، وكانت دائمًا -ولا تزال- ترفض أي وجود عسكري أجنبي على أراضيها، ولكن عندما أصبح واضحًا للعيان استحالة التوصل إلى ما كان يسمى (الحل العربي) لإخراج المحتل من الكويت، وحين تبين أن المواجهة العسكرية مع العراق أمر غير وارد، وعندما توالت التقارير التي تؤكد توجه الدبابات العراقية نحو الحدود السعودية، وجدت المملكة أن الموقف لم يعد يحتمل التردد أو الانتظار، حينئذ -وحينئذ فقط- وافقت المملكة على قدوم القوات الأمريكية، ووافقت على المشاركة في قوات التحالف الدولي التي تم تكوينها لتحرير الكويت، لم تكن المملكة على استعداد لأن تضع نفسها تحت رحمة صدام حسين بعد أن حدث ما حدث في الكويت، وبعد أن اتخذت المملكة ذلك القرار التاريخي لم يعد ثمة مجال للتراجع قيد أنملة، وبدأت المعركة الحقيقية التي لم تكن لتنتهي إلا بتحرير الكويت.

كان البعض يشكك في إمكانية نشوب الحرب على أساس أن التحركات العسكرية التي بدأت تشهدها الساحة لا تعدو أن تكون (حرب أعصاب) الغرض منها التأثير في صدام حسين وحثه على اتخاذ قرار بالانسحاب من الكويت، ولكن حين بدأت المعارك العسكرية بالفعل أصبح واضحًا أن الأمور شرعت تأخذ منحى جديدًا، لقد غادر الدبلوماسيون الساحة ليقتحمها الجنرالات، فلم يعد أمام الدبلوماسية ثمة ما تفعله بعد أن تسلّم العسكريون مقاليد الأمور، كان لا بد من الانتظار حتى تضع الحرب أوزارها ليتسنى للدبلوماسية العودة إلى الساحة ومحاولة استعادة الأمور إلى طبيعتها، ولكن هل يصلح العطار ما أفسده الدهر؟

عشنا بعد بداية العمليات العسكرية حياة عصيبة وكئيبة وقلقة بكل ما تحمله هذه الكلمات من معانٍ ومضامين، بدأ الحديث عن صواريخ عراقية يمكن أن توجه إلى الرياض، وربما يكون بعضها مزودًا برؤوس كيماوية، خلت الرياض من معظم سكانها في تلك الأيام. كنت من بين الكثيرين من موظفي الوزارة الذين قرروا (ترحيل) عائلاتهم إلى خارج مدينة الرياض، ولم يُخيِّب صدام حسين الظن حيث بدأت طلائع صواريخ سام تهل على المنطقة الشرقية ثم على الرياض التي كانت تتصدى لها الصواريخ الأمريكية المضادة من نوع (باتريوت) وعلى الرغم من أننا كنا نقضي يومنا بالكامل في الوزارة التي لم نكن نغادرها إلا في ساعة متأخرة من الليل، إلا أنني فضلت بعد مغادرة العائلة إلى جدة أن أنتقل إلى فندق (الشيراتون)

المجاور للحي السكني الخاص بموظفي الوزارة، وفي إحدى الليالي قرب الفجر، وبينما كنت مستغرقًا في النوم، وإذا بي أستيقظ على صوت دوي هائل أصابني بفزع وأي فزع، قفزت من السرير لأستطلع الأمر عبر النافذة، ولكنني لم أتمكن من رؤية شيء بسبب كمية ما حسبته أدخنة أو أبخرة متصاعدة من الأرض (تبين فيما بعد أنها كانت غبارًا وليس دخانًا)، تبادر إلى ذهني فورًا أن صاروخًا قد تم اعتراضه بالقرب من الفندق، وأنه كان مزودًا برأس كيماوي، كان لدى كل واحد منا في تلك الأيام كمامة واقية من الأسلحة الكيماوية وزعتها علينا الدولة لاستعمالها عند اللزوم، بادرت بامتشاق كمّامتي والإسراع في النزول إلى المخبأ المعد لمثل تلك الحالات في (بدروم) الفندق، وكنت قد سبق أن نزلت مرات عدة إلى ذلك المخبأ قرب الفجر مع بقية نزلاء الفندق بعد سماع صفارة الإنذار وهي تدوي بصوتها الكئيب، ويتضح في كل مرة أن الإنذار كان خاطئًا، أما هذه المرة فلم يكن هناك شك في أن صاروخًا قد تم اعتراضه في سماء منطقة الفندق، ووقعت بعض أجزائه على مدرسة لصيقة مسببة انهيار جزء من مبناها الذي كان -لحسن الحظ- خاليًا من الطلاب في تلك الأثناء، وكان يمكن أن تقع بعض أجزاء الصاروخ على الفندق الذي كان مكتظًّا بالسكان (جزء منهم كان من الأشقاء الكويتيين الذين استضافتهم المملكة بعد الغزو) والذي لم تكن تفصله عن المدرسة سوى أمتار معدودة، ولكن الله سَلَّم.

بعد انتهاء الحرب وتحرير دولة الكويت كثرت التحليلات والنظريات، وتعددت الاجتهادات والطروحات، وتشعبت التفسيرات والتبريرات حول ملابسات الغزو وتداعياته ومسبباته وعواقبه ونتائجه. ولكن الأسئلة التي لم أتمكن من التوصل إلى إجابات شافية ومنطقية ومقنعة عنها حتى الآن هي: لماذا بقي جيش صدام حسين في الكويت عندما اتضح أنها تحولت من غنيمة باردة إلى مصيدة قاتلة؟ لماذا لم يقلل خسائره، وينسحب خصوصًا عندما شُرِعَتْ له نوافذ عدة للانسحاب بكرامة عبر عدد من المبادرات التي أطلقت في تلك الأثناء وفي مقدمتها المبادرتان الفرنسية والسوفييتية؟ لماذا لم يتجاوب مع الأفكار والعروض الأمريكية التي طرحها وزير الخارجية جيمس بيكر على طارق عزيز وزير الخارجية العراقي في جنيف قبل بداية حرب التحرير بساعات؟ لماذا وقع في هذا الفخ على الرغم من أن انسحابه في تلك اللحظات الحرجة والحاسمة، ولو جزئيًّا، كان يمكن أن يحقق له مزايا عدة، منها احتفاظه بقوته العسكرية الضخمة، ومنها حصوله على تنازلات مؤكدة من الكويت، ومنها كسب الرأي العام العربي والإسلامي والدولي، وظهوره بمظهر بطولي، بل ربما بزعامة مطلقة على العالم العربي لا ينافسه فيها أحد؟

أسئلة كثيرة حيرتني في حينه، ولا تزال تحيرني حتى هذه اللحظة، ولم أجد لها تفسيرًا إلا في قول رب العزة والجلال: ﴿ وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيۡهَا ٱلۡقَوۡلُ فَدَمَّرۡنَٰهَا تَدۡمِيرٗا ﴾ [الإسراء:١٦]. صدق الله العظيم.

وإذا تركنا أجواء السياسة وظروف العمل جانبًا سوف نكتشف أن هذه المرحلة ازدانت بمناسبتين سعيدتين أشاعتا الفرح والبهجة في أجوائنا العائلية والخاصة وهما: الاحتفال بزواج الابنة (نهى) بتاريخ ١٤١٠/١٢/٢هـ الموافق ١٩٩٠/٦/٢٤م والابن (عبدالله) بتاريخ ١٤١٣/١/١٥هـ الموافق ١٩٩٢/٧/١٥م وهنا، أحسب أنه يجدر بي التنويه إلى أن إجراءات الموافقة على من يتقدم لخطبة إحدى بنات أسرتنا، وكذلك إجراءات اختيار عروس لأحد أبنائنا هي من الأمور التي دأبت الأسرة على إيلائها جزءًا كبيرًا من الأهمية والعناية، فقد جرت العادة على إخضاع تلك الإجراءات لِـ (طقوس) محددة لا يمكن التغاضي عنها أو تجاوزها تتضمن فيما تتضمنه تحريات دقيقة وجمع معلومات شاملة عن شخص العريس -أو العروس- وأسرته وسلوكه ودينه وخلقه، تعقبها مناقشات مستفيضة بين أفراد الأسرة حول نتائج المعلومات والتحريات المتوافرة، ثم يلي ذلك إجراء الاستخارة النبوية، وفي أعقاب التوصل إلى نتيجة إيجابية بالموافقة فإن الاجتماعات تتكثف والجهود تتركز على الترتيبات الخاصة بإقامة المناسبات المتبعة في مثل تلك الأحوال: الخطبة أو (قراءة الفاتحة) وعقد القران أو (المِلْكَة)، وحفل الزفاف أو (الدُّخْلَة) (كما سلف في موقع آخر).

وإذا كانت تقع على الأم أو الوالدة في معظم الأحوال الأعباء الكثيرة المتعلقة بتلك المناسبات، وهو ما يتطلب منها جهدًا كبيرًا وعملًا شاقًّا، تؤديه بكل طيبة خاطر ورضا نفس، بل وبسعادة غامرة وفرحة

عارمة، أقول: إذا كانت تقع على الأم كل تلك الأعباء، فإن الأب أو الوالد -من جهة أخرى- تقع على عاتقه مسؤوليتان أساسيتان -أو إن شئت فقل-: هَمَّان ثقيلان هما: تأمين الموارد المالية اللازمة لتمويل جميع مصاريف الزواج واحتياجاته، التي يشوبها في بعض الحالات شيء من المبالغة والتضخيم، وكثيرًا ما ترهق الأب من أمره عسرًا.

وأما الهم الثاني فهو إصدار القرار النهائي بالموافقة على خطبة البنت، أو مباركة اختيار الابن لفتاة أحلامه، ومن واقع تجربتي الشخصية أستطيع أن أقول: إن تزويج البنت أصعب وأثقل همًّا من تزويج الابن، ففي الحالة الثانية لا يشعر الأب، ولا تشعر الأسرة معه بأنها فقدت ابنًا بقدر ما تشعر أنها كسبت بنتًا، كما يقول المثل الغربي الدارج، أما في الحالة الأولى فالأمر جد مختلف، ولعل أبلغ تصوير لمدى صعوبة القرار الذي يتخذه الأب حين يوافق في نهاية المطاف على تزويج ابنته للمتقدم لها هو تشبيه الأب بالشخص الذي يبذر زهرة في الأرض، ويظل يترقب انشقاق التربة وطلوع النبتة ردحًا من الزمن، وبعد أن تورق النبتة، وتتفتح الزهرة، ويتبدى منظرها الجميل، وتفوح رائحتها الزكية يعكف على رعايتها والعناية بِرَيِّهَا وحمايتها من الآفات والأضرار، ويتمادى في تشذيبها وتقليمها، ويحرص على كل ما من شأنه نضارتها ورونقها وتوهجها، وما إن يبدأ في التعّود على منظر زهرته في غدوه ورواحه، ويأنس بالدنو منها، ويألف استنشاق عبيرها صباح مساء، حتى يأتي شخص آخر، ويقطف الزهرة، وبكل بساطة يستحوذ عليها، ويستأثر بها تحت

سمع الشخص الأول وبصره، وبموافقته ومباركته، الذي لا يملك في هذه الحالة سوى الدعاء إلى الله والابتهال والتضرع إليه بأن تحظى الزهرة في ظل صاحبها الجديد بكل ما حظيت به حينما كان هو المسؤول عنها والراعي لها، لا أكثر ولا أقل.

المرحلة الثانية:- قصتي مع مجلس الشورى ١٤١٤هـ (١٩٩٣م) - ١٤١٨هـ (١٩٩٧م):

في صيف عام ١٤١٤هـ الموافق لعام ١٩٩٣م قررنا القيام برحلة بحرية من النوع الذي يسمونه الـ (cruise) والذي تنظمه شركات بواخر كبيرة على متن سفن عملاقة أقرب ما تكون إلى فنادق ذات خمسة نجوم، تجوب خلالها البحار، وترسو كل يوم في ميناء مختلف، وقد نال هذا النوع من الرحلات البحرية في السنوات العشرين الأخيرة شهرة واسعة، وحظي بإقبال شديد لما يوفره من متعة كبيرة للسياح والمصطافين.

وهناك رحلات كثيرة من هذا النوع متاحة ومتوافرة في أكثر من منطقة من مناطق العالم من أشهرها: منطقة البحر الكاريبي، ومنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، ومنطقة شمال أوروبا، والمنطقة الساحلية الغربية من كندا إلى ولاية ألاسكا الأمريكية شمالاً. في صيف ذلك العام حجزنا في إحدى الرحلات التي تجوب منطقة البحر الكاريبي، وتستغرق أسبوعًا كاملاً، حيث تبحر السفينة من مدينة ميامي بالولايات المتحدة، وترسو في موانٍ كاريبية متعددة

مثل جمايكا، وبورتوريكو، وجزر الكايمن، وجزر البهاما، وغيرها من الجزر الجميلة في تلك المنطقة.

ولما لم تكن الهواتف النقالة أو المحمولة أو ما نطلق عليه في بلادنا (الجوالات) قد طرحت بعد في الأسواق للاستعمال الشخصي، وحيث إن الاتصال الهاتفي من السفينة يكون عادة متعذرًا إلا في حالات الطوارئ، فإن النتيجة هي أن المسافر في تلك الرحلات يفقد الاتصال بالعالم الخارجي مدة أسبوع كامل. قضينا وقتًا جميلًا في تلك الرحلة توافرت لنا فيه أقصى درجات المتعة، سواء في الأوقات التي نقضيها مساء على متن السفينة بكل ما توفره للسائح من فنون التسلية ومظاهر الترفيه، أو في الأوقات التي نقضيها نهارًا في تلك الجزر السياحية المشهورة بمناظرها الخلابة وشواطئها الجميلة.

ما إن عدنا إلى الفندق في ميامي بعد انتهاء الرحلة حتى فوجئت بسيل من الرسائل الهاتفية العاجلة ينهمر عَليَّ من كل حدب وصوب، من الأهل في المملكة، ومن مكتبي في الوزارة في الرياض، ومن السفارة في واشنطن، وكلها تبحث عني طالبة الاتصال فور تلقي تلك الرسائل، بادرت بإجراء الاتصالات اللازمة، وكانت الإجابة من جميع الجهات بأن الديوان الملكي يبحث عنك، ويريد منك الاتصال فورًا، استفسرت عن اسم الشخص المطلوب الاتصال به، فكانت الإجابة هي: معالي مستشار خادم الحرمين الشريفين الشيخ إبراهيم العنقري، بادرت بالاتصال به رَحِمَهُ ٱللَّهُ وكانت تربطني به

صلة سابقة ومودة ومحبة متبادلة، وكنت أكنّ له الكثير من الاحترام والتقدير والإعجاب، حيث نقل إلى أسماعي المفاجأة الآتية: ثقة فيك وتقديرًا لكفاءتك وخبرتك، فإن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز قرر ترشيحك لعضوية مجلس الشورى في دورته الأولى مدة أربع سنوات، فهل توافق؟ لم يدع لي معاليه مجالًا للتفكير، حيث أردف قائلًا: إن هذا تشريف وتكليف، وإنك إن شاء الله جدير بالثقة وأهل للمسؤولية.

انعقد لساني، ولم أعرف بماذا أجيب سوى القول: إنني أشكر خادم الحرمين الشريفين على هذه الثقة، وأرجو أن أكون عند حسن الظن، وانتهت المكالمة.

لم يكن الأمر يتطلب استغراقًا في التفكير، فقد كان هناك اتفاق فوري وتام بين شخصيتي المعلنة والمستترة على اتخاذ القرار الحاسم بالموافقة ما جعل ذلك القرار واحدًا من أهم القرارات الصائبة والموفقة التي اتخذتها في حياتي، لم أكد أفعل ذلك حتى غمرني شعور طاغٍ بأن ترشيحي لمجلس الشورى لم يكن تقديرًا لشخصي بقدر ما كانَ تكريمًا لوالدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، الذي كان عضوًا في مجلس الشورى في عهد الملك عبدالعزيز، طيب الله ثراه، وإنه لو كان حيًّا يرزق في تلك اللحظة لبات سعيدًا وفخورًا بابنه الذي أحيا ذكراه، وسار على نهجه وخطاه.

توجهت في اليوم التالي لعودتي إلى المملكة من الإجازة الصيفية إلى وزارة الخارجية، حيث التقيت الأمير سعود الفيصل وزملائي وأقراني في الوزارة، وقمت بتصفية ما تبقى في مكتبي من أوراق ومعاملات خاصة ورسمية، كان من محاسن المصادفات وجود اجتماع في ذلك اليوم للجنة التنفيذية التي يرأسها سمو الوزير، وتضم في عضويتها وكلاء الوزارة ورؤساء الإدارات السياسية، التي سبق أن تحدثت عن تكوينها وعن دوري فيها.

أصر سمو الوزير على ضرورة حضوري الاجتماع، حيث تحدث في بدايته عني حديثًا أجد من الحرج الإفصاح عن مضمونه في هذا المقام، انقضى ذلك اليوم بأسرع مما كنت أتخيل، وحين قادتني خطاي في نهايته نحو البوابة الرئيسة لمبنى الوزارة في طريقي إلى خارج المبنى حانت مني التفاتة سريعة إلى الخلف، انتابني لحظتئذ دفق من المشاعر والأحاسيس الغريبة والمتضاربة تبلورت جميعها في سؤالين لم يكن لهما ثالث: هل سيكون هذا هو نهاية عهدي بهذه الوزارة التي نشأت، وترعرعت في ربوعها، وأمضيت فيها زهرة شبابي، واستنفدت في أعمالها عصارة جهدي وفكري؟ وماذا سيكون عليه الحال بالنسبة إلى التجربة الجديدة التي أُوشِكُ أن أخوض غمارها، والتي لا أكاد أعرف كيف ستكون مسيرتها ومساقها، وأجهل تمامًا مآلها وصيرورتها؟

استيقظت من نومي في صباح اليوم التالي بنفس آمنة مطمئنة وبروح متفائلة مستبشرة، وتوجهت إلى مقر عملي الجديد بلهفة وتطلع لم أكن أتوقعهما.

كان أول شيء حرصت على القيام به هو زيارة معالي رئيس المجلس -المعين قبل عام- للسلام عليه وتقديم نفسي إليه ومعرفة ما كنت أتلهف إلى الحصول عليه من معلومات وترتيبات بخصوص العمل الجديد.

قبل تعييني بمجلس الشورى لم أكن أعرف عن فضيلة الشيخ محمد بن إبراهيم بن جبير سوى النزر اليسير مما كنت أتلقطه من أخباره عبر وسائل الإعلام وفي ثنايا أحاديث عارضة في المجالس والمحافل، ولكنني أيقنت منذ اللحظة الأولى التي جمعتني به في ذلك اللقاء أنني أمام رجل ولا كل الرجال، وأذكر أنني عندما هممت بمغادرة مكتبه بعد انتهاء ذلك اللقاء الأول همست في أذن زميل لي كان حاضرًا معي اللقاء قائلًا: إن هذا الشيخ الجليل يجبرك على احترامه، ويرغمك على تقديره، ليس بسبب منصبه أو مركزه أو مكانته العلمية والاجتماعية فحسب، بل بسبب حكمته وبعد نظره وخلقه وتواضعه.

تأكدت لدي هذه الانطباعات الأولية بعد أن بدأت أتعرف إلى شخصيته رويدًا رويدًا من خلال الجلسات الرسمية التي كان يديرها، واللقاءات الخاصة التي كانت تجمعنا به بوصفنا أعضاء في المجلس،

وفي أثناء زيارات الوفود التي كان يرأسها لتمثيل المجلس في خارج المملكة.

من حصيلة ذلك كله أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يكن شخصًا عاديًّا، بل كان رجلًا فذًّا وعالمًا جليلًا متنورًا، وإنسانًا رقيق القلب، طيب المعشر، دمث الأخلاق، جم التواضع، رجلًا وهبه الله الحكمة وفصل الخطاب، وآتاه سعة من العلم والوعي والفهم، وأسبغ عليه محبة الناس وتقديرهم واحترامهم له، وإعجابهم بشخصيته التي تفيض حبًّا ورقة وتعاملًا حسنًا راقيًا مع الناس جميعًا، بلا إيثار أو تفرقة أو تمييز بين صغير وكبير، عالم وجاهل، غني وفقير، رئيس ومرؤوس.

قمت بعد ذلك بزيارة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور عبدالله عمر نصيف ومعالي الأمين العام الدكتور حمود البدر، حيث وجدت منهما كل ترحاب وتعاون، وقمت بزيارة بعض الزملاء من الأعضاء الذين كنت أعرفهم من قبل.

ومع أنني كنت أذهب إلى المجلس يوميًّا وأداوم فيه بشكل منتظم، إلا أنه لم يكن هناك عمل يقوم به الأعضاء بسبب تأخر موعد أداء القسم.

وعلى الرغم من أن هذا الحال استمر مدة تجاوزت ثلاثة أشهر، إلا أننا استفدنا من تلك المدة في التعرف والتعارف ومد جسور التواصل والتآلف بين بعضنا، ولقد أتاحت لي تلك الشهور فرصة التعرف

إلى زملائي الجدد وكلهم ممن عركتهم الحياة وصقلتهم التجارب والخبرات، والحاصلين على أعلى المؤهلات في مختلف الميادين والحقول والتخصصات، وقد لا أكون مبالغًا إذا قلت: إنهم كانوا نخبة منتقاة وصفوة مختارة من خيرة رجالات هذا البلد علمًا وتخصصًا وخلقًا وتعاملًا، تآلفت قلوبهم وأرواحهم في فترة وجيزة على الرغم من اختلاف مشاربهم وأهوائهم وتنوع اهتماماتهم وتباين خلفياتهم الفكرية والعلمية والعملية، ولم يكن رائدهم وهدفهم سوى خدمة هذا البلد وخدمة مواطنيه بقدر ما يستطيعون من جهد، ويطرحون من فكر، ويبذلون من عطاء، وعلى الرغم من أنني لم أسعد من قبل بمعرفة عدد كبير منهم، إلا أنه نشأت بيني وبينهم صداقات وعلاقات أخوة ومودة وألفة لم تقتصر على سنوات المجلس فحسب، بل إنها امتدت، وتواصلت حتى بعد أن تركنا المجلس، وتفرقت بنا السبل، واختلفت الاتجاهات والتوجهات.

في خلال تلك الشهور أيضًا رغب إلينا معالي الرئيس، كسبًا للوقت واستغلالًا للفرصة المتاحة بتأخر بدء أعمال المجلس الرسمية، الإسهام في عملية تحديد لجان المجلس المتخصصة وعددها وآليات عمل واختصاص كل لجنة منها، وترك لنا حرية اختيار الوسيلة المؤدية لتحقيق ذلك، بمعنى إما أن تتم بمبادرة فردية شخصية ممن يرغب من الأعضاء، أو عن طريق لقاءات بين مجموعات من الأعضاء يتم التنسيق حولها بينهم.

حضرت عددًا من تلك اللقاءات، ولكنني لم أتفق في الرأي مع كثير من المقترحات والطروحات التي عرضت في هذا الصدد، ولذلك فقد آثرت اللجوء إلى الوسيلة الأولى حيث عكفت منفردًا على دراسة الموضوع والتفكير فيه، وتوصلت إلى مشروع متكامل يتضمن مقترحات بأسماء اللجان ونطاق وآليات عملها ومجال اختصاصاتها على ضوء نظام المجلس، وقدمته لمعالي الرئيس، وقد أسرّ لي معالي نائب رئيس المجلس الدكتور عبدالله نصيف فيما بعد أن معالي الرئيس بعد أن درس جميع المشروعات المقدمة راقه المشروع الذي قدمته، وقرر تبنيه بالكامل دون تغيير أو تبديل أو تعديل.

وكنت قد اقترحت بناءً على المادة التاسعة عشرة من نظام المجلس التي نصت على أن «يُكَوِّن مجلس الشورى من بين أعضائه اللجان المتخصصة اللازمة لممارسة اختصاصاته، وله أن يؤلف لجانًا خاصة من أعضائه لبحث أي مسألة مدرجة على جدول أعماله» أن تكون مسميات لجان المجلس المتخصصة وعددها على النحو الآتي: (مع تحديد آليات عمل ونطاق اختصاص كل لجنة):

١. لجنة الشؤون الإسلامية.

٢. لجنة الشؤون التعليمية والثقافية والإعلامية.

٣. لجنة الشؤون الاجتماعية والصحية.

٤. لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية.

٥. لجنة الشؤون الخارجية.

٦. لجنة الشؤون الأمنية.

٧. لجنة الأنظمة والإدارة.

٨. لجنة الخدمات والمرافق العامة.

ولقد تم بالفعل الأخذ بهذا التقسيم في الدورة الأولى للمجلس، ثم بدأت تطرأ عليه في الدورات التالية بعض التعديلات والتبديلات بحسب مقتضيات الأحوال والظروف، وأخذًا في الاعتبار ما يطرأ من مستجدات ومتغيرات تستلزم الإضافة أو الحذف أو الدمج أو الفصل.

كان يوم الثلاثاء ١٥ رجب عام ١٤١٤هـ الموافق ٢٩ ديسمبر ١٩٩٣م يومًا مشهودًا ليس بالنسبة إلي شخصيًّا فحسب، ولكن بالنسبة إلى مجلس الشورى وإلى تاريخ البلاد بصفة عامة.

في ذلك اليوم قام أعضاء المجلس الستون المعينون بأداء القسم أمام خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في محفل مهيب اجتمعت فيه الدولة بجميع مسؤوليها ورجالها، واصطفت فيه صفوف الأعضاء بشكل منظم ومنسق، حيث توافدوا إلى المنصة تباعًا بحسب ترتيب أسمائهم الهجائي لأداء القسم الآتي: «أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصًا لديني ثم مليكي وبلادي، وألا أبوح بسر من أسرار الدولة، وأن أحافظ على مصالحها وأنظمتها، وأن أؤدي أعمالي بالصدق والأمانة والإخلاص والعدل». وقامت أمانة المجلس

بتسليم كل عضو نسخة من القسم مطبوعة على ورقة لاستخدامها في تلاوته أمام ولي الأمر.

ما إن انتهي ذلك اليوم التاريخي حتى دبت الحياة الحقيقية في المجلس، وتحولت قاعاته وممراته وغرف اجتماعاته وأجنحة أعضائه إلى خلية نحل تموج بالحركة، وتعج بالنشاط والحيوية، خصصت الجلسة الأولى للمجلس لتحديد عضوية لجانه الثماني، وكان اختيار اللجان متروكًا بالدرجة الأولى لاهتمامات الأعضاء ورغباتهم، كان من الطبيعي أن تكون رغبتي الأساسية والأولى هي الانضمام إلى لجنة الشؤون الخارجية بحكم الخبرة والممارسة والتأهيل العلمي، ولما كانت القواعد الإجرائية في المجلس في دورته الأولى تتيح للعضو الانضمام إلى لجنتين في وقت واحد، وحيث إنني كنت متفرغًا للعمل بالمجلس، ولم تكن لدي أي اهتمامات أو ارتباطات أخرى، فقد آثرت الانضمام أيضًا إلى عضوية لجنة الشؤون الأمنية، اتضح لنا بعد ممارسة العمل الفعلي في مجلس الشورى أن لجان المجلس المتخصصة هي عصب أعماله وركيزته الأساسية، ففيها تتم النقاشات المستفيضة للتقارير والموضوعات المحالة إليها، وفيها تتم صياغة التوصيات التي تعرض على المجلس، وأمام أعضائها يَمْثُل كبار المسؤولين وممثلو الأجهزة الحكومية لشرح أداء أجهزتهم ومؤسساتهم، ومناقشتهم فيها بشكل علمي وموضوعي ومكثف، وغالبًا ما يكون مستوى مناقشة اللجان للموضوعات عاملًا حاسمًا في تسهيل مناقشة المجلس للقضايا المدرجة على جدول أعماله وإصدار القرارات المناسبة بشأنها(٤٨).

انتقل المجلس بعد ذلك إلى الخطوة التالية، وهي اجتماع كل لجنة لاختيار رئيسها ونائب الرئيس بالتوافق إن أمكن، أو بالانتخاب إذا تعذر التوافق.

ولما كنت أكثر أعضاء لجنة الشؤون الخارجية تأهيلًا لرئاستها ولرغبتي الشخصية في ذلك، فقد رشحت نفسي للرئاسة، كنت أعتقد -خاطئًا- أن مجرد ذلك التأهيل سوف يشفع لي لتحقيق رغبتي، وكنت أظن -واهمًا- احتمال وجود إيحاءات أو إيماءات أو تدخلات غير مباشرة من جهات معينة في المجلس كرئاسته أو أمانته العامة لتوجيه بوصلة الرئاسة في كل لجنة، ولكنني اكتشفت أن ظنوني كانت أبعد ما تكون عن الحقيقة وعن الواقع، فقد جرت عملية الانتخاب بشكل (ديمقراطي) بحت وبمنأى عن أية تدخلات. في نهاية المطاف أسفرت عملية الانتخاب عن اختياري رئيسًا للجنة في سنتها الأولى، واختيار الدكتور محمد بن عبدالعزيز المعمر نائبًا للرئيس، وعضوية كل من: الأستاذ عبدالرحمن بن عبدالله أبا الخيل، والأستاذ سليمان بن عبدالرحمن الصالح، والدكتور عبدالعزيز بن إبراهيم الفايز، والدكتور عبدالله بن عبدالمحسن السلطان، والدكتور هاشم عبده هاشم.

صادفتني في خلال رئاستي للجنة الشؤون الخارجية في السنة الأولى وفي خلال عضويتي في اللجنة في السنوات التالية عقبة ذات شقين:

الشق الأول هو تقيد اللجنة -بحسب نظام المجلس- بمناقشة الموضوعات المحالة إليها من رئيس المجلس فقط، وعدم وجود صلاحية لديها لمناقشة أية موضوعات أخرى بمبادرة من رئيسها، أو أحد أعضائها، أو مجموعة منهم، تمشيًا مع ما تستلزمه القضايا الدولية والإقليمية الساخنة من ضرورة التفاعل معها وتحديد موقف المجلس منها والتوصية بما يلزم حيالها، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد -وهنا يأتي الشق الثاني- فقد اكتشفت أنه حتى الموضوعات المحالة للجنة كانت لا تتعدى في أغلب الأحوال مشروعات الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي يتطلب النظام المصادقة عليها من المجلس، وقد كانت في غالبيتها لا تستغرق وقتًا طويلًا في النقاش والدراسة، ولم يكن من حق اللجنة مناقشة بنودها تفصيلًا واقتراح تبديل أو تغيير أحد تلك البنود، وإنما الاكتفاء إما بالمصادقة عليها، أو رفض المصادقة. وعبثًا حاولت، وحاول معي الزملاء في اللجنة أن يكون لها شيء من المرونة في مناقشة قضايا الساعة الحيوية التي تنعكس بشكل مباشر على مصالح المملكة وأمنها الوطني، وأن يكون لها دور أكثر تفاعلًا مع السياسة الخارجية للمملكة ما يثري عمل المجلس، ويعلي من مكانته، ويبرز دوره داخليًّا وخارجيًّا، ولكن تلك المحاولات لم تؤدِّ إلى نتيجة، فلقد كان التوجه العام للمجلس يقضي بالتقيد بنظام المجلس والالتزام بأحكامه حرفيًّا، وقد كان لهذا الجانب أهميته الملحوظة خاصة في سنوات المجلس الأولى، ما اضطرنا معه إلى الانصياع لهذا التوجيه وتقدير ذلك الموقف[٤٩].

وسعيًا منى لمحاولة إبراز أهمية اللجنة، وحرصي على أن يكون لها دور أكثر تفاعلًا مع السياسة الخارجية، فقد سعيت نحو إنشاء علاقة عمل تربط بينها وبين وزارة الخارجية، وإيجاد رابطة أو همزة وصل بين الجانبين لإثراء عمل اللجنة ووضعها في الصورة بالنسبة إلى تطورات سياسة المملكة الخارجية بما يمكن أن يضفي عليها شيئًا من الحركة والحيوية، وقد نجحت فعلًا في بناء أسس وقواعد تلك الرابطة والعلاقة عن طريق ترتيب اجتماع للجنة مع وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل في مقر الوزارة، بيد أنه لم يكتب لتلك المحاولة أن تحقق الهدف المنشود، حيث لم يتسنَّ فيما بعد تأصيل وتفعيل وتطوير تلك العلاقة واستمرارها.

أما عضويتي في لجنة الشؤون الأمنية فقد اقتصرتها على السنة الأولى من أعمال المجلس، ولم أرغب الاستمرار فيها في السنوات التالية لقلة خبرتي بمعظم الموضوعات التي كانت تعرض عليها والتي لم تكن تتجاوز القضايا الخاصة بالدفاع المدني والمرور والجوازات والجنسية، أما الموضوعات الأخرى التي كنت أتطلع إلى أن تحظى بجانب من اهتمامات اللجنة مثل القضايا الخاصة بالأمن الوطني للبلاد، والقضايا ذات الصبغة الإستراتيجية المتعلقة بالسياسة الخارجية، وهي الموضوعات التي دفعتني في المقام الأول للانضمام للجنة ظنًّا مني أنها ربما تستأثر بنصيب من جدول أعمالها، فلقد اكتشفت أنها لم تكن في متناول يد اللجنة أساسًا، بل كانت بعيدة كل البعد عن نطاق عملها واختصاصها.

كان لزامًا علي إضافة إلى اجتماعات لجنة الشؤون الخارجية ولجنة الشؤون الأمنية حضور اجتماعات الهيئة العامة، حيث نصت المادة الحادية والعشرون من نظام المجلس على أن «يكون لمجلس الشورى هيئة عامة تتكون من رئيس المجلس ونائبه ورؤساء لجان المجلس المتخصصة»، وحدد الباب الثاني من اللائحة الداخلية للمجلس قواعد عمل الهيئة واختصاصاتها، ولما كان مجلس الشورى في دورته الأولى وخاصة في السنة الأولى منها قد بدأ من نقطة الصفر كما يقال بسبب جِدَّة تكوينه وحداثة عهده، فلم يكن هناك مناص من أن تقع على عاتق الهيئة العامة مسؤولية كبيرة، وأن تتحمل عبئًا ضخمًا في وضع الخطة العامة للمجلس ولجانه بما يمكنه من إنجاز أعماله وتحقيق أهدافه، وكذلك أن تعمل على إصدار القواعد اللازمة لتنظيم أعمال المجلس وأعمال لجانه، إضافة إلى مسؤوليتها عن وضع جدول أعمال جلسات المجلس، كان لا بد أن يترتب على هذا كله أن تعقد الهيئة جلسات مكثفة ومطولة كي تنجز كل هذه المهام الشاقة.

بقي هناك جانبان لا بد من الإشارة إليهما في سياق الحديث عن الأعمال والمهمات التي وجدت نفسي منخرطًا فيها في أثناء عضويتي في المجلس:

الجانب الأول يتعلق بدور المجلس في تعزيز العلاقات الخارجية للمملكة وتأكيد حضورها في المحافل الدولية، ويقوم المجلس بتنفيذ هذا الدور المهم عن طريق قنوات متعددة منها: الزيارات التي تقوم

بها وفود المجلس إلى الدول العربية والإسلامية والصديقة، والدعوات التي يوجهها المجلس لوفود المجالس النيابية والبرلمانات في تلك الدول لزيارة المملكة، والمناشط التي يقوم بها المجلس بحكم انضمامه إلى عضوية الاتحادات البرلمانية الدولية، والزيارات التي تقوم بها الشخصيات الرسمية للمجلس بهدف تعزيز العلاقات بين المملكة وتلك الدول، وبخاصة بين المجلس والمجالس النيابية والبرلمانات فيها، وقد زار المجلس في الدورة الأولى وفي الدورات التي تلتها عدد من رؤساء الدول ورؤساء الوزارات والأمناء العامون للمنظمات الدولية والسفراء المعتمدون لدى المملكة، وكان من حسن حظي أن شاركت في أول زيارة رسمية يقوم بها المجلس برئاسة معالي رئيسه الشيخ محمد بن جبير إلى الخارج، وكانت إلى باكستان حيث قوبل الوفد بحفاوة بالغة من قبل المسؤولين والشعب الباكستاني، وشاركت في زيارة رسمية أخرى إلى إيطاليا، وقد أتيحت لي في الزيارة التي قام بها المجلس إلى باكستان فرصة التعرف عن كثب إلى أحد أعضاء الوفد المميزين، وهو معالي الشيخ الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد، رئيس المجلس السابق، وكان في تلك الأيام عضوًا في المجلس، وقد لفت نظري ما حبا الله به معاليه من علم راسخ وحكمة وبعد نظر وسداد في الرأي، إضافة إلى ما يتمتع به من خلق فاضل وتواضع جم وقدرة على التعامل الحضاري مع الجميع.

أما الجانب الآخر فهو يتعلق بالمشاركة في جلسات المجلس العامة، وهي تمثل بلا ريب صلب عمل المجلس، وتمثل المشاركة فيها أهم

جانب من جوانب مهمات ومسؤوليات الأعضاء فيه، تبنيت من البداية إستراتيجية معينة ونهجًا محددًا لم أحِد عنه طيلة سنوات عملي في المجلس، وجعلته أساسًا أرسيت عليه طبيعة مشاركاتي ومداخلاتي وتصويتي في تلك الجلسات، وقد بنيته على عناصر ومعطيات عدة، منها: أن تقتصر مساهماتي في النقاش ومداخلاتي في الجلسات على القضايا والموضوعات التي أشعر أنني مؤهل للحديث عنها والخوض فيها، والتي تقع في دائرة اختصاصاتي واهتماماتي، لكي تؤدي المداخلة الهدف المنشود منها، وبما يخدم المصلحة العامة، ومنها الحرص على الإعداد لتلك المشاركات والمداخلات والتحضير لها بشكل جيد ومدروس بكل عناية ودقة، ومنها الالتزام بالمدة المحددة للمداخلة قدر الإمكان، ومنها التأكد من أن يكون التصويت مبنيًّا على الاقتناع التام بما هو مطلوب التصويت عليه، مع الحرص على أن يكون بمنأى عن جميع التأثيرات الخاصة أو الأهواء الشخصية أو المجاملات.

وعلى الرغم من تنوع القضايا والأمور والموضوعات التي كانت تطرح على جدول أعمال المجلس، ومع ما كانت تتسم به النقاشات والمداولات من جدية وموضوعية، وبما كان يشوبها في بعض الأحيان من حدة واختلافات في الرأي، فالحق أقول: إنني لا أتذكر في يوم من الأيام أن تبودلت في أثناء الجلسة الاتهامات أو العبارات غير اللائقة أو التعرض للجوانب الشخصية، بل كانت النقاشات تدور في أجواء علمية صافية نقية لا يكدر صفوها مخالفات، ولا يعكر سيرها

تجاوزات، وإنما كانت تتم بمنهجية مميزة وبموضوعية متناهية وبأساليب حضارية راقية بمنأى عن الانفعالات والتعصبات، وبمعزل عن التشنجات والأهواء الشخصية.

هذه باختصار شديد هي قصتي مع مجلس الشورى الذي شرفت بعضويته في دورته الأولى وجزء من دورته الثانية، وأتيحت لي المشاركة في الإجراءات التأسيسية له، والعمل في هيئته العامة، ورئاسة إحدى لجانه المتخصصة، والإسهام في مناقشة الموضوعات التي كانت تبحث في جلساته، والاستنارة بحكمة وحنكة رئيسه، والاستفادة من خبرة وعلم وثقافة أعضائه.

إن حصيلة معايشتي لتجربة مجلس الشورى منذ انطلاقها، ومواكبتي لمسيرته وهو يخطو خطواته الواثقة نحو إرساء وتأصيل مفهوم الشورى بوصفه أحد أركان النظام السياسي في الإسلام، تتيح لي القول بكل ثقة: إن هذا المجلس يعدّ أنموذجًا يحتذى للعمل البرلماني الدولي.

ومع ذلك كله، فإن المشكلة التي واجهها المجلس منذ تكوينه انحصرت -في بعدها الداخلي- في حقيقة أن حجم التوقعات فاق بكثير مستوى الإمكانات وحدود الصلاحيات وحصيلة النتائج، بينما تمثلت -في بعدها الخارجي- في أن مصداقية المجلس وسمعته ارتبطت بحقيقة أن أعضائه معيّنون، وليسوا منتخبين، وأنه لا يتمتع بجميع الصلاحيات التي تمارسها عادة المجالس النيابية، ولكن ما لا

يعرفه كثير من الناس في الداخل أن مهمة المجلس في دورته الأولى كان لا بد لها أن تركز على السعي إلى غرس الشعور بالطمأنينة والثقة في أن المجلس لن يكون منبرًا للجدل والمزايدات، وأنه لن ينازع الجهات المسؤولة الأخرى في الدولة أيًّا من سلطاتها واختصاصاتها، بينما كان لا بد أن تركز مهمته في دورته الثانية على السعي الحثيث لإثبات وجوده وفاعليته تدريجيًّا وبشكل محسوب ومدروس، وأيضًا كان ما لا يعرفه كثير من الناس في الخارج أن إقدام المجلس منذ دورته الأولى على تطبيق جميع المعايير التي تأخذ بها البرلمانات والمجالس النيابية المماثلة من حيث الانتخاب والصلاحيات كان يمكن أن يؤدي إلى وَأْدِ التجربة الوليدة في مهدها بدلاً من استمرارها وتطويرها وتنميتها وإنضاجها، وسوف أحاول في هذه العجالة توضيح ما أقصده بهذا القول متوخيًا الإيجاز والاختصار ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

كنت أنا وزملائي نعرف، ونلاحظ أن المجلس وإن كان -داخليًّا- قد نجح نجاحًا ملموسًا في مهمتيه اللتين أشرت إليهما، إلا أنه كان يعاني -كون نشاطه لم يحظَ بالقدر الكافي من الانفتاح والشفافية- بعض ردود فعل غير منصفة من قبل المواطنين تتراوح بين الاعتقاد ببعده عن القضايا التي تمس معاناة المواطنين، وبين الظن بمحدودية تأثيره في مجريات الأمور باعتبار أن دوره لا يتجاوز التصديق، أو مجرد البصم كما يقول العامة، على ما يحال إليه من قرارات تم اعتمادها دون أن يكون له فيها دور أو حول أو طَوْل.

إن حصيلة معايشتي لتجربة مجلس الشورى منذ انطلاقها ومتابعتي لمسيرته منذ بدايتها أفضت بي إلى قناعة تامة بأنه إذا استطاع مواجهة بعض التحديات التي فرضت نفسها عليه، وإذا تمكن من تطبيق بعض الإصلاحات اللازمة لتطويره، فإنه يمكن أن يحقق -من جهة- التفاعل المطلوب مع قضايا المجتمع ومن ثم تحقيق آمال وتطلعات المواطنين وكسب ثقتهم وتقديرهم -ومن جهة أخرى- أن يوفر المصداقية المنشودة التي تتيح التعامل معه بالمستوى نفسه الذي يتم التعامل به دوليًّا مع نظرائه من المجالس المشابهة والمماثلة.

ظلت التطلعات منذ الدورة الأولى للمجلس نحو تطويره وزيادة صلاحياته جذوة تشتعل في أذهان أعضاء المجلس ورئاسته، تتوهج تارة، وتخبو تارة أخرى، وبات التأخر في تحقيقها يحرج المجلس داخليًّا وخارجيًّا، ويأتي في مقدمة تلك الإصلاحات القضايا الخاصة بالرقابة المالية، وبإشراك المرأة، وبتطوير آليات اختيار العضوية[٥٠].

ظلت قضية عدم عرض الميزانية العامة للدولة على مجلس الشورى أحد أهم التحديات التي واجهته، فمن دون عرض الميزانية على المجلس يظل دوره قاصرًا، وتبقى قدرته على تحديد أولويات الإنفاق الحكومي محدودة، كنا نشعر في كثير من القضايا التي كانت تعرض علينا، خاصة تلك المتعلقة بالشؤون المالية والاقتصادية أنه كان يمكن أن يكون من المفيد جدًّا إتاحة الفرصة للمجلس الاطلاع على الصورة المالية الشاملة للدولة حتى يتسنى له إعطاء الرأي السديد المتوازن

في تلك الشؤون، وهذا هو ما يمكن أن يتحقق لو مُنِحَ المجلس صلاحية مناقشة الميزانية العامة للدولة واعتمادها أو تقديم التوصيات بشأنها، وكانت قناعتي -ولا تزال- ترتكز على أن الرقابة المالية التي تعدّ في العرف البرلماني أهم أسباب القوة في السلطة التشريعية على اختلاف أسمائها هو ما يمكن أن يمنح مجلس الشورى الهيبة المطلوبة في الداخل، ويكسبه الوضع المريح في الخارج، وذلك يقتضي أن تكون هذه القضية في صدارة أولويات ما ينبغي أن يراجع في صلاحيات المجلس واهتماماته(٥١).

أما مسألة منح المرأة دورًا طبيعيًّا في المجلس يتناسب مع موقعها في المجتمع، فهو -في نظري- من المستلزمات الضرورية في الإصلاحات التي يتطلع إليها المجلس لتعزيز دوره في الداخل والخارج. وعلى الرغم من أن هذه القضية تعدّ من الموضوعات الشائكة الحساسة التي تنبع مقاومتها في المجتمع من عوائق اجتماعية أو من مواقف شرعية تستند إلى مسألة أهلية الولاية، وعلى الرغم أيضًا من أن المجلس خطا بعض الخطوات الأولية نحو الإفادة من رأي المرأة ومعرفة مواقفها وتوجهاتها بدعوتها إلى الحضور للمجلس ومناقشة قضايا أسرية ونسوية واجتماعية محددة، وأوفد عددًا من النسوة في الوفود الخارجية التي دأب على إرسالها للمحافل الدولية، إلا أن كل ذلك ليس كافيًا لتحقيق النقلة النوعية المنشودة في قضية إشراك المرأة في عضوية المجلس، خاصة أن الوسائل المكانية والتقنية تساعد على تحقيق ذلك بالطريقة التي تشارك المرأة فيها في المجالات

الأخرى بالشكل الذي لا يتعارض مع المحاذير الشرعية، وبما يجعلها عضوًا فاعلًا في بحث القضايا الوطنية بعامة والقضايا المتعلقة بالمرأة والأسرة والمجتمع بخاصة[٥٢].

تأتي بعد ذلك مسألة إعادة النظر في آلية اختيار أعضاء مجلس الشورى، وهل من الأفضل أن تستمر بنظام التعيين، وهو ما تم الأخذ به في جميع دورات المجلس حتى الآن، أم أنه من الممكن النظر في إنشاء مجلسين يكون أحدهما بالتعيين والآخر بالانتخاب، أو ربما النظر في أسلوب يتم بموجبه انتخاب ضعف العدد المطلوب ترشيحه للمجلس مثلًا، ثم تقوم الدولة باختيار العدد المطلوب من أولئك المنتخبين، أو أن يصار في نهاية المطاف إلى تطبيق أسلوب الانتخاب المباشر بالكامل، ومع تعدد الطروحات وكثرة الاجتهادات وتنوع النظريات، فإن بعض الحقائق الخاصة بهذه المسألة تفرض نفسها مهما تباينت الاتجاهات، وتعارضت المواقف والآراء:

منها أنه لا يوجد من حيث المبدأ في النظام السياسي في الإسلام ما يمنع من تطبيق أسلوب الانتخابات في المجالس التشريعية (التنظيمية) لأن هذا الأمر وكل ما يتعلق به من تفصيلات سواء بالنسبة إلى قواعد التصويت والشروط الواجب توافرها في الناخبين والمرشحين هو من التفصيلات الشكلية التي لم يقدم فيها القرآن الكريم أو السنة المطهرة نصوصًا، ومن الأمور التي لم تتعرض لها

الشريعة، بل تركتها لتقدير المجتمع ينظر فيها على ضوء ظروفه وأوضاعه ومقتضيات عصره.

ومن تلك الحقائق أيضًا أن تطبيق أسلوب الانتخاب المباشر قبل التهيئة له وإشاعة ثقافة الانتخاب في المجتمع، بل وغرسها في أذهان ومدارك أفراد المجتمع منذ الصغر قد يؤدي إلى عواقب وخيمة ونتائج ضارة تعرقل الأهداف الإصلاحية الأساسية المنشودة من وراء السعي إلى تطبيق أسلوب الانتخابات.

ومنها أيضًا أن التدرج في تطبيق مبدأ الانتخابات هو أفضل وسيلة لتحقيق الأهداف والنتائج المرجوة، بقيت هناك مسألتان لاحظت أنهما قد تقفان -في تقديري على الأقل- حجر عثرة في سبيل تحقيق مجلس الشورى لأهدافه من جهة، وقدرته على كسب ثقة المواطنين وتقديرهم لدوره ومكانته من جهة أخرى:

المسألة الأولى تتصل بموضوع ارتباط أعضاء المجلس المعينين بمهمات وأعمال خارج إطار عمل المجلس. فعلى الرغم من أن المادة التاسعة من نظام مجلس الشورى نصت على أنه «لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى وأي وظيفة حكومية أو إدارة أي شركة، إلا إذا رأى الملك أن هناك حاجة إلى ذلك»، إلا أن واقع الحال وهو ما لمسته في الدورتين الأولى والثانية هو أن عددًا من أعضاء المجلس كانوا مرتبطين بأعمال واهتمامات أخرى كثيرًا ما كانت تطغى على أعمالهم في المجلس، وتستحوذ على القسط الأوفر من أوقاتهم

واهتماماتهم، وكنت -ولا أزال- أرى أن المصلحة تقتضي أن يكون العضو متفرغًا تمامًا لأعمال المجلس؛ حتى تتسنى الاستفادة القصوى من جميع طاقاته وأوقاته واهتماماته وجهوده.

أما المسألة الثانية فهي تختص بمصير القرارات والتوصيات التي يصدرها مجلس الشورى، فعلى الرغم من الأهمية الملحوظة لتلك القرارات، وما يبذل فيها من جهد ملموس من قبل أعضاء المجلس الذين يعدّون من أفضل الخبراء المتخصصين في المجالات التي تعالجها تلك القرارات التي تلامس احتياجات المواطنين بشكل مباشر، وتعبر عن معاناتهم، وتلبي تطلعاتهم. على الرغم من كل ذلك إلا أن مصير تلك القرارات وعدم تطبيقها من قبل الأجهزة الحكومية المختصة لا يؤدي إلى خيبة أمل أعضاء المجلس فحسب، بل وإلى فقدان المجلس للمصداقية والهيبة من قبل المجتمع والمواطنين، ولا بد لمعالجة هذه المسألة من إيجاد آلية محددة يتم بموجبها إلزام السلطة التنفيذية والأجهزة الحكومية المعنية بما يصدره المجلس من قرارات تمس مصالح المواطنين، وتنعكس إيجابًا على حياتهم ورغد عيشهم.

أستطيع القول بكل ثقة وبعد انقضاء كل هذه السنين على تجربتي في مجلس الشورى: إن مسيرة المجلس في بلادنا ستتواصل، وتزداد رسوخًا وثباتًا بمرور الأعوام وتعاقب السنين، وستتكون دورات جديدة، وسيأتي أعضاء آخرون ليحملوا الراية، ويكملوا المسيرة، ويعملوا على

تفعيل أداء المجلس ولجانه، ويفتحوا الأبـواب مشرعة للحوار ليس فقط مع بقية الأجهزة الإدارية والتنفيذية في الدولة، بل مع المواطنين عامة بالشكل الذي يحقق المزيد من المشاركة السياسية، ويعمل على الانفتاح على المجتمع والمواطنين والاستماع إلى آرائهم ومتطلباتهم والتفاعل مع تطلعاتهم وآمالهم.

إننـا ندلف إلـى حقبة جديدة في تاريخ بلادنا بعد أن شرعت هياكلها وأطرها ومؤسساتها السياسية في الاستكمال، وبعد أن بدأت الإصلاحات الاقتصادية التي استطاعت أن تحققها في فترة وجيزة من الزمن تؤتي أكلها، وتطرح حلولها لقضايا المجتمع ومشكلاته. وسوف تظل الآمـال معقودة على مجلس الشورى لكي يدلي بدلوه في هذه المسيرة، ويسهم بفعالية واقتدار في تعميقها وإثرائها بشكل يتفق مع ما يأمله المخلصون، ويتطلع إليه المواطنون، أما بالنسبة إلي فسوف أظل أختزن في ذاكرتي وأحتفظ في خاطري بذكرى عطرة للسنوات التي قضيتها في المجلس، فلقد كانت تجربتي فيه ثرية ومفيدة، وقصتي معه مثيرة وممتعة.

***

كان عملي في السنة الأولـى من السنوات الأربع التي قضيتها في مجلس الشورى يستغرق كل وقتي، ويستنفد كل جهدي وطاقتي، ولم تكن لدي أوقات فراغ يمكن الاستفادة منها في أي نشاط خارج إطار المجلس، وتبدل الحـال، وتغير الوضع في السنوات الثلاث التالية،

فرئاستي للجنة الشؤون الخارجية وعضويتي في لجنة الشؤون الأمنية وفي الهيئة العامة للمجلس انتهت بنهاية السنة الأولى، ولم يتبقَّ سوى استمراري في عضوية لجنة الشؤون الخارجية وحضوري ومشاركاتي في الجلسات العامة، ولم يكن أداء هذين الواجبين يستغرق مني وقتًا طويلًا أو جهدًا كبيرًا، لم أشأ إضاعة هذه الفرصة الثمينة، فقررت الاستفادة من هذه الأوقات الإضافية المتوافرة، إضافة إلى الأوقات المسائية المتاحة وأيام عطلات نهاية الأسبوع، في برنامج مكثف من القراءة والكتابة والاطلاع تمكنت خلاله من إنجاز بعض المشروعات العلمية والثقافية التي كنت أتطلع إلى تحقيقها منذ أمد بعيد.

عكفت في البداية على تطوير وتعميق اهتمامي بمفهوم (الشخصية القومية) الذي سبق أن تحدثت عنه في أحد الفصول السابقة، وتمكنت نتيجة لذلك من بلورة منظوري الخاص بذلك المفهوم، ما فتح أمامي آفاقًا رحبة لتوسيع إطار الدراسة وتطبيق المفهوم على الشخصية الوطنية السعودية، أسفر ذلك المجهود عن قيامي بتأليف كتاب بعنوان: (مدخل لدراسة الشخصية السعودية: تأملات في طابع الانتماء الوطني). وسوف أعرض للقارئ الكريم موجزًا للنتائج التي توصلت إليها في ذلك الكتاب في نهاية هذا الفصل.

ولّيت وجهي عقب فراغي من هذا المشروع شطر جانب فكري آخر، حيث عاودني الحنين مرة أخرى إلى الموضوع الأثير لدي الذي ما فتئ احتفائي به ينمو، ويزداد منذ الدراسة الجامعية في القاهرة ألا

وهو: تطور النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية. أقبلت هذه المرة بنهم شديد وشغف كبير على تعميق دراستي لهذا الموضوع وتأصيلها وتوثيقها بشكل تمكنت من خلاله من بلورة مقترب (approach) خاص بي، وذلك أسفر في نهاية المطاف عن إقدامي على تأليف دراسة بعنوان: (البعد الدولي في المنظومة الإسلامية: بحث في الإسلام والعلاقات الدولية)، قطعت في سبيل إنجاز هذه الدراسة شوطًا كبيرًا، وحينما شارفت على الانتهاء منها صدر الأمر الملكي القاضي بنقلي إلى وزارة الخارجية، ما اضطرني -بسبب ضغوط العمل الجديد- إلى تأجيل إتمام الدراسة إلى وقت لاحق، وسوف أعرض للقارئ الكريم أيضًا موجزًا لما توصلت إليه في تلك الدراسة في نهاية هذا الفصل إن شاء الله.

إلى جانب هذه المشروعات العلمية والفكرية كان هناك نشاط ثالث وجدتني منشغلًا ومستغرقًا فيه في تلك المرحلة، وبدوافع لم أكن أتوقعها، ألا وهو الكتابة الصحفية، وأعترف هنا أن إقدامي على الانخراط في هذا النوع من النشاط الفكري جاء بفعل الضغوط التي مارسها عَلَيَّ زميلي وجاري في المجلس الدكتور هاشم عبده هاشم. كان الدكتور هاشم في ذلك الوقت يرأس تحرير صحيفة (عكاظ) وكان جلوسنا متجاورين في القاعة المخصصة لجلسات المجلس باعتبارنا آخر عضوين في قائمة الأعضاء وفي ترتيب جلوسهم بحسب الحروف الهجائية، واشتراكنا أيضًا في عضوية لجنة الشؤون الخارجية، كثيرًا ما يتيح لنا الفرصة لتجاذب أطراف الحديث في

القضايا والموضوعات الفكرية والإعلامية والثقافية ذات الاهتمام المشترك، ومن بينها شؤون وشجون الصحافة والإعلام في بلادنا، والدكتور هاشم بالمناسبة يملك قدرة عجيبة على الإقناع يستطيع بها أن يوقع محدثه في الشراك التي ينصبها له، وقد نصب لي أحد تلك الشراك التي أسفرت عن وقوعي في فخ الكتابة المنتظمة في صحيفة (عكاظ).

بيد أنني أعترف أن وقوعي في مصيدة الدكتور هاشم جاء أيضًا بمحض إرادتي وطيب خاطري، ولاقى هوًى في نفسي لأسباب عدة، منها ولعي بالقراءة والكتابة وشغفي بالدراسات والبحوث، وهذا ما حبب إلي الفكرة، وزيّنها في قلبي، شرعت في البداية أكتب مقالات مطولة أسبوعية في موضوعات ذات طابع فكري وسياسي واجتماعي، ثم تم الاتفاق على تخصيص عمود أسبوعي تحت عنوان (قطوف) استمررت في كتابته مدة تجاوزت العامين.

منذ بداية إقدامي على تجربة الكتابة في الصحف اليومية آليت على نفسي أنني لكي أكتب لا بد أن أقرأ، اكتشفت في أعقاب ذلك أن السر في قدرة الكاتب على الاستمرار في الكتابة يكمن في أن يكون لديه فكر يبديه، أما القالب الذي يسكب فيه فكره فإنه يأتي في المرتبة الثانية، ويتوقف على قدرته على انتقاء الألفاظ الأكثر فعالية في تأدية المعنى، والأفضل وقعًا على السمع.

الفكر إذن هو الأساس، والفكر لا يولده إلا الفكر، فإنك إذا أحببت أن تكون لك أفكار تبديها فعليك أن تدرب نفسك على التفكير، ومتى عرفت لذة التفكير وجدت في كل خطوة تخطوها، وفي كل لقمة تزدردها، وفي كل قطرة ماء تشربها، وفي كل ذرة غبار أو نفحة طيب تستنشقها، وفي كل شيء تقع عليه عيناك، وفي كل علاقة بشرية أو تصرف إنساني تشاهده ما يدعو إلى التفكير، وحينئذ لا تعدم موضوعًا تكتب فيه. إن كل ما في هذا الكون عجيب وغريب، وكل ما فيه من ظواهر ومظاهر يستثير الفكر، ويطرح على المتأمل ألف سؤال وسؤال، ومتى بدأت تطرح على نفسك أسئلة، وتحاول الرد عليها إما من تلقاء نفسك أو بمعونة وسائل الاطلاع والمعرفة، فإنك تبدأ حينئذ الانتقال إلى مرحلة ترجمة الأسئلة إلى أفكار ونقلها للقارئ، ثم تعقبها مرحلة التدقيق في الأسلوب المناسب والألفاظ اللائقة، لا حبًّا باللغة فحسب، بل بأفكارك التي تود أن تبرزها في أجمل حلة وأبهى منظر.

اكتشفت أيضًا أن تجربتي في الكتابة بعامة، وفي الكتابة الصحفية بخاصة، لم تخلُ من بعض صنوف المعاناة، فكثيرًا ما كنت أجلس للكتابة في أوقات معينة من نهار أو ليل، وأتهيأ لها من جميع الوجوه، ظنًّا مني أني قادر على صوغ ما يجول في خاطري، ويعتمل في نفسي من أفكار وآراء وخواطر، ولكنني أفاجأ بأن الأفكار تستعصي عَلَيَّ، والآراء تتمرد، والخواطر تتبعثر، وتتبخر، ثم أفاجأ في أوقات أخرى، وفي أجواء أبعد ما تكون عن الهدوء والسكينة والدعة إذا بطاقتي

الفكرية في أوج حدتها، واستعدادي الذهني للكتابة في قمة توهجه، وإذا بالأفكار تنساب كأنغام الموسيقا، والآراء تتهادى في يسر وسهولة، والخواطر تترى بلا تكلف أو صنعة، وأحسب أن هذا هو الحال نفسه بالنسبة إلى الشاعر والفيلسوف والعالم والمخترع، ولعلنا نتذكر كيف أن (أرشميدس) لم (يجدها) في غرفة المكتب أو في غرفة الاستقبال، ولكنه (وجدها) في الحمام! وكيف أن (نيوتن) اكتشف سر الجاذبية وهو يتجول في الحديقة وفي وضح النهار، ولم يكتشفها وهو في معمله أو مكتبه، أو وهو مضطجع على فراشه الوثير في هدأة الليل وسكونه، وقد قرأت أن بعض المفكرين يحتفظون عادة بجانب الوسادة التي ينامون عليها ليلًا بقلم وأوراق بيضاء تحسبًا لما قد يطرأ على أذهانهم من أفكار بعد أن يكونوا قد تهيؤوا للنوم، وأعدوا له عدتهم، وأذكر قول أحد الشعراء: إن أرق قصائده وأعذبها وأكثرها عمقًا لم ينظمها إلا في أجواء كان يسودها شيء من الصخب والضوضاء والضجيج، ولكن حين يجن عليه الليل، ويسود الصمت، ويعم السكون، وتتهيأ الأجواء للنظم والتحليق في سماء الشعر يفاجأ بأن القوافي تستعصي عليه، والأوزان تأبى الامتثال لإرادته، وبحور الشعر تقذف به على سواحلها بدلًا من أن تمكّنه من الغوص في أعماقها.

هذه الصنوف من المعاناة التي يعيشها الكاتب أو المفكر أو الأديب أو العالم تفصح بجلاء ما بعده جلاء، وتبين بوضوح ما بعده وضوح، أن الإبداع الحقيقي في أي مجال من المجالات، وفي أي حقل من الحقول، لا يتسنى الوصول إليه أو تحقيقه إلا حينما يترك الإنسان

نفسه على سجيتها، فلا يتكلف ولا يتصنع، وإنما يدع الأمور تجري في أعنتها، وحينذاك فقط تدين له الكلمة، وترضخ له الفكرة، وتسلم له الخاطرة، وتنقاد له وسائل التعبير وأدواته نثرًا كانت أم شعرًا، أدبًا كانت أم علمًا، أما محاولته طرق أبواب الإبداع في تلك المجالات والحقول (بالعافية) فدون ذلك خرط القتاد.

من صنوف المعاناة أيضًا يأتي مدى تفاعل القارئ مع ما يكتبه الكاتب، فكثيرًا ما كنت ألحظ أن بعض من يكتبون في الصحف اليومية، وبخاصة أولئك الذين يعالجون قضايا فكرية أو علمية أو ثقافية جادة وعميقة، ويحرصون في التعبير عن آرائهم وأفكارهم على الالتزام بقواعد اللغة السليمة وأساليبها الصحيحة، أن بعض أولئك -وربما كنت من بينهم- يبدون بين الفينة والأخرى تذمرهم من عدم تفاعل القراء مع ما يكتبون -إن سلبًا أو إيجابًا- ويعربون عن سخطهم من عدم افتقاد القراء لهم حين يتوقفون عن الكتابة لسبب من الأسباب، ثم يواصلونها لسبب آخر، ويذهبون في تفسير ذلك شتى المذاهب، ولكنهم يغفلون عن بعض الحقائق التي قد تكون هي السبب في تفسير هذه الظاهرة.

منها التطور المذهل الذي طرأ على وسائل الحصول على المعلومة وأدوات التزوّد بالمعرفة، ففي البدء كان الكتاب هو المصدر الأساس للعلم والثقافة والإعلام، ثم جاءت الصحف لتنافس الكتاب، ثم تلتها منافسة المذياع، فالتلفاز والقنوات الفضائية، فالإنترنت. لم

يعد غريبًا إذًا وفي خضم هذا كله أن تنال وسائل القراءة التقليدية كالكتب والصحف نصيبًا أدنى وقسطًا أقل من اهتمام الجمهور ومتابعته.

ومنها إيقاع الحياة المعاصرة بما يكتنفه من لهاث وركض وإحساس طاغ -فعليًّا في بعض الأحيان، ووهميًّا في كثير من الأحيان- بأن عامل الوقت أو عنصر الزمن أصبح لا يتيح الفرصة لالتقاط الأنفاس، ومن ثم لم يعد يسمح باقتطاع جزء منه للقراءة المتأنية والتفاعل والتواصل مع الطروحات الفكرية العميقة سواء ظهرت في ثنايا كتب قيمة أو في مقالات صحفية جادة ودسمة.

على أن أهم تلك الحقائق وأخطرها هو أن بعض القراء -وإن شئت فقل: معظمهم- يفتنون عادة بالكتابات إذا تضمنت نقدًا شخصيًّا لاذعًا، ويحفلون بها إذا استخدمت أسلوبًا ساخرًا متهكمًا، ويطربون لها إذا التمست الإثارة شكلًا أو موضوعًا، في حين يصدون عن الطروحات الجدية الصارمة، وينفرون من المطولات التفصيلية، ويضيقون ذرعًا بالأساليب البلاغية الراقية التي تحرص على متانة اللغة وسلامتها وفصيح البيان وجودته، مفضلين عليها الألفاظ الأقرب إلى العامية الدارجة والمصطلحات الأجنبية الدخيلة.

وإزاء هذه الظاهرة المؤسفة، يجد الكاتب أو المؤلف أو المفكر نفسه أمام خيارات أحلاها مر، فهو: إما أن يتفاعل مع الكثرة، فيضمن الشعبية والانتشار، مع إمكانية التواصل، وإما أن يستجيب للقلة

والصفوة التي تأنف عادة من التفاعل مع الكاتب بدعوى الانشغال تارة والترفع تارة أخرى. وإما أن (يأخذها من قاصرها) ويغمد قلمه، فيريح، ويستريح.

المرحلة الثالثة: ما بعد مجلس الشورى: ١٤١٨ هـ (١٩٩٧م):

بتاريخ ١٤١٨/٣/٢هـ صدر الأمر الملكي بتعيين أعضاء مجلس الشورى في دورته الثانية، وكنت من بين الذين تم التمديد لهم ليصبحوا ضمن الأعضاء التسعين الذين عينوا في تلك الدورة، كان أول ما خطر ببالي بعد علمي أنني سأستمر في عضوية المجلس مدة أربع سنوات أخرى هو أنه ربما أصبح من المناسب أن أفكر جديًّا في تقديم طلب إحالتي على التقاعد من وظيفتي الرسمية في الدولة بعد أن كنت قد استبعدت هذه الفكرة طيلة السنوات الأربع الماضية على الرغم من محاولات إقناعي بجدوى ذلك وفائدته، التي بذلها بعض زملائي، في الدورة الأولى الذين كانوا يعملون في الحكومة (على مستوى وكلاء وزارة) وبادروا بطلب إحالتهم على التقاعد فور تعيينهم في المجلس. كانت الفكرة الكامنة وراء ذلك هي أن ملامح المستقبل باتت واضحة بعد التمديد، فما دمت سأتفرغ لحياتي الخاصة بعد انتهاء مهمتي في المجلس سواءً اقتصرت على هذه الدورة أو امتدت لدورة ثالثة، لماذا لا أبادر إذن بطلب إحالتي للتقاعد أسوة بزملائي الذين فعلوا ذلك، واستفادوا منه.

بعد تفكير لم يدم طويلًا قررت تنفيذ الفكرة، وحيث إنني شعرت أنه من اللائق الحصول على موافقة ومباركة الأمير سعود الفيصل على هذه الخطوة، خاصة أنني كنت حتى ذلك الوقت لا أزال مرتبطًا إداريًّا بوزارة الخارجية، فقد سعيت إلى لقاء سموه لكي أعرض عليه الأمر قبل بدء إجازتي الصيفية التي كنت مزمعًا البدء فيها في ذلك الوقت، استقبلني سموه في منزله بجدة، وبعد أن أوضحت له الفكرة بمبرراتها ودوافعها جاء رد فعله غريبًا بعض الشيء، فهو لم يؤيد الفكرة، ولم يعارضها، ولكنه طلب مني تأجيل اتخاذ القرار بشأنها إلى ما بعد عودتي من الإجازة، استجبت لطلب سموه -وإن كان على مضض- وغادرت إلى الخارج بادئًا إجازتي السنوية التي استغرقت شهرًا ونصف الشهر، بعد عودتي إلى الرياض بنحو أسبوعين هاتفت الأمير سعود بغرض تذكيره بالموضوع، وكان ذلك ظُهر أحد أيام الخميس، كان رده مقتضبًا وسريعًا، حيث قال: إن هناك موضوعًا يريد أن يبحثه معي غدًا لو أمكن بعد صلاة الجمعة، ذهبت إليه في منزله بالرياض في الموعد المحدد، وبعد عبارات المجاملة المعتادة فجر القنبلة التي لم تكن تخطر لي على بال، أو تطرأ على خاطر: لقد استجدت بعض الأمور في وزارة الخارجية ما يستدعي عودتك للعمل فيها؛ لذلك فإنني أعرض عليك منصب مساعد وزير الخارجية بمرتبة وزير، فإذا وافقت سأبدأ فورًا باتخاذ الإجراءات اللازمة لإتمام الموضوع.

ولأول مرة في حياتي أتخذ قرارًا دون التفكير فيه، والتأني في إصداره والتمعن في ملابساته، والتأمل في تبعاته، وهو قرار أضعه بكل تأكيد في قائمة القرارات المصيرية التي اتخذتها في حياتي والتي كان هناك اتفاق عليها دون تحفظ بين شخصيتي الظاهرة والمستترة، كنت على ثقة تامة أيضًا أن زوجتي وأبنائي وإخواني وأصدقائي وكل من يهمهم أمري سوف يؤيدون هذا القرار، ويباركونه، ويهنئونني عليه، وهذا ما حدث بالفعل.

ومنذ هممت بركوب سيارتي بعد خروجي من منزل الأمير سعود وإلى أن وصلت إلى منزلي لم يكن يشغل بالي، ويسيطر على تفكيري في تلك الأثناء سوى خاطرة واحدة فحسب، فبدلاً من التفكير في كل ما له صلة بهذا التطور المفاجئ، وما سوف يترتب عليه من تغييرات وأوضاع وترتيبات جديدة، وجدتني منصرفًا في تفكيري إلى شيء آخر مختلف تمامًا. وجدتني أتعجب مما حدث. لقد دخلت إلى منزل الأمير سعود وفي ذهني تصور محدد لما سيكون عليه مستقبلي في السنين القادمة، وخرجت من منزله بوضع مغاير لم يخطر لي على بال. واعجباه! كل ذلك يتم في نصف ساعة، ثلاثون دقيقة فقط تغير مجرى حياتي، وتبدله من حال إلى حال ومن وضع إلى وضع، وتنقلني إلى أجواء مخالفة تمامًا للأجواء التي سبقتها بدقائق معدودة، انحصر كل ما كنت أفكر فيه في تلك اللحظات في حقيقة واحدة لا مناص من التسليم بها، وهي أننا مهما خططنا لحياتنا، أو اتخذنا

من قرارات بشأن مستقبلنا، فإننا نبقى في النهاية محكومين بما قدر الله لنا.

رَسَّخَتْ تلك الحقيقة اعتقادي الجازم طيلة حياتي أن كل نجاح يمكن أن أكون قد حققته، وكل إنجاز يمكن أن أكون قد أحرزته، لم أكن لأنسبه إلى كفاءة ذاتية أو صفات شخصية أو تميز فردي، بل إلى إيماني المطلق بأن إرادة الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ هي التي مَنَّتْ علي بذلك النجاح، وهي التي مهدت لي سبيل ذلك الإنجاز. إن عجبي لا ينتهي من الذين يعتقدون أنهم حققوا ما حققوه، وأحرزوا ما أحرزوه (على علم عندهم) ومن الذين يتوهمون أنهم (يخططون) للوصول إلى هذا المنصب أو ذاك، أو تحقيق هذا الإنجاز أو ذاك، ولا يدرون أن كل ما (يخططون) له قد يتغير في طرفة عين إذا أراد الله ذلك، وَقَدَّرَه.

لم تمضِ سوى أربعة أسابيع، أو زد عليها قليلًا، حتى صدر الأمر الملكي بتاريخ ١٤١٨/٧/٢٤هـ الموافق ١٩٩٧/١١/٢٤م القاضي بتعييني مساعدًا لوزير الخارجية بمرتبة وزير. في اليوم التالي لصدور الأمر الملكي ذهبت إلى مجلس الشورى حيث ودعت معالي الرئيس وزملائي أعضاء المجلس، وهكذا تم إسدال الستار على مرحلة مهمة في مسيرة حياتي في خلال هذه المحطة لتبدأ مرحلة جديدة قضت إرادة الله أن أحقق فيها أقصى طموحاتي ومنتهى آمالي وغاية تطلعاتي. تبادر إلى ذهني وأنا أهم باجتياز المدخل الرئيس لوزارة

الخارجية في اليوم الأول الذي دخلت فيه الوزارة بعد صدور أمر التعيين، أنه في كل مرة أبتعد فيها عن الوزارة لسبب من الأسباب أجد نفسي أعود للعمل فيها في وضع أفضل ومركز أعلى، حدث ذلك مرتين: في المرة الأولى بعد غيابي مدة عشر سنوات قضيتها في عملي بالسفارة في واشنطن، وجدت نفسي حين عدت إلى الوزارة في وضع أفضل بكثير مما كان عليه الحال قبل انتقالي إلى واشنطن، وها أنذا في المرة الثانية، وبعد غياب دام أربع سنوات وثلاثة أشهر قضيتها في عملي بمجلس الشورى أجد نفسي أعود إليها في وضع ومركز لم أكن حتى أتوقعه، أو أحسب حسابه.

توجهت مباشرة إلى مكتب الأمير سعود الذي رحب بي، وهنأني على الثقة الكريمة بتبوء المنصب الجديد.

طلب مني سموه في البداية أن أخصص الأسابيع الأولى من العمل للالتقاء بالمسؤولين عن جميع الشُّعب والإدارات الرئيسة في الوزارة لأتعرف إلى التطورات التي شهدتها، وما طرأ على العمل فيها من مستجدات خلال السنوات الأربع الماضية، وأن أعد له تقريرًا يتضمن حصيلة تلك اللقاءات، وما يمكن أن ينجم عنها من مقترحات أو توصيات أو ملاحظات تتعلق بالأداء العام للوزارة وسبل تطويره وتحسينه، سواء فيما يختص بالديوان العام أو بالسفارات والبعثات في الخارج.

بعد انتهائي من تلك المهمة كان علي اتخاذ القرار الخاص باختيار مدير عام لمكتبي، وهو أحد القرارات المهمة التي تساعد المسؤول -إذا أحسن الاختيار- على أداء عمله بما يرضي الضمير، ويبرئ الذمة، كنت أعرف مما أسمعه من المسؤولين ومن واقع خبرتي السابقة حينما عملت نائبًا لمدير عام مكتب الوزير أن دور مدير عام المكتب لا يقتصر على كونه بمثابة سمع وبصر المسؤول فحسب، بل باعتباره يمثل أيضًا ضميره ووجدانه، حددت أربع (مواصفات) رأيت أنها يجب أن تتوافر في الشخص لكي أختاره مديرًا للمكتب، وهي: أن يتقي الله في عمله وفي كل ما يقوم به من واجبات ومسؤوليات، وألا يحجب عني معلومة مهما كانت طبيعتها، وألا يضع حاجزًا بيني وبين بقية الموظفين، وأن يبدي رأيه بكل أمانة وشفافية، حتى لو كان لا يتفق مع ما أعتزم إصداره من قرارات أو أطرحه من مرئيات.

بعد البحث والتفكير استقر الرأي على اختيار الأخ محمد أحمد طيب لهذه المهمة، وقد تبين لي فيما بعد أن الاختيار كان موفقًا، فقد عمل معي طيلة عشر سنوات، أو أنقص منها قليلًا، ولم يحدث في يوم من الأيام أن اختلفت آراؤنا، أو تنافرت مواقفنا، أو تعارضت توجهاتنا (وقد تمت ترقيته إلى مرتبة سفير فيما بعد، وهو يتولى الآن منصب مدير عام فرع الوزارة في منطقة مكة المكرمة).

كان من الطبيعي أن تكون طبيعة عملي بصفتي مساعدًا للوزير مختلفة تمامًا عن طبيعة الأعمال والمهمات التي كنت أقوم بها في

السابق، أصبح دوري ومهمتي أكثر شمولية، بمعنى أنني أصبحت الآن أتعاطى مع جميع أعمال الوزارة، وما تؤديه شُعَبها وإداراتها وأقسامها وفروعها من مهمات، بما في ذلك الأعمال المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية، والشؤون القنصلية، وشؤون المراسم، وقضايا التفتيش، ومتابعة أعمال وأداء السفارات والبعثات في الخارج، وغير ذلك من المهمات التي لم تكن في السابق تقع في دائرة اختصاصي، أو حتى في نطاق اهتماماتي، بصفة عامة أستطيع أن أقول: إن عملي أصبح ذا شقين: الشق الأول، ويختص بكل شؤون الديوان العام من أعمال واختصاصات سياسية وإدارية ومالية وقنصلية وإعلامية، إضافة إلى الإنابة عن سمو الوزير -حينما يكون خارج البلاد- في حضور اجتماعات بعض اللجان والهيئات الوزارية التي تكون وزارة الخارجية عضوًا فيها، مثل: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ومجلس التنسيق السعودي اليمني، واللجنة العليا للحج، والهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، والهيئة العليا للسياحة وغيرها. أما الشق الثاني فيتعلق بالإنابة عن الوزير أيضًا في ترؤس وفود المملكة إلى اجتماعات المنظمات الدولية والإقليمية، مثل: اجتماعات وزراء خارجية الدول الإسلامية التي عقدت في طهران (إيران)، وإسطنبول (تركيا)، وواجادوجو (بوركينافاسو)، وباماكو (مالي)، وصنعاء (اليمن)، وباكو (أذربيجان)، وإسلام أباد (باكستان)، وكمبالا (أوغندا)، والمجلس الوزاري لجامعة الدول العربية، والمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والجمعية العامة للأمم المتحدة في

دوراتها (٥٣) و(٥٤) و(٥٥) و(٥٩). وكلفت أيضًا في إطار المهمات الخارجية بالقيام بزيارات رسمية لبعض الدول أذكر منها: اليابان، وإيطاليا، وفرنسا، وتشيكيا، ورومانيا، وبولندا، وسري لانكا، وبروناي دار السلام، وفيتنام، والصين، وأذربيجان، وطاجيكستان، والهند. ورأست وفد المملكة إلى ثلاثة مؤتمرات قمة هي: مؤتمر قمة مجموعة السبع والسبعين في دورته الأولى التي عقدت في هافانا بكوبا عام ٢٠٠٠م، وفي دورته الثانية التي عقدت في الدوحة بقطر، والدورة الطارئة الثانية لمؤتمر القمة الإسلامي في دورته العامة التاسعة التي عقدت في الدوحة بقطر عام ٢٠٠٢م. وقمت أيضًا بتمثيل المملكة في مراسم تنصيب رؤساء بعض الدول أذكر منها: المكسيك، والبرتغال، وجنوب إفريقيا.

في أول يوم بدأت فيه عملي الجديد في الوزارة تذكرت القَسَم الذي أديته بعد تعييني عضوًا بمجلس الشورى، وعلى الرغم من أنه لم يكن هناك نظام يتطلب أدائي قسمًا مشابهًا، إلا أنني منذ البداية رسمت منهجًا محددًا عاهدت نفسي على الالتزام به وعدم الحيدة عنه مهما كانت الظروف والأحوال، وبنيته على ثلاثة أركان أو قواعد أساسية:

القاعدة الأولى هي اعتبار العمل الذي أقوم به بمثابة الأمانة التي أوكلت لي والتي يجب أن أؤديها بكل إخلاص وتفانٍ وصدق وعدل، وان أتقي الله في أدائها بما يرضيه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ويرضي ضميري.

والقاعدة الثانية هي ألا أفعل فعلًا في نهاري أندم عليه في ليلي، أو أن أعمل عملًا في يومي أخاف عواقبه، وأخشى نتائجه في غدي، بمعنى أن أحرص حينما آوي إلى فراشي في كل ليلة، وأضع رأسي على الوسادة تأهبًا للنوم أن أكون من الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، فأنام قرير العين هادئ البال مرتاح الضمير، لا أخاف ذنبًا اقترفته، أو نظامًا انتهكته، أو قانونًا خرقته، أو ظلمًا ارتكبته، أو ريالًا اختلسته، أو إساءة مارستها ضد أي موظف أو أي إنسان.

وأما القاعدة الثالثة فهي أن أبدي رأيي، وأطرح وجهة نظري بكل أمانة وصدق، وبكل جرأة وشجاعة، وبكل صراحة وشفافية في أي موضوع أو قضية أو مسألة تقتضي تقديم المشورة أو الاقتراح أو المرئيات، ما دمت مقتنعًا بها وموقنًا بجدواها، ومهما كانت مخالفة للرأي المطروح، أو مناقضة للفكر السائد، أو حتى لو جاءت تغريدًا خارج السرب، فإذا تم الأخذ بالرأي، أو تبني الاقتراح، أو الموافقة على الفكرة فعلى الرحب والسعة، وأما إذا رفضت، ولم تقبل، ولم يتم تبنيها، فإنني أعتبر كأن شيئًا لم يكن، وأتبنى وجهة النظر التي عارضتها، أو الفكرة التي خالفتها، وأدافع عنها بكل ما أوتيت من قوة.

بالتمسك بهذا المنهج المحدد، والتقيد بهذه الفلسفة المعينة، والالتزام بهذه القواعد الأساسية عشت في هذه المرحلة من حياتي الوظيفية في هدوء وطمأنينة ورضا تام مع نفسي وضميري من جهة،

ومع واجبي ومسؤوليتي والتزامي الإداري الوظيفي من جهة أخرى، وبما يرضي الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ويريح الضمير، ويبرئ الذمة.

لقد بذلت خلال السنوات التي تسنمت فيها موقع المسؤولية في وزارة الخارجية كل جهد مستطاع في حدود إمكاناتي وقدراتي، وبالتعاون مع زملائي، في سبيل الارتقاء بمستوى العمل، وفي سبيل تحسين أداء الممثليات، وفي سبيل تمثيل بلادي في الخارج بالشكل المشرف واللائق، وفي سبيل المحافظة على السمعة الطيبة والمكانة المرموقة لهذه الوزارة التي أحببتها، وأخلصت لها، وبذلت من أجلها الغالي والنفيس، ولم أقصر في حقها عامدًا، أو أتوانَ في واجبها متعمدًا في يوم من الأيام.

وإذا كانت هناك إنجازات تم تحقيقها في هذه المرحلة، فإن الفضل فيها يعود -بعد توفيق الله- إلى سمو الوزير، فهو المسؤول الأول، وهو صاحب القرار النهائي، وهو الموجه والمرشد والدليل، وأما إذا كان هناك تقصير أو تقاعس في الأداء وفي تحقيق الأهداف المنشودة، فإنني أتحمل المسؤولية كاملة في ذلك، وحسبي أنني اجتهدت، وأخلصت، وحاولت، وما توفيقي بعد ذلك كله إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

بعد انقضاء السنوات الأربع التي حددها الأمر الملكي صدر أمر آخر بتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٥هـ بتمديد خدمتي لمدة أربع سنوات أخرى، ثم صدر بعد انتهاء التمديد الأول أمر ملكي جديد بتاريخ ١٤٢٦/٧/٢٥هـ

بتعييني وزيرًا للدولة للشؤون الخارجية ولمدة أربع سنوات تنتهي بتاريخ ٢٥/٧/١٤٣٠هـ الموافق ١٧/٧/٢٠٠٩م. وبهذا أكون قد حققت في مسيرتي العملية والوظيفية من الأهداف والطموحات والآمال حدًّا تجاوز ما كنت أتوقعه، وفاق ما كنت أتطلع إليه، وأحلم به.

أسعدني الحظ بمزاملة عدد من الأشخاص في خلال عملي بوزارة الخارجية، منهم من تقاعد، ومنهم من قضى نحبه، ومنهم من ينتظر، وما بدلوا تبديلًا، كنت مرؤوسًا لبعضهم، وزميلًا لبعضهم الآخر، ورئيسًا لبعضهم الثالث، استفدت من خبرة وحنكة بعضهم، ونهلت من علم ومعارف بعضهم الآخر، واستمتعت، واستأنست برفقة وصحبة بعضهم الثالث، كانوا جميعًا نعم الرؤساء والزملاء والأصدقاء، لم تقتصر العلاقة مع كثير منهم على حدود الزمالة أو مستلزمات العمل، ولكن تخطتها إلى صداقة أتباهى بها، وتجاوزتها إلى أخوة أعتز بها، ولما كانت هناك صعوبة في ذكر جميع أولئك الأشخاص فسوف أكتفي بالحديث عن بعض الذين فارقوا هذه الحياة، وتركوا لزملائهم وأصدقائهم ومحبيهم في الوزارة سيرة عطرة لا تعوّض وذكرى جميلة لا تُنسى.

إلى جانب الشخصية التي سبق أن تحدثت عنها قبل صفحات عدة، وهو المرحوم السفير مأمون قباني، فإن هناك شخصين آخرين أود أن أخصهما بالذكر ليس فقط بسبب العلاقة المتينة التي كانت تربطني

بهما، وإنما أيضًا بسبب الدور المهم الذي قاما به والإسهامات الكثيرة التي قدماها في سبيل تطوير عمل الوزارة وتحسين أحوال موظفيها:

الشخص الأول هو فقيد الوزارة والوطن الأمير عبد العزيز الثنيان، لقد أتيح لي العمل معه، رَحِمَهُ ٱللَّهُ خلال سنوات قاربت خمس عشرة سنة، كنت ألتقيه في غضونها بشكل مستمر، أشارك في اجتماعات بعض اللجان التي كان يرأسها، وأحضر بعض اللقاءات التي كان يعقدها، وألتقيه في مقابلات انفرادية تتعلق بشؤون العمل وقضاياه، كان يأسرني في جميع تلك المناسبات ما كان يتمتع به من خصال وسجايا يكاد يجمع عليها كل من عَرَفَهُ، أو تعامل معه من قريب أو بعيد: نقاء السريرة، طيبة القلب، حلاوة المعشر، صفاء النية. لم يكن يضمر شرًّا لأحد، أو يُبَيِّتُ سوءًا لأحد، أو يحمل حقدًا على أحد.

كان لا يتردد في الوقوف إلى جانب الملهوف، ويمد يد العون والمساعدة للمحتاج، وكان لا يتوانى في نصرة الحق، ووضع الأمور في نصابها الصحيح.

كان حبه لبلاده وإخلاصه لوطنه لا يعدله حب، ولا يساويه إخلاص، وكنت تشعر بذلك في كل كلمة يتفوّه بها، وعمل يقوم به، وإحساس يعبر عنه، وينبض به قلبه.

كان دائمًا يسعى إلى الأفضل، ويتطلع إلى الأحسن، ويحلم بالوصول إلى الكمال.

لقد أحب عمله، فأحبه العاملون معه، وأخلص لمجتمعه، فأخلص له عارفوه، ولم يأتِ ذلك من فراغ، فلقد كانت نفسه تفيض بالحب، وكان قلبه يطفح بالمودة.

لن أنسى ما حييت حينما عدت إلى العمل بالوزارة بعد خدمتي في مجلس الشورى، وَقَدِمَ هو إلى الرياض من مقر عمله آنذاك في مدريد، وجاءني من يقول: إنه في طريقه إلى مكتبك، يريد لقاءك، هرعت حينها إلى الباب لأستقبله، وأرحب به، وكان لقاءًا حميمًا ماتعًا غمرني فيه بالكثير من طيبته ونبله وفضله.

أما الشخص الثاني، وهو المرحوم محمد مأمون كردي، فكانت تربطني به علاقة زمالة وصداقة وأخوة دامت قرابة الثلاثين عامًا، عملنا في أثنائها معًا، وسافرنا معًا، وعانينا معًا، وأنجزنا معًا، وكنا في غضونها نَكدّ، ونعمل، نتجادل ونتناقش، نتفق ونختلف، ولكنني أشهد أنه لم يتقاعس في يوم من الأيام عن العمل والعطاء والإنتاج والإنجاز، وأشهد أنه نذر نفسه، وكرس فكره وجهده لخدمة بلده.

كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ موسوعيًّا في ثقافته، غزيرًا في عمله، متدفقًا في عطائه، مميزًا في إبداعه، متجددًا في فكره وأسلوب عمله، لم يكن يرفض عملًا يُسْنَدُ إليه، أو يتأفف من مهمة تناط به، أو يتوانى عن تكليف يوكل له، ولم يكن يهدأ أو يستكين حتى ينجز ما يحال إليه من مسؤوليات على أكمل وجه، وفي أتم صورة.

كان في السنوات الأخيرة من عمره ملء السمع والبصر، وكان فارسًا في كل الميادين، ونجمًا في جميع المحافل، أعطى وطنه عصارة فكرة وخُلاصة جهده، وخدم بلاده بكل إخلاص وتفانٍ واقتدار، ومثل الدبلوماسية السعودية خير تمثيل، وتجلت قدراته ومهاراته بصفة خاصة في علم وفن المفاوضات الدولية، وكيفية إدارتها، والحذق في تطويعها لخدمة الأهداف الوطنية والقومية، وشهد له بذلك القاصي والداني، ورفع الأجانب قبعاتهم تقديرًا له واعترافًا بكفاءته، وإقرارًا ببراعته ومرونته وسحر شخصيته.

كان عصاميًّا بكل ما تحمله هذه الكلمة من معانٍ، وبكل ما ترمز إليه من مضامين، بنى نفسه فَقَوَّى بنيانها، وعَلَّمَهَا فأجاد تعليمها، وأَدَّبَهَا فأحسن تأديبها، وطَوَّرَهَا فأبدع تطويرها، وضرب مثلًا أعلى يحتذى في الكفاءة والمقدرة والمثابرة والدأب والجَلَد على العمل والإنتاج، وكَلَّلَ جميع هذه الصفات بدماثة في الطبع، وحسن الخلق، ورقة في التعامل.

لقد اختطفه الموت وهو في أوج مجده، وفي قمة عطائه، وفي ذروة إبداعه، وواقع الموت يشهد بأنه لا مقياس له ولا ارتباط بزمان ولا بمكان، ما يدل على أن سبب الموت هو خالق الوجود، خالق الموت، الذي خلق الموت والحياة ليبلونا أينا أحسن عملًا.

على الرغم من كثافة حجم الأعمال التي وجدتني مستغرقًا في أدائها في السنوات الأربع الأولى التي تلت تعييني في منصب مساعد

الوزير، وعلى الرغم من كثرة المهمات التي كنت مكلفًا بها، الداخلية منها أو الخارجية، والتي كانت تستغرق كل وقتي، وتستنفد كل طاقتي وجهدي، إلا أن تلك السنوات خلت من الأحداث السياسية العنيفة، أو بالأحرى من القلاقل والحروب والصراعات التي أصبحت -مع الأسف الشديد- علامة فارقة وَسِمَة مميزة للأوضاع السياسية في العالم العربي وفي منطقة الشرق الأوسط، ولكن هيهات هيهات أن يقدر لذلك الهدوء أن يستمر، ولذلك السكون أن يدوم.

لم يكن يخطر ببالي على الإطلاق أن يكون ذلك الهدوء النسبي بمثابة الهدوء الذي يسبق العاصفة، وأن يكون ذلك السكون غير العادي بمثابة السكون الذي يسبق الزلزال، ولقد هبت العاصفة بالفعل، وضرب الزلزال في يوم مشؤوم من أيام شهر سبتمبر من عام ٢٠٠١م، خرجت من مكتبي في ذلك اليوم قبل الساعة الرابعة بعد الظهر بقليل، وما إن استقر بي المقام في السيارة في طريقي إلى المنزل حتى أدرت مؤشر المذياع لأستمع إلى أخبار الساعة الرابعة كما تعودت في كل يوم، فوجئت بسماع خبر غريب يفيد بأن طائرة (اصطدمت) بأحد برجي مركز التجارة العالمي بمدينة نيويورك، فظننت بادئ الأمر أن إحدى طائرات التدريب الصغيرة، أو إحدى الطائرات العامودية التي كثيرًا ما تحلق في تلك الأماكن قد اصطدمت بالمبنى بطريق الخطأ، ولكن الأخبار بدأت تتوالى بشكل مخيف ينذر بشرٍّ مستطير وأمرٍ جلل، وصلت إلى المنزل، وتوجهت فورًا إلى غرفة الجلوس حيث وجدت زوجتي وأبنائي متحلقين حول جهاز التلفاز

يتابعون مجريات ذلك الحدث المثير والمشهد المخيف، بدأت تتضح أبعاد الموقف الخطير رويدًا رويدًا، لم تكن الطائرة التي ظننت أنها طائرة تدريب صغيرة أو طائرة عامودية سوى طائرة نفاثة ضخمة تابعة لإحدى شركات الطيران الأمريكية، ولم تكن طائرة واحدة فحسب، بل أربع طائرات: اثنتان استهدفتا، ومن ثم دكتا، بُرجيّ نيويورك، وواحدة استهدفت مبنى وزارة الدفاع في واشنطن، ورابعة قيل: إنها كانت تستهدف البيت الأبيض أو مبنى الكونجرس في واشنطن، ولكنها سقطت، أو أُسقطت في أحراش ولاية بنسلفانيا، وهي في طريقها إلى واشنطن.

ثم جاءت الطامة الكبرى حين التقطت آذاننا خبرًا يفيد بأن تلك العمليات قام بها شبان عرب مسلمون، الغالبية العظمى منهم سعوديون، لم يكن الأمر يتطلب شيئًا من الذكاء لمعرفة ماذا يمكن أن يعني كل ذلك، كان واضحًا للعيان أن إفرازات ذلك الحدث الجلل سوف تنشأ عنها عواقب سيئة ونتائج مضرة بالنسبة إلى النسيج المجتمعي لبلادنا، وبالنسبة إلى علاقتنا مع الولايات المتحدة، وأيضًا بالنسبة إلى تركيبة المجتمع الدولي المعاصر.

مع مرور الأيام بدأت تتضح أبعاد ذلك الحدث - الكارثة بشكل أكبر وأعمق.

كان أول ما تجلى بكل وضوح هو حقيقة أن عالم ما بعد (١١) سبتمبر لم يعد هو نفسه عالم ما قبل (١١) سبتمبر، لم يعد بالإمكان

الفصل التام والنهائي بين ما هو (محلي) وما هو (خارجي) أو دولي، لقد بات واضحًا أن عهدًا قد ولى وانقضى، وبدأ عهد جديد، لم يكن هناك شك في أن ما حدث يوم (١١) سبتمبر كان بمثابة زلزال عنيف خلخل الكثير من القواعد والمسلّمات في العلاقات الدولية بصفة عامة بين الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة، والعالم العربي والإسلامي بصفة خاصة.

وإذا كان ذلك الحدث قد تسبب في وقوع الكثير من الأضرار التي طالت معظم دول العالم بدرجات متفاوتة من الحدة والجسامة، فإن بلادنا كانت من أكثر الدول تضررًا من جراء ذلك الحدث، ومن جراء الأوضاع الدولية التي سادت في أعقابه، والتي أدت إلى التأثير سلبًا في المرتكزات الثلاثة الأساسية التي تستند عليها سياستها الخارجية، وهي: المرتكز الإسلامي، والمرتكز الاقتصادي، والمرتكز السياسي.

بالنسبة إلى المرتكز الإسلامي فإن وضع المملكة بوصفها البلاد التي انطلقت منها الدعوة الإسلامية، وباعتبار وجود الأماكن المقدسة فيها، تطلب منها، وفرض عليها تقديم خدمات جليلة للمسلمين في جميع أصقاع الأرض، سواء عن طريق إقامة المراكز الإسلامية، أو مساندة قضايا الأقليات المسلمة، أو نشر الإسلام بالدعوة والحكمة والموعظة الحسنة.

ومن المؤسف أن تأتي أحداث (١١) سبتمبر لتلقي بظلالها الكئيبة على هذه الإنجازات، لم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل أدى إلى زيادة وتيرة الهجمات الشرسة على الإسلام ووصمه بالإرهاب الذي هو منه براء، لقد أعطت تلك الأحداث لأعداء الإسلام الذرائع والمبررات التي كانوا يتحرقون شوقًا إليها لكي يمارسوا تشويهًا متعمدًا للإسلام، ولكي يفرضوا ضغوطًا أكثر على العرب والمسلمين. لقد بتنا بوصفنا مسلمين في موقع الدفاع، ومكمن الحصار، ومستوى ردة الفعل، مع أننا كان يمكن -بل كان يجب- أن نكون في موقع الانطلاق، ودائرة الفعل، وامتلاك زمام المبادرة.

منذ أحداث (١١) سبتمبر أصبحت الأنظار مسلطة على المملكة العربية السعودية وعلى المسؤوليات التي تقع عليها -وعلى بقية دول المنطقة- في مواجهة الإرهاب، وتبنت وسائل الإعلام الغربية مقولة: إن الأوضاع الداخلية في هذه الدول -ومنها المملكة- لا تمكّنها من التعامل بفعالية مع خطر الإرهاب والتعاون الدولي المبذول في سبيل مكافحته، ولم تكتفِ وسائل الإعلام الغربية بذلك، بل اتخذت من تلك المقولة معولًا لدق إسفين في العلاقات الإستراتيجية التي تربط بين المملكة والولايات المتحدة.

بالنسبة إلى المرتكز الاقتصادي، فإن وضع المملكة الدولي باعتبارها أكبر دولة منتجة للبترول في منطقة الشرق الأوسط، وباعتبار مخزونها البترولي الضخم، وبسبب الاعتماد عليها بوصفها

مصدرًا أساسيًّا موثوقًا للطاقة، كل هذا وَفَّرَ لها إمكانات ملموسة للتأثير في المحافل الدولية.

ما حدث بعد (١١) سبتمبر هو أن الاتجاه نحو التقليل من أهمية الدور الإستراتيجي لمنطقة الخليج في أسواق الطاقة العالمية، والتقليل من أهمية البترول السعودي بصفة خاصة، بدأ يأخذ منحًى أكثر خطورة وأبعد أثرًا من قبل، بمعنى أنه بدأ في الخروج من دائرة التنظير إلى مستوى التفعيل، وذلك بمحاولات تحويله من مجرد آراء وتكهنات إلى سياسات وخطط وبرامج قابلة للتنفيذ.

المبررات التي تم اللجوء إليها لدعم تلك المحاولات تركزت في جانبين:

الأول هو إبداء القلق المتزايد من عدم الاستقرار الداخلي في دول المنطقة، ومن ثم عدم قدرتها على القيام بدور الممول الموثوق به الذي يمكن الاعتماد عليه.

والثاني هو السعي إلى إيجاد بدائل متاحة يمكن أن تضعف من قدرة دول المنطقة وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، على الاستمرار في القيام بدورها بوصفها ممولًا إستراتيجيًّا رئيسًا للبترول في العالم، هذا إضافة بطبيعة الحال إلى أن احتمالات التذبذب المتوقع في أسعار البترول نتيجة الأحداث المتسارعة في المنطقة وفي العالم لا يصب عادة في مصلحة المملكة، وهي الدولة التي عرف عنها دائمًا

حرصها الشديد وسعيها الدؤوب إلى تحقيق التوازن في السوق العالمية للبترول سواء بالنسبة إلى الإنتاج أو التسعير.

بالنسبة إلى المرتكز السياسي، تمكنت المملكة وبفضل أهمية المرتكزين السابقين من تحقيق موقع دولي على الصعيد السياسي استطاعت من خلاله أن تصبح مركز الثقل بالنسبة إلى القضايا الأساسية التي تعرضت، وتتعرض لها المنطقة في تلك المرحلة، مثل القضية الفلسطينية، وأفغانستان، والوضع في الخليج، وغير ذلك من قضايا ومشكلات.

جاءت أحداث (١١) سبتمبر لتحدث تأثيرات سلبية خطيرة في أهم القضايا السياسية التي كانت -ولا تزال- تعنى بها السياسة الخارجية للمملكة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، كانت القضية الفلسطينية هي الخاسر الأكبر من جراء تداعيات أحداث (١١) سبتمبر، لقد قدمت تلك الأحداث لإسرائيل، وعلى طبق من ذهب، ما كانت تطمح، وتتطلع إليه، لم تقتصر المنافع التي جنتها إسرائيل على انحسار التركيز على عملية السلام في الشرق الأوسط في أعقاب انصراف الاهتمام الدولي إلى قضية الإرهاب وسبل مكافحته، بل إن النكسة الأكثر خطورة حدثت حينما تمكنت إسرائيل من ربط المقاومة الفلسطينية المشروعة للاحتلال الإسرائيلي بالإرهاب والتعامل معها على ذلك الأساس، وانتزاع التأييد لهذا الربط من الدول الغربية، وهو الأمر الذي أدى إلى إعطاء إسرائيل الضوء الأخضر لكي تعيث

في الأراضي الفلسطينية فسادًا، وتمارس جميع صنوف إرهاب الدولة بلا رقيب ولا حسيب.

وإذا كان من الطبيعي أن يصبح للأحداث والأوضاع التي طرأت بعد (١١) سبتمبر أصداء سلبية على المرتكزات الثلاثة المشار إليها، إلا أن السؤال الكبير الذي كان علينا في تلك الأيام أن نجد إجابة سريعة وعملية له هو: كيف يمكن للمملكة أن تستعيد زمام المبادرة، وأن تعيد التوازن إلى المرتكزات الأساسية الثلاثة التي تستند عليها سياستها الخارجية؟

كان علينا أيضًا أن نواجه سؤالًا آخر أكثر صعوبة وتعقيدًا وأخطر نتيجة وعاقبة هو: كيف أمكن لمجتمعاتنا العربية والإسلامية التي تؤمن بالإسلام الذي جاء نورًا وسلامًا وهدايةً للبشرية جمعاء، أن تنجب هذا النوع من البشر القادرين على القيام بمثل هذه الأعمال الإرهابية الشنيعة؟ وما مكامن الخطأ والانحراف في القواعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقوم عليها هذه المجتمعات والتي جعلتها قادرة على إنتاج هذا النوع والكم الهائل من الإرهاب؟

كنت في تلك الأيام -وما زلت أعتقد حتى الآن- أن ما حدث في الولايات المتحدة يوم (١١) سبتمبر كان حقًّا وبالفعل بمثابة إعصار مدمر، ولكن مثله مثل أي إعصار سيتحول في وقت من الأوقات إلى عاصفة استوائية ثم إلى رياح شديدة ثم إلى نسيم عليل، بمعنى أنه سيمر، وينتهي وإن جلجلت الأجواء برعد، واشتعلت السماء ببرق.

أما بالنسبة إلينا فإنه كان بمثابة زلزال من تحت الأرض، أو قل: إنه (تسونامي) هز القواعد والأركان محدثًا آثارًا عميقة وعواقب جسيمة تتطلب منا جهدًا فكريًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وأمنيًّا متواصلًا لمواجهته ومعالجة آثاره وعواقبه، منذ ذلك الحين أيقنت أن مشروعنا الحضاري نتيجة للمتغيرات التي طرأت على الأوضاع الدولية بعد أحداث (١١) سبتمبر أصبح تحت المجهر، ومن ثم، فإنه صار في حاجة ماسة إلى خطاب جديد نقدمه به للعالم بلغة جديدة وعقلية متفتحة، خطاب جديد ينطلق من ذات المبادئ الثابتة والخالدة لديننا الحنيف، ولكن وفق فهم معاصر يتناسب مع التطورات التي طرأت، ويتكيف مع المتغيرات التي حدثت، ويتلاءم مع المستجدات والأوضاع الدولية في عالم ما بعد (١١) سبتمبر[٥٣].

عشنا في أعقاب أحداث (١١) سبتمبر مرحلة بالغة المشقة والصعوبة، لقد وجدنا أنفسنا -عربًا مسلمين وسعوديين بصفة خاصة- بين عشية وضحاها في بؤرة الاهتمام العالمي بعد أن أشارت الدلائل الأولية إلى أن المتهمين بتنفيذ العمليات الإرهابية هم عرب مسلمون معظمهم من المملكة العربية السعودية، قَدَّمَ ذلك الحدث فرصة لا تقدر بثمن للدوائر المناوئة للعرب والمسلمين في العالم، فأخذت تشن حملات تشويه مركزة ضدهم، وتعمل على إلصاق تهمة الإرهاب بهم، وترسيخ صورة نمطية معادية لهم، والتهجم على الأقليات الإسلامية في الغرب، وتأليب الرأي العام ضدهم، ومحاولة إيجاد هوة سحيقة بين العالم الإسلامي والغرب عمومًا.

وكان من الطبيعي أن تلقي أحداث (١١) سبتمبر بظلالها على العلاقات بين المملكة والولايات المتحدة، وأن تؤدي إلى نشوب أزمة طارئة بين البلدين أثّرت في العلاقات القوية القائمة بينهما، استحوذ هذا الجانب على الكثير من اهتمامنا في تلك الأيام، وسخرنا له جهدًا وافرًا من عنايتنا وجهدنا، فعلاقتنا مع الولايات المتحدة هي علاقات تاريخية قديمة وذات طابع إستراتيجي، فلنا مع أمريكا مصالح متداخلة ومتشابكة ومشتركة، وكان لنا معها تعاون وثيق أيام حرب تحرير الكويت، ولا نجد غضاضة البتة في استمرار هذا التعاون والتنسيق سواء في تلك المرحلة، أو فيما بعدها من مراحل بما يحفظ المصالح الوطنية للبلدين بصورة متكافئة، وبما يحافظ على الخصوصية التي يعتز كل منهما بها، ويقدرها لصاحبه، وبما يتوافق مع المنظور الإستراتيجي لكل منهما، وسواء شئنا أم أبينا فإنه لا مناص لنا من التعامل مع الولايات المتحدة، ومحاولة تطويع مواقفها وسياساتها لخدمة مصالحنا، فهي القطب الأوحد في العالم، وهي التي تملك من القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية ما لا تملكه أية دولة أخرى في المجتمع الدولي المعاصر، ولا تستطيع أي دولة أن تمارس سياسة خارجية فاعلة بمعزل عن التعامل الإيجابي مع هذه القوة، وهذا المفهوم ينطبق أيضًا على الجانب الأمريكي، فسواء شاءت الولايات المتحدة أم أبت، فلا مناص لها من الاهتمام بالمنطقة العربية وبالمملكة العربية السعودية بصفة خاصة، ومهما أوتيت من قوة ونفوذ دولي وتطلع إلى إحكام السيطرة والتحكم في هذا

العالم فإنه لن يتسنى لها ذلك إلا إذا ملكت مفاتيح المنطقة العربية إستراتيجيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا، على أن صداقتنا وتعاوننا الوثيق مع الولايات المتحدة لم يمنعنا قط من إبداء وجهات نظرنا الصريحة نحو المواقف السياسية الأمريكية تجاه قضايا العالم العربي والشرق الأوسط، حيث عملنا بلا كلل أو ملل على حث الولايات المتحدة على أن تلتزم العدل والإنصاف، وأن تقوم بدور الوسيط النزيه في عملية السلام الخاصة بالشرق الأوسط.

ما حدث بعد (١١) سبتمبر هو أن الولايات المتحدة وجدت نفسها في حالة من الذهول لم يسبق لها مثيل سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، وذلك بسبب الصدمة العنيفة التي تسببت فيها تلك الأحداث ما جعل الرئيس الأمريكي يعدّها على الفور عملًا من أعمال الحرب موجهًا ضد الولايات المتحدة.

وتكمن الصدمة في أن أمريكا لم تعرف القتال على أراضيها منذ مئة وستة وثلاثين عامًا، حيث إن جميع الحروب التي خاضتها كانت على أراضي دول أخرى بعيدة عنها عدا حادثة بيرل هاربور خلال الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤١م، مع أن هذه الحادثة وقعت على أرض تابعة لأمريكا إلا أنها تبعد آلاف الأميال عن أقرب نقطة من أراضي الولايات المتحدة.

أما هجمات (١١) سبتمبر فقد أصابتها في عقر دارها، واستهدفت مراكزها الحضارية، وضربت هيبتها وكرامتها، هذه الحالة جعلت

الولايات المتحدة تبدو كالنمر الجريح الذي يريد أن ينقض على فريسته دون هوادة وهو ليس نمرًا من ورق، وإنما مدجج بأحدث وأعتى ما صنعه الإنسان من أدوات القتل والإبادة، ومسلح بقوى مالية واقتصادية وعلمية لا يضاهيه فيها أحد، وكان يمكن بعد الذي حصل أن تنجرف الولايات المتحدة تحت الضغوط المحلية نحو مواجهة ساخنة وغير متكافئة مع العالم العربي لولا التحرك السريع الذي قامت به المملكة وأطراف دولية أخرى من أجل منع أو على الأقل الحد من ردة الفعل العسكرية الأمريكية.

كان على المملكة في تلك اللحظات الحاسمة والعصيبة أن تتحرك بسرعة حفاظًا على مصالحها وسلامة مواطنيها من جهة، وحماية ومناصرة أشقائها المسلمين والعرب في كل مكان من جهة أخرى، وذلك بالعمل على اتقاء أخطار ما دبره المخططون لتلك العمليات، ومن حاول أن يستثمر ذلك، وإفساد مراميهم وأهدافهم، وهو ما تطلب أن تعمل في عدة محاور واتجاهات في آن واحد: منها التأكد من تجنب القيام بأية أعمال انتقامية تشمل المسلمين والعرب دون تمييز، ومنها حماية مواطنيها من ردود الفعل التي قد تسيء إليهم، وتؤثر سلبًا في أوضاعهم، ومنها التركيز على متابعة وملاحقة المجرمين بعد التأكد من صلتهم بالعمليات وجلبهم للعدالة، ومنها محاربة الإرهاب والتصدي له بالشكل الذي يساعد على اجتثاث جذوره والقضاء على أخطار اتساع دائرة انتشاره، وذلك بالتركيز على معالجة القضايا الرئيسة التي يستخدمها الإرهابيون مبررًا وذريعة لأعمالهم وفي

طليعتها القضية الفلسطينية، وكذلك إقناع العالم الغربي بالتصدي للأوضاع الاقتصادية في العالمين العربي والإسلامي التي تشكل بؤرًا يستثمرها الإرهاب، ويجند من خلالها الأعوان والمناصرين.

وحينما قررت الولايات المتحدة في أعقاب أحداث (١١) سبتمبر محاربة الإرهاب عن طريق تكوين تحالف دولي يحشد القوى، وينسق الجهود، وقفنا منذ اليوم الأول مع هذا التحالف وقفة لا تخاذل فيها ولا نكوص؛ لقناعتنا بأن مواطنينا يدركون أن الإرهاب الذي ضرب مدينة أمريكية بالأمس، يمكن أن يضرب مدينة عربية أو حتى سعودية في الغد، وهذا ما حدث بالفعل فيما بعد حيث امتدت يد الإرهاب البغيضة إلينا في عقر دارنا.

وإذا كان موقفنا من محاربة الإرهاب واضحًا كل الوضوح، ودعمنا للدول الصديقة التي أنشأت التحالف الدولي ضده دعمًا قويًّا، فقد حرصنا في الوقت نفسه على إبلاغ الولايات المتحدة عن رؤيتنا في هذا الشأن بكل وضوح وقوة، وهي رؤية تضمنت بعض العناصر منها أن مصلحتنا الوطنية تحتم علينا أن نختار خطواتنا بعناية، وألا ننزلق في مغامرات غير مأمونة العواقب، ومن هنا قلنا: إننا لا نستطيع الاشتراك في أي عمل عسكري يوجه إلى دولة عربية أو إسلامية، وأوضحنا أن مثل هذا العمل قد يؤدي إلى المحذور الذي نخشاه جميعًا، وهو توافر بيئة غاضبة حانقة مستعدة لتقبل دعاوى الإرهاب الباطلة وأكاذيبه المضللة، ومنها أهمية حل القضايا المزمنة التي

لها الأثر البالغ في عمليات تبرير الإرهاب لدى الرأي العام العربي والإسلامي، وبطبيعة الحال تأتي القضية الفلسطينية في طليعة تلك القضايا، وبناء على ذلك أكّدنا للإدارة الأمريكية ضرورة تحقيق السلام العادل والشامل، وأهمية منع إسرائيل من استغلال هذه الأحداث لتصعيد اعتداءاتها على الفلسطينيين، أو شن عدوان ضد جيرانها؛ لأن ذلك سيدفعنا إلى الوقوف إلى جانب أشقائنا، ومنها أهمية تجنب فتح جبهات متعددة؛ أي توسيع نطاق حملات الرد ليشمل دولاً عربية؛ لأن ذلك سيخلط الأوراق، ويعقد الأمور، ومنها ألا يكون لإسرائيل مكان في هذا التحالف.

تمكنت المملكة بالتحلي بالكثير من الصبر والأناة والحكمة والتعقل من تجاوز الأزمة التي طرأت على العلاقات مع الولايات المتحدة في أعقاب أحداث (١١) سبتمبر.

كنت بحكم عملي أتابع الأوضاع الدولية وتطورات الأحداث في تلك المرحلة، وأرقب منعطفاتها، وأرصد منعرجاتها، وأدرس تأثيراتها في بلادي وفي العالمين العربي والإسلامي.

وكان موضوع العلاقات العربية - الأمريكية بصفة عامة، والعلاقات السعودية - الأمريكية بصفة خاصة ينال قسطًا من عنايتي ومتابعتي لأهمية تلك العلاقات لبلادي من جهة، ولاهتمامي الشخصي بمتابعتها، خاصة بعد المدة التي قضيتها في الولايات المتحدة والتي أتيحت لي الفرصة خلالها لأن أرقب عن كثب الحراك

السياسي والفكري في أمريكا، تبين لي انطلاقًا من هذه المعطيات أن المشكلة الأساسية التي نعانيها بوصفنا دولًا عربية في تعاملنا مع الولايات المتحدة تكمن في أننا نبني سياساتنا ومواقفنا تجاهها من واقع أوضاعنا الداخلية ومنظورنا الثقافي وسُلَّمنَا القيمي المبني على العاطفة والأريحية والإفراط في المجاملات، وليس من واقع المنظور الثقافي والسُّلَّم القيمي الأمريكي المبني على المصلحة والذرائعية (البراجماتية)، وبمعزل عن متابعة يقظة للأوضاع في داخل الولايات المتحدة، ومعرفة دقيقة وإحاطة واعية لتكوينها الثقافي والفكري، وبمؤسساتها السياسية والدستورية، ولتأثيرات التوجهات الاقتصادية والسياسية والإعلامية والعسكرية السائدة فيها، ولذلك كنا دائمًا نعطي ولا نأخذ، نمنح ولا نطالب، وحين نجح غيرنا ممن أجاد، وأحسن التعامل مع العقلية الأمريكية بالطريقة نفسها وبذات الأسلوب الذي تتعامل به تلك العقلية معهم، فإننا عجزنا عن معرفة أن التأثير الحقيقي في سياسة الولايات المتحدة ومواقفها وفكرها لا تكفله مرجعية يقول بها نص، أو مشاعر تنطق بها عاطفة، وإنما لا بد له من حقائق قوة تسندها إرادة، ومن منطق قدرة تفرضها مصالح.

***

خوفًا من أن أكون قد أثقلت على القارئ الكريم بجرعات دسمة من الأحاديث والموضوعات الجدية الصارمة، وبسرد مسهب لقضايا ومشكلات قد تكون باعثة على الملل والضجر، أو مثيرة للإحباط،

فإنني لا أرى بأسًا من الترفيه والتسرية عنه بذكر بعض المواقف التي صادفتني في هذه المرحلة والتي اتسمت بشيء من الطرافة، وقليل من الإثارة، وبعض التشويق، وإن لم تخلُ من الإحراج. والحياة الدبلوماسية عمومًا تحفل بالكثير من هذه المواقف والمشاهد:

الموقف الأول حدث في أثناء حضوري مؤتمر قمة السبعة والسبعين في هافانا بكوبا. شاركت الدول الإفريقية في ذلك المؤتمر بكثافة ملحوظة، ومن بينها دول لا يوجد بينها وبين المملكة تمثيل دبلوماسي أو حتى علاقات سياسية، وحيث إن العادة جرت على قيام الدول المشاركة في مثل هذه المؤتمرات بإجراء لقاءات ثنائية بين المسؤولين فيها، فقد تلقى وفدنا من إحدى الدول الإفريقية ما يفيد برغبة وزير الخارجية في مقابلة رئيس الوفد السعودي، وجرى تحديد الزمان والمكان للاجتماع، ويبدو أنه بسبب كثرة الوفود الإفريقية المشاركة في المؤتمر، وكثرة اللقاءات المطلوب عقدها بين الوفود، فقد حدث شيء من الالتباس اتضحت معالمه من اللحظات الأولى في لقائي مع وزير الخارجية، حيث تبين أن الدولة التي أبدى الوزير رغبته في مقابلة رئيس وفدها لم تكن هي المملكة، وإنما بلد عربي أو خليجي آخر، وتبين أن السكرتارية أبلغتني باسم دولة خلاف الدولة التي يمثلها وزير الخارجية الذي طلب اللقاء، كما هو متوقع فإن الدقائق الأولى من الاجتماع لم تكن تتسم بالإحراج فحسب، بل كانت تطفح بالإثارة والطرافة، فوزير الخارجية كان يتحدث معي باعتباري أمثِّل دولة غير المملكة، وكنت من جانبي أتحدث معه في البداية باعتباره يمثل

دولة غير الدولة التي كان يمثلها بالفعل، وحين اكتشفت (الورطة) التي وجدنا أنفسنا غارقين فيها حاولت جاهدًا وبشتى الطرق معرفة اسم الدولة التي يمثلها الوزير دون أن ألفت نظره أو أثير انتباهه إلى ذلك، وفي اللحظة التي تمكنت فيها من معرفة الاسم بادرت فورًا إلى إدارة دفة الحديث بشكل يرفع الحرج، وينهي في الوقت نفسه الموقف بسلام، ولا أعرف حتى كتابة هذه السطور ما إذا كان الوزير قد اكتشف هو الآخر أنني لم أكن المسؤول الذي رغب في مقابلته أم لا.

الموقف الثاني حدث في أثناء ترؤسي وفد بلادي في أحد اجتماعات وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي عقدت في إحدى الدول الإفريقية، فور وصولنا إلى عاصمة تلك الدولة أبلغتني السكرتارية أن أمين عام رئاسة الجمهورية يرغب في مقابلتي فورًا، فرحبت بمعاليه الذي نقل لي رسالة شفوية من فخامة الرئيس تضمنت الشكر والتقدير للمملكة لوقوفها إلى جانب بلاده، ولما قدمته لها من مساعدات، وحين هَمَّ بالانصراف أبلغني أن هناك هدية يرغب فخامة الرئيس تقديمها لي، فشكرته على كل ما ذكره، ولكنني لم أتبين أنه جلب شيئًا معه يوحي بأنه قد يكون الهدية المنتظرة، وحين لاحظ استغرابي بادر بالقول: إن الهدية موجودة عند مدخل الفندق، طلبت من سفيرنا في ذلك البلد توديع معاليه تسلّم الهدية، لم تمضِ دقائق حتى عاد السفير خالي الوفاض وقد افتر ثغره عن ابتسامة توحي بأن في الأمر شيئًا غير عادي، لم يطق السفير انتظار

استفساري عن الوضع حيث اندفع قائلًا: إنه لم يتمكن من إحضار الهدية معه إلى الجناح؛ لأنها كانت عبارة عن (تيس) من أفخر سلالات (التيوس) الموجودة في ذلك البلد، وأنه اضطر إلى إرساله مع مرافق إلى مقر السكن، في اليوم التالي كنا مدعوين على الغداء عند السفير، وقد أصررت على أن أقوم (بمعاينة) الهدية شخصيًّا، حيث فوجئت بضخامة (التيس) ولونه الناصع البياض وحجم قرونه وتشابكها فوق رأسه، وبدا لي في حينه أنه لم تكن تربطه بـ (تيس اللنجاوي) الذي كان معروفًا في سالف الزمان في مكة المكرمة أية صلة أو قرابة ونسب أو حتى انتماء إلى السلالة نفسها، وبعد المعاينة قمت بإهداء التيس للسفير والتأكيد عليه بضرورة الاهتمام والعناية به.

أما الموقف الثالث، فقد جرت أحداثه في مقر وزارة الخارجية بالرياض وخلال زيارة رسمية كان يقوم بها رئيس إحدى الدول للمملكة، جاء وزير خارجية تلك الدولة إلى الوزارة للاجتماع بي -وكان سمو الوزير خارج المملكة في تلك الأثناء- وذلك بهدف مناقشة بعض بنود البرنامج الخاص بزيارة الرئيس، التي لم تكن مقبولة من جانبهم، لاحظت منذ بداية الاجتماع أن الوزير جاء متأبطًا شرًّا، فقد كانت علامات الغضب والانزعاج تعلو محياه، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل بدأ الوزير، وهو في معرض بسط طلبات بلاده ورغباتها، في استعمال بعض الألفاظ التي أقل ما يمكن أن توصف به أنها غير لائقة، ثم بدأ صوته يرتفع ونبرة حديثه تشتد وانفعاله يتعدى

الحدود، فكظمت غيظي، وتمالكت أعصابي إلى حد كبير، فالرجل موجود في مكتبي، ورئيسه يحل ضيفًا على بلادي، لم أكتفِ بذلك، بل إنني سعيت إلى احتواء الموقف ومحاولة تهدئة روع الوزير، وتخفيف حدة انفعاله بكل السبل الممكنة، ثم طلبت منه مهلة دقائق لإجراء بعض المكالمات الهاتفية لعلي أستطيع إيجاد مخرج مناسب لمعالجة المشكلة وإنهاء الأزمة، وقد وفقت ولله الحمد في مساعيَّ، وعدت إلى الوزير بأخبار سارة ونتائج مثمرة كانت كفيلة بإطفاء جذوة غضبه، ووضع حد لانفعاله غير اللائق وحنقه غير المبرر، اتصل بي الوزير هاتفيًّا من المطار وهو في طريقه إلى بلاده بعد انتهاء الزيارة مبديًا أسفه الشديد على تصرفاته في أثناء مقابلته معي، ومعربًا عن الشكر والامتنان لما لقيه مني من عناية وتفهم، وموجهًا الدعوة لي لكي أحل ضيفًا عليه في بلاده ليتمكن من رد الجميل والتكفير عما بدر منه، كان يمكن لو فقدت أعصابي، ودخلت معه في مشادة كلامية، وبادلته الإساءة بمثلها أو بأشد منها، أو عمدت إلى تصعيد الموقف وتسخين الأجواء، كان يمكن أن يؤدي ذلك كله أو بعضه إلى أزمة سياسية بين البلدين لا تحمد عقباها.

***

حينما ذكرت في بداية هذا الفصل أن اختياري لكلمة (الحصاد) وصفًا لما شَهِدَتْهُ هذه المحطة من محطات رحلتي في دروب الحياة كان دقيقًا وموفقًا، فإنني لم أكن مبالغًا في الوصف ولا مسرفًا في

القول، لقد تمكنت بالفعل في خلال هذه المرحلة الحافلة من مراحل عمري من جني الثمار التي جاهدت، وكافحت من أجل غرس بذورها فيما سبق من مراحل ومحطات، لم يقتصر الأمر على الإنجازات التي حققتها في مجال عملي ووظيفتي، أو الأحداث السعيدة التي مرت بي في حياتي العائلية والخاصة، فلقد شَهِدَتْ هذه المحطة أيضًا بلوغي مرحلة النضوج الفكري والينوع الذهني الذي أتاح لي تحديد أطر نظرية ووضع نظريات تطبيقية للاهتمامات الفكرية التي أخذت تستحوذ على تفكيري منذ مرحلة الدراسة الجامعية في القاهرة، ثم في مرحلة الدراسات العليا في واشنطن.

تمكنت في غضون هذه المرحلة الخصيبة فكريًّا من التوصل إلى إجابات محددة وواضحة للتساؤلات التي كانت تجوب في خاطري، وتدور في ذهني حول تلك الاهتمامات التي انشغلت بها ردحًا من الزمن، وتنامى اهتمامي بها على مر الأيام والسنين.

ولأهمية إلقاء الضوء على طبيعة تلك الاهتمامات ونوعيتها بسبب ما لها من علاقة مباشرة بالتطورات الذهنية والفكرية التي شهدتها في حياتي، فإنني أكتفي بالحديث عن أربع منها فقط وهي التي استطعت أن أحقق في دراستها إنجازات، وأبلور أفكارًا، وأضع نظريات وأطرًا تشفع لي في عرضها لنظر القارئ الكريم، وتسوغ إقدامي على تضمينها في هذا المؤلف، وهي:

◄ أولاً: تطوير وتعميق اهتمامي بمفهوم (الشخصية القومية) وتكوين منظوري الخاص ورؤيتي المتكاملة لأبعاده ومضامينه، بما في ذلك توصلي إلى تعريف جديد ومحدد وَضَعْتُهُ له.

◄ ثانيًا: توسيع إطار دراستي لمفهوم (الشخصية القومية) وتطبيقه على الشخصية الوطنية السعودية في دراسة رائدة وغير مسبوقة للموضوع.

◄ ثالثًا: تطوير وتعميق دراستي لموضوع (النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية) بشكل تمكنت من خلاله من بلورة مقترب (Approach) جديد للموضوع.

◄ رابعًا: تحديد منظوري ورؤيتي للوضع الراهن للعلاقات الدولية والأسس والهيكلة التي يقوم عليها التنظيم الدولي المعاصر.

إن تطلعي وتشوقي إلى إحاطة القارئ الكريم علمًا بإيجاز وافٍ لجميع هذه الموضوعات الأربعة لا يعدله، أو حتى يفوقه، سوى حرصي واهتمامي بعدم الإثقال عليه أو تكليفه عناء قراءة مواد نظرية أكاديمية بحتة قد تكون باعثة للملل ومؤدية للضجر، وهو ما دفعني في نهاية المطاف إلى الاكتفاء بعرض إيجاز للموضوعين الثالث والرابع فقط باعتبارهما يدوران بشكل مباشر في فلك تخصصي الأكاديمي، وإنهما، من الناحية العلمية، يقعان في دائرة اهتمام السياسة الخارجية لبلادي.

أولاً: النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية:

بدأ اهتمامي بدراسة النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية منذ أن كنت طالبًا جامعيًّا في القاهرة، واستمر خلال دراساتي العليا في واشنطن، ثم تنامى هذا الاهتمام والانشغال بعد ذلك مع اتساع دائرة المعرفة ونضوج الفكر وتراكم الخبرات والتجارب، كان الهاجس الذي لازمني طيلة تلك السنين، ولا يزال يستحوذ على فكري، ويسيطر على ذهني إلى يومنا هذا، يكمن في معرفة مدى قدرة الفكر السياسي الإسلامي المعاصر على مواجهة تحدي إعادة بناء الموروث الإسلامي الخاص بالنظرية الإسلامية للعلاقات الدولية بشكل ينسجم مع مستجدات العصر، ويتوافق مع تفاعلات النظام الدولي المعاصر وتوازناته، وبطريقة تتلاءم مع أحدث مناهج الاستقصاء، وأدوات البحث ووسائل التحليل العلمي الحديثة.

توصلت بعد تأملات معمقة واطلاعات موسعة إلى جوانب هذه المعضلة التي واجهها المفكرون المسلمون المعاصرون إلى مجموعة من الأفكار والرؤى والطروحات ضمنتها دراسة كنت قد شرعت في إعدادها منذ سنوات بعنوان: (البعد الدولي في المنظومة الإسلامية: بحث في الإسلام والعلاقات الدولية) ولكني أبقيتها مخطوطة لدي أملًا في أن يتسع الوقت لمراجعتها وتنقيحها وتحديثها، وأن تتاح الفرصة بعد ذلك لظهورها مطبوعة في يوم من الأيام.

وإلى أن يأتي ذلك اليوم، فإنني سوف أكتفي هنا بإيراد ملخص لمجمل ما توصلت إليه، مع ما قد يظهر فيه من اعتساف في القول وانتقاص في الشرح والتفصيل أرجو فيه المعذرة، وألتمس معه الصفح، ومع التأكيد على أن جميع الأفكار والرؤى والطروحات التي توصلت إليها لا تتعدى كونها اجتهادات طالب علم، فيقيناً لا ترقى إلى الكمال، وقطعًا لا تدّعي التميّز، وهي لا تخرج عن اعتبارها مجرد مطالعات وانطباعات دارسٍ في هذا الحقل من حقول المعرفة، وحتمًا لا تسلم من الخطأ، وغالبًا لا تبرأ من الخلل.

نقطة الانطلاق في الدراسة تتعلق بالجانب الشمولي في الإسلام، فالعقيدة الإسلامية -كما هو معروف- لا تتولى روح الفرد، وتهمل عقله وجسده، أو تهتم بشعائره، وتنسى شرائعه، أو تُعنى بضميره، وتُغفِلُ سلوكَه، وهي لا تتولاه فردًا، وتهمله جماعة، ولا تراعي حياته الشخصية على حساب نظام حكمه أو علاقات دولته.

نظريًّا ومن حيث المبدأ، يعني هذا أن مصدر القوة في الإسلام لا يقتصر على كونه مجرد دين فحسب، بمعنى أنه ينظم العلاقات بين العبد وربه، أو على كونه مجرد تنظيم اقتصادي أو اجتماعي فحسب، بمعنى أنه ينظم العلاقة بين الأفراد في المجتمع الواحد، أو على كونه مجرد تنظيم سياسي فحسب، بمعنى أنه ينظم العلاقة بين الفرد والدولة، بل ينبع من حقيقة كونه منظومة متكاملة تتضمن فيما تتضمنه تنظيمًا دوليًّا قادرًا على وضع أسس وقواعد

للمجتمع الدولي، وعلى تحقيق العدالة والحرية والمساواة للبشرية بأسرها، وتجنيبها الكثير من الأخطار والمآسي التي لم تفلح التجارب والنظريات والتنظيمات الدولية السابقة أو القائمة في معالجتها، ولم تتمكن من تفاديها.

أما عمليًّا ومن حيث التطبيق، فإن القضية يمكن حصرها في التساؤل الآتي: ما العوامل التي تتوقف عليها إمكانية تحقيق تكامل المنظومة الإسلامية بالشكل الذي استطاعت أن تحققه منذ بدء الدعوة وإلى العصر الذي بلغت فيه الدولة الإسلامية أوج قوتها وذروة نفوذها وقمة منعتها، وبخاصة فيما يتعلق بإحياء منظورها للعلاقات الدولية؟

مصدر القوة في النظام الإسلامي يُؤسَّس إذن على أربعة أبعاد متكاملة تتكون منها المنظومة الإسلامية هي:

- البعد الخاص بتنظيم العلاقة بين الفرد وخالقه، ويرتكز على التعامل مع الإسلام كسلوك فردي، أي كعقيدة ودين فحسب.
- البعد الخاص بتنظيم العلاقة بين الفرد وغيره من الأفراد، ويرتكز على التعامل مع الإسلام بوصفه نظامًا للقيم، أو مفهومًا حضاريًّا يؤطِّر، ويؤصِّل التصور العام للوجود والحياة وللعلاقات الاجتماعية.

- البعد الخاص بتنظيم العلاقة بين الفرد والدولة، ويرتكز على التعامل مع الإسلام بوصفه نظامًا سياسيًّا يبيّن أسس تلك العلاقة وقواعدها.

- البعد الخاص بتنظيم العلاقة بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول، ويرتكز على التعامل مع الإسلام بوصفه نظامًا دوليًّا أو دعوة عالمية.

الأمر الجدير بالاعتبار هو أنه منذ بدء الدعوة الإسلامية وظهور الدولة الإسلامية الأولى في المدينة المنورة (العصر النبوي وعصر الخلفاء الراشدين) ثم في العصر الأموي وإلى نهاية العصر العباسي الأول، كانت هذه الأبعاد أو الدوائر الأربع متطابقة تمام التطابق، ومتشابكة كل التشابك بشكل كان من الصعب فيه فصل واحدة منها عن الأخرى أو تمييزها، ولكن مع بداية وهن الدولة الإسلامية وضعفها وانفصام العروة الوثقى التي كانت تقوم عليها، بدأ التصدع يتسرب إلى تلك الأبعاد، وأخذ التفكك يمزق تلاحم تلك الدوائر وتكاملها، إلى أن بلغ بها الأمر إلى حد الانفصال والتنافر في عصرنا الحاضر الذي أضحت التطبيقات الإسلامية فيه تتراوح بين مجتمعات تقتصر ممارسة الإسلام فيها على جانب السلوك الفردي؛ أي باعتباره دينًا وعقيدةً شخصيةً فحسب، ومجتمعات لا يتعدى تطبيق الإسلام فيها كونه مجرد نظام للقِيَم؛ أي باعتباره مفهومًا حضاريًّا تراثيًّا يمارس تأثيرًا في العلاقات بين الأفراد في المجتمع،

ومجتمعات تُحَكِّم الشريعة الإسلامية في بعض الجوانب القضائية والاجتماعية فحسب، ومجتمعات يُشَكِّل الإسلام فيها الإطار الشامل والمرتكز الأساس الذي تقوم عليه الدولة، وتخضع له جوانب الحياة فيها سواءً أكانت اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية أم ثقافية، أما مفهوم الإسلام بوصفه نظامًا دوليًّا وبالشكل الذي كان عليه الحال في القرون الثلاثة الأولى من التاريخ الإسلامي، فلم يعد له وجود في الوقت الحاضر.

ما الذي حدث إذن حتى وصلت الأمور إلى هذا الحد؟

بعد أن دار الزمان دورته، وآلت الدولة الإسلامية إلى التفكك والتشرذم والتفتيت، وحَلَّتْ حضارة حديثة محل الحضارة الإسلامية باسطة نفوذها وسيطرتها وتفوقها، وفارضة قواعدها وأسسها وفلسفتها وعلومها وآدابها وثقافتها وتنظيماتها الدولية على المجتمع الدولي والعلاقات الدولية. تعرضت المنظومة الإسلامية المتكاملة إلى هزة عنيفة تضررت منها بعض جوانب تلك المنظومة وأبعادها، وكان أبرز الجوانب المتضررة هو الجانب الخاص بمنظورها للعلاقات الدولية وللتعامل الخارجي.

تسبّبت هذه الهزة العنيفة التي تعرضت لها المنظومة الإسلامية على إثر تفكك وانحلال الدولة الإسلامية وما انتهى إليه الأمر في نهاية المطاف من انهيار آخر الخلافات الإسلامية (الإمبراطورية العثمانية)، وما أعقب ذلك من تطورات أدت إلى حلول عصر

الاستعمار. تسبّب كل ذلك في تجريد الأمة الإسلامية من كثير من مخزونها الفقهي في مجال العلاقات الدولية واستبداله بالكثير من المفاهيم الغربية، وبخاصة فيما يتعلق بتنظيم الشؤون الخارجية لمجموعة الدول الإسلامية التي حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الأولى، وتم ربطها بالنظام الدولي الغربي، ثم وصل الحال بعد ذلك ببعض تلك الدول الإسلامية إلى قيامها بإدراج تلك المفاهيم في إطار أنظمتها القانونية والدستورية التي أعقبت تلك الفترة القاتمة في تاريخ الأمة الإسلامية.

إذا أضفنا لذلك أن المسلمين بدؤوا يتعرضون في المنعطف التاريخي الحاسم الذي يمرون به في تاريخهم المعاصر إلى تحديات من نوع جديد نشأت بسبب الظروف والتغيرات والتحولات التي واكبت، ولا تزال تواكب بداية دخول العالم في القرن الحادي والعشرين الميلادي بمعطيات وقِيَم ومفاهيم جديدة، وأخيرًا ما تسببت فيه أحداث (١١) سبتمبر من نكسات وأزمات لا يزال المسلمون يعانون تفاعلاتها حتى يومنا هذا، فإن المحصلة النهائية لكل ذلك هي أن استجابة المسلمين لجميع هذه التحديات تتوقف على مدى قدرتهم على إعادة اللحمة والتكامل بين الأبعاد أو الدوائر الأربعة التي تتكوّن منها المنظومة الإسلامية.

ولما كان اهتمامي في هذه الدراسة منصبًّا على البعد أو الدائرة الرابعة فقط (وهي الخاصة بتنظيم العلاقة بين المسلمين وغيرهم

من الدول والمجتمعات والأمم، وترتكز على التعامل مع الإسلام بوصفه نظامًا دوليًّا)، فإن التساؤل يصبح هو: ما العوامل التي تتوقف عليها إمكانية إعادة الحيوية والفعالية إلى البعد الرابع في المنظومة، بمعنى قيام الإسلام بدور مؤثر وفعال بوصفه قوة دولية؟

ما توصلت إليه هو أن تحقيق ذلك يتوقف على بناء فكر سياسي إسلامي يعمل على:

أولاً: التوصل إلى موقف موحد وإلى وسائل وأساليب وخطط ناجحة وقابلة للتنفيذ لمعالجة حالة التخلف، بجميع أشكاله وأنواعه التي يرزح المسلمون تحت كاهلها منذ أمد بعيد.

ثانيًا: التوصل إلى منظور موضوعي للرؤية الإسلامية للعلاقات الدولية وللتنظيم الدولي، وإعادة النظر في بعض المسلَّمات السابقة في هذه الرؤية وفي التطبيق المعاصر لها سواءً من الناحية النظرية أو من الناحية العملية، وبشكل يتواءم، ويتّسق مع مستجدات العصر.

ثالثًا: التوصل إلى محدد مشترك لبعض القضايا الأساسية التي تواجه المسلمين في العصر الحديث، وفي طليعتها قضايا العلمانية، والقومية، والعولمة، والتغريب، أو العلاقة بين الإسلام والغرب.

لا أود هنا أن أقف كثيرًا عند العنصر الأول المتعلق بموضوع التخلف؛ لأن ذلك يتطلب استحضار كثير من التفصيلات حول النظريات الاقتصادية والطروحات الفكرية والحضارية التي عَالَجَتْ هذا

الجانب والتي قمت بتغطيتها بشكل مفصل في دراستي المشار إليها، ولذلك سأكتفي بالتركيز في هذا الملخص على العنصرين الثاني والثالث باعتبارهما يمثلان صلب الدراسة وجوهرها.

بالنسبة إلى التوصل إلى منظور موضوعي للرؤية الإسلامية للعلاقات الدولية، فمن الجدير بالذكر الإشارة إلى أنه على أثر قيام الدولة الإسلامية الأولى التي كانت تحيط بها القبائل والجماعات المختلفة والأمم المتعددة، فلقد قامت بينها وبين تلك الأمم والجماعات علاقات تَطَلَّبَتْ وضع أصول وقواعد لتحديد مناهج سلوك كل دولة وجماعة إزاء الأخرى تمثلت على سبيل المثال في صلح الحديبية، وفي الوثيقة المعروفة باسم دستور المدينة، وفي مراسلات الرسول ﷺ، مع هرقل وعظيم القبط والنجاشي وكسرى، وبعد ذلك في أنماط العلاقات مع الدول الأجنبية في العصور التي تلت عصر النبوة، وقد ترتب على هذا كله بداية ظهور معالم نظرية شاملة أو منظور محدد حكم العلاقات الخارجية للدول الإسلامية تضمن فيما تضمنه استحداثًا لنظم تُعَدُّ في جوهرها من صلب القانون الدولي، وهي التي عَبَّرَ عنها فقهاء المسلمين باستفاضة تحت اسم (السير)، وتقنينًا لقواعد وأسس غرسها الإسلام، وطبقها المسلمون بدقة متناهية، وذلك بهدف تنظيم العلاقات الدولية والتعامل الخارجي.

بنى الفقهاء المسلمون الأوائل تلك القواعد والأسس والنظم على فكرة وجود أمة إسلامية واحدة تعيش فيما يعرف بِـ (دار الإسلام)،

وتسعى إلى نشر رسالة الإسلام في الأقاليم التي تخرج عن دار الإسلام المعروفة بـ (دار الحرب).

ومع نمو دور الأمة وتطورها خلال الخلافات الإسلامية المتعاقبة وتبلور مفهوم الحكم ونظام الدولة الإسلامية دعت الحاجة إلى ضرورة تنظيم شؤون علاقاتها بالدول غير الإسلامية المجاورة لها، وذلك أبرز دور المعاهدات والمواثيق، وهو ما جرى تعريفه لاحقًا بـ (دار العهد) أو (دار الصلح).

نقطة الانطلاق في فهم النظرية الشاملة أو المنظور المحدد الذي حكم العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية في عصورها الذهبية، هي حقيقة أن الإسلام -كما سبقت الإشارة- لا يقتصر على كونه مجرد دين أو تنظيم اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي فحسب، وإنما يستند إلى حقيقة أنه منظومة متكاملة تتضمن فيما تتضمنه تنظيمًا دوليًّا قادرًا بما يملكه من نظام متكامل للقيم على تحقيق العدالة والحرية والمساواة للبشرية بأسرها.

إن دعوة متأنية ومتفحصة إلى التراث الإسلامي توضح هذه الحقيقة التي تعدّ أساسًا راسخًا ومتينًا من أسس النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية والتعامل الخارجي، فمن المعروف أنه منذ بداية الدعوة الإسلامية كان مبدأ الاتصال هو المحور الرئيس الذي ارتكزت عليه السياسة الخارجية الإسلامية، ولقد قام هذا المبدأ على تخيير الطرف الآخر إما بقبول الدعوة أو بدفع الجزية أو القتال، بل إن

القتال في تلك اللحظة دون تمكين الطرف الآخر من تقويم الموقف بقبول الدعوة أو بدفع الجزية يصير قتالاً غير مشروع، وذلك يؤدي إلى نتائج خطيرة استقرت في تقاليد الممارسة الإسلامية، منها عدم جواز أخذ العدو على غرة، ومنها حق العدو إذا هوجم على غرة من اعتبار جميع نتائج الهجوم غير مشروعة.

مبدأ التخيير هذا بوصفه محورًا للعملية الاتصالية كان الهدف منه إذن ألا يؤخذ العدو على غرة، وحتى في حالة إصرار العدو على القتال فإننا نجد أن الإسلام يفرض قواعد واضحة ومحددة للتعامل.

هذا يقودنا من ثم إلى أخلاقيات القتال في المنظور الإسلامي، والتراث عامر بالشواهد وحافل بالأدلة ومليء بالحقائق التي تبرز ذلك وتؤكده (تضمنت الدراسة تفصيلات كثيرة في هذا الشأن).

أكثر من ذلك، فإن هذه الأخلاقيات تظل سائدة وملزمة للمسلم حتى إذا تجاوزها الطرف الآخر، وخرج عنها، بعبارة أخرى لا تستند قواعد السلوك على ما يسمى المعاملة بالمثل، بل إن هناك قواعد وأخلاقيات تقيد المسلم أيًّا كان موقف الطرف الآخر، واقع الأمر أن المحور الحقيقي لجميع هذه المبادئ هو ما يتميز به الإسلام من اشتماله على نظام متكامل للقيم، وهو الأمر الذي تفتقده كثير من الشرائع والتقاليد الأخرى التي تأبى في حالة القتال إلا الخروج على جميع قيم التعامل(٥٤).

والأمر لا يقف عند هذا الحد، بل يتعداه إلى أبعاد وجوانب أخرى لا تقل أهمية، فمن المعروف أن جميع النماذج التي عرفتها الإنسانية حتى اليوم تجعل منطلقها التميز بين جوهر التعامل الداخلي وطبيعة التعامل الخارجي.

تقوم التقاليد الحديثة -على سبيل المثال- على أساس أن السياسة الداخلية يجب أن تنبع من مفاهيم الحرص على المواطن وتأمين حريته وحقوقه الإنسانية وكرامته، ولكن السياسة الخارجية في منظورها لا تستند إلا على محور واحد هو محور المصالح، ولا تتحدث سوى لغة واحدة، وهي لغة القوة، فمن حق الدولة في تعاملها الخارجي أن تتغافل، وتتعامى عن جميع القيم التقليدية التي تحرص على التمسك بها، وتحافظ على بقائها في تعاملها الداخلي؛ أي إن من حقها أن تكذب، وأن تخدع، وأن تعتدي، وأن تنتهك حقوق الإنسان ما دام أن ذلك يخدم مصلحتها القومية، في حين أن الحضارة الإسلامية ترفض ذلك بشدة، وتجعل القيم واحدة في التعامل مع الإنسان، مسلمًا كان أم غير مسلم، بالشكل الذي ينسجم مع تعاليمها، ويتفق مع أخلاقياتها، وتأبى إلا أن تجعل قواعد التعامل الخارجي تخضع لنفس الأسس والقواعد التي يقوم عليها التعامل الداخلي، محور ذلك وأساسه هو نظام إسلامي متكامل للقيم يستند على مبادئ الكرامة والحرية واحترام حقوق الإنسان والمساواة والعدالة.

هذا ما كان من شأن النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية والتعامل الخارجي في عصورها الذهبية، ولكن كان من الواضح أن منطق التاريخ وتفاعلات الأحداث العالمية، وما حل بالعالم الإسلامي من كوارث ومحن، وما أصاب الدولة الإسلامية من تفكك وتصدع، كل ذلك كان لا بد أن يؤدي إلى اضمحلال تلك النظرية وانعدام تأثيرها في السياسات الخارجية للدول الإسلامية، فلقد توالت العصور والأزمنة حتى آلت الأمة بعد انهيار آخر الخلافات الإسلامية (الإمبراطورية العثمانية) إلى عصر الاستعمار الغربي الذي جَرَّدَهَا -كما سبقت الإشارة- من كثير من مخزونها الفقهي في مجال العلاقات الدولية، وأبدل به الكثير من المفاهيم الغربية، وبخاصة فيما يتعلق بتنظيم الشؤون الخارجية لمجموعة الدول الإسلامية التي حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الأولى، وتم ربطها بالأنظمة الدولية الحديثة، ثم وصل الحال بعد ذلك ببعض تلك الدول الإسلامية إلى قيامها بإدراج تلك المفاهيم في إطار أنظمتها القانونية والدستورية التي وضعت في غضون تلك المرحلة.

المعضلة في هذا الأمر، هي أنه في ظل نشأة نظام متكامل للقانون الدولي الحديث ودخول جميع الدول ذات السيادة أعضاء في المنظمات الدولية ذات المعايير القانونية الغربية، وفي إطار نمو دور هذه التنظيمات الدولية وتأثيرها في علاقات الدول بعضها ببعض، بدأ العالم الإسلامي يشكو من خلل في انسجام بعض تلك التنظيمات، وما يصدر عنها من مواثيق وإعلانات وأنظمة أساسية واتفاقيات

ومعاهدات ودساتير مع تعاليم الدين وتقاليد المجتمع الإسلامي الأصيلة، وذلك أوقع الفكر السياسي الإسلامي في مأزق حرج.

فمن جانب، تعيش معظم الكيانات السياسية في العالم الإسلامي عمليًّا وواقعيًّا مرحلة تخلف ملحوظ سواءً على الصعيد العلمي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الفكري، ما يجعلها غير مؤهلة وغير قادرة على المشاركة بفاعلية في التطورات الدولية الراهنة بشكل ينسجم مع حقيقة قدراتها البشرية وحجم إمكاناتها الاقتصادية وواقع مزاياها الإستراتيجية، بيد أنها من جانب آخر وعلى الرغم من معاناتها هذه، مؤهلة -تأسيسًا على قيم الإسلام ومبادئه العالمية، واستنادًا إلى مخزون فقهي وفكري ثري وحيوي- للإسهام بقوة في تحقيق ما تنشده البشرية من عدالة ومساواة وكرامة وحرية، وتجنيبها الكثير من الأخطار والمآسي والأهوال التي لم تتمكن التجارب والنظريات والتنظيمات الدولية السابقة والقائمة من تفاديها.

هناك أيضًا وجه آخر للمأزق الذي بات الفكر السياسي الإسلامي يعانيه، فلقد وجد المفكرون المسلمون من فقهاء وعلماء سياسيين وعلماء علاقات دولية أنفسهم أمام تحدٍّ جديد: فَهُمْ بحكم انتمائهم الديني متأثرون بالموروث الإسلامي المتمثل في عناصر النظرية الإسلامية التقليدية للعلاقات الدولية، ولكنهم في الوقت نفسه وبحكم معايشتهم للأوضاع المعاصرة في العالم متأثرون أيضًا بالواقع الدولي الذي يواكبونه، والذي يرون بأم أعينهم أنه يسير بقوة في

اتجاه مناقض للمصالح العليا للعالم الإسلامي، وبشكل مغاير تمامًا للواقع الذي كان سائدًا خلال حقبة العصر الذهبي الذي تبلورت فيه النظرية الإسلامية التقليدية للعلاقات الدولية.

وفي اعتقادي أن هذا المأزق الذي وجد المفكرون السياسيون أنفسهم في مواجهته هو الذي أدى إلى الاستقطاب المعاصر والحاد للفكر السياسي الإسلامي بين تيار يدعو إلى التمسك بالموروث الإسلامي دون الاهتمام أو الأخذ في الاعتبار بالواقع الذي آلت إليه توازنات القوى الدولية، وتيار آخر يدعو إلى التخلي عن ذلك الموروث الإسلامي، خاصة أنه ليس من القضايا التي ورد بشأنها نص صريح وواضح من القرآن الكريم أو السنة النبوية، ومن ثم فهو يدعو إلى الأخذ بالاعتبار توازنات القوى الدولية وحدها في تصوره للعلاقات الدولية.

على أنه يبدو واضحًا أن الساحة الفكرية الإسلامية خلت، أو كادت تخلو، من وجود تيار وسطي توفيقي يمثل الخيار الأصعب والأدق الذي يتمثل في الدعوة إلى إعادة بناء الموروث الإسلامي في هذا الشأن بشكل ينسجم ويتلاءم مع ما آلت إليه توازنات القوى الدولية المعاصرة.

هناك وسيلتان للخروج من هذا المأزق في جانبيه الأول والثاني اللذين أشرت إليهما، تتمثلان في:

أولاً: إعادة النظر في عناصر النظرية الإسلامية التقليدية للعلاقات الدولية (دار الإسلام ودار الحرب) والسعي نحو طرح نظرية جديدة بشكل ينسجم ويتلاءم مع الموروث الإسلامي من جهة ومع مستجدات العصر والأوضاع الدولية المعاصرة من جهة أخرى.

كنت على يقين بأن تطبيق هذه الوسيلة يحتاج إلى جهود جبارة، ويتطلب القدرة على الجمع بين التعمق في الدراسات الإسلامية والإحاطة والإلمام بدقائق النظام الدولي المعاصر وأدوات البحث الحديثة المستعملة في دراسته وتحليله، وكنت على قناعة تامة بأن نظرية العلاقات الدولية في الإسلام في حاجة إلى إصلاح عميق، وفي حاجة إلى مفكر يملك الشجاعة والجرأة ليدرس هذه النظرية بروح عصرية حديثة تأخذ في الحسبان المتغيرات الجديدة التي طرأت على العالم وموقف الإسلام منها، كانت معظم الدراسات التي اطلعت عليها والخاصة بنظرية الإسلام في العلاقات الدولية -مع استثناءات طفيفة جدًّا- تتميز بالجمود والتشبث بنظرية (دار الإسلام ودار الحرب) بالأسلوب نفسه أو المفهوم التقليدي القديم الذي طُرِحَتْ به تلك النظرية في مرحلة تاريخية ربما كانت مناسبة ومتفقة مع التطور التاريخي للعلاقات الدولية الإسلامية في وقتها، وإن كان هذا بالضرورة لا يعني أنها تتفق، وتتناسب مع الظروف الدولية التي عاصرها الإسلام بعد طرح تلك النظرية بقرون عدة.

لا أستطيع أن أدعي البتة أنني تمكنت من تحقيق هذا الهدف، ولكنني توصلت إلى فرضية مؤداها أننا إذا أردنا أن نضع النظرية الإسلامية التقليدية للعلاقات الدولية في قالب حديث باستعمال المصطلحات الحديثة في علم العلاقات الدولية، وذلك بهدف تقريب الفهم إلى الأذهان، فإننا يمكن أن نقول: إن هناك ثلاث مراحل مرت بها تلك النظرية:

المرحلة الأولى، وهي التي تمثل الأصل في التصور الإسلامي التقليدي للعلاقات الدولية حيث نجد أنه ينطبق عليها ما يمكن أن نسميه في المصطلحات الحديثة النظام أحادي القطبية (Unipolar)، ذلك أن حقيقة الإسلام من حيث هو ديانة ودعوة عالمية موجهة للبشرية جمعاء جاء ليؤكد هذا التصور، وخاصة خلال الفترة الذهبية للفتوحات الإسلامية.

المرحلة الثانية جاءت بعد توقف الفتوحات الإسلامية وبداية انحسار الدولة الإسلامية، حيث تحول النظام الإسلامي إلى ما يمكن أن نسميه نظام ثنائي القطبية (Bipolar)، وذلك أنه بسبب هذا الوضع المستجد على الدولة الإسلامية فقد انشطر الكون لدى الفقيه المسلم إلى عالمين: (دار الإسلام) و(دار الحرب). وانطلاقًا من هذا التقسيم اعتبرت (دار الإسلام) بمثابة شخص العلاقات الدولية الشرعي الوحيد، غير أن ما خرج عن هذه الدار لم يكن في مقدور الفقيه المسلم نفي وجوده، وهو ما أدى من ثم إلى وجود نوع

من التعامل بين كلتا الدارين، وإن اعتبر بعض الفقهاء هذا التعامل مؤقتًا.

على هذا الأساس، فإن (دار الحرب) بالنسبة إلى الفقهاء المسلمين الأوائل هي التي كانت تشمل جميع الأقاليم المتعذر تطبيق أحكام الإسلام الدينية والسياسية فيها لوجودها خارج نطاق السيادة الإسلامية. أما (دار الإسلام) فهي التي كانت تشمل ذلك القسم من الأراضي الخاضع للحكم الإسلامي الذي يسكنه مسلمون بالولادة وبالاعتناق وأهل الكتاب أو الذميون الذين بقوا على ديانتهم، ورضوا بدفع الجزية.

في إطار هذا التقسيم ثنائي القطبية وفي إطار المرحلة الثانية نفسها، ظهر تقسيم آخر تبناه الإمام الشافعي وأتباعه، وهو عبارة عن نظام ثلاثي القطبية (Tripolar) وذلك بإضافة دار ثالثة هي (دار العهد) أو (دار الصلح).

المرحلة الثالثة، وهي التي شهدت تفتت (دار الإسلام) إلى كيانات مستقلة ذات سيادة، وذلك أدى إلى تحولها إلى ما يمكن أن نسميه في المصطلحات الحديثة نظام متعدد الأقطاب (Multipolar).

إذن شهدت الدولة الإسلامية، كما شهدت النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية في خلال تطورها التاريخي ثلاث مراحل انتقلت

فيها من نظام أحادي القطبية (Unipolar) إلى نظام ثنائي القطبية (Bipolar)، ومن ثم إلى نظام متعدد القطبية (Multipolar).

النقطة الجديرة بالملاحظة هي أن العالم في الوقت الحاضر تجمعه منظمة دولية واحدة قد التزم جميع أعضائها بميثاقها وقوانينها، وحكم الإسلام في هذا، كما يقول الشيخ محمد أبوزهرة، هو أنه يجب الوفاء بكل العهود والالتزامات التي تلتزم بها الدولة الإسلامية عملاً بقانون الوفاء بالعهد الذي قرره القرآن الكريم، وعلى ذلك لا تعدّ ديار غير المسلمين التي تنتمي إلى هذه المنظمة الدولية دار حرب ابتداءً بل تعدّ دار عهد.

يقول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠] فهذه التحولات في التطور التاريخي للدولة الإسلامية هي سنّة الحياة، ونحن شهدنا، ونشهد كيف أن المجتمع الدولي القديم والحديث والمعاصر انتقل في مراحل تاريخية مشابهة إلى أن وصل بعد مرحلة الثنائية القطبية والحرب الباردة إلى المرحلة الراهنة التي تدل المؤشرات على أنها اتجهت نحو نظام أحادي القطبية، فهل بإمكاننا إذا استطعنا تطبيق تطورات التنظيمات الدولية المعاصرة إثارة التساؤل عما إذا كان بالإمكان استمرار بقاء النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية في مرحلة النظام متعدد القطبية (Multipolar) أم أن بإمكانها إذا توافرت ظروف دولية ملائمة العودة إلى النظام

الذي يمثل الأصل في التصور الإسلامي التقليدي للعلاقات الدولية، وهو الذي ينطبق عليه النظام الأحادي القطبية (Unipolar)؟

ثانيًا: أما الوسيلة الثانية للخروج من المأزق الذي أشرت إليه فهي تتمثل في المبادرة إلى وضع نظام لقانون دولي إسلامي يأخذ في الاعتبار القواعد والأسس الثابتة للإسلام في منظوره للعلاقات الدولية والتعامل الخارجي، وذلك ضمن إطار النظام القانوني الدولي القائم.

لا يعني ذلك بطبيعة الحال أن يكون هذا النظام المقترح بديلًا مناقضًا للقانون الدولي المعاصر، ولكن المقصود هو أن يشكل إضافة نوعية وثرية لهذا القانون.

السبيل الأمثل لوضع مثل هذا النظام يتم بالعودة إلى استحضار المعايير والمبادئ والقواعد والنظم الإسلامية العريقة بعد تحديثها وتطويرها، وذلك لاستخدامها في تسيير العلاقات الدولية مثل قوانين الحرب، ومعاملة الأسرى، واتفاقات السلام، والمواثيق والعهود التي تحكم أوضاع الأقليات، وحقوق الإنسان في الإسلام، والعرف الدبلوماسي، وحماية الرسل، ومبادئ التحكيم، وتنظيم العلاقات بين الدول، والتوسط لحل الخلافات، وأنظمة التعامل الاقتصادي الإسلامي (المنبثقة من فقه المعاملات) وهذه الأمثلة هي غيض من فيض.

إن ما يعاب على الفكر السياسي الإسلامي أن ذلك المخزون الهائل من الفقه الدولي الإسلامي لم يلقَ حتى اليوم ما هو جدير به من التقنين والتنسيق والمقارنة والمراجعة والإحياء، ولذلك فإن مثل هذه المبادرة هي أمر ضروري لاستمرار التوازن بين الحكومات الإسلامية المعاصرة ومجتمعاتها الداخلية التي يمارس الإسلام فيها تأثيرات جذرية في جميع المستويات، وانعكاس ذلك على علاقاتها الخارجية، سواءً على المستوى الإقليمي أو الدولي.

الدعوة إلى وضع مثل هذا القانون الدولي الإسلامي لا تأتي في الواقع من فراغ، فمن المُسلَّم به أن قواعد القانون الدولي الحديث لا ترجع في قدمها التاريخي إلى أكثر من بضع مئات من السنين لا تتجاوز أربعة قرون على الأكثر، أو ربما قَلَّتْ عن ذلك، والأهم من هذا أن كثيرًا من الدراسات التاريخية المنصفة والموضوعية أثبتت بما لا يدع مجالاً للريبة أن العالم قبل النهضة الأوروبية وقبل ظهور القانون الدولي الحديث -وخلافًا لما هو شائع في بعض الدراسات- لم يكن قفرًا من العلاقات الدولية الإيجابية، ولم يكن خلوًّا من القواعد والأعراف والنظم التي كانت تحكم التعامل الخارجي في العلاقات بين الدول، ولعل الفقه الدولي الإسلامي كان من أبرز المصادر وأهمها في هذا الشأن، ولكن من المؤسف أن فقهاء القانون الدولي الحديث الأوائل قد تولّد لديهم موقف انغلاقي كانوا ينظرون به ومن خلاله إلى غير الدول الأوروبية، وخاصة بلاد المسلمين، بأنها ليست أو لم تكن في عداد الدول المتمدنة، فلم يهتموا بما جاءت به أحكام الشريعة

الإسلامية من قضايا وقواعد لتنظيم وترتيب علاقات المسلمين بغيرهم، ولم يعترفوا بالمنهج الذي وضعه التشريع الإسلامي على هدي من القرآن الكريم والسنة النبوية في القانون الدولي، والذي كان له تأثير ملحوظ فيما أصبح عليه القانون الدولي العام فيما بعد، وربما يكفي للتدليل على ذلك أن كتاب (السير الكبير) و(السير الصغير) لمحمد بن الحسن الشيباني المتوفى عام ١٨٩هـ - ٨٠٤م وهو من طلائع الكتب التي حددت ملامح القانون الدولي الإسلامي، هو أسبق بما يقارب ثمانية قرون من كتاب (قانون الحرب والسلام) للفقيه الهولندي جروسيوس المتوفى عام ١٦٤٥م الذي يُعَدّ بمثابة رائد القانون الدولي الحديث(٥٥).

ولعل تجديد الدعوة إلى وضع كيان متكامل لقانون دولي إسلامي والاتفاق على تحديد المعايير الإسلامية الثابتة التي يمكن الأخذ بها في بناء مثل هذا الكيان يمكن أن تشكل قاعدة لأي نظام للعلاقات الدولية يربط مجموعة الدول الإسلامية بالنظام العالمي المتطور، ويواكب عجلة الزمن والمعطيات المتولدة عن الأوضاع والترتيبات الدولية الجديدة التي بدأت ملامحها تبدو في الأفق.

مثل هذه الدعوة ليست في الواقع عملاً غير مسبوق، فحينما تبيّن للدول الإسلامية في وقت من الأوقات أن الفكر الإسلامي لديه ما يقوله في مجال حقوق الإنسان، وبخاصة أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م، وما أعقبه

من إعلانات ومواثيق واتفاقيات دولية لم يأتِ منسجمًا في جميع مواده وبنوده ومتوافقًا تمام التوافق مع ذلك الفكر. نجدها أقدمت على تبني وإصدار وثيقة حقوق الإنسان في الإسلام في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، التي أصبحت فيما بعد مرجعًا أساسيًّا للدول الإسلامية في كل ما له صلة بموضوع حقوق الإنسان.

سبق أن أشرت في بداية هذا الإيجاز إلى أن استجابة المسلمين للتحديات الخارجية التي تواجههم في العصر الحديث تتوقف على إمكانية إعادة الحيوية والفعالية إلى البعد الرابع في المنظومة الإسلامية بمعنى قيام الإسلام بدور مؤثر وفعال بوصفه قوة دولية، حيث ذكرت في هذا الشأن أن تحقيق ذلك يتوقف على بناء فكر إسلامي يعمل على التوصل إلى ثلاثة أهداف أو عناصر: موقف موحد في معالجة حالات التخلف، ومنظور موضوعي للرؤية الإسلامية للعلاقات الدولية، ومحدد مشترك لبعض القضايا التي تواجه المسلمين في العصر الحديث، وقد تحدثت عن الجانب الخاص بإمكانية التوصل إلى منظور موضوعي للرؤية الإسلامية للعلاقات الدولية.

أما بالنسبة إلى العنصر الثالث والخاص بإمكانية التوصل إلى محدد مشترك للقضايا الأساسية التي تواجه المسلمين في العصر الحديث، فقد تبين لي من خلال متابعتي ودراساتي لهذا الجانب أن هناك انقسامًا واضحًا واختلافًا بينًا بين المسلمين على بعض القضايا

الأساسية التي واجهتهم إثر انهيار مؤسسة الخلافة وتشرذم العالم الإسلامي إلى دول عدة تتفاوت في تطبيقها للشريعة الإسلامية وفي التزامها بالدعوة الإسلامية وبالدور العالمي للإسلام، وفي طليعتها قضايا العلمانية والقومية والتغريب (معادلة الإسلام والغرب) والعولمة، هذا الانقسام والاختلاف يمثل أحد العوامل التي تقف حجر عثرة أمام إمكانية قيام الإسلام بدور مؤثر وفعال بوصفه قوة دولية. وعليه، فإن قدرة المسلمين على إعادة الحيوية والفعالية إلى البعد الدولي في المنظومة الإسلامية يتوقف على:

- تطويق مشكلة العلمانية والحد من تأثيراتها السلبية في تفعيل البعد الرابع في المنظومة الإسلامية.
- احتواء وتجاوز التعارض بين المفهوم القومي في التقاليد الحديثة ومفهوم الأمة في التقاليد الإسلامية.
- تحديد موقف الفكر السياسي الإسلامي من التغيرات والتحولات التي بدأت تطرأ على المجتمع الدولي المعاصر تحت تأثير التطور المذهل في عالم التقنية والاتصالات وظهور مفاهيم جديدة بدأت تغزو العالم، وتثير زوابع جدلية وعواصف فكرية مثل مفاهيم العولمة والاعتماد المتبادل والقرية الكونية ونهاية التاريخ وصراع الحضارات وما إلى ذلك.

◄ الاتفاق على موقف موحد لماهية وطبيعة العلاقة بين الإسلام والغرب، ونظرًا لأهمية هذه القضايا، فلقد أفردت لكل قضية منها في الدراسة فصلًا مستقلًّا أوضحت فيه أبعاد القضية وتأثيراتها وكيفية تعامل الفكر السياسي الإسلامي المعاصر معها، ولذلك فإنني أكتفي هنا بالقول: إنه مهما تعاظمت أهمية قضايا العلمانية والقومية والعولمة التي واجهت المسلمين منذ انهيار مؤسسة الخلافة وتفتت العالم الإسلامي إلى الوقت الحاضر، والتي أسهمت -مع غيرها من القضايا الداخلية- في الوقوف حجر عثرة أمام إمكانية قيام الإسلام بدور مؤثر وفعال بوصفه قوة دولية... إلا أن هذه القضايا تظل في التحليل النهائي فروعًا أو روافد لقضية أساسية ومحورية مَثَّلَتْ، ولا تزال تمثل، أحد التحديات الرئيسة التي واجهت المسلمين، وأعاقت قدراتهم، ليس على إعادة الحيوية والفعالية إلى البعد الدولي للمنظومة الإسلامية فحسب، بل وإلى التأثير في الأبعاد الثلاثة الأخرى في المنظومة، ألا وهي قضية العلاقة بين الإسلام والغرب.

يترتب على ذلك أنه لكي يتمكن المسلمون من (تفعيل) البعد الدولي في المنظومة الإسلامية وإعادة الحيوية إليه، فلا بد لهم من أن يتبنوا رؤية موحدة وجماعية لماهية وطبيعة العلاقة بين الإسلام والغرب، ومنظورًا مشتركًا للطريقة أو الأسلوب الذي يجب أن يتعاملوا به مع ما يمثله الغرب بأدواته الحضارية والثقافية وبإمكاناته الاقتصادية والعسكرية من تحديات.

لقد انشغل الفكر الإسلامي بهذه القضية ردحًا طويلًا من الزمن، وأشبعها المفكرون بحثًا وتحليلًا، على أن المتتبع لهذا الانشغال لا بد أن تتجلى أمامه بكل وضوح ثلاثة تيارات تكاد تنحصر في إطارها أسس الموقف الإسلامي إزاء هذه القضية، فهناك تيار يقف من الغرب موقف العداوة والرفض، وتيار ثانٍ يدعو إلى التفاعل والتأقلم مع الغرب، وتيار ثالث يؤمن بأن عملية التفاعل والتكيف لا بد أن تكون نابعة من تطور مزدوج؛ بمعنى أنه في الوقت الذي لا بد فيه للعالم الإسلامي أن يتكيف مع العالم الغربي فإن العالم الغربي بدوره لا بد أن يتأقلم مع نظام القيم الإسلامية.

هناك بعض الحقائق التي لا بد من التسليم بها ونحن نواجه هذه القضية بالغة الأهمية، وفي مقدمتها أنه لا بد لنا من الاعتراف بأنه لا يوجد هناك عالم غربي واحد موحد تمثله كتلة صلبة متكاملة، وإنه لا يوجد هناك عالم إسلامي واحد موحد تمثله كتلة صلبة متكاملة، فالواقع يدل على أن هناك غربًا سياسيًّا استعماريًّا سواءً بالمفهوم القديم أو الحديث، وغربًا ثقافيًّا وغربًا تقنيًّا ماديًّا، وإن هناك غربًا عنصريًّا متعصبًا وغربًا حقوقيًّا إنسانيًّا متفهمًا، وغربًا معتدلًا وغربًا متطرفًا.

هذا التنوع والتمييز الضروري إزاء أي غرب نقصده حينما نتحدث عن العالم الغربي يماثل في ضرورته ما تتواصل مطالبة الغرب به من أهمية التفريق بين إسلام المتطرفين الغلاة والمتعصبين، وإسلام

الاعتدال والانفتاح والتسامح الذي تنضوي تحت لوائه الكتلة البشرية الغالبة في العالم الإسلامي.

يُؤسَّس على هذه الحقيقة، ويترتب عليها أنه كما أن نعت كل المسلمين بوصف الإرهاب لا يقتصر على كونه أمرًا غير واقعي، بل يتعداه إلى كونه أمرًا مرفوضًا، كذلك فإن نعت كل الغرب بوصف العدو والمستعمر المادي هو أيضًا أمر غير واقعي بل إنه مرفوض، وإذا اعتبرنا أن مشكلتنا الكبرى بوصفنا مسلمين كانت منذ قرنين من الزمن مع الغرب الاستعماري، فإن ذلك يجب ألا ينسحب على بقية صور الغرب بالمقدار نفسه والشدة من العداوة والنقمة.

الخطاب الإسلامي الفكري والإعلامي مطالب إذن أن يتأنى في إطلاق الأوصاف الاستعدائية والارتجالية، كذلك إذا كانت مشكلة الغرب الكبرى هي تأثره ببعض الصور النمطية السائدة عن مراحل تاريخية مضت وانقضت، فإن ذلك يجب ألا ينسحب على بقية صور الإسلام بنفس المقدار والشدة من الكراهية والبغضاء، وعلى الخطاب الغربي الفكري والإعلامي أن يتأنى في إطلاق الأوصاف الإرهابية والنعوت المتطرفة التي ترفض الآخر، أو تتعامل معه بدونية واضحة، وتؤكد على مبدأ أن (الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا).

من الواضح أن كلًّا من هذين الخطابين الخاطئين ليسا سوى ترسيخ وتأكيد خطير لمقولات صراع الحضارات التي يجب أن يتصدى لها الجانبان الإسلامي والغربي بنفس القوة والشدة، ولا بد

من الاعتراف أنه كما أن (دار الإسلام) مقسمة الآن وموزعة على ما يزيد على خمسين دولة قُطْرِيَّة يختلف بعضها عن بعضها الآخر في التوجهات وفي المواقف وفي السياسات، بل وفي الأنظمة السياسية والاجتماعية، فإن (دار الغرب) إذا صح لنا أن نسميها كذلك هي أيضًا مقسمة إلى عشرات الدول والهيئات والمؤسسات والشركات المعولمة التي تتنافس مصالحها أكثر مما تتوافق.

حينما نتحدث إذن عن الإسلام والغرب وما يجب أن تكون عليه العلاقات بينهما، فنحن نتحدث في واقع الأمر عن معادلة قوامها قطبان، ولكي يكون هذان القطبان في حالة تجاذب لا في حالة تنافر فإن هناك مسؤوليات محددة تقع على عاتق كلٍّ منهما:

- مسؤولية القطب الغربي من المعادلة هي أن يطرح جانبًا نظريات الصراع والعداء ومقولات التحكم والاستعلاء وإلغاء الآخر، وأن يواكب تبشيره بمقدم العالم الجديد أو القرية الكونية الجديدة أو النظام العالمي الجديد بالدعوة إلى التفاهم والتعاون والحوار والتكامل حتى ينسجم مع نفسه، ويتواءم مع دعاواه وأفكاره.

- أما مسؤولية القطب الإسلامي من المعادلة فهي أنه إذا كان يؤمن بحق بعظمة الدين الإسلامي فلا ينبغي له أن يقع في المصيدة التي نصبتها الجهات التي تعمل على تشويه صورة الإسلام في المجتمع الدولي وإظهاره بأنه عقيدة قتالية وسيلتها العنف والإكراه وأداتها التدمير والتخريب، بل إنه يجب عليه أن يسمو

بدينه وعقيدته إلى الآفاق الأرحب والعوالم الأوسع التي يقوم عليها هذا الدين وهذه العقيدة، والتي قوامها التسامح والتواصل، ومنطلقها التعمير والبناء، وجوهرها البذل والعطاء، وأن يركز على الجوانب الإيجابية والأدوار البناءة التي يستطيع أن يقوم بها لما فيه نفع البشرية وخير الإنسانية.

إذا استطاع قطبا معادلة الإسلام والغرب أن يقوما بذلك، ينتفي حينذاك القول: إنه معادلة صعبة، ويمكن أن يحل التجاذب محل التنافر، وأن تتعايش السيادات والحضارات والثقافات بما يحقق المصالح المشروعة المشتركة لكل منهما.

دعني أيها القارئ الكريم، في نهاية المطاف أعترف لك بأنني أعلم وأقدِّر أن الوصفة التي طرحتها في الدراسة أو النظرية التي عرضتها ليست سهلة التطبيق ولا يسيرة التنفيذ، ولكنني لا أتكلم هنا عن حالة تخص دولة بعينها، أو حتى عن مشكلة قُطْرِيَّة أو دولية، وإنما أتحدث عن واقع حضاري ومعضلة تاريخية بدأت، ونمت، وترسخت منذ عشرات السنين.

أقول ذلك مع علمي أننا بوصفنا مسلمين نعيش واقعًا دوليًّا وحضاريًّا أقل ما يوصف به أنه صعب، وذلك لتبرير ما قد يبدو من طوباوية في النظرية التي قدمتها، ومن مثالية الحلول التي طرحتها، ولكن المهم في التعرض لمثل هذه القضايا المصيرية والحضارية وطرح مثل هذه الحلول لها هو الاقتناع بسلامة الفكرة وصحة المبدأ

ودقة التشخيص، وكان هذا هو أقصى ما طَمَحَتْ إليه الدراسة التي قمت بها لهذا الموضوع، وأما ما دون ذلك، فإنني أكتفي بأن أُذكِّرَ أنه في أثناء الحرب العالمية الأولى ووسط اليأس والدمار والتشاؤم جَرَأَ بعض الحالمين على التفكير في المخارج والحلول، فكانت عصبة الأمم، وبعد ذلك بسنوات وفي خضم حرب عالمية أخرى أكثر بشاعة وأشد فتكًا وتدميرًا جَرَأَ آخرون على التفكير في حلم جديد، فكانت منظمة الأمم المتحدة.

ومن هذا المنطلق وهذه الروحية، فإنني أجرؤ على أن نحلم بهذه الحلول، فلعل العدوى تنتقل إلينا، ونرى أحلامنا تتحول إلى حقيقة ومثاليتنا تترجم إلى واقع.

ثانيًا: الوضع الراهن للعلاقات الدولية والأسس والقواعد التي يقوم عليها التنظيم الدولي المعاصر:

تضافرت عوامل عدة لتجعل من هذا الموضوع مثار اهتمامي وموضع عنايتي، منها أن استتباب الأمن والسلام في العالم وإبعاده عن أخطار الحروب والصراعات الدولية والإقليمية هو بلا ريب الشغل الشاغل والهاجس الرئيس لكل من قدر له أن يكون منتميًا لحقل العلاقات الدولية سواءً بصفته طالبًا أو أستاذًا أو حتى مراقبًا ومتابعًا لكل شؤون هذا الحقل وشجونه.

وتحقيق هذا الهدف وتلمس الوسائل والسبل المؤدية إليه، أو على أقل تقدير معالجة الأسباب التي تدفع إلى الحروب، وتقود إلى الصراعات الإقليمية والدولية يتطلب معرفة تامة واستيعابًا كاملًا لعوامل وجوانب ومحاور عدة يأتي من بينها تحليل الوضع الراهن للعلاقات الدولية، والإحاطة الدقيقة بالأسس والقواعد التي يقوم عليها التنظيم أو الهيكل الدولي المعاصر، وباعتباري طالبًا من طلاب علم العلاقات الدولية، ودارسًا ومتخصصًا في هذا الحقل من حقول المعرفة منذ المرحلة الجامعية وحتى مرحلة الدكتوراه، فلقد كان من الطبيعي أن يحظى هذا الموضوع بحيز كبير من تفكيري وقسط وافر من عنايتي.

على أن اهتمامي بهذا الأمر لم يقتصر على الجانب الأكاديمي فحسب، بل تجاوزه إلى كوني دبلوماسيًّا محترفًا أزاول مهنة السياسة منذ ما ينوف على خمسة وأربعين عامًا، وذلك يجعل من المسلم به أن أهتم وأُعْنَى بتوجهات السياسة الخارجية لبلادي، وأن أستقصي، وأتابع مسيرتها وتعاملاتها في المحيط الدولي الراهن، ولا يمكن أن يتسنى لي ذلك ما لم أتمكن من فهم وتحليل واستيعاب الوضع الدولي بكل ما يحيط به من تعقيدات، ويشهده من تطورات، ويطرأ عليه من مستجدات.

كانت طبيعة عملي تفرض عَليَّ، وتستلزم مني أن أحيط بكل شاردة وواردة بالنسبة إلى التطورات التي تشهدها الساحة الدولية للحاجة

الماسة لذلك، سواءً فيما يتعلق بكتابة ما قد يتطلبه الأمر من تقارير وتحليلات أو للرجوع إليها في المحادثات التي أجريها مع نظرائي من مسؤولين ودبلوماسيين أجانب، أو في إطار المؤتمرات الدولية التي أشارك فيها في المناسبات المختلفة، بيد أن خلفيتي الأكاديمية وشغفي بالاطلاع وإجراء البحوث والدراسات دفعني قبل سنوات عدة وخارج إطار واجباتي الرسمية إلى الإقدام على إعداد دراسة تحليلية للوضع الدولي الراهن يغلب عليها الطابع الأكاديمي، لم يقدر لها هي الأخرى أن ترى النور، وذلك شجعني على تضمين أهم ما جاء فيها في هذه السيرة لتنضم بذلك إلى شقيقاتها الأخريات من دراسات ومؤلفات شاء حظها العاثر أن تبقى أسيرة الأدراج وحبيسة الملفات، آملاً أن تتاح الفرصة حينما أحال على التقاعد قريبًا، إن شاء الله، أن أتفرغ لتنقيحها وتحديثها وإصدارها في مؤلفات مطبوعة ومنشورة، بمشيئة الله، وعونه وتوفيقه.

تنطلق الدراسة في تحليلها للوضع الراهن للعلاقات الدولية من حقيقة أن الخصائص الأساسية التي يتميز بها المجتمع الدولي تتمثل في كونه يعيش في وضع يصفه علماء العلاقات الدولية بأنه (وضع فوضوي) (A Formal State of Anarchy)[٥٦] بمعنى أنه يفتقد خصائص وسمات المجتمع الداخلي، فلا توجد هناك حكومة عالمية تخضع لها الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، ولا يوجد توزيع للعمل بين الدول التي يضمها المجتمع الدولي يمكن بموجبه تحويل العلاقات الدولية إلى نظام اجتماعي مشابه للأوضاع الداخلية

في الدول. معنى هذا أنه في الوقت الذي يفتقد النظام الدولي فيه الكثير من الوسائل والأدوات التي تساعد على ضبط الأمن والنظام (Order) بين وحداته السياسية (الدول)، فإن النظام الداخلي في دولة من الدول تتوافر فيه مثل هذه الوسائل والأدوات التي تمكنه من ثم من تأمين الاستقرار والأمن بين وحداته السياسية (الأفراد). ففي النظام الداخلي هناك حكومة، وهناك قوات للمحافظة على الأمن، وهناك محاكم ذات قرارات ملزمة يتم تطبيقها، في حين أن المنتظم الدولي يفتقد جميع هذه الأدوات والوسائل، وهذا ما أدى بدوره إلى وجود حالة (الفوضى) التي تسود المجتمع الدولي، حيث تسعى كل دولة إلى تحقيق مصالحها القومية بمنأى عن أي ضوابط أو محددات قانونية أو نظامية.

وعلى الرغم من أن هذا المجتمع شهد منذ نشأته وجود قانون دولي ومنظمات دولية تحاول ضبط الأمن والنظام في ربوعه، إلا أنه في ظل الأوضاع التي سادته على مر العصور لم تكن هناك، واقعيًّا وعمليًّا، سوى ثلاث وسائل أو طرق أمكن بموجبها تنظيم مثل هذا الوضع المضطرب والحيلولة دون تحوله إلى فوضى شاملة عارمة تضرب بأطنابها في مختلف مظاهره وسلوكاته وتفاعلاته، هذه الوسائل الثلاث هي: الضبط والتحكم بواسطة توازن القوى، والضبط والتحكم بواسطة الردع النووي، والضبط والتحكم بواسطة التنسيق بين مراكز قوى متعدد[٥٧].

لا يحتاج الأمر سوى إلقاء نظرة سريعة على تاريخ العلاقات الدولية في غضون القرنين الميلاديين الماضيين لنتبين من خلالها أن وسائل التحكم في ضبط النظام الدولي والحيلولة دون انهياره بشكل نهائي انحصرت طيلة هذه الحقبة التاريخية وحتى المرحلة الراهنة التي يشهدها المنتظم الدولي المعاصر في الطرق والوسائل المشار إليها، ولم تخرج عن إطارها.

استطاعت وسيلة التحكم عن طريق توازن القوى -على سبيل المثال- أن تحكم قبضتها على العلاقات الدولية خلال معظم القرن التاسع عشر والقرن العشرين، أقل ما يمكن أن توصف به هذه الوسيلة هي أنها -في أفضل حالاتها- آلية قاصرة عن تحقيق التوازن التلقائي المنشود في علاقات القوة بين الأطراف المتصارعة في النظام، بل إنها -أكثر من ذلك- أدت إلى اندلاع الحربين العالميتين اللتين اكتوى بنيرانهما جيل القرن الماضي، المشكلة أن الدول في ظل هذا الأسلوب أو الوسيلة تجد نفسها غير قادرة على الاستجابة بفعالية لتحديات الدول المعتدية أو ذات النزعة العدوانية التي تهدد سلامة النظام، فعلى الرغم من أن الهدف الأساس من هذا الأسلوب التوازني هو ضبط الصراعات، إلا أنه لم يتمكن من السيطرة بصفة تامة على السياسات العدوانية للدول الرئيسة التي يتكون منها المجتمع أو المنتظم الدولي.

بخلاف ذلك، فإن التحكم عن طريق الردع وهو الأسلوب أو الوسيلة التي تم تطبيقها خلال ما يسمى مرحلة الثنائية القطبية (Bipolarity) وذلك من عام ١٩٤٥م إلى عام ١٩٨٩م استطاعت أن تحقق مردودًا أفضل من سابقتها، وحظيت بنصيب أوفى من النجاح في القدرة على ضبط الصراع في النظام الدولي والتحكم فيه (يلاحظ هنا أن المقصود بالصراع ليس الصراعات المحلية، وإنما الصراع بمفهومه الشامل؛ أي الذي يهدد سلامة النظام وتوازنه).

تَمَيَّزَ تطبيق هذه الوسيلة على النظام الدولي الذي تمخضت عنه الحرب العالمية الثانية بثلاثة مظاهر هي: الردع النووي بوصفه أداة نهائية لتنظيم العلاقات بين الشرق والغرب، وتغلب العامل السياسي والإستراتيجي على الضرورات الاقتصادية، وخضوع الصراعات الدائرة في الأطراف لصراعات المركز. كانت قدرة هذه الوسيلة على تحقيق الاستقرار النسبي في النظام تعود إلى وجود ترابط نسبي بين الجوانب الأيديولوجية والاقتصادية والسياسية، فقد اضطلع الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة بوضوح منذ بداية الحرب الباردة بدور المتبني لرسالة عالمية تتجاوز حدودهما إلى حد كبير، وذلك بادعائهما القدرة على إيجاد حلول شاملة ومترابطة لما كان يسمى (المعضلة العالمية) ومن ثم تسخير جميع القدرات والإمكانات المتاحة لحل تلك المعضلة.

اتخذت هذه الرسالة العالمية صيغة الماركسية باعتبارها الحل النهائي لمشكلات الإنسان، كما كان يؤكد -أو يَدَّعِي- الاتحاد السوفييتي السابق، في حين تبنت الولايات المتحدة صيغة مضادة مفادها أن الرأسمالية التي تقوم على الليبرالية السياسية وحرية السوق هي البلسم السحري والشافي لكل آفات البشرية وعلاتها، غير أن هذه الوسيلة -أي التحكم عن طريق الردع- لم تكن تعدم أيضًا مشكلات كثيرة من أبرزها أنها كانت مُكلفة إلى حد كبير ومليئة بالتوتر والأخطار، فالمعلومات المتوافرة تشير إلى أن الاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة أنفقتا على سباق التسلح ما يقارب خمس مئة بليون دولار في كل عام، وكان لا بد أن يؤدي مثل هذا الإنفاق الضخم إلى الحيلولة دون تمكن الدولتين العظميين من إيجاد الحلول الناجعة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية في داخلهما.

أما الوسيلة التنظيمية الثالثة وهي الضبط والتحكم عن طريق التنسيق بين مراكز قوى متعددة، فمع أنها تُعدّ أفضل وسيلة أو طريقة للمحافظة على الأمن والاستقرار وضبط التوازن في المجتمع الدولي، إلا أن الملاحظ أنه لم يكتب لها الصمود سوى فترات قصيرة ومتقطعة في خلال المئتي سنة الماضية، من الأمثلة على ذلك أن نظام الوفاق الأوروبي The Concert of Europe الذي فرض نفسه على مسرح الأحداث الأوروبية في القرن التاسع عشر استطاع أن يحقق نجاحًا ملحوظًا في المدة من ١٨١٥م إلى ١٨٢٢م وبشكل متقطع بعد ذلك.

أيضًا في أعقاب الموافقة على انضمام فرنسا النابوليونية إلى كلٍّ من بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا، فقد مَهَّدَ الاتفاق والتنسيق بين هذه القوى العظمى الخمس السبيل إلى إشاعة الاستقرار واستتباب الأمن في أوروبا مدة قصيرة.

كذلك، فقد استطاعت عصبة الأمم وبخاصة مجلس العصبة -المماثل لمجلس الأمن في منظمة الأمم المتحدة- بعد الحرب العالمية الأولى ولمدة وجيزة استمرت حتى عام ١٩٢٤م فقط، أن يحقق مردودات لا بأس بها على صعيد الأمن والسلم الدوليين، وإن كانت المعوقات التي واجهتها العصبة منذ البداية وبخاصة بسبب غياب الولايات المتحدة قد حَدَّتْ إلى درجة كبيرة من فعاليتها وقدرتها على الاستمرار في أداء دورها المطلوب.

تنتقل الدراسة بعد ذلك إلى الإشارة إلى أن من الحقائق البارزة في الواقع السياسي المعاصر، هو أن النظام السياسي الدولي الذي أُسِّس بعد الحرب العالمية الثانية والذي ارتبط ارتباطًا وثيقًا بِسمة الثنائية القطبية وبالحرب الباردة قد تلاشى نهائيًّا، وأصبح في ذمة التاريخ، فمما لا شك فيه أن تفكك الاتحاد السوفييتي، وتحرير أوروبا الشرقية، ونهاية الحرب الباردة، والتقارب بين روسيا وأمريكا وحرب الخليج الأولى، كل ذلك أدى إلى انهيار مرحلة الثنائية القطبية بجميع ما رافقها من سمات ومظاهر وخصائص كان أبرزها هو

الردع النووي بوصفه أداة لتنظيم العلاقة بين الشرق والغرب، ومن ثم بوصفه وسيلة لضبط إيقاع المجتمع الدولي وتوازن القوى فيه.

انتهاء نظام الثنائية القطبية هذا نتج عنه من ثم ظهور نظام جديد لوفاق القوى A new concert of power يتميز بتعددية مراكز السلطة والتحكم في المجتمع الدولي مع وجود نوع من التنسيق بينها في القرارات أو السياسات التي تمس هيكل النظام وقواعده وأسسه وتوازنه، وهذا يعني في واقع الأمر عودة خضوع المنتظم الدولي إلى الوسيلة الثالثة التي سبقت الإشارة إليها، وهي التحكم عن طريق التنسيق بين مراكز قوى متعددة، تكمن الخطورة في هذه العودة إلى ما ثبت تاريخيًّا أنه في ظل مثل هذا الأسلوب أو الوسيلة فإن هناك إطارًا زمنيًّا محددًا يمكن في غضونه استمرار التنسيق والتفاهم بين القوى والمراكز الرئيسة في النظام، وهذا الإطار الزمني لا يتجاوز في العادة حدود سنوات معدودة لا تزيد على العقد الواحد من الزمن يعود المنتظم الدولي بعدها إلى وسيلة أو أسلوب جديد من أساليب التوازن أو إلى شكل جديد من أشكال الصراع(٥٨).

فإذا اعتبرنا -تأسيسًا على ذلك- أن البداية الفعلية لتحول النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى تعدد الأقطاب هي عام ١٩٨٩م، يمكن القول إذن: إن مرحلة تعدد الأقطاب قد انتهت، وإن مرحلة جديدة قد بدأت، هي مرحلة أحادية القطب، باعتبار أننا إذا اعتبرنا أن البداية الفعلية لانتهاء نظام الثنائية القطبية وبداية ظهور نظام

جديد يتميز بتعددية مراكز السلطة والتحكم في المجتمع الدولي، كان هو عام ١٩٨٩م، وتأكيدًا للفرضية التاريخية التي أشرنا إليها من أن نظام التعددية هذا لا يتمكن من الصمود إلا مدة زمنية لا تتجاوز العقد الواحد من الزمن، فإننا نجد أن نظام التحكم عن طريق التنسيق بين مراكز القوى المتعددة الذي برز إلى الوجود في أعقاب انهيار الثنائية القطبية لم تكتب له الحياة طويلاً، ولم يُقَدَّرْ له الثبات أو الديمومة، حيث بدأت ملامح وإرهاصات نظام هيمنة القطب الواحد بالظهور والبروز تدريجيًّا إلى أن تأكدت، وثبتت بشكل قاطع في أعقاب الهزة العنيفة التي تعرض لها النظام الدولي والعلاقات الدولية المتمثلة في أحداث (١١) سبتمبر ٢٠٠١م، التي منحت شهادة الميلاد الرسمية لظهور نظام أحادية القطب وسيطرته التامة على النظام الدولي.

أصبحت الولايات المتحدة في ظل هذا الوضع الجديد هي القوة المهيمنة والمسيطرة والمتحكمة في النظام الدولي الراهن، وقد تمت ترجمة ذلك والتعبير عنه عن طريق مؤشرات محددة تمثلت في عدة قرارات وسياسات نفذتها الولايات المتحدة، كان من بينها العمليات العسكرية في أفغانستان التي أدت إلى إطاحة نظام طالبان وفرض السيطرة على ذلك البلد، ومنها احتلال العراق والإطاحة بنظام صدام حسين، ومنها القرار الذي أصدره مجلس الأمن بشأن العراق الذي وفر الغطاء الشرعي الدولي للاحتلال العسكري الأمريكي

للعراق، والذي استطاعت الولايات المتحدة أن تفرضه على الأمم المتحدة، وبصفة خاصة على الدول الأعضاء في مجلس الأمن.

ومع التسليم المطلق بأننا نعيش هذه الأيام مرحلة هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي، إلا أننا نعرف أن حركة التاريخ دائمة ومستمرة، ولا يمكن أن تتوقف، فالنظام الدولي لا يمكن أن يستمر على وتيرة واحدة؛ لأن هذه هي سنة الله في الكون، فما طار طير، وارتفع إلاَّ كما طار وقع، ولعل هذا هو الذي يدفع علماء العلاقات الدولية والمختصين بالدراسات المستقبلية إلى شحذ طاقاتهم الفكرية وأدواتهم الأكاديمية في محاولة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- إلى متى يمكن أن يستمر نظام القطب الواحد الراهن في فرض هيمنته وسيطرته على النظام الدولي والعلاقات الدولية؟

- ما الصورة التي سيكون عليها التوزيع الجديد للقوى في العالم؟

- وما الأسس التي يستند عليها هذا التوزيع؟

- ما القواعد والمرتكزات التي تنطلق منها مراكز القوى في العالم؟

- هل هي عسكرية، أم اقتصادية، أم غير هذا وذاك؟

- ما المبادئ أو القيم التي تقوم عليها العلاقات الدولية في ظل هذه الأوضاع الجديدة؟

تزدحم الساحة الفكرية بالنظريات المتعارضة، وتزخر بالتوقعات المتباينة التي تحاول كل واحدة منها أن تفرض نفسها، وتثبت وجودها، وليست كلها جديرة بالذكر أو قادرة على الصمود للتحليل أو الثبات أمام التمحيص والتدقيق، ولكن بوسعنا انتقاء ثلاث منها يمكن أن تعطينا فكرة على الأقل عن هذا الصخب وتلك التعددية وعدم الاتفاق الذي تشهده الساحة الفكرية في المرحلة الانتقالية الراهنة.

تقوم النظرية الأولى على افتراض مؤداه أن النظام الدولي في شكله الجديد سيستمر في الخضوع للسيطرة من جانب واحد (Unilateral)، أو الهيمنة أحادية القطب (Unipolar)، حيث لا يبدو في الأفق حتى الآن على الأقل أية بوادر أو ملامح لنظام بديل، ويرى معتنقو هذه النظرية باختصار أن انهيار الاتحاد السوفييتي وحرب الخليج آذنًا ببدء عهد ما يمكن تسميته السلام الأمريكي (Paxa–Americana)، وهو عهد سوف يذعن العالم فيه لسيطرة أمريكية مطلقة، ويستندون في ذلك إلى التفوق العسكري الهائل الذي تحظى به الولايات المتحدة والذي لا تنازعها فيه قوة عسكرية أخرى على وجه البسيطة.

واجهت هذه النظرية نقدًا ومعارضة من علماء ومفكرين آخرين تتلخص في أن الفرضية القائلة: إن انهيار الاتحاد السوفييتي قد أزاح عن مركز الأحداث إحدى الدولتين العظميين هي فرضية صحيحة لا غبار عليها، بل هي حقيقة ماثلة للعيان، ولكن التأسيس على ذلك بمقولة السيطرة المطلقة للولايات المتحدة ليس بالضرورة أن يكون هو

المحصلة الطبيعية لتلك الفرضية الصحيحة، ومرد ذلك إلى أسباب عدة منها:

- إن القول بسيطرة الولايات المتحدة وهيمنتها على المنتظم الدولي يستند على بعض الأطر النظرية والمفاهيم القديمة التي تحسب معايير قوة الدولة بالمؤشرات الإحصائية التقليدية -أي على أساس القوة العسكرية فحسب- في حين تهمل جوانب أخرى لا تقل أهمية مثل الأوضاع الاقتصادية للدولة والقيم التي تمثلها وما إلى ذلك.

- إن الاقتصاد العالمي المعاصر تميز منذ السبعينيات ولا يزال إلى وقتنا هذا بأنه ثلاثي الأقطاب (Tri-polar)، فالثلاثي الذي يتكون من أوروبا واليابان والولايات المتحدة يستحوذ على ثلثي الإنتاج العالمي، وتبعًا لذلك فعلى الأقل بالنسبة إلى الجانب الاقتصادي لا يمكن القول: إن الولايات المتحدة تمارس سيطرة عالمية.

- إن انتشار القوى وتوزيعها وتشتتها دوليًّا بسبب تفشي ظاهرة الاعتماد المتبادل عبر-القومي Trans-national Interdependence لا يتيح للولايات المتحدة سيطرة كاملة على المنتظم الدولي المعاصر، ومن الأمثلة على ذلك أن الانتشار عبر- القومي للتقنية يزيد من القدرات العدوانية لبعض الدول التي لا يمكن أن يحسب لها أي حساب دون هذه التقنية لفقرها وضعفها، وكذلك فإن

تكاثر القضايا الملحة ذات الأهمية القصوى على جدول الأعمال العالمي الراهن -والتي لا تُلقي المؤشرات الإحصائية التقليدية لها بالًا أو تعيرها أهمية- مثل تجارة المخدرات والمشكلات الناجمة عن تزايد معدلات الهجرة وانتشار الأوبئة والأمراض الخطيرة وقضايا البيئة وتقلبات الأجواء- هذه القضايا والمشكلات لها جذور اجتماعية عميقة في أكثر من دولة، وهي تتدفق عبر الحدود وخارج سيطرة الحكومات إلى حد كبير، ولَمَّا كانت الوسائل العسكرية غير ذات فعالية في التعامل مع أمثال هذه القضايا والمشكلات، فإن أية دولة عظمى -بما فيها الولايات المتحدة- مهما أوتيت من قوة عسكرية لا تملك بمفردها القدرة على إيجاد حلول لها أو التفرد في مقاومة تأثيراتها الخطيرة ونتائجها المدمرة.

ولا يقف التنظير عند حد الاعتراض على توقع استمرار السيطرة المطلقة للولايات المتحدة على النظام الدولي الجديد، بل إن بعض المفكرين والمنظرين يتبنون مقولة تدهور القوة الأمريكية أساسًا في العقود القادمة.

ولعل المؤرخ (بول كينيدي) يأتي في طليعة هؤلاء حيث صاغ في كتابه الشهير (صعود وسقوط الدول العظمى) قانونًا عامًّا يؤكد أنه حَكَمَ مصائر الإمبراطوريات في الماضي، كما أنه سيحكم (الإمبراطورية) الأمريكية في المستقبل، مؤدى هذا القانون أنه كلما زادت الالتزامات

الإستراتيجية بالنسبة إلى الدول العظمى عن إمكاناتها الاقتصادية فلا مناص من سقوط الدولة العظمى بالمعنى التاريخي لكلمة السقوط؛ أي بمعنى ضياع القوة وزوال الهيبة والانحدار في سلم المكانة الدولية، ويزعم (كينيدي) أن هذا القانون العام ينطبق بدقة على الولايات المتحدة، ومن ثم فإنه يصل إلى فرضيته الشهيرة بأن مكانة الولايات المتحدة هي في طريقها إلى الهبوط والتدهور والانحدار في العقود القادمة[٥٩].

وتقوم النظرية الثانية على مقولة: إن التوزيع الجديد للقوى في العالم، ومن ثم نوعية الهيكل الدولي وشكله الجديد يستند على مؤشرات حديثة فرضتها المستجدات والظروف الإستراتيجية المعاصرة التي يحكمها، أو يحددها العامل الاقتصادي بصفة أساسية واقعيًّا وعمليًّا، وذلك خلافًا للمعايير التقليدية القديمة التي فرضتها ظروف وأوضاع إستراتيجية سابقة تميزت بخضوعها لاعتبارات عسكرية محضة سواءً بالنسبة إلى تقدير قوة الدولة أو بالنسبة إلى تأثير ذلك على توزيع مراكز القوى في المجتمع الدولي، وتأسيسًا على ذلك فإن دعاة هذه النظرية والمتحمسين لها والمبشرين بها يرون أن الهيكل الجديد للنظام الدولي سيرتكز على قطبية اقتصادية ثلاثية (Economic Tripolar) تتكون من ثلاث كتل اقتصادية محددة على الشكل الآتي:

- كتلة اقتصادية آسيوية تتزعمها اليابان وربما الصين في المستقبل القريب، وتتمحور حول الين الياباني.

- كتلة اقتصادية أمريكية (أمريكا الشمالية والجنوبية) نواتها التجمع الاقتصادي الذي يطلق عليه اسم (النافتا) NAFTA، تتزعمها الولايات المتحدة، وتتمحور حول الدولار الأمريكي.

- كتلة اقتصادية أوروبية تتزعمها ألمانيا، وتتمحور حول اليورو[٦٠].

هذه النظرية شأنها شأن سابقتها لم تخلُ من بعض الانتقادات، ولم تعدم الكثير من الاعتراضات، منها على سبيل المثال:

- إنها تسير في اتجاه مضاد لاندفاع التيارات التقنية العالمية ولحركة التجارة الإقليمية والدولية، ففي ظل الازدهار الملحوظ الذي ستشهده تلك الحركة مواكبة للتقدم التقني الكبير، لن تقبل المؤسسات في كل كتلة من تلك الكتل الثلاث التقيد بحصر أنشطتها في ثلثي السوق العالمية -وهي الحصة المخصصة لها بحسب التقديرات- ومن ثم، فإن تطلعها إلى آفاق أوسع سيجعلها تسعى إلى فك أَسْرِهَا من القيود التي تفرضها تلك الكتل بأطرها الضيقة المحدودة.

- إنها تسير في اتجاه مضاد للمصالح القومية لبعض الدول الأصغر حجمًا والأقل تأثيرًا في كل كتلة من تلك الكتل الثلاث؛ لأن تلك الدول يهمها إيجاد نظام عالمي يحميها من سيطرة وتحكم

جيرانها الكبار. ولعل جيران اليابان الآسيويين يمثلون أوضح شاهد على ذلك حيث يوجد من المؤشرات ما يدل على أنهم قد يرفضون أن يظلوا أسرى في دائرة مغلقة يحكمها الين الياباني، وعلى ذلك فإن المصالح القومية لمثل تلك الدول ستفرض عليها تأييد وتشجيع نظام للتجارة العالمية أكثر اتساعًا وأرحب أفقًا.

- والأهم من ذلك كله هو أن المشكلة الواقعية والفعلية التي تعانيها هذه النظرية تكمن في أنها لا تُلْقِي بالًا أو تُصِيخُ سمعًا للهواجس الأمنية التي تؤرق بعض الدول التي تتكون منها الكتل الاقتصادية الثلاث، وبخاصة الكتلتين الآسيوية والأوروبية وتَقضُّ مضاجعها، فحقيقة أن الخطر النووي، وبخاصة من جانب روسيا أو الصين، وكذلك الحال بالنسبة إلى كوريا الشمالية يشكل تهديدًا كامنًا وواقعيًّا للأوضاع الأمنية في كل من أوروبا وجنوب شرق آسيا.

هذه الحقيقة تجعل الدول الأوروبية واليابان أشد اهتمامًا وحرصًا على المحافظة على بوليصة تأمينهم الأمريكية ضد المجهول، وفي مثل هذا الوضع يكون من الصعوبة بمكان تخيل استمرار الولايات المتحدة في تقديم ضماناتها الأمنية في ظل حروب تجارية بينها وبين الكتلتين الأوروبية والآسيوية، ولعله من المهم في هذا الإطار ملاحظة أن نهاية الحرب الباردة لم تصاحبها مطالب أوروبية ويابانية صريحة وواضحة بانسحاب القوات الأمريكية وإقفال المظلة العسكرية الأمريكية في تلك المناطق، وتأسيسًا على ذلك يمكن القول: إن الاهتمامات والهواجس

الأمنية لأوروبا واليابان قد تشكل عاملًا حيويًّا في صعوبة تصور مدى قدرة الكتل الاقتصادية الثلاث على المحافظة على تماسكها ودرجة التقيد التي يمكن أن تصل إليها، وتحققها.

أما النظرية الثالثة، فيمكن القول بكل اطمئنان: إنها هي التي حازت على أكبر قسط من الاهتمام والقبول، ونالت أوفر قدر من الانتشار والذيوع، وهي تنطلق من فرضية مؤداها أن النظام الدولي يسير في اتجاه واضح نحو تعدد مراكز السلطة والتحكم مع وجود نوع من التنسيق بينها في القرارات أو السياسات التي تمس هيكل النظام وقواعده وأسسه وتوازنه، وهو ما يمكن تسميته نظام التعدد القطبي المنسق Co-ordinated Multipolar.

متبنو هذه النظرية والمتحمسون لها يؤكدون أنها تمثل أفضل الأساليب لتحقيق التوازن في المجتمع الدولي، ومن ثم استتباب الأمن والاستقرار في ربوعه، ويدللون على ذلك بالنجاح الملحوظ الذي استطاعت النظم المشابهة تحقيقه -وإن كان لفترات متقطعة- في القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين، وعلى الرغم من كل ما تمثله هذه النظرية من اقتراب أكبر إلى الواقعية، وما تتميز به من قبول واسع في الأوساط الفكرية والعلمية بل وفي الدوائر الإعلامية كذلك، فإنها لا تخلو هي الأخرى من بعض المآخذ التي يمكن إجمالها في الآتي:

◄ إن الثابت تاريخيًّا هو أنه في ظل نظام التعدد القطبي المنسق هناك إطار زمني محدد يمكن في غضونه استمرار التنسيق والتفاهم بين القوى والمراكز الرئيسة في النظام، وهذا الإطار الزمني لا يتجاوز في العادة حدود سنوات معدودة لا تتعدى العقد الواحد، ويعود المنتظم بعدها -كما سبق الإيضاح- إلى وسيلة أو أسلوب جديد من أساليب التوازن ومن ثم إلى شكل جديد من أشكال الصراع.

◄ إن افتراض أن الحقبة القادمة في العلاقات الدولية -التي ترى هذه النظرية أنها سوف تتميز بتعددية مراكز السلطة والتحكم في المجتمع الدولي- تماثل حقبًا مشابهة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين شهدت مثل هذه التعددية ومن ثم توقع نجاحها في استتباب الأمن والاستقرار وتحقيق التوازن في المجتمع الدولي المعاصر أسوة بالنجاحات التي حققتها تعددية مراكز القوى والوفاق بينها في النظم القديمة. إن مثل هذا الافتراض أو التشبيه لا يستقيم مع واقع الأمور، فإذا كان النظام القديم (الوفاق الأوروبي في منتصف القرن التاسع عشر مثلًا) قد قام على توازن ملحوظ بين خمس قوى عظمى متساوية ومتكافئة ومتعادلة إلى حد كبير هي بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا، فإن من الصعوبة بمكان القول: إن مراكز القوى والسلطة في المجتمع الدولي المعاصر تحظى بمثل ذلك التساوي ومن ثم التوازن، فإذا افترضنا جدلًا أن مراكز القوى الرئيسة

في عالم اليوم هي الولايات المتحدة، وأوروبا الموحدة، والصين، واليابان، وروسيا الاتحادية (وهذه القائمة هي التي تحظى بأكبر نسبة من التوافق والقبول بين علماء العلاقات الدولية)، فإننا سنجد صعوبة بالغة في القول بوجود التوازن المتساوي بينها؛ لأننا إذا قَلَّبْنَا النظر في أوضاع هذه المراكز الخمسة تبين لنا بالفعل صعوبة مثل هذا القول[٦١].

بعد هذا العرض الموجز والمبتسر للنظريات والتصورات التي استحوذت على اهتمام علماء العلاقات الدولية، واستنفرت هممهم، وشغلت بالهم وفكرهم، تعود الدراسة مرة أخرى إلى التساؤلات التي طرحتها قبل قليل:

ما هو إذن الشكل الذي سيأخذه الهيكل الجديد للنظام الدولي بعد زوال هيمنة القطب الواحد؟

وما الكيفية التي سيتم على أساسها التوزيع الجديد للقوى في العالم؟

ولعلنا نضيف إليها تساؤلاً جديداً: أي النظريات الثلاث التي سبقت الإشارة إليها تمثل الإجابة عن تلك التساؤلات، ومن ثم تملك من الصلاحية ما يؤهلها لأن تكون سمة النظام العالمي الجديد القادم؟

هل ستستمر نظرية السيطرة الأحادية؟ أم هل ستكون الغلبة لنظرية الكتل الاقتصادية الثلاث؟ أم أننا سوف نشهد مرة أخرى سيادة نظرية التعدد القطبي المنسق؟

النتيجة التي توصلت إليها الدراسة هي: لا هذه ولا تلك! وتفسير ذلك هو أن المستجدات الكثيرة التي طرأت على العلاقات الدولية والمتغيرات المتعددة التي حدثت في أوضاع المجتمع الدولي سوف تجعل الهيكل الجديد للنظام الدولي لفترة ما بعد نظام السيطرة من جانب واحد، نسيج وحده وفريدًا في نوعه، وسوف تؤدي من ثم إلى أن يتسم ببعض الصفات والخصائص التي تميزه عن غيره، وتجعله يستأثر بشكل جديد وبصورة فريدة لم تشهدها النظم السابقة، ولم تتصف بها الهياكل القديمة.

ورغبة في تبسيط ذلك الشكل الجديد وتلك الصورة الفريدة وتقريبها إلى الأذهان بقدر الإمكان فإن الدراسة تُشَبِّهُهَا بِـ (كعكة) ثلاثية الطوابق أو الأدوار، تتربع على كل دور فيها نظرية من النظريات الثلاث سالفة الذكر، بمعنى أنه لن تستطيع أيّ من تلك النظريات أن تنفرد وحدها بالقدرة على تشكيل الهيكل الدولي الوليد، ومن ثم التأثير والنفوذ في النظام العالمي القادم [٦٢].

إذا أمكن القول بصحة الفرضية التي توصلت إليها الدراسة، أو على الأقل بإمكانية تقبّلها بوصفها منطلقًا للنقاش والتحليل فإن هذا من ثم يعني أن الهيكل الجديد للنظام العالمي والتوازن الجديد للقوى

في العالم -أو إن شئت فقل: (التورتة) الدولية الجديدة- ستكون على النحو الآتي: الدور العلوي منها سيكون ذا صبغة عسكرية بحتة، ومن ثم سيكون أحادي القطب؛ لأنه لا توجد قوة عسكرية يمكن مقارنتها في الوقت الحاضر بالقوة العسكرية للولايات المتحدة، وسيكون الدور المتوسط من (التورتة) ذا صبغة اقتصادية بحتة، ومن ثم سيكون ثلاثي القطبية؛ لأنه لا توجد قوى اقتصادية يمكن مقارنتها في الوقت الحاضر بالتكتل الاقتصادي الذي تتزعمه اليابان، وربما تتزعمه الصين في القريب العاجل، والتكتل الاقتصادي الذي تتزعمه أوروبا، والتكتل الاقتصادي الذي تتزعمه الولايات المتحدة.

أما الدور السفلي فبسبب تفشي ظاهرة الاعتماد المتبادل عبر القومي فإن الصفة الغالبة عليه لن تكون ذات صبغة عسكرية أو اقتصادية، بل ستتخطى هذا الإطار إلى آفاق أوسع وأرحب تشمل قضايا وموضوعات ذات أبعاد وجذور اجتماعية وتقنية وفنية وبيئية متنوعة سيكون التأثير فيها متعدد الأقطاب، بمعنى أنها ستشهد انتشارًا للقوة وتوزعها وتشتتها دوليًّا.

ولَمَّا كانت هذه القضايا والموضوعات مثل الانتشار عبر القومي للتقنية، والمشكلات الناجمة عن تجارة المخدرات، وعن تزايد معدلات الهجرة وقضايا الإرهاب الدولي، وانتشار الأمراض والأوبئة الخطيرة، وقضايا التلوث البيئي، وتقلبات الأجواء والظواهر الطبيعية، لَمَّا كانت مثل هذه القضايا أو المشكلات لا تخضع بطبيعتها

للوسائل العسكرية أو حتى للوسائل الاقتصادية وحدها، فإن أي دولة عظمى مهما أوتيت من قوة عسكرية لا تستطيع الانفراد بالتعامل معها، بمعنى أنها لا تملك بمفردها القدرة على إيجاد حلول لها، أو التفرد في مقاومة تأثيراتها الخطيرة ونتائجها المدمرة، فعالمنا القادم في طريقه لأن يصبح أشد تعقيدًا وأكثر تشابكًا من العوالم السابقة التي كانت القوة العسكرية فيها هي الفيصل النهائي وهي المؤشر الأول والأخير للسيطرة والهيمنة والتسلط.

بدا واضحًا من النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه نتيجة للمستجدات والمتغيرات التي بدأت تفرض نفسها على الملامح المستقبلية لمجتمعنا الدولي المعاصر، فإن مفهوم القوة في هذا المجتمع لن يغدو بعد الآن ذا بُعْدٍ واحد، ولكنه في الطريق لأن يكون متعدد الأبعاد، وأن الهياكل الدولية لن تصبح بعد الآن واضحة المعالم محددة القسمات، ولكنها في الطريق لأن تكون أكثر تعقيدًا وتشابكًا، وأن الدول نفسها لن تبقى بعد الآن في مأمن من التدخل، وبمنأى عن فرض الإرادة الدولية، ولكنها في طريقها لأن تصبح أكثر عرضة للتأثير والضغوط الخارجية، ولأن تصبح حدودها أشد قابلية للنفاذ، كذلك فإنه نتيجة لتلك المستجدات والمتغيرات فإن النظام العالمي في طريقه لأن يقوم على توازنات متعددة لا تقتصر على التوازن العسكري التقليدي فحسب، بل تتعداه إلى توازنات اقتصادية وتقنية واجتماعية، وغيرها من أنواع التوازنات، بمعنى أن التوازن العسكري وإن كان لا يزال ضروريًّا، إلا أنه لم يعد كافيًا؛ لأنه لا يأخذ

في الحسبان التغيرات الاجتماعية والتقنية والفنية والبيئية بعيدة المدى، التي أخذت تدفع العالم تدريجيًّا بعيدًا عن النظام الوستفالي الذي أرسيت قواعده في عام ١٦٤٨م. وهذا معناه أن التوازن الآلي الذي ساد العلاقات الدولية منذ ترتيبات وستفاليا هو في طريقه نحو التآكل والتحلل عبر العقود القادمة بسبب المتغيرات والمستجدات التي أشارت إليها الدراسة.

بعد أن فرغت الدراسة من الاجتهاد في الإجابة عن التساؤلات المتعددة حول الهيكل أو الصورة التي سيتشكل بها النظام الدولي الجديد، عمدت إلى طرح تساؤلات أخرى أكثر إثارة وأشد أهمية من سابقتها:

ما الفوائد التي يمكن أن نجنيها من معرفة النتائج التي ربما تكون قد أسفرت عنها الدراسة؟

ما العبر التي ينبغي أن نستخلصها؟ والدروس التي يجب أن نستفيدها؟

توصلت الدراسة إلى أن أعمق تلك النتائج أثرًا وأبرزها دلالة وأكثرها أهمية هي ما يلي:

أولًا: إن هناك بالفعل ترتيبات جديدة وظروفًا وأوضاعًا مستجدة بدأ يشهدها مجتمعنا الدولي المعاصر لا بد من فهمها والتعايش والتفاعل معها، بل ومحاولة التأثير فيها؛ لأن من يقف اليوم موقف

المتفرج، ولا يشارك في صنع الأحداث لن يكون له في المستقبل أكثر من هذا الدور، وحتى هذا الدور ربما يخسره أيضًا، فالتاريخ لا يرحم وقطار الزمن لا ينتظر أحدًا.

ثانيًا: إن النظام العالمي الجديد سوف يسوده مبدأ (سيادة الأمن الدولي) بدلًا من مبدأ (سيادة الدول) ومن ثم، فإن المنظومة الأمنية بدأت تتشكل من الآن على ثلاث دعائم أو أسس هي:

١. أساس مرجعي، يتكون من مجموعة من المعاهدات السارية التي تقيم نظامًا دوليًّا للتسلح وللتداول الدولي للأسلحة، وأهمها معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدتا حظر الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، والحد من الصواريخ الذاتية الانطلاق (البالستية)، وذلك إضافة إلى مجموعة معاهدات الحد من التسلح سواءً في أوروبا أو ما أُبْرِمَ في أثناء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي الذي أصبحت روسيا خلفًا قانونيًّا له.

٢. أداة تنفيذ هي الحلف الأطلسي (الناتو) الذي يجري العمل على توسيع عضويته باتجاه الشرق وتوسيع منطقة عملياته باتجاه الجنوب.

٣. حلقة الوصل بين المرجعية -التي تضفي الشرعية- وبين أداة التنفيذ -التي تحيل القانون إلى قوة باطشة- هي مجلس الأمن،

وهي الجهة التي يناط بها إصدار القرارات في مسائل الأمن الدولي على الأساس المرجعي الذي سبقت الإشارة إليه، إضافة إلى ميثاق الأمم المتحدة.

ثالثًا: في الوقت الذي دأب فيه النظام الدولي الذي مثلته الأمم المتحدة على اعتماد مبدأ سيادة الدول وحماية هذه السيادة أساسًا للأمن الدولي، فإن النظام (الجديد) يقوم على طمس هذا المبدأ، وأن يُستبدَل به مبدآن آخران هما (الديمقراطية وحقوق الإنسان) وأخيرًا (محاربة الإرهاب) من ناحية، و(حرية السوق) والعولمة بمفهومها الاقتصادي من ناحية أخرى.

تقوم هذه المبادئ بوظيفة تبريرية توفر غطاء الشرعية الدولية لتدخل الدول الكبرى في شؤون الدول الصغرى انتهاكًا لمبدأ آخر من مبادئ الأمم المتحدة والتنظيم الدولي؛ لأن جوهر هذا النظام الجديد هو تغليب (الأمن الدولي) على (السيادة الوطنية) للدول.

ومن الملاحظ على المستوى الوظيفي، أن القوى التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية هي الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة، وكان الخطر في نظر تلك الدول، وبخاصة في مرحلة الحرب الباردة يتمثل في الشيوعية، في حين كان الخطر في نظر الكتلة الأخرى يتمثل في تسلل الأفكار والقيم وأنماط الاستهلاك الرأسمالية، وكان الأسلوب الممكن للمواجهة

المتبادلة -دون التورط المسلح- هو أن (يحصر) كل منهما الآخر في مكانه، ويؤدي هذا من ثم إلى تحصين سيادة الدول.

أما بعد انتهاء الحرب الباردة فلم تعد الشيوعية خطرًا، وأصبحت الدول المنتصرة ترى (الخطر) في مصادر أخرى مثل (الإرهاب) و(المخدرات) و(موجات الهجرة) أو في الإسلام كما أصبح يتردد كثيرًا في الآونة الأخيرة، وهي أخطار تتطلب مواجهتها (اختراق) حدود الدول وإهدار سيادتها، ولم يكن المنتصرون في الحرب الباردة يجدون صعوبة مادية في ذلك؛ لأن هذه (الأخطار) تصدر عن دول صغيرة أو متوسطة من حيث الحجم والثروة والقوة، ولكن الصعوبة (المعنوية) تظل قائمة وهي توفير الشرعية لاختراق الحدود وإهدار السيادة، وكان هذا هو ما تكفلت به مجموعة المعاهدات الخاصة بالحد من التسلح التي تشكل العمود الفقري للنظام الأمني الدولي (الجديد)، والتي تميزت بأنها تقوم على تقسيم العالم إلى طبقتين من الدول من حيث العلاقة بالسلاح: الأولى هي التي تملك الأسلحة موضوع المعاهدات، والثانية هي التي يحرم عليها امتلاكها، تقرر الأولى ما هو مسموح وما هو ممنوع في مجال التسلح، وتتلقى الثانية السماح، وترضخ للمنع. تضع الأولى قواعد مراقبة المسموح والممنوع، وتشكل الهيئات التي تراقب، أو تقوم هي بالرقابة بشكل مباشر، والثانية هي التي تخضع للرقابة، ولعل هذا العنصر الأخير؛ عنصر الرقابة، هو المستجد الأساس الذي يكشف عن الوجهة الجديدة لهذا النظام.

رابعًا: إن بعض القيم والمبادئ التقليدية التي كانت تسود العلاقات الدولية ربما لن تتمكن من الصمود في مواجهة المستجدات والمتغيرات الطارئة، من ذلك على سبيل المثال أن القوة الاقتصادية في طريقها لأن تحل محل القوة العسكرية التي من المتوقع أن تشهد في العقود القادمة تراجعًا ملحوظًا في قدرتها على فرض الأحداث وتحديد الأدوار ورسم الهياكل، ما سيترتب عليه ظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى بدلًا من الأحلاف العسكرية، وقد يجمح بنا الخيال إلى حد الاعتقاد أنه ربما يأتي اليوم الذي يمكن أن تحل القوى الثقافية فيه مركزًا متقدمًا بين مصادر القوى.

ومن ذلك أيضًا أن مبدأ السيادة الذي ظل طيلة الحقب الماضية سدًّا منيعًا للدولة ودرعًا حصينًا لحرمة حدودها واستقلالها الذاتي بدأ يئن متوجعًا، ويترنح متخبطًا تحت ضربات مفاهيم جديدة مثل الديمقراطية، ومحاربة الإرهاب، وحقوق الإنسان، وتحديد قدرة الدولة على التسلح، لدرجة أن بعض المتسرعين في إصدار الأحكام ربما يذهبون إلى أن هذا المبدأ قد بدأ يعاني سكرات الموت، بل ربما يكون في طريقه بالفعل لأن يُسَلِمَ أنفاسه الأخيرة في وقت غير بعيد.

خامسًا: إن الدين بات مهيأً لأن يقول كلمته، ويفرض وجوده بوصفه محركًا مؤثرًا وفعالًا في مسيرة العلاقات الدولية، وعنصرًا رئيسًا من عناصر التفاعل في المجتمع الدولي، ولعل هذا يشحذ فينا الهمم، ويستنهض العزائم لكي نقدر ديننا الإسلامي الحنيف حق قدره، وأن

نتمسك بأهدابه، ونسير على هديه إذا أردنا أن نضمن لأنفسنا مركز ثقل نستطيع من خلاله أن ندلف إلى عالم التأثير في صناعة القرار الدولي، ونُؤَمِّن لأنفسنا الموقع الملائم بها في مصاف القوى المؤثرة في المجتمع الدولي.

***

لئن غلب السرد التاريخي والوصفي على ذكر المراحل المختلفة التي عشتها في حياتي كما جاء تفصيلها فيما سبق من فصول ومحطات، ولئن طغى التركيز في ذلك السرد على الجوانب الوظيفية والعملية والعامة، وما تخللها من تطورات وأحداث ومن مواقف وآراء وطروحات سياسية وفكرية من جهة، وعلى الحياة الشخصية والعائلية، وما اكتنفها من مشاهد وصور ذات طبيعة خاصة وذاتية من جهة أخرى، فإن رونق السيرة الذاتية لا يكتمل، ومصداقية وعمق قصة الحياة والذكريات لا يتحقق من دون الكلام عن أصناف البشر وطبائعهم وأنواع الناس ومعادنهم الذين يلتقيهم الإنسان في شتى مراحل عمره، ومن دون الحديث عن كل ما له صلة بالعلاقات الاجتماعية وأنماط السلوك البشري التي يتأثر بها الإنسان، أو يتفاعل معها، أو يصطدم بها في حياته اليومية.

كانت المعضلتان اللتان حِرْت في كيفية التعامل معهما طيلة حياتي هما: كيف أستطيع الاندماج في الحياة الاجتماعية والغوص في أعماقها والتعامل مع نوعيات ونماذج متناقضة من السلوكات والممارسات،

مع المحافظة في الوقت نفسه على خصوصيتي وذاتيتي، وما جُبِلْتُ عليه من طباع وخصال، ومنها بطبيعة الحال ما هو سلبي ومنها ما هو إيجابي، كنت أومن دائمًا -مخطئًا أم مصيبًا- أن فن التعاطي البشري هو أن تدخل قلوب الناس شريطة أن تبقى خارجها، فهل استطعت أن أطبق هذه المعادلة الصعبة في حياتي؟ وهل تمكنت من التوفيق بين الاندماج والعزلة، أو المواءمة بين الانفتاح والانكفاء؟ أو المزاوجة بين الانصهار والانكماش؟ أو المزج بين الاقتراب والابتعاد؟

أما المعضلة الثانية فهي تتعلق بالحدود التي يجب أن تصل إليها، أو إن شئت فقل: التي لا يجب أن تتعداها المجاملات في التعامل البشري، كنت دائمًا أطرح على نفسي التساؤلات الآتية:

ما الحد الفاصل بين الصراحة التامة المطلقة بمعنى الإفصاح الكامل عن مكنونات النفس، وإبداء الآراء نحو الأشخاص والأفكار والممارسات بلا تردد أو مواربة، وبين المجاملة في القول وفي التعبير، بمعنى عدم إظهار الحقيقة وإخفاء المشاعر التي تعتلج في النفس، وتسكن في الفؤاد، وتستقر في الوجدان، وإبداء ما لا يبطنه الإنسان، أو بالأحرى التعبير عن آراء ومواقف لا يؤمن بها الإنسان في أعماقه، ولا يقبلها، أو يرتضيها في قرارة نفسه، وإنما يقولها من باب المسايرة والرغبة في التودّد والقبول لدى الآخر؟ هل أتصرف، وأتكلم، وأتعامل مع الناس بما تفرضه عَليّ شخصيتي المستترة أم بما تُمْلِيهِ عليَّ شخصيتي الظاهرة؟ هل يجب أن أقول كل ما أومن به، وأعتقده مهما

كان جارحًا أو محرجًا أو قاسيًا أو عنيفًا، أم أن لكل مقام مقالاً، وليس كل ما يُعْلَم يُقَال، وقل الحق وإلا فاصمت، ورُبَّ كلمة قالت لصاحبها: دعني... إلى آخر ما تزخر به موروثاتنا وأمثالنا الشعبية من حِكَمٍ ونصائح؟ متى تهتز الشعرة الدقيقة التي تفصل بين المجاملات والنفاق؟ لتتحقق الصورة التي رسمها المعري حين قال:

أنافقُ في الحياةِ كفعلِ غيري وكلُّ الناسِ شأنُهمُ النِّفاقُ

إذا كان من المستحيل في هذه الحياة أن يفصح الإنسان دائمًا وفي كل مناسبة عن كل ما يشعر به من أحاسيس ومشاعر وعواطف، وأن يواجه الناس بآرائه فيهم وفي تصرفاتهم وأقوالهم وممارساتهم بكل صراحة ووضوح وعلانية، فإن من الصعب في الوقت نفسه أيضًا أن يكتم الإنسان مشاعره دائمًا وفي كل مناسبة، ويكبت عواطفه، ويلجم لسانه، وأن يجبن عن قول الحق وتسمية الأشياء بأسمائها، خاصة في المواقف التي تستلزم ذلك، وتستوجبه.

ما العمل إذن؟ قد يقول قائل: إن المخرج من هذه المعضلة هو اللجوء إلى الحلول الوسطى، بمعنى أن يصارح الإنسان في المواقف التي تستدعي المصارحة، وأن يجامل في المواقف التي تتطلب المجاملة، ولكن أليست هذه ازدواجية المعايير بعينها؟ وأليس هذا هو الكيل بمكيالين في حقيقته المجردة؟

دعني أيها القارئ الكريم، وقبل الخوض في هذه المتاهات، ومن أجل توضيح الجوانب المختلفة لهاتين المعضلتين، أعرض لك وجهة نظري في النماذج البشرية كما رأيتها، وأصناف الخلق كما عايشتهم، وأنواع الناس كما تعاملت معهم، وخَبَرْتُهُمْ في مسيرة حياتي.

بدايةً أجد نفسي مأخوذًا بمقولة: إن الناس معادن، ولكن المعادن كثيرة ومتنوعة منها الذهب والفضة، ومنها الحديد والنحاس، ومنها البلوتونيوم والرصاص، فمن الناس من يكون معدنهم هو الذهب، وهؤلاء من الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، هم من الذين يخوضون التجارب، ويقتحمون المصاعب، ولكنهم يخرجون منها متلألئين كالذهب.

ومن الناس من يكون معدنهم الفضة وهو معدن نفيس، ولكن لمعانه يتأثر بالمناخ المحيط به، فالفضة (تطوس) مع الوقت، وتُخْفِي بياضها الخالص وراء قناع متسخ من السواد، وهؤلاء هم أصحاب القلوب الصافية والنيات الحسنة، ومعرفتهم تغذي بياض قلوبهم، وإن كانت تُخْفِي جوهرهم حتى لا يعرفهم الناس، فيفسدونهم.

ومن الناس من يكون معدنه هو اليورانيوم أو البلوتونيوم، وهذان معدنان لو تحطمت ذراتهما فإن الجحيم يفتح أبوابه على الناس، وينتشر الخراب والدمار.

ومن الناس من ترى داخله معادن لامعة كالنحاس أو ثقيلة كالحديد أو الرصاص.

إذا اتفقنا أن الناس معادن فسوف نكتشف أن ما يحكم المعادن المادية من قوانين الندرة والكثرة يحكم الخلق أيضًا، إن المعادن النفيسة هي عادة المعادن النادرة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الناس والبشر(٦٣).

أجد نفسي مدفوعًا أيضًا إلى تشبيه بعض الناس بالنحلة وبعضهم بالذبابة، فالنحلة تعيش بين الأزهار، وتقتات من الثمار، وتسرح في المروج الخضراء والبساتين اليانعة والحدائق ذات البهجة، وهي تحمل البرء للسقيم والشفاء للعليل، والذين هم كالنحلة هم كبار النفوس، ومن كان ذا نفس كبيرة فإنه لا يتكبر على أخيه الإنسان، ولا تأخذه العزة بما يبلغه من ثراء أو وجاهة أو مرتبة؛ لأنه يعلم يقينًا أن ما قد يصيبه من نعمة فمن الله، وأنه ضعيف أمام حول الله. ومن كان ذا نفس كبيرة فإنه يَتَثَبَّتُ من كل خبر، ومن كل ظاهرة، ومن كل إشاعة قبل الحكم عليها أو تداولها، فالأمانة العلمية التي يشيد بها الناس في عصرنا هذا هي التي تجعل الإنسان مسؤولًا عن سمعه وبصره وفؤاده أمام واهب السمع والبصر والفؤاد، إنها أمانة يرتعش الوجدان لدقتها وجسامتها كلما نطق اللسان بكلمة، وكلما روى الإنسان رواية، أو أصدر حكمًا على شخص أو أمر أو حادثة.

ومن كان ذا نفس كبيرة كان أقدر على بذل الكثير وتقديم المزيد من الجهد والتضحية والعطاء بفيض من إنكار الذات وعدم المن بما يقدم، ويعطي، وينفق، ويمنح.

أما الذبابة فهي تعيش بين القاذورات، وتقتات من الزبالات، وتتنقل في المستنقعات، وهي تحمل السقم للصحيح والعلة للسليم، والذين هم كالذبابة هم صغار النفوس، ومن كان ذا نفس صغيرة فهو لا يمشي على الأرض هونًا، وإنما تيهًا ومرحًا، وهو يمعن في كبريائه، ويُعِّظمُ من خيلائه، ويتجاهل حقيقة أنه ليس هناك أحد، عبقريًّا كان أم عالمًا أم فيلسوفًا يملك وحده الحقيقة... كل الحقيقة، ويعرف وحده الصواب... كل الصواب، وإنه يتغافل عن حقيقة أن آفة كل تفكير سديد هو الغرور الذي يأخذ ضحاياه بعيدًا عن الحق، ويعزلهم دون أن يدروا عن مجال المعرفة واليقين، ومن كان ذا نفس صغيرة فإنه ينفث سمومه بين الناس كالأفعى المرقطة، ويجعل من الحبة قبة، ويستمرئ في تناول أعراض الناس وخصوصياتهم، ويساعد على تفشي الإشاعات المغرضة التي تحدث البلبلة، وتسبب الارتباك الاجتماعي. ومن كان ذا نفس صغيرة فإنه يستعظم ما يقدمه، ويمتن به، ويستكثره متغافلًا عن حقيقة أن كل ما يملكه من مال، أو يحققه من جاه، أو يتسنمه من مرتبة هو فضل يمنحه الله إياه، وعطاء يختاره له، ويوفقه لنيله، وهو اختيار واصطفاء وتكريم يستحق الشكر لله، لا المن والاستكثار.

صادفت في حياتي بعض النماذج البشرية التي كثيرًا ما كانت تستثيرني، وتبعث في نفسي الشفقة عليها والرثاء لحالها، خذ على سبيل المثال ذلك الذي يهرول في الاحتفالات والمناسبات العامة، ويسبق الناس (ليتقّلط) على المقاعد الأمامية وفي الصفوف الأولى، وهو لا يدري أن الزبد يطفو على وجه الماء، أما الدر فيبقى كامنًا في القاع.

وإني لأعجب من ذلك الذي يقيم الدنيا، ويقعدها بترديد كلمة (أنا) ويباهي، ويفاخر بما قام به من أعمال وممارسات لم تحدث في حياته قط، وفي كلامه ادعاءات وتشدقات وثرثرات ما أنزل الله بها من سلطان، وهو من الذين ينطبق عليهم قول أحد الحكماء: «ما رأيت في حياتي رجلًا فارغًا مثل الرجل الملآن بكلمات الأنا».

وإني لأشفق على حال من يغشى المجالس، ويرتاد المنتديات، ويطوف بالمحافل وكأنه مهاجم فريق في مباراة كرة قدم هدفه الأساس هو إنزال الهزيمة وإلحاق الخسارة بالخصم، وغايته القصوى هي الفوز بنتيجة المباراة بصرف النظر عن أي ظروف أو اعتبارات أخرى، فمهمته طيلة الوقت هي تصيّد الفرص وفتح الثغرات وانتهاز كل شاردة وواردة ليقال في النهاية: إنه استطاع أن يحرز الهدف الذهبي، ويجندل الخصم، فهو لا يناقش، وإنما يجادل، والجدال في مفهومه مباراة يجب أن تكون نتيجتها لمصلحته، أما الإثراء المعرفي والبحث عن الحقيقة والاستمتاع الفكري بالأخذ والعطاء والإفادة

والاستفادة، فهي ليست في حسابه ولا هي في عرفه ولا في مذهبه. وسواء جادل أو ناقش فإنه لا يصدر عن فكر، ولا ينطلق من معرفة، ولا يعبر عن مواقف علمية محددة، أو قناعات مذهبية راسخة، أو أطروحات فكرية واضحة، وإنما تجد تفكيره وهو ينصت إليك منصبًّا على الفحوى التي سيتخذها رده عليك، ومركزًا على الكيفية التي يستطيع أو يمكن بها أن يُعَلِّق على ما سمعه منك، فكلامه غثاء، وحديثه خواء في خواء، وفي أغلب الأحوال يهرف بما لا يعرف، ويدعي في العلم معرفة مع أنه يعلم أن أشياء كثيرة قد غابت، أو تغيب عنه. والأدهى من ذلك والأكثر مرارة هو أنه يصبح خبيرًا في الاقتصاد إذا كان الموضوع اقتصاديًّا، وضليعًا في السياسة إذا كان الحديث يدور في دهاليزها، وعالمًا في التاريخ أو فقيهًا في الدين أو رائدًا في الأدب إذا خاض الخائضون في هذا أو ذاك، وفي كل الأحوال فهو أبدًا يأخذ زمام المبادرة في الحديث؛ لأنه لم يكن في يوم من الأيام، ولن يكون، صاحب فعل، ولكن دائرته في كل يوم وفي كل مرة لا تتخطى، أو تتجاوز حدود رد الفعل.

واني لأرثي لحال كل من شُغِفَ بنفسه حبًّا، وفُتِنَ بها إعجابًا وزهوًا حتى عميت عيناه عن عيوبها ونقائصها، وكره أن يشار له إلى عيب فيها، وقد تأصلت في أعماقه حتى طمست عينيه عن معرفة حدود ذاته، وحجبت عن بصره حقيقة أنه مهما أعطى نفسه من مكانة ورفعة، ومهما منحها من تميز ومنزلة، فإنه لن يخرق الأرض، ولن يبلغ الجبال طولًا، وهذا النموذج بالذات يذكرني بقصة (نارسيس)

التي تقول الأساطير اليونانية: إنه كان فتى على جانب كبير من الحسن والجمال، ولكنه لم يكن يعرف مقدار حسنه وجماله، ولا مبلغ ملاحته ووسامته حتى خرج ذات يوم إلى الريف يتجول في المروج الخضراء، ويتهادى بين الأشجار والأزهار، وبينما هو في تلك الحال مر ببحيرة صافية نقية كالمرآة، وحانت منه التفاتة إلى سطح البحيرة، فلم يكد يرى وجهه فيها، ويتبدى له جمال ذلك الوجه وبهاؤه حتى شُغِفَ به حبًّا، وهام به عشقًا، ولكنه حين مد يده ليلمس ذلك الوجه، ويتحسس ملامحه وقسماته، اضطرب الماء، واختفت الصورة، فحلت الكآبة في قلب (نارسيس) وامتلأ صدره غمًّا وهمًّا، وطفق يلف ويدور حول البحيرة لعله يظفر بلمحة من ذلك الوجه، ولكن دون جدوى، أو لعله يسترق نظرة إلى تلك الصورة، ولكن بلا طائل، فبلغ منه الحزن كل مبلغ، وحَلَّ فيه الأسى كل محل، ولبث يذبل في حزنه، ويذوي في أساه، حتى تلاشى، وتحول إلى هباء وفناء، فرأت طيور الماء ذلك المشهد الحزين، فَرَقَّتْ قلوبها، وسالت دموعها، وأخذت تبحث عن بقية من بقايا (نارسيس) أو شيء من رفاته، فما وجدت غير نرجسة واحدة كان يمسك بها حين مر بالبحيرة، فاحتفظت بها، وجعلتها ذكرى تكفكف بها دموعها، وتواسي بها حزنها وكمدها(٦٤).

هذه الأسطورة هي التي جعلت أذهان علماء النفس في عصرنا هذا تتفق على إطلاق اسم (النرجسية) إشارة إلى كل من أصابه ما أصاب (نارسيس) من عشق للذات وهيام بالنفس. ولما كنت أشفق لحال هذا النموذج من البشر، وأرثى لمآله، فإنه لا يسعني سوى أن

أدعوه مخلصًا أن يتأمل في هذا الكون الفسيح بما فيه من كواكب وشموس ونجوم ومجرات، ثم يحدد موضع كرتنا الأرضية فيه، ثم يعين موضع وحجم ذواتنا الضعيفة في هذه الكرة الأرضية، وبعد ذلك أساله: لماذا إذن كل هذا التكبر والتيه والخيلاء، في حياة ليست سوى لحظة عابرة في تاريخ الفرد والجماعة، بل في تاريخ البشرية بأسرها؟ لماذا كل هذه (النرجسية) والإفراط في حب الذات على أرض ليست سوى ذرة متناهية في الصغر في هذا الكون اللا متناهي في الكبر، وعلى موضع لا يمثل سوى حبة رمل ضئيلة في صحراء شاسعة ممتدة؟ وإذا كان ذلك كذلك، فما بالك إذن بفرد عابر على سطح هذه الذرة أو تلك الحبة من الرمل؟

على أن الأمر لا يقتصر فقط على هذه النماذج والممارسات والأنماط البشرية التي تثير الرثاء تارة، والشفقة تارة أخرى، وتدعو إلى العجب والاستغراب في كل الأحوال، فهي على الأقل تمثل ظواهر اجتماعية ومظاهر سلوكية قد يشاهدها الإنسان، ويتابعها، ولكن ليس شرطًا أن يتعامل معها، أو يصطدم بها، ولكن الأدهى والأَمَرّ هو المشاعر النفسية التي تستحوذ على بعض الناس، وتتأصل في نفوسهم، وتتجذر في طباعهم، بحيث يتخذونها قاعدة وأساسًا في التعامل مع الآخرين، هذه المشاعر والحالات النفسية هي التي قد يتعرض لها الإنسان في حياته اليومية، ويضطر إلى الاحتكاك بها والتعامل معها.

كانت تتناهى إلى مسامعي دومًا مفردات معينة مثل: الخداع، والنفاق، والنميمة، والحسد، والحقد، والغيرة، والتزلف، والمصالح، ولكنني لم ألتقها بوصفها حقائق مرعبة، أو بالأحرى لم أكتشف حقيقتها، واكتوي بنيرانها إلا في هذه المرحلة المتأخرة من حياتي، لم أكن لأصدق -لولا أن التجربة المريرة علمتني- أن إنسانًا عرفته، ووثقت به، وارتحت إليه، يمكن أن يعاديك، أو أن يكيد لك، ولم أكن لأصدق -لولا أنني رأيت بأم عيني- كيف تنقلب الصداقة إلى فتور يشبه الجفاء، وكيف تتحول الثقة إلى تنافر يضاهي العداء.

لم أكن قد شاهدت عن كثب من قبل كيف تتغلب المصالح الخاصة على المصالح العامة في صراعٍ قاسٍ غير متكافئ.

باختصار، لقد أتاحت لي تجربتي في هذه المرحلة من حياتي، وهي مرحلة النضوج الفكري والينوع الذهني، أن أطلع على جوانب من الطبيعة البشرية كانت خافية عَليّ، لا أقول: إنني أصبحت بعدها أقل ثقة بالناس، ولكنني أقول: إنني أصبحت أكثر معرفة وخبرة بهم.

أتمنى ألا تتولد لدى القارئ الكريم -بعد كل ما ذكرته عن رؤيتي للطبائع الإنسانية، ونظرتي لبعض النماذج البشرية التي صادفتها في حياتي- أي انطباع بأنني أسعى إلى تنزيه نفسي من العيوب، وتنقيتها من المثالب، أو أنني أحاول حشر نفسي في زمرة كاملي الأوصاف، ووضعها في دائرة المثاليين.

إن انطباعًا مثل هذا هو آخر ما يمكن أن أفكر فيه، أو أهدف إليه، أو أسعى إلى إبرازه وإظهاره. بل إنه ليحزنني أن أعترف -في حقيقة الأمر- أنني كسائر البشر لا أخلو من العيوب، ولا أبرأ من النقائص، وإن كنت أحمد الله على أنها ليست من النوع (الخبيث)، بل يمكن وصفها بالمثالب (الحميدة) -إن صح التعبير- أي إنها من النوع الذي لا يسبب ضررًا لأحد، أو ينتج عنه إساءة للغير، أو يلحق أذى بالناس.

وعلى الرغم من أنني عانيت تلك العيوب ردحًا من الزمن، وبخاصة في بداية دخولي معترك الحياة العملية، إلا أنني استطعت عبر جهود مضنية أن أتغلب إلى حد كبير على بعضها، مثل ما كنت أحمله في داخلي من مخزون الخجل، والميل إلى الانطواء، وضعف الثقة في النفس، والنفور من التجمعات والمناسبات والمجالس العامة، والنزوع للعزلة، والشعور بالقلق، وحمل الهم.

إلى جانب ذلك، فمن الطبائع التي لازمتني في حياتي، وسببت لي الكثير من الإحراج وسوء الفهم هي الإفراط في المجاملة، فلقد كانت معضلتي -ولا تزال- أنني لا أحسن أن أقول: (لا) في وجه أي إنسان، فإذا سألني سائل، أو رجاني راجٍ، أو استنفرني ذو قضية أو مظلمة أو صاحب حاجة، تجدني أبذل كل ما أوتيت من جهد للاستجابة للسؤال، وتلبية الرجاء، وقضاء الحاجة، وتقديم المساعدة، مهما كلفني ذلك من مشقة وعناء وعَنَت، ومهما أرهقني من أمري عسرًا.

اتسمت شخصيتي من الصغر أيضًا بعيب آخر لازمني حتى الكبر تمثل في ميلي إلى المسالمة إلى أبعد الحدود، فمنذ الصغر لا أذكر أنني تشاجرت مع إنسان، فما ضربت، ولا شتمت أحدًا في حياتي، ولا ضربني، أو شتمني أحد، فمنذ أن وعيت نفسي لم أجدها تطمع في ثروة مفرطة، أو تزاحم أحدًا على مال أو منصب أو موقع، ولا هي حاولت أن تنتزع اللقمة من فم أحد لتضعها في فمي، ولا الرداء من بدن أحد لتستر به بدني، على أنه من المؤسف أن هذا الإمعان في المسالمة، أو كما يحلو لبعضهم أن يسميه (الطيبة الزائدة عن الحد) كثيرًا ما كان يفسر بغير حقيقته، ويؤوّل بغير مقصده ومرماه.

عيب آخر هو الإفراط في الحساسية، فلقد كنت -ولا أزال- شديد الحساسية للكلمة تمسني، أو الفعل يجرحني، وقد لا أنام الليل لعبارة ظننت أنها مسيئة، أو لكلمة اعتقدت أنها نابية، أو لنقد حسبت أنه جارح، وَجَّهَهُ إليَّ كائن من يكون، ممن أعرف أو لا أعرف. وإضافة إلى أني شديد التأثر فإني بطيء التسامح، فإذا غضبت، أو تكدرت من إساءة وجهها لي شخص، أظل أعتصر الألم في نفسي مدة طويلة لا يزيله سوى موقف نبيل، أو لفتة كريمة، أو عبارة مشجعة تثلج صدري، ويطيب لها خاطري. ومع أن لدي القدرة على تحمل الآخرين حتى إذا أساؤوا لي، ولدي القدرة على احتمال الحرمان من بعض ملذات الحياة ومطالبها، ولكن ليست لدي القدرة على احتمال قول يمس سمعتي، أو كرامتي، أو شوكة تصيب أهلي بأذى.

نقيصة أخرى اتسم بها طبعي تمثلت في أني إذا تعوّدت على الشيء فإني آلفه، ولا أطيق فراقه أو التخلص منه، وهذا لا ينطبق على البشر أو الأشخاص فحسب، ولكنه يمتد ليشمل كل شيء في حياتي، من السيارة التي أركبها، إلى الساعة التي أقتنيها، والكرسي الذي أجلس عليه، والسرير الذي أنام فيه، والقلم الذي أكتب به، واللباس الذي أرتديه، وأشعر بمرارة وغصة إذا فارقت أحد هذه الأشياء، أو أجبرت على التخلص منها كرهًا مني ورغمًا عن إرادتي. ولا أزال أحمل في ذاكرتي أحداث اليوم الذي اضطررت فيه إلى بيع أول سيارة اقتنيتها في حياتي (أوبل ريكورد) بعد أن استخدمتها مدة طويلة من الزمن، فإذا جاء ذلك اليوم، ورأيت المشتري يحل محلي أمام مقود السيارة، ويذهب بها بعيدًا عني، وجدتني أكاد أذرف الدمع على فراقها، وكأنها بشر من لحم ودم، وليست كتلة من الماديات.

شيء آخر أسهم في عجزي، في بعض الأحيان، عن مواكبة الأحداث ومسايرة الأوضاع والتكيّف مع المواقف والأمور هو نفوري من العمل الحركي أو الميداني، ولا يقتصر الأمر على مجرد النفور، بل قد يصل إلى حد عدم صلاحيتي لمثل هذا النوع من الأعمال، وقد أفشل فيه؛ لأنني لا أمتلك مقوماته، وأفتقد مواصفاته، فلقد كنت طيلة حياتي أشد ميلًا إلى الكليّات، وأكثر نفورًا من الجزئيّات، وإذا ترجمت ذلك إلى لغة الاقتصاديين قلت: إنني كنت دائمًا (Macro) النزعة، ولم أكن أبدًا (Micro) التوجه، وإنني لا أحب الغوص في التفصيلات، وأفضل التعامل مع القضايا في إطارها الشمولي العام، وبلغة العسكريين أجد

نفسي أقرب إلى الفكر الإستراتيجي التنظيري مني إلى التخطيط التكتيكي الموغل في الدقة والتفاصيل.

أمَا وقد وصلت إلى نهاية المطاف، فإنني أود أن أختم هذه المسيرة ببعض الخواطر التي كثيرًا ما كانت تداعب فكري، ويلوب بها خاطري، وينشغل بها ذهني، ولكن الفرصة لم تسنح لعرضها في سياق الفصول والمحطات السابقة، وهي تتعلق بقضايا متنوعة ومتفرقة قد يبدو في الظاهر أنه لا علاقة ولا رابط بين بعضها، ولكنها في حقيقة الأمر، لا تخرج عن الإطار العام أو الفلسفة التي يمكن تلمسها وملاحظتها منذ السطر الأول في هذا المؤلف.

تعبر هذه الخواطر عن بعض انشغالاتي الفكرية بقضايا تتصل بهموم ذاتية ووطنية وعالمية وددت إماطة اللثام عنها لتكون مسك الختام لهذه المسيرة:

الخاطرة الأولى:

يمر العالم الذي نعيش فيه بمفترق طرق حاسم، فنحن وإن كنا قد تركنا خلف ظهورنا الخطر الكبير المتمثل في المواجهة النووية بين القوتين العظميين، إلا أن سلسلة متشابكة من الأخطار حلت محل ذلك الخطر، وهو ما يدفعنا إلى ضرورة النظر في الآلية الراهنة

للعلاقات الدولية، والتفكير فيما إذا كانت مؤهلة للتعامل مع الأخطار الجديدة، وإذا لم تكن كذلك، فكيف يمكن تغييرها لتقوم بهذا الدور؟

إن القضايا والتحديات الخطيرة التي تواجه العلاقات الدولية المعاصرة، كما حددها الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، يمكن إيجازها في الأسئلة الآتية:

- كيف يستطيع العالم منع انتشار أسلحة الدمار الشامل؟
- ما الطريقة المثلى التي يمكن للعالم أن يواجه بها أخطار الإرهاب؟
- متى يمكن أن يكون استخدام القوة مسموحًا به؟ ومن يقرر ذلك؟
- هل (الحرب الاستباقية) لها ما يبررها؟ أم أنها ليست سوى عدوان تحت اسم مختلف؟
- هل بدأ العالم يدلف بالفعل إلى مرحلة الصراع بين الحضارات؟
- ما الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به في عالم أصبح أحادي القطب؟

غير أن الأمر لا يقتصر على هذا الحد، فإضافة إلى هذه القضايا الجديدة والمثيرة للجدل، هناك قضايا سابقة ظلت مطروحة منذ التسعينيات الميلادية، وهي تتمثل في الأسئلة الآتية:

- هل أصبح مبدأ السيادة مطلقًا وغير قابل للتغيير؟ أم أن مفهومه يحتاج إلى تطوير؟

- إلى أي مدى تمتد مسؤولية الأمم المتحدة في منع النزاعات وحلها داخل الدول (على خلاف الحروب والنزاعات بين الدول)، وخاصة عندما تتحول إلى حروب إبادة وتطهير عرقي أو غير ذلك من حالات الانتهاكات القصوى لحقوق الإنسان؟[٦٥].

تنفذ جميع هذه الأسئلة عميقًا لتمس جوهر قضايا الأمن والسلام الدوليين في العلاقات الدولية المعاصرة، ولا يمكن تركها معلقة دون إجابات، ولكنها في الوقت نفسه ليست الأسئلة الوحيدة، بل إنها ربما لا تكون الأكثر إلحاحًا وأهمية بالنسبة إلى مواطني الدول الفقيرة الذين قد لا يكترثون كثيرًا بأخطار الإرهاب، أو أسلحة الدمار الشامل، أو قضايا السيادة، بقدر ما يهتمون ويعانون أخطار ما يسمى (المهددات الناعمة) التي تقتل الملايين في كل عام مثل الفقر، والجوع، والتلوث، والأمراض، والتدهور البيئي.

وإذا أضفنا إلى كل ذلك الأزمات الخطيرة التي بدأت تبرز أخيرًا، مثل الأزمة المالية العالمية، وأزمة الطاقة، وأزمة الغذاء، لتبين لنا أن عالمنا المعاصر الذي ينطوي على هذا القدر من اللامساواة بين الدول وداخلها، وعلى هذا القدر من المهددات بنوعيها الناعمة والخشنة، لن يكون عالمًا آمنًا حتى بالنسبة إلى أكثر سكانه رخاءً وازدهارًا. ولا يبدو أن هناك تصورًا واضحًا للكيفية التي يمكن بها مواجهة هذه

الأخطار، غير أن ما يبدو واضحًا في (الغابة) الدولية التي نعيش فيها هو أن المتمسِّكين بـ (الشرعية الدولية) هم فقط أرانب الغابة وغزلانها وحِمْلانها، أما أُسُودُها وذئابها وثعالبها فهم لا يعترفون بتلك الشرعية مهما بلغت درجة الاعتراض (الحضاري) للغزلان والأرانب والحملان، فعلى الرغم من جمال عيني الغزال، ورشاقة حركة الأرنب، ووداعة وظرف الحمل، إلا أن قوة مخلب الأسد، وَحِدَّة ناب الذئب، ومكر ودهاء الثعلب هي التي تحسم الأمور في نهاية المطاف.

الخاطرة الثانية:

تفخر بلادنا -بحق- أنها تطبق نموذجًا فريدًا من نوعه يقوم أساسًا على الالتزام بالشريعة الإسلامية في جميع مناشط الدولة ومجالاتها، وفي جميع القرارات التي تعالج شؤونها الداخلية والخارجية.

أدى تطبيق هذا النموذج، من جانب، إلى تأكيدنا وبصفة دائمة على ضرورة حمايته من المؤثرات الخارجية، وإحاطته بأسوار منيعة تحميه من مختلف أنواع تلك المؤثرات، وجعلنا، من جانب آخر، نتمسك بمقولة أصبحنا نرددها في كل محفل، ونبرزها في كل مناسبة، ونؤكد عليها في كل وقت وموضع، مؤداها أن بلادنا لها خصوصية معينة تنفرد بها عن سائر البلاد.

إن هذه المقولة هي كلمة حق لا شك فيه ولا ريب، فلقد حبا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هذه البلاد بفضله ومنه وكرمه، وشرفها بأن تكون مهد الرسالة وقبلة المسلمين في جميع أصقاع الأرض ومهوى أفئدتهم، وهذا كله شرف ما بعده شرف، وتكريم ما بعده تكريم.

ولكن هذه الخصوصية لا ينبغي، بأي شكل من الأشكال، أن تمنحنا تميزًا على سائر البشر، أو تفردًا عنهم، أو استعلاءً عليهم، ولكنها بالتأكيد تلقي على عواتقنا مسؤوليات جسيمة، وترتب علينا التزامات وواجبات كثيرة، سواءً على المستوى الفردي أو المجتمعي، أو على مستوى سياستنا الخارجية.

فعلى المستوى الفردي، تحتم علينا هذه الالتزامات والواجبات والمسؤوليات أن نكون قدوة في تصرفاتنا وسلوكنا، وفي أقوالنا وأفعالنا، في داخل بلادنا وفي خارجها، وتتطلب منا أن نكون أمثلة يحتذى بها في العمل والإنتاج، وفي العطاء والإبداع، وتفرض علينا أن نكون صورة مشرقة تعكس المكانة الكبيرة التي تحتلها بلادنا في قلوب المسلمين وأفئدتهم، وبهذا فقط نستطيع أن نرتفع إلى مستوى التشريف والتكريم الذي حبا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بلادنا به.

وعلى مستوى المجتمع، فإن هذه الخصوصية لا يجب، بحال من الأحوال، أن تعني انعزالنا عن العالم، وعزلنا عن التفاعل مع ما يتعرض له من تطورات، أو ما يطرأ عليه من متغيرات، وذلك بدعوى المحافظة على نقاوة النموذج الذي نتبناه، وسلامة التجربة التي

نطبقها، فلكي نضمن النجاح لتجربتنا الفريدة القائمة على تطبيق نظام إسلامي بوصفه مرتكزًا أساسًا لمجتمعنا خاصة، ونحن ندلف إلى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولكي نحافظ على قيمنا الأصيلة التي نعتز، ونفخر بها، ولكي نرسخ النموذج الذي ارتضيناه لأنفسنا، ولكي تعبر خصوصيتنا أبلغ تعبير عن ثراء تجربتنا وسلامة نموذجنا، فإنه لا بد لنا من أن نتبنّى تصورًا يجعل من هذه التجربة قاعدة للانفتاح على العالم، ويجعل من هذه الخصوصية مدخلًا للتكيّف مع المتغيّرات والمستجدات التي تطرأ في كل يوم وفي كل لحظة.

أما على مستوى سياستنا الخارجية، فإنه يترتب على الخصوصية التي تنفرد بها بلادنا أن تكون علاقاتنا مع دول العالم قاطبة، وبخاصة مع أشقائنا العرب والمسلمين، قائمة على الاحترام المتبادل والثقة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتفرض علينا الحيادية المطلقة في النزاعات، وتجنب الانحياز إلى طرف من الأطراف، وعدم تبني وجهات نظر فئة أو طائفة على حساب فئة أو طائفة أخرى، والتسامح مع الجميع، والتعامل معهم على قدم المساواة، وعدم الخوض في معارك إعلامية لا طائل من ورائها ولا جدوى منها، حتى نستطيع بذلك كله أن نحافظ على مصداقيتنا، ونكسب تقدير الجميع وثقتهم واحترامهم، وحتى نتمكن من الاستمرار في أداء دورنا الرائد في حل النزاعات وتأمين الاستقرار وتثبيت الأمن والسلام في منطقتنا وفي العالم بأسره.

الخاطرة الثالثة:

من اللافت للنظر ذيوع وانتشار صورة عن السياسة تساويها بالرذيلة، وانطباع يقرنها بالفساد، وفكرة تربطها بالشر، ومن المؤسف اكتشاف أن مثل هذه الصور والانطباعات والأفكار لا تقتصر على العامة والبسطاء من الناس، ولكنها تمتد لتشمل بعض الكتاب والمفكرين والمثقفين ممن يفترض أن يكونوا أقدر من غيرهم على الغوص في أعماق الأمور وفهم حقائقها واستنباط واقعها، فالسياسة في نظر هؤلاء ليست سوى رديف للخداع والمكر، وصنو للكذب والمراوغة والرياء، وهم لا يكلّون ولا يملّون من ترديد مقولة: «ما دخلت السياسة شيئًا إلا أفسدته»، والأدهى من ذلك أن بعض أولئك الكتاب والمفكرين والمثقفين -دعك من العامة والبسطاء- يذهبون إلى حد الدعوة إلى إسقاط السياسة من دائرة الاهتمام، والحث على عدم إضاعة الوقت في محاولة فهمها وسبر أغوارها، ويطالبون بالكف عن تدريسها وتعلمها باعتبار أنها ليست سوى حرفة قبيحة أكثر ما فيها منكر ومستهجن، أو في أحسن الأحوال غير أخلاقي.

لقد اهتديت بعد شيء من التأمل والتدبر في هذا الأمر إلى أن مثل هذه الأفكار والانطباعات والتصورات الممعنة في السلبية تعود في الغالب إلى سببين:

أولهما وجود لبس شديد وخلط أكيد في تعريف السياسة، وتحديد معناها وماهيتها، وتبيان جوهرها وحقيقتها.

والثاني هو الربط بين تلك الانطباعات والتصورات عن السياسة، وبين بعض المواقف والسياسات التي تبنتها، أو أقدمت عليها بعض الدول والتي ألحقت خرابًا ودمارًا بالمجتمعات، وتسببت في مآسٍ مروعة للشعوب، ما أدى من ثم إلى ترسيخ وتعميق مفاهيم قاتمة عن حقيقة السياسة، وإلى تكريس وتأصيل الجانب الشرير واللاأخلاقي لها.

ما أود أن أؤكد عليه هنا، هو أن السياسة في التحليل النهائي، ليست سوى مرآة للبشر، وانعكاس لتصرفاتهم وسلوكاتهم، وصدى لنفسيتهم ونوازعهم وأهوائهم، فإن صَلَحُوا صَلَحَتْ، وإن فَسَدُوا فَسَدَتْ، وأن الصورة القبيحة للسياسة قد انتقلت إلينا في واقع الأمر من الفكر السياسي الأوروبي، وبخاصة منذ الفصل الذي تم في القرن السادس عشر بين السياسة من جهة، والدين والأخلاق من جهة أخرى، وهو التيار الذي تزعمه مفكرون أوروبيون من أمثال هوبز وميكيافيللي اللذين برعا في عرض وتقديم تبريرات فلسفية لفساد السياسة والسياسيين.

لذلك، فإننا لا يجب أن نبني قناعاتنا وأفكارنا وتصوراتنا على ما يطرحه فكر غريب على بيئتنا، وله واقع وتاريخ يختلف عن تاريخنا وواقعنا؛ لأننا إذا عدنا إلى تراثنا السياسي فلن نجد مثل هذا التبرير الفلسفي أو العلمي لفساد السياسة والسياسيين، ولم يكن ذلك بسبب أن تاريخنا لم يعايش ألوانًا وصنوفًا من الخداع والفساد في السياسة،

أو أنه لم يشهد نماذج من الساسة الشريرين، ولكن السبب هو أن فكرنا السياسي الموروث لم يستقل استقلالاً تامًّا عن علوم الكلام أو الفقه أو الأخلاق أو علم العمران، وأن فكرنا السياسي الحديث لا يزال معياريًّا أكثر مما هو وصفي، ولو عدنا إلى قواميسنا ومعجماتنا لوجدناها تُعَرِّفُ السياسة بأنها «الاضطلاع بالأمر بما يصلحه»[٦٦].

نخلص من هذا إلى القول: إن الانسياق وراء المفاهيم المغلوطة والتصورات الخاطئة عن السياسة يُعَدُّ في الواقع ابتعادًا عن فكرنا وتراثنا السياسي والديني الأصيل، واقترابًا من الفكر السياسي الأوروبي، أو الغربي بعامة، ذي النزعة المادية الصرفة والفلسفة الميكيافيللية والهوبزية الشريرة.

لقد وَجَدْتُ بعد ممارستي للعمل السياسي مدة تنوف على خمسة وأربعين عامًا أنه عمل مشوِّق ومثير ونبيل؛ لأنه حافل بالمتغيرات والمستجدات والتطورات، بل وبالدراسات، فأنت تدرس من خلاله الأشخاص والظواهر والموضوعات، وتدرس الأفراد والمجموعات، تدرسهم نفسيًّا وفكريًّا واجتماعيًّا لتستطيع أن تسوسهم، وأن تتأثر بهم، وتؤثر فيهم، والذين يقولون: إن السياسة شيء قذر مخطئون، فإذا كان هناك ساسة قذرون فإن هذا لا يشين السياسة، ولا يعيبها، ولا يلوثها، والسياسة في التحليل النهائي ليست سوى خدمة الوطن والمجتمع في أعلى صورة وأشملها، أليست السياسة صراعًا يدور حول حريات الناس وحقوقهم وكفالة العيش الرغيد والكرامة لهم؟ أليس

التعليم والإنتاج والتعمير والإصلاح والثقافة والإعلام كلها أشياء يجب أن توجهها سياسة؟

لذلك كله، فإنني أقول: إن تقويمنا للسياسة بوصفها علمًا وفلسفة ورسالة ومفهومًا يجب أن يكون منطلقه هو تحرير عقولنا من الأفكار المبتسرة والمسبقة الشائعة عنها، وفي الوقت نفسه فهمها على حقيقتها، ومن ثم الاحتفاء بتعلمها والاهتمام بتدريسها والعناية بمناهجها وأصولها وقواعدها.

الخاطرة الرابعة:

ازددت يقينًا بعد أن فرغت من كتابة الفصول السابقة بأن الإنسان في كل محطات حياته ومراحلها ليس فقط يجهل ما يخبئه له مستقبله، بل إنه لا يملك أيضًا الإجابة عن كثير من التساؤلات حول ماضيه، فمن منا كان يعلم أنه سيولد في هذا البلد، أو في تلك المدينة، أو في ذلك المكان من هذا العالم الرحب؟

من منا كان يدري من سيكون أبواه، وإلى أي فئة من البشر ينتميان؟

من منا يستطيع أن يختار أسرته أو بلده أو قومه أو انتماءه؟ أو حتى الاسم الذي يطلق عليه؟

هذا اليقين وهذا التسليم هو الذي جعلني منذ أن بدأت أعي الأمور، وأتفهم معانيها ومغازيها، أرفض الفرز والتقسيم بين بني البشر، وأمقت التمييز في التعاطي الإنساني بين غني وفقير، وبين رب عمل ثري وعامل فقير، بين قصر وكوخ، وبين وزير يأمر وينهى، وفلاح يحرث أرضه في الحقول أو كادح على الطريق أجير. ترسخت في ذهني هذه الصورة عندما شاهدت لأول مرة في حياتي جموع الحجيج وهم يلتقون على صعيد عرفات، في مكان واحد، وبلباس واحد، ويتحركون في أوقات محددة، وفي أماكن مرسومة معينة، فتساءلت بيني وبين نفسي: كيف التمييز وأين الفارق؟ أيهم السيد وأيهم خادمه؟ أيهم الوزير وأيهم سائق سيارته؟ من الرئيس ومن المرؤوس؟ كيف أستطيع أن أميز بين من هو فاحش الثراء ومن هو فقير مدقع؟

أكاد أجزم أن هذه المشاعر والأحاسيس هي التي جعلتني أوثر الصمت على الكلام، وأفضل الانطواء على الانفتاح، وأميل إلى العزلة لما فيها من سوانح للتقرب من النفس، وتفقد ما في زواياها من بذور صالحة وطالحة ومحاسبتها على ما كان منها، وما تريد أن تكون، وأن تلك المشاعر والأحاسيس هي التي تسببت فيما كان ينتابني في بعض الأحيان من شعور عجيب غامض بأنني وحيد حينما أكون بين الناس، وبأنني بين الناس عندما أكون وحيدًا، أو كما يقول الشاعر بصورة أخرى:

إنِّي لأفتحُ عيني حينَ أفتحُها على كثيرٍ ولكنْ لا أرى أحدا

الخاطرة الخامسة:

تتصل هذه الخاطرة بأهلي وأولادي وأحفادي، وهي عبارة عن رسائل أوجهها إليهم أقول لهم فيها:

- اتقوا الله في كل عمل تقومون به، وفي كل كلمة تقولونها، ولا تفعلوا فعلًا في نهاركم تندمون عليه في ليلكم، أو تؤدوا عملًا في يومكم تخافون عواقبه، وتخشون نتائجه في غدكم.

- دعوا عنكم الهموم بما قد يكون بعد يوم أو يومين، أو بعد عام أو عامين، فلا تُثْقِلوا يومكم بهموم غدكم، فقد لا تجيء هموم الغد، وتكونوا قد حُرِمْتُم سعادة اليوم، واذكروا المقولة المعروفة: «نحن بالتفكير والله بالتدبير»، فليس لكم معرفة الغيب ولا في أيديكم مقاليد الحياة تديرونها كيف تشاؤون، وإذا كانت هناك قضايا وأحداث وأمور لن تستطيعوا مهما أوتيتم من قوة ورغبة وإرادة أن تغيروا فيها أو منها شيئًا لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قدَّرها، وما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، إلا أن هناك قضايا وأمورًا أخرى خاضعة للتبديل وقابلة للتغير إذا استطعتم أن تستفيدوا من التجارب، وتتعظوا من العبر.

- اعلموا أن نِعَمَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وآلاءه على الإنسان تعد ولا تحصى، ولكن أقرب النعم إلينا وأبعدها عنا في الوقت نفسه هي نعمة الحب، أو نعمة التوافق الفعلي بين مخلوقين خلقهما الله من

تراب، ثم نفخ فيهما الروح، فإذا نحن أمام معجزة لا علاقة لها بالتراب، راقبوا تعاطف الكائنات وَوُدَّهَا المتبادل، مثل طفل يلعب مع طفلة، أو مثل قطة تداعب وليدها، أو مثل مدرس يحنو على تلميذ ليشرح له ما عصى عليه فهمه، أو مثل زقزقة العصافير ساعة الفجر حين تهب من مخادعها، أو ساعة الغروب وهي عائدة إلى أوكارها، وتأملوا من هذا كله الحب والود الذي يملأ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ به أرجاء الكون، ويضعه في متناول أيدي البشر ليجعلوه أساسًا لتعاملهم ومنهجًا لحياتهم، ثم قارنوا بين هذا كله، وبين البشر حين يفسدون هذه النعمة، ويضربون بها عرض الحائط، وحين يكسرون قانون الانسجام الأصلي في الكون بكراهيتهم وأحقادهم وشرورهم وآثامهم، وتأكدوا أن الدعوة للحب ليست ترفًا في عالمنا الإنساني القاسي؛ لأن الحب هو الشيء الوحيد الذي يستطيع أن يسهم في بناء ما تحطم من الكون أو النفوس.

- ضعوا نصب أعينكم أن التعامل سيد الأخلاق، والناس لا تريد سوى التعامل الحسن؛ لذلك لا تحملوا حقدًا أو ضغينة ضد أحد، ولا تزدروا، أو تستهزئوا بأحد؛ حتى تعيشوا في سلام مع أنفسكم ومع الناس ومع الحياة، وتذكروا أن استقامة الإنسان في عمله وفي حياته وفي كل مسلك من سلوكه وفي كل تصرف من تصرفاته لا تتيح المجال لأحد أن يؤاخذه أو يمسك عليه شائنة، والمثل الشعبي الدارج يقول: «امشِ عِدِل يحتار عدوك فيك».

- اعلموا أن الإنسان يمر في حياته بثلاث مراحل: الأولى في مقتبل العمر، حيث يملك الشباب والصحة والوقت، ولكن ينقصه المال، والثانية في منتصف العمر حيث يمتلك الصحة والمال ولكن ينقصه الوقت، والثالثة والأخيرة في نهاية العمر حيث يمتلك المال والوقت، ولكن تنقصه الصحة، لذلك عليكم أن تغتنموا زمانكم، وتستمعوا بما تتيحه لكم كل مرحلة من مراحل حياتكم.

- لا تتعرضوا كثيرًا للأضواء، فتُحْرقوا، ولا تبتعدوا كثيرًا عنها، فتتجمدوا.

- وأقول أخيرًا لأبنائي وأحفادي بصفة خاصة: سامحوني، واعذروني إذا لم أكن قد تركت لكم ثروة طائلة، أو مجدًا عريضًا، أو جاهًا واسعًا، ولكنني تركت لكم ما هو في نظري أهم من هذا كله: السمعة الحسنة، والسيرة الطيبة، والتربية الصالحة التي تقوم على الدين والأخلاق، وحاولت ما استطعت إلى ذلك سبيلًا المحافظة على ما تركه لنا آباؤنا وأجدادنا من هذه الأسرة الكريمة، الذي أضع الآن على عاتقكم مسؤولية صيانته والعض عليه بالنواجذ... فهل أنتم فاعلون؟

***

وبعد...

فهاؤم اقرؤوا كتابيه، كتبته لكم بكل أمانة وصدق وتجرد وشفافية، وكنت أحسب حين عدت بكتابته ما يقرب من سبعين عامًا إلى الوراء -إذا كان في الزمان من (وراء) و(أمام)- وكنت أظن حين استعدت فيه ذكريات ما كان من أمري في هذه الدنيا، أنني سوف أكون كمن عاش عمره مرتين، ولكنني اكتشفت أن ذلك مع الأسف الشديد لم يحدث، فهو وإن لم يُعِدْ إليَّ نضارة الصبا ورونق الشباب، إلا أنه على أية حال ساعدني على تصحيح بعض حساباتي مع نفسي، ومع الناس، ومع كل كائن وحدث وموقف كان له نصيب في حياتي، ومكّنني من معرفة أنه من الخير للإنسان أن يلتفت من حين لآخر إلى الوراء في الوقت الذي يتطلع فيه دائمًا إلى الأمام، فما أكثر ما حسبنا أننا تركنا هذا الأمر أو ذاك وراءنا، أو ألقينا هذه المشكلة أو تلك خلفنا، وإذا بهما أمامنا يترصداننا عند كل منعطف ومفترق طرق.

وحين أعود إلى الخلف قليلًا، وأعيد التأمل فيما حفلت به محطات عمري من أحداث ومواقف، وما اتسمت به السنوات التي طويتها على هذه الأرض من مشاهد وصور ورؤى، أجد أنني لم أكتب فيما سطرته على الصفحات السابقة كل شيء، سواءً عن شخصي أو عن أهلي وأسرتي، أو عن مجتمعي وقومي، أو حتى عن آرائي وأفكاري، وأن ما عَزَفْتُ عن كتابته ربما كان أكثر مما كتبته وسجلته. ولعل الظروف في المستقبل إذا كان في الوقت من فسحة، وفي البدن من

صحة، وفي الفكر من توهج، وفي الذاكرة من عطاء، تتيح لي أن أعود إلى الحديث عما أغفلته، أو تغافلت عنه، وإلى الكلام عما نسيته، أو تناسيت الكلام عنه... من يدري؟

الهوامش

(١) أحمد أمين (حياتي) مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٨، ص٥.

(٢) المرجع السابق: ص٤.

(٣) أخرجه مسلم (رقم١٧٨٠).

(٤) أخرجه البخاري (رقم١٨٨٩) ومسلم (رقم١٣٧٦).

(٥) أخرجه مسلم (رقم١٣٧٣).

(٦) الدكتور عاصم حمدان علي حمدان (حارة المناخة: صورة أدبية للمدينة المنورة في القرن الرابع عشر الهجري) دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ص٢٩.

(٧) الدكتور عاصم حمدان علي حمدان (حارة الأغوات: صورة أدبية للمدينة المنورة في القرن الرابع عشر الهجري) دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ص١٠٧.

(٨) انظر في ذلك: د. جريدي المنصوري (النمنم) الملحق الأدبي، صحيفة المدينة، الأربعاء ١٨ ربيع الأول١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ص٣٢.

(٩) أحمد أمين (حياتي) مرجع سابق ذكره، ص٩ وما بعدها.

(١٠) عزيز ضياء (حياتي مع الجوع والحب والحرب) مؤسسة الشرق الأوسط للإعلان والثقافة والنشر، الجزء الأول، دون تاريخ، ص٢٣٨.

(١١) عبيد مدني (المدنيات) دار العلم للطباعة والنشر، جدة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، الجزء الثالث، (المثنيات) ص١٣٤.

(١٢) عزيز ضياء (حياتي مع الجوع والحب والحرب) مرجع سابق ذكره، الجزء الثاني، ص٢٢٦.

(١٣) أحمد أمين (حياتي) مرجع سابق ذكره، ص٢٤.

(١٤) محمد أسد (الطريق إلى مكة) دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٦م، ص٢٩٤ وما بعدها.

(١٥) عزيز ضياء (حياتي مع الجوع والحب والحرب) مرجع سابق ذكره، الجزء الثاني، ص١٥٥.

(١٦) الدكتور عاصم حمدان (ذكريات الحصوة: ملامح من ماضي المدينة المنورة) شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر، جدة، ١٤١٩هـ، ص٧٨.

(١٧) انظر: المقدمة التي كتبتها لكتاب (حارة المناخة) مرجع سابق ذكره.

(١٨) نقلت بتصرف من مقالة نشرتها جريدة المدينة، احتفظتُ بها ردحًا من الزمن، ولكن القصاصة فقدت مني، ولم أتمكن من العثور عليها حين إعداد ثبت المراجع والمصادر هذا لأسجل اسم الكاتب وتاريخ العدد الذي تضمن المقالة.

(١٩) الأستاذ عبدالفتاح كردي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو والد الأخ الدكتور خليل كردي رجل الأعمال المعروف.

(٢٠) د. حامد عبدالله ربيع (مقدمة علم السياسة) مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٠م، ص٧.

(٢١) نهاد الغادري (السياسة الخارجية السعودية: الأهداف والأساليب) دون تاريخ، ص٥٦.

(٢٢) المرجع السابق: ص٣.

(٢٣) المرجع السابق: ص٦٦.

(٢٤) نقلت بتصرف عن: عبده خال (كلنا دمى) صحيفة عكاظ، العدد الصادر بتاريخ ١٧ محرم ١٤٢٧هـ/١٦ فبراير ٢٠٠٦م، ص٣٦.

(٢٥) للمزيد من المعلومات عن هذه الشخصية انظر: عبدالرحمن الصالح الشبيلي (محمد الحمد الشبيلي (أبوسليمان) سفير المملكة العربية السعودية في العراق والباكستان والهند وأفغانستان وماليزيا: ١٣٣٠ - ١٤٠٩هـ / ١٩١٠ - ١٩٨٨م) مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

(٢٦) السير هارولد نيكولسون (الدبلوماسية) ترجمة وتعليق وتقديم محمد مختار الزقزوقي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧م.

(٢٧) نهاد الغادري (السياسة الخارجية السعودية: الأهداف والأساليب) مرجع سابق ذكره، ص٧٠ وما بعدها.

(٢٨) انظر في ذلك: تركي الدخيل (سعوديون في أمريكا) مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢٩هـ، ص٣٧.

(29) Hedley Bull, «The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics», Columbia University Press, New York, 1977.

(٣٠) أندريه سيجفريد (سيكلوجية بعض الشعوب) ترجمة غنيم عبدون، دار النهضة العربية، القاهرة، دون تاريخ.

(31) Jan O. M. Broek «National Character in The Perspective of Cultural Geography», in The Annals of The American Academy of Political and Social Sciences, March, 1970, P. 10.

(٣٢) الدكتور قدري حفني (دراسة في الشخصية الإسرائيلية: الإشكنازيم) دار الشايع للنشر، القاهرة، الكويت، أمستردام، الطبعة الثانية، ١٩٧٨م.

(٣٣) دكتور فؤاد زكريا (العرب والنموذج الأمريكي) مكتبة مصر، القاهرة، دون تاريخ، ص٨.

(٣٤) أحمد بهاءالدين (هـذه الدنيا) دار أخبار اليوم، كتاب اليوم، عدد فبراير ١٩٩٧م، القاهرة، ص١١٣.

(٣٥) المرجع السابق: ص١١٧.

(٣٦) دكتور فؤاد زكريا (العرب والنموذج الأمريكي) مرجع سابق، ص٣٣.

(٣٧) الدكتور صلاح عبدالفتاح الخالدي (أمريكا من الداخل) دار الوفاء/ المنصورة، دار المنارة/ جدة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

(٣٨) نزار عبيد مدني (مدخل لدراسة الشخصية السعودية: تأملات في طابع الانتماء الوطني) دراسة غير منشورة، الرياض، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، الفصل السادس بعنوان (البعد الاقتصادي)، ص١٦٨ وما بعدها.

(٣٩) ميخائيل نعيمة (سبعون: حكاية عمر١٨٨٩م - ١٩٥٩م) الجزء الثالث، نوفل، بيروت، ٢٠٠٤م.

(٤٠) دكتور حامد ربيع (الحرب النفسية في المنطقة العربية) المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤م، ص١٣٧.

(٤١) المرجع السابق: ص١٥٨.

(٤٢) - المرجع السابق: ص١٦٦.

(٤٣) عبيد مدني (المدنيات)، مرجع سابق ذكره، الجزء الثالث، المثنيات، ص٦١.

(٤٤) ألبير منصور (الانقلاب على الطائف) دار الجديد، بيروت، ١٩٩٣م، ص٣٢.

(٤٥) غازي بن عبدالرحمن القصيبي (أزمة الخليج: محاولة للفهم) دار الساقي، لندن، ١٩٩١م، ص٢٠.

(٤٦) المرجع السابق: ص٢١.

(٤٧) المرجع السابق: ص٢٢.

(٤٨) المهندس عبدالله بن يحيى المعلمي (تحت قبة المجلس) دار المعلمي للنشر، جدة، ١٤٢٨هـ، ص٥٣.

(٤٩) المرجع السابق: ص٤١.

(٥٠) الدكتور عبدالرحمن الشبيلي (التجربة الشورية في المملكة العربية السعودية بين الإطار والتطوير) محاضرة ألقيت في مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية بالجوف (ضمن موسمها الثقافي) مساء الأربعاء ١٤٢٨/٢/٢٤هـ (٢٠٠٧/٣/١٤م)، ص٨.

(٥١) المرجع السابق: ص١٣.

(٥٢) المرجع السابق: ص١٤.

(٥٣) دكتور عبدالعزيز محمد الدخيل (زلزال الحادي عشر من أيلول: سؤال لهم، وآخر لنا) صحيفة الحياة، العدد ١٤١٧٩، ١٣ يناير ٢٠٠٢م، ص٩.

(٥٤) الدكتور حامد ربيع (الإسلام والقوى الدولية) دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨١م، ص١٠٦.

(٥٥) الدكتور محمد الصادق عفيفي (الإسلام والعلاقات الدولية) دار الرائد العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص١٢٠.

(٥٦) Hedley Bull, «The Anarchical cociety: A Study of Order in World Politics»، مرجع سابق ذكره.

(٥٧) بالنسبة لهذه النظريات، راجع: Hans J. Morgenthau, «Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace», Fourth Edition, Alfred A. Knopf, New York, 1966. // وباللغة العربية راجع: الدكتور إسماعيل صبري

مقلد (العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات) منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٥٨) راجع في ذلك: Richard Rosecrance، «A New Concert of Powers, Foreign Affairs, Spring 1992.

(59) Paul Kennedy, «The Rise and Fall of The Great Powers: Economic Change and Military Conflict From 1500 To 2000,» Random House, New York,1987.

(٦٠) للحصول على وفرة من المعلومات والتحليلات الجيدة حول الثقل الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة وأوروبا واليابان، بالإمكان الرجوع إلى الدراسة الرصينة: Jeffrey E. Gartin, «A Cold Peace: America، Japan, Germany, and the Struggle for Supermacy,» Twentieth Century Fund (Times Books), New York, 1992.

(٦١) انظر في ذلك الدراسة الجيدة: الدكتور عبدالخالق عبدالله (النظام العالمي الجديد: الحقائق والأوهام) السياسة الدولية، إبريل ١٨٨٦م.

(62) Joseph Nye, «What New World Order?», Foreign Affairs, Spring, 1992.

(٦٣) أحمد بهجت (الناس معادن) صحيفة الأهرام، العدد الصادر بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٩٥م، ص٢.

(٦٤) منقولة بتصرف من: الدكتور زكي نجيب محمود (هذا العصر وثقافته) دار الشروق، بيروت، القاهرة، ١٩٨٠م، ص١٨٥.

(٦٥) انظر في ذلك: كوفي أنان (عشرات الأسئلة تصدع جدران العلاقات الدولية) صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٩١٣٨، الجمعة ٢٠٠٣/١٢/٥م، ص٨.

(٦٦) الدكتور حسن صعب (مقدمة لدراسة علم السياسة) منشورات المكتب التجاري، بيروت، ١٩٦١م، ص١٥ وما بعدها.

«يعلم الله أني استمتعت بقراءة هذا الكتاب، ووجدت فيه العديد من صفات الكتابة الناجحة... رشاقة الأسلوب، وجودة المضمون، والانتقال الممتع من تجربة إلى تجربة، أرجو أن يحظى بما يستحقه من سيرورة، وأن يكون شمعة مضيئة أمام جيلنا الصاعد الباحث عن رموز... وعن شموع».

د. غازي القصيبي

«الكتاب مرجع ثمين للناشئة من الدبلوماسيين السعوديين والعرب، وسجل أمين لمرحلة الإقلاع الجديدة في المملكة الشقيقة، ومتعة جميلة لجوانب ذاتية في كل محطة من المحطات الستة».

محمد بن عيسى وزير خارجية المملكة المغربية الأسبق

«هذا الكتاب ليس فقط كتابًا في السيرة الذاتية لشخصية عامة وصلت إلى أعلى المناصب استنادًا على الكفاءة الشخصية والعمل الجاد، ولا شيء سواهما، وإنما هو كتاب يحتوي على دروس عميقة في فلسفة الحياة».

عبدالله المعلمي

«يدخل هذا الكتاب بجدارة في فن كتابة السيرة الذاتية، وهو يكشف عن الجهد الكبير الذي بذله الكاتب في إخراج هذا العمل، وهو جهد بُني على منهج علمي، حيث نجد كل فصل من فصوله التي دعاها (محطات) يسلمك بسهولة ودون تصنع للفصل الذي يليه».

د. عاصم حمدان

العبيكان للنشر
Obeikan Publishing

نلهم المعرفة
Inspiring Knowledge

Obeikan Reader
@ObeikanPub

- مدني، نزار عبيد - مذكرات
- الدبلوماسيون السعوديون

ISBN: 9786030281190
9 786030 281190